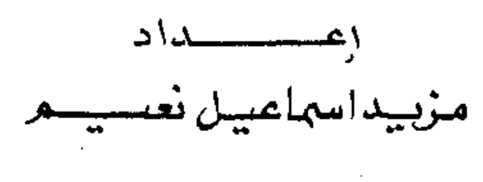
جامعة القاهرة
كلية دار العلوم



منهج أبي حيّان النحوي الأندلسي
في كتابه
"ارتشاف الضَرَب من لسان العَرَب"

مع تحقيق فصل منه

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة


مجلد أول

إعداد
مزيد اسماعيل نعيم

إشراف
عبد الله درويش


١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨

الفهـــــــــرس

صفحـــة

الصفحـة

الفصل الثانـى :

الفصـل الثالـــث :

بسم الله الرحمن الرحيم

" المقدمة "

لم تكن هذه الدراسة هي أول دراسة عن أبي حيان الأندلسي ، بل سبقنا الى ذلك عدد من الباحثين قدموا بحوثا كان موضوعها عن أبي حيان (1).

ولكني رأيت أن هذه الدراسات عندما تناولت نحوه فقد تناولته في صورة اجمالية لاحظ لها من الاتساع أو الاستقصاء والتفصيل ، وأن الحديث عن كتابه ارتشاف الضرب لم يكن مقصودا لذاته ، وانما مسته هذه الدراسات مسا خفيفا بحيث لا تكفي في الكشف عن منهجه ، أو الاحاطة بمذهبه النحوي ، وابرازه في الصورة اللائقة به .

ومن هنا رأيت أن أوجه دراستي الى المادة النحوية عند أبي حيان ، من طريق هذا الكتاب ، للأسباب الآتية :

أولا : إن ارتشاف الضرب يعد بحق موسوعة نحوية جمع فيها أبو حيان منابع النحو وروافده ، وذلك حتى عصره ، ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطلع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين فأفاد منها ، واحسن عرضها ، ثم تمثلها في كتابه هذا ، فجاء محتويا على زبدة آرائه النحوية واللغوية ، ومشفوعاً بعصارة أفكاره الهائمة في آفاق نفسه .

---

(1) من هذه البحوث :

1 ـ أبو حيان النحوي ـ رسالة دكتوراه ـ للدكتورة خديجة الحديثي .

2 ـ منهج أبي حيان في تفسيره البحر المحيط ـ رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ـ لعبد المجيد عبد السلام محتسب

3 ـ أبو حيان الأندلسي وجانب من ثقافته ـ رسالة دكتوراه ـ بجامعة عين شمس ـ لعبد العزيز بدوي زهيري .

ثانيا : سلك منهجا فريدا بين النحاة في تأليف كتابه هذا الذي يمثل امتزاج ثقافة المغرب بثقافة المشرق، موقفا على ما وصل اليه العقل الموسي من تطور لدراسة اللغة والتأليف فيها .

ثالثا : انه بهذا النتاج النحوي يساعدنا على أن نتلمس الطريق الصحيح في معالجة ما يعترضنا من صعوبات في دراسة اللغة .

ونحن اذا ما أردنا أن نجيد السير نحو الأمام، فانه لابد لنا من الالتفات الى الوراء حتى نستضيء بالماضي، ونحسن النظر في تراثنا .

هذه الأمور جعلتني أحرص على توجيه دراستي الى هذا الموضوع مستهدفاً له عن طريق إحياء هذا الكتاب الذي يبين لنا منهجه ومسلكه تجاه الظواهر اللغوية والنحوية ودراسته لها .

وقد انتهجت في دراستي هذه بما يقتضيه المنهج العلمي من الاعتماد على الموضوعية في استنباط الأحكام، وعدم تبني أية نتيجة الا بعد قيام الدليل عليها . كما أني اجتزأت في هذا البحث بالتمثيل ببعض المسائل التي تكفي في الكشف عن آرائه، ومدى خضوعها لمذاهب النحاة أو استقلالها عنهم .

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في سبعة فصول يسبقها تمهيد وتتلوها خاتمة .

في التمهيد : تكلمت – باقتضاب – على سيرة حياته – مبينا ولادته، والعوامل التي ساهمت في تكوين ثقافته، ثم ختمت هذا التمهيد بالحديث عن مؤلفاته .

وفي الفصل الأول : تحدثت عن اسم الكتاب، ثم عرفت نسخه، وأثبت أن هناك خمس نسخ جديدة لم يشر اليها أحد من قبل . ثم تناولت دواعي تأليف الكتاب، مبينا رغبته الشديدة في تجريد الأحكام النحوية من الاستدلال والتعليل .

وبعد ذلك انتقلت الى الكلام على ترتيبه لموضوعات الكتاب ، فبينت أن اعتماده على جهود من سبقه من النحاة لم يلغ رغبته الشديدة الى التجديد في منهج التأليف ، والاجتهاد في ترتيب أبواب كتابه على النحو الذي ارتآه .

ويظهر ذلك في كلامه على الصرف أولا ثم النحو، خلافا لما عهدناه في مؤلفات النحاة ، ثم بإدخاله باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه ، واجتهاده في ترتيب المعارف ، والتوابع . وانتهيت من هذا الى أن ثقافته الواسعة هي التي هيأت له هذا النهج العلمي الذي نهجه في عرض موضوعات كتابه وتبويبها .

ثم عرضت لأهم المصادر التي ارتشف منها ارتشافه ، وظهر لي أن مصادر هذا الكتاب قد بلغت من الكثرة حدا كبيرا ، حيث لم أجد - فيما أعلم - كتابا نحويا قد تعددت مصادره كما تعددت مصادر هذا الكتاب .

ثم انتقلت الى الكلام على الحدود والمصطلحات ، مبينا أن طريقته في التعريف وتحليل الحدود كانت تسير في اتجاهين :

الأول : أنه كان يذكر الحدود والتعريفات في بداية الباب ، ثم يقوم بتحليل كامل لهذا الحد بحيث يبعده من الغموض أو اللبس الذي يلحق به .

الثاني : أنه كان يميل الى عدم الإغفال في تحليل الحدود والتعريفات ، وذلك بغية تقريب الحقائق النحوية إلى أذهان الدارسين ، فكأنه يرى أن الأبواب النحوية الواضحة لاتحتاج إلى حدٍّ ولا رسم .

أما المصطلحات التي كان يستعملها في كتابه فكانت في جملتها مصطلحات بصرية قد شاع استعمالها بين النحاة .

وختمت هذا الفصل بالكلام على أسلوبه ، وانتهيت الى أنه كان يتحرى صحة النقل والرواية ، ويتحاشى الغموض أو التكرار ، أو الاستطراد .

وفي الفصل الثاني : درست شواهد الكتاب فتحدثت عن ما تكلمت على القراءات ، فقد بينت أن القراءات عنده تنقسم الى متواترة وشاذة ، وأنه كان كثير الدفاع عن هذه القراءات ، والرد على من يلحن قراءها ، وأنه كان يرجع بالقراءة الى اللغة ليلتمس لها شاهدا فيرويه ، أو يثبت أن لها أصلا في لغات القبائل ، ثم انتقلت الى الكلام على استشهاده بالحديث النبوي ، وانتهيت الى أن الاحاديث الشريفة التي وردت في كتابه لاتتجاوز العشرين حديثا ، وأنه يذكرها في اثناء عرضه للمسائل النحوية استئناسا بها ، وزيادة في التمثيل والايضاح ، وهي لاتخرج بصاحبها الى القول باباحة الاحتجاج بها .

ثم عرضت احتجاجه بكلام فصحاء العرب وأمثالهم ، وانتهيت الى أنه كان شديد العناية بايراد ذلك ، ولكنه كان يقتصر في ذكرها على ماوجد في كتب المتقدمين .

ثم انتقلت الى الكلام على شواهده الشعرية ، مبينا أن ماجاء به من شواهد شعرية في القسم النحوي من كتابه قد تجاوز الالف بيت . غير أنه من السهل ملاحظة عدم حرصه على توثيق الشواهد بنسبتها الى الرواة الذين أنشدوها ، وأن كثيرا من الابيات المجهولة القائل كان مصدرها كتاب سيبويه . وأن كثيرا من الابيات يرويها غير كاملة أو يأتي بشطر منها ، أو بجزء من الشطر وعللت ذلك بأنه في هذا الأمر قد سلك مسلك النحاة السابقين في أن الذي يشغلهم هو ذكر موطن الشاهد في البيت ، أو أن هذه الابيات كانت شائعة الحفظ بين الناس في ذلك الوقت فاكتفى بذكر موطن الشاهد منها .

ثم انتهيت الى انه لم يتوسع في دائرة الاستشهاد بل جعل شواهده مقصورة على شعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة ، مخرجا بذلك الشعراء المحدثين من دائرة الاحتجاج . وبينت أن ماورد عنده من أبيات لأبي تمام والمتنبي والمعري ، لا يحط من موقفه من عدم الاحتجاج بشعرهم وأنه كان يورد ذلك للاستئناس بها أو لايضاح بعض المعاني .

ثم رأيت أن الشواهد الشعرية الواردة في كتابه يمكن تصنيفها الى طائفتين :

الأولى : تمثل الشواهد التي يسوقها للاستشهاد على القواعد والأحكام النحوية .

الثانية : تمثل الشواهد التي تهلت لضرورة الشعر .

وانتهيت الى أنه قد أفرد للضرائر الشعرية بابا خاصا بها كما فعل سيبويه في باب مايحتمل الشعر، وأن الضرائر الشعرية التي ذكرها منحصرة في الزيادة، والنقص، والتقديم، والتأخير، والبدل . . .

وفي الفصل الثالث : درست رأيه في العلة والعامل والسماع والقياس، مبينا رغبته في تجريد الأحكام النحوية من التعليل، ودعوته الى الغاء هذه التعاليل التي لاتجدي نفعا .

ثم بينت أنه قد انساق مع النحاة في الاهتمام بالعامل، ويظهر ذلك في باب النعت والتوكيد، والحال، وانتهيت الى أنه لم يدع الى الغاء العامل كما فعل ابن مضاء، لكنه دعا غير مرة الى الغاء ما يتوسل به النحاة من كثرة التعليل والاستدلال .

ثم عرضت موقفه من السماع، وأنه في مقدمة مايعتمد عليه في تثبيت الأحكام النحوية، ولهذا نجده لا يعتمد رأيا الا اذا عضده السماع . وعلى هذا فانه كان يذهب الى استبعاد تلك التراكيب التي لاتستند الى نصوص مسموعة، وبهذا فانه يضع لنا حلا عمليا لكثير من التراكيب المصطنعة التي يصطنعها بعض النحاة ، ولاتزال موضع شكوى في النحو العربي .

ثم بينت أنه كان يعتمد في أحكامه النحوية على كثرة الشواهد، وأنها المحور الذي تدور عليه القاعدة، وأن القاعدة انما تستنبط من الأمثلة الكثيرة ، وكانت محفوظاته هي المسعفة له في هذه الأحكام .

وانتهيت الى أن الأصول التي كان يأخذ بها في دروس النحو تشهد بنزعته البصرية ، فهو لا يعتد بقليل ، ولا يقيس على شاذ .

ثم رأيت انه قد شهر بأن نحوه ظاهري ، فبينت أن هذا القول أمر مبالغ فيه ، وأن نحوه لم يكن ظاهريا ، وانما كان يأخذ من الظاهرية ما يتمشى مع منهجه في طرح التماثيل التي لا تجدي نفعا ، وفي احترامه للنصوص اللغوية ، واسقاط تلك الاحكام التي لا تستند على النصوص المسموعة .

وفي الفصل الرابع : درست موقفه من البصريين والكوفيين ،

فبينت انه قد عبّ ثقافته من نحوهما ، وانتهيت الى أن نحوه لم يكن بصريا خالصا ، ولا كوفيا خالصا ، بل كان ينحو منحى من يجمع بين المذهبين .

وكان من أثر ذلك أن ظهرت في نحوه بعض سمات النحو الكوفي ، ولكنها قليلة اذا ما قيس ذلك بما ظهر من آراء البصريين .

ثم انتقلت الى الكلام على بيان موقفه من أئمة نحاة البصرة كسيبويه ، والمبرد ، والاخفش ، وكذلك بالنسبة لموقفه من أئمة نحاة الكوفة كالفراء وثعلب ، موضحا رأي أبي حيان من آراء هؤلاء الائمة ومقترحاتهم .

وانتهيت الى انه كان يتجه في معظم نحوه اتجاها بصريا ، وأنه لا يتعصب لرأي مذهب معين ، بل كان يمايز بين هذه الآراء ثم ينتخب ما يعرب الدليل بجانبه معنى الدارس المستقل الرأي والفكر .

وفي الفصل الخامس : درست موقفه من نحاة بغداد ،

فتناولت رأيه فيهم عند ما يشير اليهم كجماعة من الجماعات النحوية ، وانتهيت الى أن مخالفته لهم كانت ترجع في أكثرها ، الى متابعتهم الكوفيين في بعض آرائهم .

ثم انتقلت الى الكلام على موقفه نحاة بغداد الذين كان لهم آراء قد انفردوا بها ، أو شايعوا بها غيرهم من النحاة ، فتكلمت على علاقته بابن كيسان ، وخلصت الى أن مخالفته له ترجع الى أن ابن كيسان كان مغرقا في القياس ، وورد عنه تراكيب غير مسموعة ، مما جعل أبا حيان ينكر عليه ذلك .

كما أن ابن كيسان كان يشتق لنفسه بعض الآراء التي تتسم بالاجتهاد، فخرج بذلك عما اشتهر بين النحاة، وقد أنكر أبوحيان عليه ذلك. وليس معنى ذلك أنه كان يخالفه في كل آرائه بل كان يوافقه في بعض آرائه: كتركيب الضمير "أنت"، وفي منع اشتراك المفعول معه مع ما قبله في حال أو خبر.

ثم انتقلت الى الكلام على علاقته بأبي علي الفارسي، وبينت أنه وان كان يتفق معه في الأصول التي كان يأخذ بها في دراسة النحو، لكن هذا لم يمنعه من مناقشته، وانتهيت الى أن مخالفته له كانت ترجع الى:

١ ـ أن الفارسي كان يغالي في القياس، ويورد أمثلة لم يرد السماع بها.

٢ ـ أنه كان يخالف بعض آراء سيبويه.

ثم تكلمت على علاقته بالزمخشري، فبينت أنه كان متحاملا عليه وقاسيا في نقاشه معه. وقد أرجعت ذلك الى:

١ ـ الوقفة الاعتزالية التي كان يقفها الزمخشري ازاء الايات القرآنية.

٢ ـ تلحينه لبعض القراءات المتواترة.

٣ ـ كان الزمخشري يشتق لنفسه بعض الآراء الانفرادية التي يبدو فيها التكلف، والخروج عن المشهور بين النحاة.

كل هذا جعل أباحيان أن يقف منه موقف المنكر لآرائه.

وفي الفصل السادس: درست موقفه من نحاة الاندلس، فتكلمت على علاقته بالسهيلي، وانتهيت الى أن مخالفته له كانت ترجع الى:

١ ـ أنه كان يرى أن السهيلي شاذ النازع في النحو، وأن له آراء غريبة لا تخلو من تكلف واضطراب .

٢ ـ كان السهيلي يذهب الى موافقة الكوفيين في بعض آرائهم .

ثم انتقلت الى بيان علاقته بابن عصفور، فبينت أنه كان متحاملا عليه، وانتهيت الى أن مخالفته له كانت ترجع الى :

١ ـ متابعة ابن عصفور للكوفيين في بعض آرائهم .

٢ ـ ورود بعض الآراء التي لم يعضدها السماع .

٣ ـ ورود بعض الآراء التي تتسم بالاجتهاد، مخالفا بها ما تعارف عليه النحاة واشتهر بينهم .

وبعد ذلك عرضت علاقته بابن مالك، مبينا أن كتب ابن مالك وآراءه قد استأثرت بعناية كبيرة عند أبي حيان، فطال النظر فيها، وشرح ما كان مستغلقا منها . وانتهيت الى أن هذا الاهتمام الشديد بآراء ابن مالك قد دفعه الى أن يرصد حركاته وسكناته، فكثر الخلاف بينهما حول كثير من المسائل النحوية، وقد عزا الباحثون هذا الخلاف الى غرور الشباب أو الحسد، ولكني رأيت أن هذه الأسباب ليست من الأسباب الوجيهة التي تفسر لنا ذلك الخلاف . وانما هذا الخلاف ظاهرة طبيعية يمكننا أن نرجعه الى ما يلي :

١ ـ ان أبا حيان قد جاء في عصر قد شاع فيه ضبط المسائل والأحكام النحوية، وكان ذلك يقتضي منه أن يقف أمام هذا التراث الضخم الذي تركه ابن مالك ليمعن النظر فيه، ثم ينفذ من خلال ذلك آراءه واجتهاداته الخاصة في نفسه .

٢ ـ ان المنهج الذي اتبعه أبو حيان ازاء درس المسائل النحوية يختلف عن المنهج الذي سلكه ابن مالك، ومن هنا كثر الخلاف بينهما .

٣ ـ لمخالفته لآراء سيبويه •
٤ ـ متابعة ابن مالك للكوفيين فى بعض آرائهم •
٥ ـ لإيراده بعض الآراء التى لم يسندها السماع •
٦ ـ لإيراده بعض الآراء الاجتهادية التى خرج بها عن المشهورين النحاه

وخلصت اخيرا الى ان تتبع ابوحيان لهؤلاء النحاة يعدّ علامة من علامات التفكير الحر • ويشير الى ذلك النشاط العلمى الذى شاع فى ذلك العصر •

وفى الفصل السابع: درست آثاره فى الخالفين • مبيناً أنه قد جاء فى عصر قد وصل فيه علم النحو الى درجة عظيمة من النضج والذلل • واصبح الاجتهاد فى المسائل النحوية أمراً عسير المنال • غير أن هذا لم يمنعه من الاجتهاد والابتكار فى بعض المسائل النحوية •

ووضحت أيضاً أنّ هؤلاء النحاة قد عرفوا قيمة هذا الكتاب • فاتخذوه مصدرا من مصادرهم • فتكلمت على علاقته بابن هشام • وبينت انه كان شديد التأثر به على الرغم من وجود خلاف بينهما • وقد أرجع بعض الباحثين هذا الخلاف الى أن أبا حيان كان معقدا فى أسلوبه • وان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط ولكنى رأيت ان هذا الحكم لا يمكن التسليم به • لأنّ ما تركه أبوحيان من آثار يشهد بالسهولة وبدقة الاستنباط وارجعت ذلك الى انه ظاهرة طبيعية تحدث فى كل عصر • وتدل على نشاط علمى •

وانتهيت الى ان ابن هشام كان يتتبع ابا حيان فيما يطلقه من احكام ويظهر فى شرحه للمحة البدرية وعندما تناولها بالنقد والتحليل مادة واسلوبا ومنهجا • وفيما أورده ابو حيان من ردود وملاحظات على آراء ابن مالك والزمخشري •

ثم انتقلت الى الكلام على اعتماد الازهري صاحب شرح التصريح في شرحه على الارتشاف ، وانتهيت الى أنه كان يستعين به كثيرا في ايضاح المسائل النحوية ، وأنه ينقل بعض النصوص من الارتشاف دون أن يشير الى ذلك ، أو ينسبه الى نفسه بعض الآراء الخاصة بأبي حيان .

على الارتشاف

وبعد ذلك تكلمت على اعتماد السيوطي في تأليف كتابه همع الهوامع ، وأن السيوطي قد ذهب الى تبني أكثر آراء أبي حيان وموافقته لها .

ينقل الارتشاف

وأما المسائل التي خالفه فيها فكانت قليلة جدا .

ثم تكلمت على اعتماد صاحب خزانة الأدب على الارتشاف ، وأنه كان ينقل النصوص كثيرة من كتابه ليستعين بها في تخريج الأبيات الشعرية .

وانتهيت الى أن اشتغال الناس بالارتشاف ، واهتمامهم بمادته العلمية يمثل أثرا بارزا في النشاط النحوي .

ثم انتقلت الى الكلام على تحديد مذهبه النحوي ، وخلصت الى أن أباحيان بغدادي متأخر ذو نزعة بصرية ، وأن النحو في الاندلس لم يكن الا نحوا انتخابيا جمع الخصائص المنهجية للنحو البصري والكوفي . وأن ما انتهجوه في دراسة النحو لم يكن ملتزما بمذهب معين ، بل كانوا يأخذون بما اعتقدوا صوابه ، فهم يناقشون المسائل ثم ينظرون في أدلتها ثم يدلون برأيهم .

أي أن ما انتهجوه في دراسة النحو لم يكن الا امتدادا لمنهج البغداديين في تفهمهم للقضايا النحوية ، وعلى هذا فان ما أتوا به من آراء نحوية لا يمكننا من القول بوجود مذهب نحوي مستقل بهم .

ثم أردفت هذه الدراسة بتحقيق الأبواب النحوية الآتية :

على الارتشاف

ينقل

بابَ الإعْراب ، باب مالا ينصرف ، باب التسمية ، باب النكرة والمعرفة ، باب المضمر، باب العلم ، باب اسم الاشارة ، باب المعرف بالأداة ، باب الموصول ، باب الإخبار .

وهكذا ، فاننا نرى أنفسنا أمام عالم مفكر صاحب قلم ، لم يتوقف عن التأليف والبحث مدة تزيد على نصف قرن من الزمان ، ذلكم هو أبو حيان الأندلسي .

وبعد ، فاني أرجو أن أكون قد حققت بهذا البحث ما كنت أود الوصول اليه من بيان لمنهج أبي حيان في ارتشافه .

واقرارًا بالفضل فانني أتوجه بالشكر العميق ، والعرفان الوافر الى أستاذي الدكتور عبدالله درويش الذي أخذ بيدي في رحلتي العلمية هذه من بدايتها حتى نهايتها ، موجهاً ، وميسراً ، ومعيناً .

فجزاه الله عني كل خير .

..

التمهيد

أبو حيان

أ ـ حياته

ب ـ آثاره

ا - حياتــــه :

هو اثير الدين ابو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيــان النفزي[1] الاندلــس ، جياني[2] الاصل مغرناطي المولد ، ولد فـــي غرناطة في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة وقيل : إن مولده كان فـــي "مطخشارش" بلدة قرب غرناطة ، أو ضاحية لها .

وقال المقري في مكان ولادة أبي حيان : " وما ذكره - الصفدي - رحمــه الله في موضع ولادة أبي حيان غير مخالف لما ذكره في الوافي أنه ولد بغرناطـــة ، الا أن قوله " بمدينة مطخشارش " فيه نظر ، لانه يقتضي أنها مدينة ، وليست كذلك ، وانما هي موضع بغرناطة ، ولذا قال الرعيني : ان مولد أبي حيان بمطخشارش مــن غرناطة .. وهو صحيح في المراد ، وصاحب البيت أدرى بالذي فيه ، على أنه يمكـــن أن يرد كلام الصفدي لذلك ، والله تعالى أعلـــم " (٣) .

ثقافتـــه :

يبدو أن أبا حيان قد بدأ حياته التعليمية ، كما بدأها أترابه من طـــلاب العلم في الاندلس ، وذلك بدراسة القرآن والحديث ، وعلوم اللغة العربية ، يقـــول ابن خلدون : " وأما أهل الاندلس فمذهبهم تعليم القرآن والكتاب من حيث هـــو وهذا هو الذي يراعونه في التعليم ، الا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأســه ، ومنبع الدين والعلوم ، جعلوه أصلا في التعليم ، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط ، بـــل

---

(١) قال السيوطي : النفزي ، نسبة الى نفزة قبيلة من البربر ، بغية الوعـــاة ١/ ٢٨٠ ، وقال ياقوت : نفزة - بالفتح ثم السكون - مدينـــة بالمغرب بالاندلس - معجم البلدان ٥/ ٢٩٦ .

(٢) جيان : بالفتح ثم التشديد مدينة لها كورة واسعة بالاندلس ، متصل بكورة البيرة ، مائلة عن البيرة الى ناحية الجوف ، شرقي قرطبة ، بينها وبيـــن قرطبة سبعة عشر فرسخا ، معجم البلدان ٢ : ١٩٥ .

(٣) نفح الطيب : ٣/ ٢٩٤ .

يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الغالب والترسل ، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها ، وتجويد الخط والكتاب (١).

وقد تلقى القراءات السبع في مسقط رأسه على يد عبد الحق بن علي بن عبد الله الأنصاري ، وأحمد بن علي بن الطباع ، وأبي جعفر أحمد بن الزبير وغيرهم (٢).

وهذا أبو حيان يقول : قرأت القرآن برواية ورش ، وهي الرواية التي ننشأ عليها ببلادنا رتلتها أولا في المكتب على المسند المعمر العدل أبي طاهر اسماعيل بن هبة الله بن علي المليحي بمصر (٣).

ولم تكن دراسته مقصورة على القرآن وقراءاته ، بل درس علوما أخرى ، يقول : " وقد حفظت في علم اللغة الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني واللغات المحتوي عليها دواوين مشاهير العرب الستة : امرئ القيس ، والنابغة ، وعلقمة ، وزهير ، وطرفة ، وعنترة ، وديوان الافوه الأودي ، لحفظي عن ظهر قلب هذه الدواوين . وحفظت كثيرا من اللغات المحتوي عليها ، نحو الثلث من كتاب الحماسة ، واللغات التي تضمنتها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس لحفظي ذلك (٤).

وكان يرى أن على المفسر أن يكون ذا ثقافة واسعة ، ومعرفة جيدة بمختلف العلوم ، يقول : " فبعلم النحو تعرف الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ، ومن جهة تركيبها ، وبعلم اللغة تعرف معاني الأسماء ، والأفعال التي لا يفهم المقصود من كلام الله والفاظه الا بمعرفته والاطلاع عليه ، وبعلم الحديث يتعين المبهم ، ويتبين المجمل ، وسبب النزول والنسخ ، وبأصول الفقه يعرف الاجمال والتبيين ، والعموم والخصوص ، والاطلاق والتقييد ، ودلالة الأمر والنهي ، وما أشبه ذلك ، وبعلم الكلام يعرف ما يجوز على الله تعالى .. وبعلم القراءات يعرف اختلاف

---

(١) مقدمة ابن خلدون الفصل ٣١ ص ٥٣٢
(٢) ينظر غاية النهاية ٢ / ١٨٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٨٠ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٦
(٣) البحر المحيط ١ / ١١
(٤) البحر المحيط ١ / ٦ .

الالفاظ بزيادة أو نقص، أو تغيير حركة، أو إتيان بلفظ بدل لفظ (١) .. يضاف الى هذا أنه كان ذا معرفة بلغة الترك والفرس وغيرهم (٢).

وهذه الثقافة الواسعة تهيأ له ان تكون له اليد الطولى فى التفسير والحديث .. وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم (٣).

رحيله من الاندلس الى مصر:

ذكرت المصادر أن رحيله من الاندلس الى مصر، انما يرجع الى سببين :

الاول : أنه حملته حدة الشباب على التعرض للاستاذ ابى جعفر الطباع ،

وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير واقعة ، فنال منه ، وتصدى للتأليف فى الرد عليه ، وتكذيب روايته ، فرفع أمره للسلطان ، فأمر باحضاره وتنكيله ، فاختفى ثم ركب البحر ولحق بالمشرق (٤).

الثانى : أنه مما قوى عزمه على الرحلة أن بعض العلماء بالمنطق ،

والفلسفة والرياضة ، والطبيعة ..

قال للسلطان : إنى قد كبرت ، وأخاف أن أموت ، فأرى أن ترتب لى طلبة أعلمهم هذه العلوم ، لينتفعوا من بعدى ، قال أبوحيان : فأشير الى أن أكون من أولئك وترتب لى راتب جيد ، وكسوة واحسان ، فتمنعت ، ورحلت مخافة أن أكره على ذلك (٥). ومهما يكن من أمره فان أبا حيان قد رحل من الاندلس سنة ٦٧٨ هـ أو ٦٧٩ هـ الى موطن آخر أكثر هدوءاً ، وأيسر رزقا ، فكانت أرض مصر هى بلاده . وكانت مصر يومئذ تحت ظل المماليك وقد لقى أبوحيان فى القاهرة

---

(١) البحر المحيط : ١/٥ ومابعدها .
(٢) ينظر منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك — لأبى حيان ص ٣١
(٣) ينظر نفح الطيب ٣/١٦٥ ، والنجوم الزاهرة ١٠/١١١
(٤) ينظر نفح الطيب ٣/٣٣٨ ، وشذرات الذهب ٦/١٤٦
(٥) شذرات الذهب ٦/١٤٦ .

اهتماما كبيرا ،حيث عين مدرسا للنحو في جامع الحاكم بأمره سنة ٧٠٤ هـ[١]، ثم تولى بعد ذلك تدريس التفسير في قبة السلطان الملك المنصور في عهد السلطان القاهر الملك الناصر[٢] . كما أنه خلف بهاء الدين محمد بن النحاس في تدريس النحو[٣] .

كما أنه كان على علاقة جيدة بالأمير سيف الدين أرغون النائب الناصري[٤]

وقد ذهب أبوحيان الى مكة المكرمة ،والتقى فيها أبا الحسن على بن صالح الحسيني[٥] ،وذهب أيضا الى الشام . ثم عاد الى القاهرة وبقى فيها الى أن توفي .

شيوخه :

من الشيوخ الذين أخذ عنهم علم القراءات ،والحديث : ابن الطباع ، وابن الزبير ،وابن بشير القزاز ،وابن أبي الاحوص[٦] .

ومن شيوخه في النحو : أبوالحسن الأبذي ،وابن الزبير ، وابن الاحوص وابن الضائع[٧] .

تلاميذه :

قال السيوطي : وأخذ عنه أكابر عصره ،وتقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي[٨] ، وولديه ،والجمال الاسنوي[٩] ،وابن قاسم[١٠]

---

(١) ينظر نفح الطيب ٣٢٠/٢ (٢) ينظر البحر المحيط ٢/١
(٣) ينظر شذرات الذهب ١٤٦/٦
(٤) نكت الهميان ص ٢٨١ ،والدرر الكامنة ٣٦٥/١
(٥) ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٢/٦
(٦) ينظر غاية النهاية ٢٨٥/٢ ،والبحر المحيط ٧/١
(٧) ينظر البحر المحيط ٦/١ ، ٨٣ ، ٣٦٣/٤ ، ٤٦٧/٥ . وبغية الوعاة ٢٨٠/١ ،ونفح الطيب ٣٠٣/٣ .
(٨) المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ،ينظر الدرر الكامنة ١٣٤/٣ .
(٩) المتوفى سنة ٧٧٢ هـ ، ينظر الدرر الكامنة ٤٦٣/٢
(١٠) المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ، ينظر الدرر الكامنة ١١٧/١ .

وابن عقيل (١) والسمين (٢)، وناظر الجيش (٣)، والسفاقسي (٤)، وابن مكتوم، وخلائق (٥).

مذهبه :

ذكرت المصادر أن أبا حيان كان مالكيا — وهو المذهب السائد في المغرب والأندلس — ثم أصبح ظاهريا، وكان يقول: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه (٦).

وكان أبو حيان قد اطلع على الفقه الظاهري في غرناطة، فقد درس كتاب "المحلى في الخلاف العالي في فروع الشافعية" لابن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، ثم اختصر أبو حيان هذا الكتاب باسم "الأنور الأجلى في اختصار المحلى"، وقد ذكر هذا الكتاب في تصانيفه تلميذه الصفدي (٧). وعندما قدم الى مصر، ورأى مذهب الظاهر مهجورا فيها تمذهب للشافعي (٨). ولعل الباعث من لثمة المعنى هو الذي كان يتحكم في تبديل مذهبه، فهو يجاري أهل مصر في مذهبهم، ليضمن حياة مستقرة، ورزقا وفيرا، يدل على ذلك أنه لما دخل مصر، وتقلد بمذهب الشافعي، وسئل عن ذلك، فقال بحسب البلدة (٩).

وكان شديد الحملة على المتسترين بالاسلام في عصره، يقول "وما زال في كل عصر منافقون يتسترون بالاسلام، ويحضرون الصلوات كالمتفلسفين الموجودين في عصرنا هذا (١٠). وكان يعجب من هؤلاء الذين يشتغلون بجهالات الفلسفة

---

(١) المتوفى سنة ٧٦٩ هـ ينظر الدرر الكامنة ٣٧٢/٢

(٢) المتوفى سنة ٧٥٦ هـ، ينظر الدرر الكامنة ٣٦٠/١

(٣) المتوفى سنة ٧٧٨ هـ، ينظر الدرر الكامنة ٦١/٥

(٤) المتوفى سنة ٧٤١ هـ، ينظر الدرر الكامنة ٥٧/١.

(٥) بغية الوعاة ١٨٠/١

(٦) بغية الوعاة ١٨٠/١، والدرر الكامنة ٣٠٤/٤

(٧) ينظر نكت الهميان ص ٢٨٣، والبحر المحيط ٣٤/٦.

(٨) ينظر نكت الهميان ص ١٨١، وشذرات الذهب ١٤٥/٦، ونفح الطيب ٣/٣٣٦.

(٩) ينظر بدائع الزهور ١/١/٤٤٦ — ٤٠٠

(١٠) البحر المحيط ٣٧٧/٢.

في مصر، من غير أن ينكر ذلك أحد ، يقول " ولما حللت بديار مصر، ورأيت كثيرا من أهلها يشتغلون بجهالات الفلاسفة ظاهرا من غير أن ينكر ذلك أحد ، تعجبت من ذلك ، اذ كنا نشأنا في جزيرة الأندلس على التبرؤ من ذلك ، والانكار له ، وانه اذا بيع كتاب في المنطق انما يباع خفية ، وانه لا يتجاسر أن ينطق بلفظ انما يسمونه : المفعل ، حتى ان صاحبنا وزير الملك ابن الأحمر أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحكيم ، كتب إلينا كتابا من الأندلس ، يسألني أن أشتري أو استنسخ كتابا لبعض شيوخنا في المنطق ، فلم يتجاسر أن ينطق بالمنطق ، وهو وزير فسماه في كتابه بالمفعل [1].

صفاته وأخلاقه :

كان أبو حيان كثير الضحك والانبساط ، بعيدا عن الانقباض ، جيد الكلام حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان ، ذا لمة وافرة ، وهمة فاخرة ، وله وجه مستدير ، وقامته معتدلة التقدير ، ليس بالطويل ولا بالقصير [2].
وكان لا يضرب الخمرة ، ولا يلعب النرد والشطرنج [3].

وفاته :

توفي بمنزله خارج باب البحر في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ هـ " ١٣٤٥ م " ، ودفن في الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر ، وصلى عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب [4].

---

(١) البحر المحيط ٥/ ١٤٤
(٢) نفح الطيب ٢/ ٣١١
(٣) البحر المحيط ٤/ ٢٤٢ ، ١٤ .
(٤) نفح الطيب ٢/ ٤٢١ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٧ .
والدرر الكامنة ٤/ ٣١٠ .

وقيل : بانه توفى عشية يوم السبت الثاني والعشرين من صفر سنة خمس واربعين وسبعمائة ، بمنزله خارج باب البحر، ودفن من الغد خارج باب النصر بتربة الصوفية (١).

وقيل : بتربته بالبرقيه (٢).

وقيل : انه توفى سنة ٧٤٣ هـ ، وقد أنكر المقري على من شك في تاريخ وفاته ، بقوله " وما وقع في كلام كثير من أهل المغرب ان أبا حيان توفى سنة ثلاث واربعين وسبعمائة غير ظاهر، لأن أهل المشرق أعرف بذلك ، اذ توفى عندهم ، وقد تقدم انه توفى سنة خمس واربعين ، فعلى كلام أهل المشرق في هذا المعول ، والله أعلم (٣).

---

(١) ينظر طبقات الشافعية للاسنوي ص ٩٧
(٢) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٢٨٦
(٣) نفح الطيب ٣/ ٣١٥ .

ب ـ آثــــــــاره(١)

١ ـ تقريب المقـــرب	مخطـــــوط
٢ ـ التدريب في تمثيل التقريب	"
٣ ـ المبدع الملخص من الممتع	"
٤ ـ الموفور في شرح ابن عصفـور	"
٥ ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل	"
٦ ـ التذييل الملخص من شرح التسهيل	مفقـــــود
٧ ـ التكميل في شرح التسهيـــــل	مفقـــــود
٨ ـ منهج السالـــــك	مطبـــــوع
٩ ـ الارتشـــــاف	
١٠ ـ رسالة غريب القرآن على لغات القبائل	مخطـــــوط
١١ ـ غاية الاحسان في علم اللسان	"
١٢ ـ النكت الحسان في شرح غاية الاحسان	"
١٣ ـ اللمحة البدرية في علم العربية	"
١٤ ـ الشذا في أحكام كـــذا	مفقود ـ وينظر الأشباه والنظائر ٤/١١١ـ١٢٦
١٥ ـ تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب	مطبـــــوع
١٦ ـ الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء	مطبـــــوع
١٧ ـ التذكـــرة	مفقـــــود
١٨ ـ القول الفصل في أحكام الفصل	"
١٩ ـ المـــذرة	"
٢٠ ـ شرح كتاب سيبويـــــه	"
٢١ ـ التجريد لأحكام سيبويـــه	"
٢٢ ـ كتاب الأسفار الملخص من شرح سيبويه للصفـار	"

---

(١) ينظر نفح الطيب ٢/٥٤٢، وينظر المطبوع والمخطوط والمفقود منها في كتاب " أبوحيان النحوي " للدكتورة خديجة الحديثي ص ١٠١ـ ١٢٥ .

٢٣ ـ نهاية الاغراب في علمي التصريف والاعراب — مفقـــود
٢٤ ـ فضـــل النحـــو — "
٢٥ ـ الافضار في لسان التـــرك — "
٢٦ ـ الادراك للسان الاتراك — مطبـــوع
٢٧ ـ زهو الملك في نحو الـــترك — مفقـــود
٢٨ ـ منطق الخرس في لســان الفرس — "
٢٩ ـ نور الغبش في لسان الحبش — "
٣٠ ـ المنهور في لسان اليخمور — "
٣١ ـ البحـــر المحيـــط — مطبـــوع
٣٢ ـ النهر الماد من البحـــر — مطبـــوع
٣٣ ـ جزء في الحديـــث — مفقـــود
٣٤ ـ الانور الاجلى في اختصار المحلى — "
٣٥ ـ الوهاج في اختصار المنهاج — "
٣٦ ـ الإعلام بأركان الاســلام — "
٣٧ ـ مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد — "
٣٨ ـ المورد الغمر في قراءة ابي عمرو — "
٣٩ ـ الحرز الهامر في قراءة ابن عامـــر — "
٤٠ ـ الاثير في قراءة ابن كثير — "
٤١ ـ النافي في قـــراءة نافـــع — "
٤٢ ـ الرمزة في قـــراءة حمـــزة — "
٤٣ ـ النير الجلى في قراءة زيد بن علي — "
٤٤ ـ المورد الهاسم في قراءة عاصـــم — "
٤٥ ـ غاية المطلوب في قراءة يعقوب — "
٤٦ ـ تقريب النائي في قراءة الكسائـــي — "
٤٧ ـ عقد اللآلى في القراءات السبع العوالي — "
٤٨ ـ الحلل الحالية في أسانيد القراءات العالية — "
٤٩ ـ تحفة الندس في نحاة الاندلـــس — "
٥٠ ـ مجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر — "

٥١ ـ نتف الشعر — مفقود
٥٢ ـ خلاصة التبيان فى علمى البديع والبيان — "
٥٣ ـ الأبيات الوافية فى علم القافية — "
٥٤ ـ بواتهى السحر " نوافث السحر فى دمائث الشعر " — "
٥٥ ـ نثر الزهر فى نظم الزهر — "
٥٦ ـ ديوان أبى حيان — مطبوع
٥٧ ـ نكت الأمالى — مفقود
٥٨ ـ بغية الظمآن من فوائد أبى حيان — "
٥٩ ـ الإلماع فى إفساد إجازة الطحان — "
٦٠ ـ فهرست مسموعاته — "
٦١ ـ قدار الدهى فى جواب أسئلة الذهبى — "
٦٢ ـ النضار فى المسلاة عن نضار — "
٦٣ ـ نفحة المسك فى سيرة الترك — "
٦٤ ـ مشيخة ابن أبى المنصور — "
٦٥ ـ كتاب المقصور • وهو مختصر لتحفة المدود فى المقصور والممدود لابن مالك " يقال التذييل والتكميل ٥/٣٢٣ "

ـــ

ان دراستنا لمنهج أبي حيان في كتابة الارتشاف تقتضي منا معرفة المنهج الذي سار عليه في تأليف كتبه النحوية واللغوية، وذلك لنتبين معالم شخصيته ومنهجه في تأليفها ودراستها .

وسأقتصر في عرض ذلك على كتبه الموجودة سواء أكانت مطبوعة أم مخطوطة .

١) — تقريب المقرب : ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدا ايوب برقم ١٧٣ / ١ ، وتقع في ٥٨ ورقة .

ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية، برقم (٣٨) كتبت سنة ٧١٥ هـ .

ومنه نسخة في المكتبة الاحمدية بتونس برقم ٦٧٤١ ، كتبت سنة ٧١٢ هـ . ومنه نسخة في الخزانة الغروية في النجف " بالعراق " كتبت سنة ٧١٢ هـ .

ومنه نسخة في باريس ، برقم ٤٨١٥ .

والمقرب كتاب المقرب الذي ألفه ابن عصفور من مؤلفاته الهامة ، وقد أراد ابو حيان أن يبسط هذا الكتاب ويقربه من المتعلمين ، فألف أبو حيان كتابا سماه : " تقريب المقرب " .

وقد سار ابوحيان في تبويب كتابه على النحو الاتي : تكلم على أحكام الكلم حين التركيب ، وهي نوعان : اعرابية ، وغير اعرابية، ثم تكلم على أحكام الكلم مفردة قبل تركيبها ، في الاحكام التركيبية : تكلم على الكلام ، الاعراب والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والتوابع ، واعراب الفعل المضارع ، ونعم وبئس ، وأفعال التعجب ، وفي الاحكام التركيبية، تكلم على البناء ، والحكاية واسناد الفعل الى مؤنث والعدد ، وكتابته ، والادغام ، والوقف .

وفي الاحكام الافرادية : تكلم على همزة الوصل وجمع السلامة ، والنسب وتاء التأنيث ، ونون التوكيد .

ثم انتهى الى الكلام على الاحكام التصريفية فقسمه الى قسمين : في القسم الاول تكلم على التصغير، وجمع التكسير، والمصدر ، واسم المكان ، والزمان ، واسم الالة ، والمقصور ، والممدود ، واسم الفاعل ، والمفعول .

وفي القسم الثاني تكلم على الادغام ، والابدال ، والقلب ، والنرائـــر الشعرية .

وقد افاد ابو حيان كثيرا من ابن عصفور في تبويب كتابه هذا حيث نجد ان هذا الكتاب لا يختلف عن كتاب المقرب في التبويب والترتيب .

٢) - التدريب في تمثيل التقريب : ومنه نسخة في مكتبة بشير اغا ايوب برقم (١/١٧٢) ، وتقع في (٣٠) ورقة .

ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية برقم ٣٤ نحو ، كتبت سنة ٧١٨ هـ .

وقد رأى ابو حيان ان كتابه (تقريب المقرب) يحتاج الى شرح وتفصيل لما فيه من غموض على المتعلمين ، فألف كتابه (التدريب في تمثيل التقريب)) ليكون مختصرا لكتابه المقرب ، والتقريب .

وقد سار في تبويب هذا الكتاب لما سلكه في تبويب وترتيب كتابه : تقريب المقرب ، وأبرز ما يلاحظ في هذا الكتاب عناية أبي حيان بشرح ما أورده ابن عصفور من قواعد وأحكام .

٣) - البحر المحيط : ألف ابو حيان هذا الكتاب في عام (٧١٠هـ) وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره ، وذلك عندما عين مدرسا لسلم لتفسير في قبة السلطان الملك المنصور قلاوون [(١)] .

ويقع هذا الكتاب الضخم في ثمانية أجزاء كبيرة ، وقد طبع في مصر سنة ١٣٢٨ هـ ، بمطبعة السعادة ، وبها مشه تفسيران أحدهما : النهر الماد من البحر المحيط لابي حيان نفسه ، وهو مختصر لكتابه البحر المحيط ،حيث وجد أن تفسيره البحر المحيط فيه اطالة واسهاب ، فأراد اختصاره ، قال ابو حيان (فاني لما صنفت كتابي الكبير المسمى بالبحر المحيط في علم التفسير عجز عن قطعه لطوله السابح ، وتغلت له عن اقتناصه البارح منه والسانح ، فأجريت منه نهرا تجري عيونه ، وتلتقي بأبكاره فيه عيونه ، لينشط الكسلان في اجتلاء جماله ، ويرتوي الظمآن بارتشاف زلاله .) [(٢)]

---

(١) ينظر البحر المحيط ١/٣

(٢) النهر الماد ١/٤/٦ .

معنى هذا أن أباحيان كان يقصد من تأليفه هذا المختصر تقريب وتيسير فهم معانى القرآن .

وثانيهما : الدر اللقيط من البحر المحيط وقد ألفه تلميذ ابى حيان الشيخ تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسى الحنفى المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) . وكان هذا الكتاب مقصورا على ردود أبى حيان على الزمخشرى وابن عطية .

وكانت خطة أبى حيان فى التفسير وأن يبتدئ أولا بالكلام على مفردات الاية ثم يذكر ما فى كل لفظة من اللغة والاحكام النحوية . قبل التركيب . ثم يفسر الاية مبينا سبب نزولها وموجها ماجاء فيها من قراءات شاذة أو متواترة .

ومن ابرز الاشياء التى نجدها فى البحر المحيط عنايته بالنحو والصرف بحيث يمكننا أن نعد هذا الكتاب من كتب النحو واللغة .

وقد ذكر بالانثيا (١) أنه يوجد فى مكتبة ليدن (٢) مخطوطة من البحر المحيط . وذلك برقم ٣٤٤ .

وذكر جرجى زيدان (٣) أيضا أنه يوجد فى مكتبة أيا صوفيا . وجامع راغب باشا مخطوطتان من البحر المحيط .

وفى المكتبة العباسية بالبصرة (٤) أحد اجزائه . وهو من مخطوطات القرن الحادى عشر .

٤) ـ لغات القرآن : مخطوط بدار الكتب المصرية (بالتيمورية) برقم ٧٤ لغة . وعدد الاوراق ٤٣ ورقة .

ـ لقد تكلم ابو حيان فى مقدمة هذا الكتاب على الهدف من تأليفه فيقول

---

(١) ينظر تاريخ الفكر الاندلسى ص ١٨٨
(٢) ينظر فهرست مخطوطات ليدن ص ٣٧ .
(٣) ينظر تاريخ آداب اللغة العربية: ٣/ ٢٦٥.
(٤) ينظر : فهرست مخطوطات المكتبة العباسية فى البصرة القسم الثانى ص٦

(لغات القرآن العزيز على قسمين : قسم يكاد يشترك في فهم معناه عامة المستعربة وخاصتهم ، كمدلول السماء والارض ، وفوق ، وتحت ، وقسم يختص بمعرفته من له اطلاع وتبحر في اللغة العربية ، وهو الذي صنف الناس فيه وسموه غريب القرآن . والمقصود في هذا المختصر أن نتكلم على هذا القسم وان نرتبه على حروف المعجم ، فاذكر في كل حرف منها ما فيه من المواد - معتبرا في ذلك الحروف الاصلية لا الزائدة ، مقتصرا في ذلك على شرح الكلمة الواقعة في القرآن العزيز) (١)

فكان منهجه في تأليف هذا الكتاب أنه يرتب مفردات القرآن حسب الحروف الهجائية ، فيبدأ بحرف الهمزة ثم الباء .. ففي حرف الهمزة يقول مثلا : أبب : الاب : ما رعته الانعام ، وقيل هو للبهائم كالفاكهة للناس أرب : الاربة : الحاجة ، أوب : أواب : رجاع ، أوس : سهجى . ألت ..

وفي حرف الياء يقول : يسر يسير سهل ، واليسير : القليل ، والميسر القمار ، يم : اليم : البحر ، فيمموا : اقصدوا .. يئس : اليأس : القنوط أفلم ييأسوا : معناه بلغة النخع : يعلم ويبين ، والله أعلم بالصواب . ومن أبرز ما يلاحظ في هذا الكتاب ما يلي :

١ - اهمل أبو حيان الاستشهاد بالشعر فيما كان يورده من أمثلة .

٢ - اهمل ايضا عزو مفردات القرآن الى لغاتها ، حيث لم نجد في هذا الكتاب أثر من لغات القبائل في القرآن الا ما أورده في حرف الياء عند كلامه على يئس حيث قال " اليأس القنوط ، أفلم ييأسوا : معناه بلغة النخع يعلم ويبين " .

واني أشك أيضا - كما شك غيرنا من الباحثين (٢) - في اسم هذا الكتاب واعتقد أن اسم هذا الكتاب هو " اتحاف الاريب بما في القرآن من الغريب " وقد طبع هذا الكتاب في سوريا - في حماة - سنة ١٣٤٥ هـ سنة ١٩٢٦ م .

(١) المقدمة ص ١

(٢) ينظر : اللهجات العربية في التراث ص ١٠٢ د . احمد علم الدين الجندي ومقاله بمجلة مجمع اللغة العربية الجزء ٢٦ الصفحة ٢٠٠ عدد مايو ١٩٧٠م .

وما يجعلنا نميل الى الاخذ بهذا الرأى هو :

١ — ان مادة الكتابين " لغات القرآن ، واتحاف الاريب " واحدة

٢ — ان السيوطى عندما تعرض الى ذكر مؤلفات أبى حيان لم يذكر له كتابا باسم لغات القرآن ، بل ذكر له كتابا آخر باسم " اتحاف الاريب بما فى القرآن من الغريب " .

٥) — المبدع الملخص من الممتع : مخطوط بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة برقم (٢٤ ش نحو) (٣٨) ورقة وفى كل ورقة (١٥) سطرا من القطع المتوسط ، وجاء فى آخرها " تم كتاب المبدع غدوة الجمعة التاسع والعشرين لشهر ربيع الاول سنة تسع وتسعين وستمائة على يد ملخصه أبى حيان وبخطه " ومنه نسخة أخرى فى معهد المخطوطات العربية بالقاهرة مصورة عن نسخة دار الكتب برقم (١٧) .

— ومنه نسخة اخرى فى معهد المخطوطات ، مصورة عن نسخة فى مكتبة بشير أغا أيوب برقم (٢/١٧٢) فى (٢٥) ورقة ، برقم (١٨) .

وكان ابن عصفور قد آلف كتابا فى التصريف باسم (الممتع فى التصريف) وقد طبع هذا الكتاب فى سوريا — بحلب — بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة فى جزأين سنة ١٩٧٠ م . وكان أبو حيان شديد العناية بهذا الكتاب، فقد لخصه بكتاب أسماه " المبدع الملخص من الممتع " .

وقد بين أبو حيان فى مقدمة الكتاب الهدف من تأليفه ، وخطته فيه ، حيث يقول " ولما كان كتاب الممتع أحسن ما وضع فى هذا الفن ترتيبا ، — والخصه تهذيبا ، وأجمعه تقسيما ، وأقربه تفهيما ، قصدنا فى هذه الاوراق ذكر ما تضمنه من الاحكام بألخص عبارة ، وأبرع اشارة ليشرف الناظر فيه على معظمه فى أقرب زمان ، ويشرق بصيرته فى عقائل حسان ، وسميته بالمبدع الملخص من الممتع ، ولم اتعرض للتنبيه على ما فيه من الاعتراض ، بل ابرزته بين المغضى عنه والراضى ، وان فسح الله فى العمر ، وساعدنى فى سابق القدر وضعت فى التصريف ما أنا له آمل ، وعلى تحصيل مواده من قديم الزمان عامل والله يبلغنا فيما أملنا من ذلك الامنية ، ويخلص لنا فى العلم والعمل النية[1]

---

(١) المبدع الملخص من الممتع : ص ٢

وقد تكلم في هذا الكتاب على التصريف ، والاشتقاق ، والفصل الثلاثي والرباعي ، والابنية التي فيها زيادتان ، وحروف الزيادة ، - والتضعيف ، وحروف البدل ، والقلب والحذف ، والنقل ، والادغام ، ومخارج الحروف ، وانتهى الى الكلام على باب ما قيس من الصحيح على صحيح مثله وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح .

وابرز ما نلاحظه في هذا الكتاب :

١ - انه يقدم لنا الاحكام والقواعد في ألخص عبارة ، وأبرع اشارة . يقول عند الكلام على كيفية معرفة الاصلي من الزائد (ويعرف الزائد بأحد تسعة ، بالاشتقاق ، والتصريف ، والكثرة ، واللزوم الزائد البناء وكونه لمعنى ، والنظير والخروج عنه ، والدخول في أوسع البابين " ثم يشرع بعد ذلك في شرح هذه الاحكام .

٢ - كان يبين رأيه بالموافقة او المخالفة ، وذلك في اثناء عرضه لاراء النحاة ازاء بعض المسائل الصرفية . يقول عند كلامه على حروف الزيادة " الهاء تزاد لبيان الحركة ، وزعم أبو العباس أنها لاتزاد في غير ذلك ، والصحيح أنها تزاد في غير ذلك قليلا .. ومجرع وهبلع ، وهركولة على مذهب أبي الحسن ، والصحيح في هجرع أصالتها " (١)

وعند كلامه على مخارج الحروف يقول " وحروف المعجم الاصول تسعة وعشرون منها الهمزة خلافا للمبرد " (٢)

٦) - الموفور من شرح ابن عصفور : مخطوط بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة برقم ٢٤ ش نحو ، ويقع في (٦١) ورقة من القطع المتوسط ، وفي كل صفحة (١٥ سطرا) وهي ناقصة من الاخر ، حيث تنتهي عند الكلام على اسم الفاعل ، واسم المفعول . ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (١٧٣) .

---

(١) المبدع الملخص من الممتع الورقة : ١٢أ
(٢) المبدع الملخص من الممتع الورقة ٣٢ب

وكان ابن عصفور قد شرح المسائل المشكلة من المقرب فى كتاب يعرف بـ (الشرح الكبير) فاختصره أبو حيان فى كتاب سماه " الموفور من شرح ابن عصفور " .

أما عن الهدف من تأليف أبى حيان لكتاب الموفور من شرح ابن عصفور وعن خطته فى ترتيبه وتبويبه فيقول " فانى لما اختصرت المقرب للاستاذ ابى الحسن بن عصفور فى كتاب سميته بالتقريب ، وأردفته بشرح لطيف ، وسميته بالتدريب واختصرت فى التصريف الممتع فى كتاب سميته المبدع ، رأيت أن اختصر كتابه المسمى عند الناس بالشرح الكبير ، وكان قد حوى من الفن العربى قواعد محررة ، وفوائد محبرة ، يستفيد منها الهادى ، ويتذكر الشادى ، فاختصرته من غير تنبيه على ما فيه من النقود ، ولا خروج فى اختصاره بالاعتراض عن النقود ، ولم أبالغ فى ايجازه فأخل ولا أسهب فيه ، فيمل ، بل أبرزته بين عبارة ملخصة ، واشارة مخلصة ، وتقسيم قسيم ، وترسيم وسيم .

ولما كان كتاب المقرب من أحسن الموضوعات ترتيبا وأكملها تقسيما وتبويبا رتبت هذا المختصر ترتيبه ، وهذبته تهذيبه ، وما كان فى الشرح من ابواب عرى عنها المقرب ، وضعتها فى المكان الذى يليق بها ويقرب ، ولما تكمل هذا المختصر فى سماء العلوم بدرا ، وشرف ما بين الموضوعات قدرا ، وكان قد وفر حظه من علم اللسان ، وجمع فيه ما تشتت من الاحسان ، سميته بالموفور من شرح ابن عصفور ، والله تعالى أرجو أن يثيبنا على ذلك ، وان يلطف بنا فى الدارين " (١)

وقد سار أبو حيان فى تبويب كتابه الموفور على الشكل الاتى : تكلم على الكلام ، والاعراب وألقاب الاعراب وعلاماته ، والنكرة والمعرفة ، والاخبار ، ونعم وبئس ، والتعجب ، والنائب عن الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، والاشتغال ، والتوسع ، وافعال المقاربة ، والافعال المتعدية ، وضمير الفصل ، واسم الفاعل والمصدر ، والاغراء ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والمفعول المطلق ، والظرف ، والحال ، والتميز ، والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول له والنداء ، والندبة ، وحروف الجر ، والقسم ، والاضافة ، والتوابع ، واعراب

---

(١) الموفور من شرح ابن عصفور ص ١

الفعل المضارع ، والنواصب ، والجوازم ، والاسم غير المنصرف ، والبناء ، والحكاية ، والتذكير والتأنيث والعدد ، والهمزة ، والافعال المهموزة ، والوقف وهمزة الوصل ، والجمع ، والنسب ونون التوكيد ، والتصغير ، والتكسير وأبنية المصادر ، واسم المصدر والقصور والممدود ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والامالة وفي هذا الكتاب نجد ابا حيان يردد تلك الاراء التي وردت في الارتشاف ولكن باختصار يقول في تعريف الاعراب ، " الاعراب : لغة الابانة والتحسين والتغيير واصطلاحا : تغيير آراخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلية عليها لفظا او تقديرا (١)

وعند تعريف العلم يقول " العلم : ماعلق في أول أحواله على قسمين بعينه في جميع احواله من غيبة وخطاب وتكلم ، وأعرفه اسم الاماكن ، ثم الاناس ، ثم اسم الجنس ، ولا يعرف هذا الا بالاستقرار " (٢)

٧) — غاية الاحسان في علم اللسان : مخطوط بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة برقم (٢٤ ش) نحو ، ويبدو في حاشيها بعض التغييرات وتقع في (٢١) ورقة من القطع المتوسط ، فيها أثر أرضة ، وعدد السطور في كل صفحة (١٥ سطرا) ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية وهي مصورة عن المخطوطة السابقة .

وفي الصفحة الاولى منها اجازة من أبي حيان لولده الذي يقول " قرأته جميع هذه المقدمه ، رواية على مصنفها والدي رضي الله عنه في مجلسين آخرهما يوم الاثنين .. سنة اثنين وعشرين وسبعمائة " .

وجاء في آخرها " كتبها بخطه أبو حيان مصنفها ، عفا الله عنه ، وكان الفراغ من تصنيفها يوم الاحد حادي عشر رمضان المعظم ، من سنة تسع وثمانين و ، ستمائة ، بالقاهرة المحروسة " .

وقد قسم ابو حيان هذا الكتاب الى قسمين : القسم الاول في الاحكام الافرادية ، والقسم الثاني في الاحكام التركيبيه ، ثم قسمه الى أحكام اعرابية واحكام غير اعرابية . وقد تكلم في الاحكام الاعرابية على الاعراب ، والقابه

---

(١) الموفور من شرح ابن عصفور ص ٢
(٢) الموفور من شرح ابن عصفور ص ٩

وعلاماته ، والنكرة والمعرفة ، المرفوعات ، الفاعل - النائب عن الفاعل - النواسخ - افعال المقاربة - وما النافية العاملة عمل ليس " ثم تحدث عن المنصوبات " والمفعول به - الحال - التميز - المفعول معه - المفعول له - الاستثناء - اسم لا العاملة عمل ان " ثم عن المجرورات ، والتوابع ، والفصل وأقسامه ، وغير المنصرف .

وفى الاحكام غير الاعرابية تكلم على البناء ، والادغام ، والوقف ،والاخبار وبعد ذلك اخذ يتكلم على الاحكام الافرادية : وهى : همزة الوصل ، والمثنى والجمع والنسب ، ونون التوكيد ، ثم تكلم على أحكام التصريف ، فقسمها الى قسمين : الاول : علم التصغير ، وجمع التكسير ، وأبنية المصدر ، وأسم الزمان والمكان ، واسم الفاعل واسم المفعول .

والثانى : هو زيادة ونقص وبدل وقلب .

ثم تكلم على الحروف العاملة والمهملة ، وختم الكتاب بالكلام عن الشعر والسجع والضرورة الشعرية ، وقد قصرها على الزيادة أو البدل ،او الحذف أو التقديم والتأخير .

ومن الملاحظ أنه هذا الكتاب قد جاء شاملا لموضوعات النحو والصرف وذلك باقتضاب شديد ليسهل حفظها وتداولها بين الطلبه ، وهذا الكتاب يعد نموذجا من نماذج الكتب التعليميه التى كانت تؤلف فى ذلك العصر تسهيلا وتيسيرا لعلم النحو والصرف .

٨) - النكت الحسان في شرح غاية الاحسان :

مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٣٦٤) نحو، وفي مكتبة جستر بيتي نسخة برقم (٣٦٣٥) وتقع في ١٢١ صفحة.

وقد ألف هذا الكتاب شرحا لكتابه غاية الاحسان ، يقول " هذه نكت أمليتها على هذان نشر وطو " غاية الاحسان في علم اللسان " فتحت فيها مقفلها ، وأوضحت مشكلها ، وأكثرها انما هو ابداء حكم في صورة المثال وربما ألحقت بزيادة ، أو حكم ، أو ذكر خلاف ، أو استدلال . ولم أقصد ارخاء العنان في هذا المضمار بل آثرت الايجاز على الاكثار ، وسميتها : النكت الحسان في شرح غاية الاحسان " وهي وان كان جرمها ضئيلا وما تضمنته بالنسبة الى الفن العربي قليلا ، فربما اشتملت على فوائد لا تقتنص الا منها وفوائد لا تؤثر الا عنها ".(١)

ومن الملاحظ ان المنهج الذي سار عليه أبو حيان في هذا الكتاب لا يختلف عن منهجه في غاية الاحسان الا في زيادة بعض الاحكام ، والفوائد ، وفي توضيح أو شرح بعض الاحكام . ويتضح ذلك في الامور الاتية :

١ - قدم في هذا الكتاب بحث الاحكام الافرادية للكلمة على بحث الاحكام التركيبية وذلك لصعوبته .(٢)

٢ - أضاف في كتابه هذا بعض الفوائد أو الاراء من ذلك ذهابه الى ان عمل " لا " التي تعمل عمل " ليس " يعد قليلا " يقول " واعمالها عمل ليس قليل جدا بخلاف اعمالها عمل ان ، فانه كثير جدا ، حتى لقد زعم شيخنا ابو الحسن الابذي - رحمه الله - انه لم يسمع النصب في خبر " لا " ملفوظا به وان كان حملها على ليس يقتضيه ، الا ان ذلك يمكن ان ترك العرب ، اشارة الى ضعف عمل " لا " عمل " ليس ".(٣)

---

(١) النكت الحسان : ص ١
(٢) انظر النكت الحسان ص ٢
(٣) النكت الحسان : الورقة ٢٠ ب

ومن ذلك قوله أيضا "زعم السهيلي وتلميذه الرندي ، وابن عصفور والشلوبين في احد قوليه أن (على) متى جرت لاتكون الا اسما ، وزعموا أن سيبويه نص عليه بقوله : واعلم أن على اسم ولا تكون أبدا الا ظرفا ، وبأنه حين عد حروف الجر لم يذكر فيها " على " ، وهذا خلاف لما هو المشهور في كتب النحاة ، وألسنة المصريين ". (١)

٣) - ومن الاراء التي ذكرها مصرحا بمخالفته لغيره من النحاة قوله : لكن : بسيطة لامركبة ، خلافا لمن ذهب الى ذلك (٢) ، وقوله ولا تأتي كأن للتحقيق ، ولا للظن خلافا لمن ذهب الى ذلك (٣) ، وقوله المصدر يعمل مظهرا خلافا للكوفيين (٤) وقوله : وقد اختلف هل الجر بهما - الفاء والواو - أم بحرف مضمرة بعدهما ، والاختيار أنه بهما ، لان قاعدة البصريين أن حروف الجر لا تعمل مضمرة) (٥) ، وقوله : أفعل التعجب ليس باسم خلافا للكوفيين (٦) ، وقوله : والمختار ان (لن " بسيطه لامركبة من " لا أن " خلافا للخليل (٧) .

٤) - ومن الاراء التي وضحها بالنشر ، قوله " اما حاشا فلم يحفظ سيبويه فيها الا الخفض ، وهو عنده حرف ، وقد نقل الاخفش وغيره النصب بها ، ومن كلام العرب: اللهم اغفر لي ولمن يسمعني حاشا الشيطان وأبا الاصبغ .

وقال الشاعر :

حاشا قريشا فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين (٨)

---

(١) النكت الحسان : الورقة ٣٦ أ
(٢) النكت الحسان : الورقة ٢٢ أ
(٣) النكت الحسان : الورقة ٢٢ أ
(٤) النكت الحسان : الورقه ٢٧ ب
(٥) النكت الحسان : الورقه ٣٦ ب
(٦) النكت الحسان : الورقه ٤٨ ب
(٧) النكت الحسان : الورقه ٥١ ب
(٨) النكت الحسان الورقة ٣٢ أ ، وينظر أيضا الورقه ٢٤ب ، ٢٥أ ، ٢٧ ط - ٥٨ أ .

٩) ــ اللمحة البدرية في علم العربية:

مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٥٠) نحو وتقع في سبع ورقات من القطع الصغير، كتب سنة ٦٨٩ هـ .

ومنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية وذلك عن المخطوطة السابقة وقد تكلم أبو حيان على الكلمة ثم الاعراب وألقابه وعلاماته ، والنكرة والمعرفة ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات والتوابع ، والفعل وأقسامه ، وغير المنصرف .

وهذا الكتاب يمثل مختصرا من المختصرات التى كانت توضع بين أيدى المتعلمين تسهيلا لحفظها ، وتداول ما جاء بها من قواعد وأحكام ،ولهذا نجدها شديدة الاقتضاب فيما عالجته من موضوعات وكان همه فيها تقرير الاحكام والقواعد خالية من الاستشهاد بالشعر، ولبيان ذلك فانى سأعرض طرفا مما ذكره فيها ، يقول فى تعريف الكلمة ، الكلمة: قول موضوع لمعنى مفرد وهى اسم وفعل ، وحرف ، والكلام : قول دال على نسبة اسنادية ،والاعراب تغير فى الكلمة لعامل ، وفى باب المرفوعات يقول : المرفوعات ثمانية الفاعل المفعول الذى لم يسم فاعله .. وفى باب المنصوبات يقول : المنصوبات اثنا عشر المفعول به ...

وفى البدل يقول : البدل ، بدل كل من كل نحو جاء زيد اخوك وبدل بعض من كل نحو : اكلت الرغيف ثلثه ، وبدل اشتمال نحو : نفعنى زيد علمه ، وهو على نية تكرار العامل .

وفى باب الفعل يقول ماض ويبنى على الفتح نحو: قعد ، وأمر ويبنى على السكون نحو : اقعد ، ومضارع وهو معرب نحو : يخرج ، ولن تخرج ولم يخرج . وفى باب غير المنصرف ، يقول فيه : لا ينون ، ولا يكسر ، فان اضيف أو دخلته الالف واللام كسر والعلل لمانعة يجمعها قولك:

أنث وزد واجمع زن وعرف واعدل واعجم ولتركب .

وقد قام بشرح هذه اللمحة ابن هشام فى كتاب سماه : شرح اللمحة البدرية فى علم العربية وكان له كثير من الملاحظات عليها ، وذلك من حيث المادة والاسلوب والمنهج وسأتكلم على ذلك عند الكلام على أبى حيان وابن هشام فى الفصل السابع .

وشـرح اللمحـة لابن هشام كتاب محقق قـام بتحقيقـه هادي نهـر ونال بـه درجـة الدكتوراه مـن جامعـة القاهـرة ·

وقـد تم طبـع الجزء الاولـ منه في بغداد سنـة ١٩٧٧ ·

١٠) — منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك :

وقد عني بتحقيق هذا الكتاب الاستاذ سدني جليزر ، ونشره في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٧ ، واستند في تحقيقه على نسختين الاولى في المكتبة الجزائرية والثانية في جامعة (بيل) بأمريكا ، ولم يعثر المحقق الى نسخة أخرى من هذا الكتاب ، وهي محفوظة في مكتبة جستربيتي بدبلن في ايرلنده ، ولا الى الجزء الاول منه المحفوظ في المكتبة العباسية بالبصرة ، وهي نسخة كتبت سنة ٧٤٧ هـ ، وتقع في ٢٦٦ صفحة .

وقد حدد أبو حيان في مقدمة الكتاب ، الهدف من تأليفه هذا الكتاب في مقاصد ثلاثة :—

المقصد الاول : تبيين مقيد أطلقه ، وواضح أغلقه ، ومخصص عممه ومبين أبهمه ، ومفصل أجمله ، وموجز طوله .

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الاحكام ونسبته ان امكن الى من ذهب اليه من الائمة الاعلام ... وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور مقتفيا في ذلك مقالة كوفي ضعيف الاقوال ، أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانيا قواعد على نادر من المنقول شاذ في القياس خارج عن الاصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول .

المقصد الثالث : حل ما يهجس في انفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكثير من الكلام ولا التمثيل لما وضح لذوي الافهام .... وما حداني — يعلم الله — على الكلام في هذه الارجوزة الا النصيحة في الدين ، وايصال الخير لقلوب المهتدين ، فانه قد ينقل الانسان منها حكما فاسدا يظن أنه صحيح ، ومرجوحا يعتقد أنه هو ترجيح فيبني عليه فهما في كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية ، لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الالفية

وانها بمقاصد النحو وفيه ... ولهذه الارجوزة ان على الا كفيه من دأماء ، وترية في بيهاء ، ومعذور من يقول بتفضيلها ، ويحول بتحصيلها ، فانا في زمان نُفاثه مقتصر وحماه متحجر اللهم غفرا ...) (١)

ومنهج أبي حيان في هذا الكتاب يتمثل في الامور الاتية :

١ — التنبيه على مواطن الضعف في كلام ابن مالك ، فعند كلامه على الاسماء الخمسة يقول ابو حيان (وتعرض الناظم — ابن مالك — للغات هذه الاسماء ليس من علم النحو ، فكان يليق حذفها من هذه الارجوزة المختصرة ، والعدول الى الاحكام النحوية بدل هذه اللغات ، لكن من غلب عليه فن أولع بذكره) (٢)

وعند كلامه على الابتداء يقول " لم يذكر حدا للابتداء ، وانما اتى به مثالا والمثل لا يتوصل منها الى تعرف حقائق الاشياء ، وجرى في ذلك على عاداته في الابواب " . (٣)

وعند كلامه على المفعول له يقول أيضا (لم يذكر الناظم حدا للمفعول له جريا على عادته في اكثر هذه الارجوزة " (٤)

وعند كلامه على كان واخواتها يقول أبو حيان (ذكر ابن مالك أن " ظل " لا تستعمل تامة ، ليس بجيد لان أئمة اللغة والنحو ، حكوا انها تامة .. وقد أهمل الناظم الكلام في معاني هذه الافعال وكأنه رأى ان ذلك من علم اللغة ، وان كان كثير من النحويين تعرضوا الى ذكر ذلك (٥)

---

(١) المقدمة : ص ١
(٢) منهج السالك ص ٨ — ٩
(٣) منهج السالك ص ٣٦ .
(٤) منهج السالك ص ١٤٦
(٥) منهج السالك ص ٥٧ .

٢ ـ التنبيه على ما وقع فيه ابن مالك من غوض واضطراب في احكامه النحوية . من ذلك ما قاله في قول ابن مالك :

وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا استفهام .. أو من اذا لم تُلْغَ في الكلام .

ذكر ان ذا بعد ما الاستفهامية أو بعد من يكون موصولا مثل ما كانت ما موصولة . فتقول : ماذا صنعته ، ومن ذا ضربته ، تريد : ما الذى ومن الذى . وهذا البيت فيه خلل من جهات :

الاولى : انه قيد " ما " بالاستفهام وقال أو من وأطلق ، وينبغى أن يقيد من كما قيد ما ، لان " ذا " لاتكون موصوله بعد (من) الا اذا كانت (من) استفهاما . وهذه المسألة فيها خلاف ، فمن النحويين من لا يجوز جعل " ذا " موصولة الا بعد ما " لا بعد (من) واجاز ذلك أكثر اصحابنا .

الثانية : انه اشرط في استعمالها موصولة أن لاتلغى ، ولا يحتاج لهذا الشرطه لان " ذا " اسم والاسماء لاتلغى .

الثالثة : انه تحرز على زعمه بقوله : اذا لم تلغ منها اذا ركبت مع " ما " ولم يتحرز من استعمالها باقية على أصلها من الاشارة فانها لاتكون موصولة مادامت اسم اشارة بل يستقل الكلام بها مع ما أو (من) فتقول : ماذا ، ومن ذا كأنك قلت أى شئ هذا .(١)

ومن ذلك ايضا ما قاله في قول ابن مالك :

كذا اذا عاد عليه مُضْمَرُ .. مما به عنه مُبِينا يخبر .

يشير بهذا البيت الى مسألة مشهورة عبر عنها النحاه في كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرك . وذلك أن يكون المبتدأ اتصل به ضمير يعود على شئ في الخبر نحو : في الدار ساكنها ، وعلى التمرة مثلها زبدا ، ونحو ذلك .

---

(١) منهج السالك ص ٢٨ .

وعبر الناظم بهذه العبارة المنهجة الفاسدة ، أما تهجها فظهور خاف لكثرة الضمائر التي في (عليه) وفي (به) وفي (عنه) ، وللحشو أيضا فلا يظهر معنى لقوله : مبينا .

واما فسادها فواضح ، لان الضمير في قوله " عليه " اما أن يكون عائدا على المبتدأ ، ويصير المعنى : كذا يجب تقديم الخبر اذا عاد على المبتدأ ضمير من الشيء الذي يخبر به عن المبتدأ ، ولا يوجد هذا الحكم في صورة من الصور لاهذه التي نحن بصددها ولا غيرها ، لان الضمير في قولهم : في الدار ساكنها يستحيل أن يكون عائدا على المبتدأ الذي هو الساكن ، وانما هو ضمير الدار قطعا ، واما أن يكون عائدا على الخبر ، ويصير المعنى : كذا يجب تقديم الخبر ، اذا عاد عليه ، أي على لخبر مضمر من المبتدأ الذي يخبر عنه به أي بالخبر ، وليس الضمير على هذا التقدير عائدا على الخبر لان الخبر ليس الدار ، ولا التمرة ، وانما الخبر الجار والمجرور ، والخبر في الحقيقة انما هو العامل فيه . ولأن الناظم قد تلقف هذه العبارة عن أبي الحسن بن عصفور فانه وقع له في شرح الجمل : أ (يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر ، فاتبعه في ذلك ، وهو كلام فاسد ، وقد أصلحه في كتابه المقرب ، فقال النحويين يعود على شيء في الخبر لا ينبغي أن يعدل عنه لو ضوحه وصحته) (١)

وهكذا نجد ان ابا حيان قد عمل على تحقيق مقاصده الثلاثة في تنبهه لابن مالك .

---

(١) منهج السالك ص ٤٨ .

١١) - التذييل والتكميل في شرح التسهيل :

كان ابن مالك قد ألف كتابا في النحو والصرف سماه " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " (١) ، ثم قام ابن مالك نفسه بشرح هذا الكتاب ولكنه لم يتمه ، حيث وصل في هذا الشرح الى آخر باب المصادر غير الثلاثية ، ويقال انه اكمله ، وذكر السيوطي أن هذا الكتاب كان كاملا عند تلميذه شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعي . (٢)

وذكر السيوطي أيضا أن ابن المصنف بدر الدين قد قام بتكملة شرح أبيه ، وهو غير كامل كذلك . (٣)

ومهما يكن من أمر فاننا لانستطيع أن نجزم بأن ابن مالك قد اتم شرح التسهيل أو أن ابنه قد أتم شرحه من بعده ، لاننا لم نعثر على هذه التكملة حتى الآن ، وقد رجعت الى نسخة شرح التسهيل المحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٠ م) نحو ، ووجدت أن ابن مالك قد وصل في شرح التسهيل الى آخر باب المصادر غير الثلاثية ، ولم يتمه ، وأن ابنه بدر الدين قد شرع في شرح هذا الكتاب فابتدأ من باب اعراب الفعل وانتهى الى قول ابن مالك :

فصل في : ها ، ويا حرف تنبيه ، ولم يتمه أيضا .

وقد اهتم أبو حيان بشرح التسهيل ، فشرحه في كتاب سماه " التذييل والتكميل في شرح التسهيل " ، وكانت طريقته في شرح هذا الكتاب أنه يذكر كلام ابن مالك ثم يتبعه بالشرح والتعليق جريا على عادته .

---

(١) حققه وقدم له : محمد كامل بركات - طبع بالقاهرة ١٩٦٨ .
(٢) ينظر بغية الوعاة : ١ / ١٣٤
(٣) ينظر : بغية الوعاة : ١/ ٢٥٠

وما أحب أن انتهى اليه هو أن أبا حيان قد افاد كثيرا من منهج ابن عصفور في كتابه : المقرب ، حيث نجد أن ابن عصفور قد قسم كتابه الى قسمين :

١ ـ أقسام الكلم بأحكامها حين التركيب ، وهي نوعان : اعرابية، وغير اعرابية ، وفي الاحكام الاعرابية تكلم على الاعراب ، والفاعل ،والتعجب والمبتدأ والخبر، وكان وأخواتها ، والمفعول به ...

وفي الاحكام غير الاعرابية، تكلم على البناء ، والحكاية ، والادغام والوقف ،

٢ ـ أحكام الكلم مفردة قبل تركيبها ، فتكلم على همزة الوصل ، والمثنى والجمع ، والنسب ، وأحكام التصريف ،

وقد تأثر أبو حيان بهذا التقسيم في تأليف كتبه ، ويبدو ذلك جليا في كتابه غاية الاحسان في علم اللسان ، وفي النكت الحسان في شرح غاية الاحسان ، وقد امتد هذا الاثر أيضا الى كتابه ارتشاف الضرب، ولكنه في الارتشاف قدم بحث الاحكام الافرادية للكلمة على بحث الاحكام التركيبية .

الفصل الأول

موضوعات الكتاب ومصطلحاته

١ـ اسم الكتاب :

قال أبو حيان في مقدمة الارتشاف : " ولما كمل هذا الكتاب خلواً معانيه من التهجيج والتعقيد ، حلواً معانيه للمفيد والمستفيد سمّيته ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب (١) وجاء في اللسان : الرشف : المص وترشّفه وارتشفه مصّه (٢) .. والضَّرَب : بالتحريك العسل الأبيض الغليظ " (٣).

وقد أجمعت كل المصادر التي ترجمت لأبي حيان على عدم الاختلاف في اسم هذا الكتاب . ويبدو أنه كان يتوخى من اختياره هذا الاسم ، التشويق والسهولة ، كما أنه يوحي بأنه يمثل زبدة آرائه ، وذلك لما يحتويه هذا الكتاب من علم وفوائد لم يجمعها مؤلف قبله .

٢ـ نسخ الكتاب :

لهذا الكتاب نسخ كثيرة ، وهي :

١ـ نسخة مخطوطة بقلم معتاد ، كتبت عن نسخة بالمدينة المنورة : وهي في دار الكتب المصرية برقم ٨٢٨ نحو .

٢ـ نسخة أخرى مخطوطة بخط جيد ، وهي في دار الكتب المصرية برقم ١١٠٦ نحو .

٣ـ نسخة مخطوطة تبدأ من باب الكناية عن العدد ، وتنتهي بانتهاء فصل " تزاد باطراد أن بعد لما التي هي حرف وجوب لوجوب " وهي في دار الكتب المصرية برقم ١٠٠٣ نحو .

٤ـ في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة كتبت سنة ١١٧ هـ مصورة عن الأحمدية ـ بحلب ـ وهي في ٣٥٨ ورقة : ٣٢ x ٢٢ سم .

٥ـ في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة كتبت سنة ١٠٨٥ هـ بخط نسخ عادي مصورة عن دار الكتب الوطنية في بيروت ، وفيها صفحات كثيرة غير واضحة ، وهي في ٢٦٢ ورقة ٢٠ x ١٥ سم . رقم الميكروفلم " ٢٢٠ " نحو مصنف غير مفهرس .

---

(١) الارتشاف ص ١ (٢) لسان العرب ١١/ ١٨

(٣) لسان العرب ٢/ ٣٤ .

٦ــ في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة كتبت سنة ١٠٧٧ هـ مصورة عن نسخة في مكتبة بلدية المنصورة ، وهي في (٣٤٠) ورقة ، في كل ورقة ٢٢ سطرا ، رقم الميكروفلم (١٠٠) نحو مصنف غير مفهرس .

٧ــ في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة مصورة لم يذكر تاريخ نسخها ، وهي بخط مغربي ، وتقع في (١٦٤) ورقة ، وهي مصورة عن مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب رقم الميكروفلم (١١٣) نحو مصنف غير مفهرس .

٨ــ وفي المعهد أيضا نسخة كتبت سنة ٦٢٦ هـ بخط مغربي ، ولكن هذه النسخة غير تامة ، حيث تنتهي عند باب المنصوبات ، وهي مصورة عن الخزانة العامة بالرباط " الأوقاف " ، رقم الميكروفلم (١٢٤) نحو مصنف غير مفهرس .

٩ــ وفي المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة برقم (٥٦٢٤) ، ولكنها ناقصة ، حيث تبدأ بباب المنصوبات ، وأولها بعد البسملة : باب المنصوبات . تقدم القول من المنصوبات على خبر كان وأخواتها ، واسم لا لنفي الجنس ، وبقي الكلام على باب المنصوبات . . . وآخرها قوله " والقسم بالمهم مضافا نحو قوله : يصيح ثلمآن وفي البحر نفسه . استعماله بالواو والألف والياء عند أبي علي .

يلي ذلك اسم الناسخ : محمد بن علي بن عبد الناصر القرشي ، ثم تاريخ الفراغ من النسخ : رابع محرم سنة ٧٥٧ هـ ، ولم يذكر مكان النسخ . وتقع المخطوطة في (٢٥٦) ورقة كتبها بالسواد بخط نسخي قديم واضح متفاوت حجم غالبها ، فيه بعض الشكل .

وعلى الورقة الأولى قيود تملك باسم محمد بن احمد الفيطي الشافعي سنة ٩٢٨ هـ ، وأحمد بن احمد المصري سنة ١٠٦٣ هـ .

١٠ــ وفي مكتبة جستربيتي بدبلن في ارلنده الجزء الأول من الكتاب وهي في " ٦٦ " صفحة ٢٥ × ١٧ سم ، برقم ٣٥٠٣ .

١١ــ وفي خزانة ولي الدين يكن نسخة برقم " ٢٨٦٧ " .

١٢ــ وفي خزانة نور عثمانية نسخة برقم " ٤٥٢٠ ، ٤٥٢١ " .

١٣ــ وفي خزانة عاشر نسخة برقم " ١٠٦٦ " .

١٤ــ وفي خزانة راغب باشا نسخة برقم " ١٠٥٧ " .

١٥ــ وفي خزانة يكن جامي نسخة برقم " ١٠٥٦ " .

٣ ـ دواعي تأليف الكتاب :

كان ابن مالك قد ألف كتابا باسم " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "
وهو كتاب جامع للنحو والصرف، وقد حظي هذا الكتاب بعناية العلماء، فصنفوا
عليه شروحا كثيرة، كان من أهمها شرح ابن مالك نفسه . ويقال ان ابن مالك لم
يكمل شرحه، بل وصل فيه الى باب مصادر غير الثلاثي .

وذكر السيوطي أنه كان كاملا عند تلميذه شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب .
فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه في مكانه . فلما خرجت عنه الوظيفة تألم
لذلك، وأخذ الشرح معه، وتوجه لليمن غضبا على أهل دمشق، وبقي الشرح مخزونا
بين أظهر الناس في هذه البلاد (١) . وقيل إن ابن مالك قد تم بتكملة
شرح ابنه (٢) .

وكان أبو حيان من الذين اهتموا بشرح التسهيل، حيث طلب منه بعض
طلاب العلم أن يشرح كتاب ابن مالك من أوله حتى آخره . يقول أبو حيان " كان من
بعض المعتنين بهذا العلم تشوق إلى أن أشرح الكتاب كاملا، ولا أترك منه مكان
حلى عاطلا، ليكون الكتاب كله جاريا في الشرح على سنن واحد، وحاويا ما أغفل
من الزوائد والفوائد، فالشارح لكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه (٣) .

وقد أطلق أبو حيان على هذا الشرح اسم " التذييل والتكميل في شرح
كتاب التسهيل " ثم رأى أن الحاجة تدعو الى اختصار هذا الكتاب . فاختصره
في كتاب سماه " ارتشاف الضرب من لسان العرب " .

ونستطيع من مقدمة الارتشاف أن نستشف دواعي تأليفه للارتشاف، حيث
يقول " أما بعد، فان علم النحو صعب المرام، ممتنع على الإفهام، لا ينفذ في
معرفته إلا الذهن السليم، والفكر المرتاض المستقيم، وكان من تقدمنا قد انتزع من
الكتاب تآليف قليلة الأحكام، عادمة الإتقان والإحكام، جُلها النقد، ونحل منها
العقد، وربما أهملوا كثيرا من الأبواب، وأغفلوا ما فيه من الصواب، فتآليفهم تحتاج

---

(١) ينظر بغية الوعاة ١/ ١٣٤ (٢) ينظر بغية الوعاة ١/ ١٢٥

(٣) التذييل والتكميل ١/ ٥ .

الى تصنيف ، وحاجاتهم مضطرة الى تصنيف ، ولما كان كتابى المسمى بـ " التذييل والتكميل فى شرح التسهيل " قد جمع من هذا العلم مالا يوجد فى كتاب ، وفرع بما جاز تآليف الاصحاب ، رأيت أن أجرد أحكامه عارية — إلا فى النادر — من الاستدلال والتعليل ، حاوية لسلامة اللفظ ، وبيان التمثيل ، إذ كان الحكم إذا برز فى صورة المثال ، أغنى الناظر عن الطلب والتسآل ، ونفضت عليه بقية كتبى لأستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختصا عن ذلك بزوائد ، وقريب ماكان منه قاصيا ، وذللت ماكان عاصيا ، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر ، لاتحتاج الى إعمال فكر ، ولا إكداد نظر ، وحصرته في جملة الأولى فى أحكام الكلم قبل التركيب ، والثانية : فى أحكامها حالة التركيب ، وربما انجر بعض من أحكام هذه من أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف ، وقصدت بذلك بعلم الله تسهيل ماعسر إدراكه على الطلاب ، وتحصيل ما أرجوه من الأجر فى ذلك والثواب ". (١).

من هذا يتبين لنا أنه يريد بعمله هذا أن يسهم فى تيسير النحو ، وتبويبه وتوضيحه ، وأن يبتعد عن التعليل والاستدلال .

وخلاصة القول ان الارتشاف فى تأليفه يمثل مرحلة من مراحل التطور والتدوين فى التأليف النحوى .

وليس بين أيدينا مايدلنا على السنة التى ألف فيها أبوحيان الارتشاف ، ولكننا نستطيع أن نجزم أنه آخر مصنفاته ، ولعله الخامسة ، لانه لم يرد له أى ذكر فى مصنفاته المتقدمة ، كما أن أبا حيان نفسه قد أشار الى أن الارتشاف هو آخر مؤلفاته ، وذلك عندما قال " ونفضت عليه بقية كتبى لأستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختصا عن ذلك بفوائد (٢).

---

(١) الارتشاف الورقة " ١ "

(٢) الارتشاف المقدمة ص ١ .

٤)ـ موضوعات الكتاب :

قسم ابو حيان كتابه الى قسمين او جملتين :

١ ـ الجملة الاولى فى الاحكام الافرادية .

٢ ـ الجملة الثانية فى احوال الكلمة حالة التركيب.

وجاء ترتيبه لابواب الارتشاف وموضوعاته على الشكل الاتى :

أ ـ الجملة الاولى فى الاحكام الافرادية :

- مخارج الحروف
- القول فى صفات الحروف
- القول فى احكام الكلم العربية حالة الافراد .
- ما يعرف به الزائد من الاصلى .
- المزيد من الثلاثى المضعف
- المزيد من الثلاثى غير المضعف
- الرباعى
- الخماسى .
- القول فى جملة الاسماء

فصل : الاسماء الاعجمية

١ ـ باب ذكر معانى ابنية الاسماء
- القول فى نوادر من التأليف

٢ ـ باب محال الحروف الزائده .
- المتباينين والتماثلين .

فصل : فى الالحاق :

٣ ـ باب محال الحذف

٤ ـ بابمحال البدل والنقل والقلب.

فصل : ابدال الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة

- ابدال الواو ياء .
- الضمة العارضة وغير العارضة فى واو قبل واو
- ابدال الالف بعد الفتحة من الواو والياء .
- الابدال من الحروف الصحيحة .
- التكافؤ فى الابدال .

الحذف

- معانى القلب .

٥) - باب الادغام

القسم الثاني من قسمى علم التصريف

- التصغير

- تصغير الاسم المؤنث

- مسائل متفرقة فى باب التصغير .

٦) - باب جمع التكسير .

- جموع القلة .

- جموع الكثرة .

فصل : ما زاد على ثلاثة احرف جمعه على فواعل ومفاعل

- جمع العلم المرتجل .

٧) - باب ابنية المصادر .

- اسم المرة والهيئة .

٨) - باب اسم الفاعل واسم المفعول .

٩) - باب المقصور والممدود .

١٠) - باب الامالة .

القسم الثاني من الجملة الاولى وهو قسمان :

١ - قسم يلحق الكلمتين أولها .

٢ - قسم يلحق الكلمة من اخرها .

(١١) - باب التثنية .

- الاسم الصحيح والمعتل .

١٢) - باب جمعى التصحيح .

فصل : الاصل فى دلالة المفرد والمثنى والجمع وخروج كل عن اصله .

- علامة جمع التصحيح المؤنث .

- الاسم الذى فيه تاء التأنيث

- النسب

القسم الثاني : في احوال الكلمة حالة التركيب :

٢٨)- باب الاعراب
فصل : الاعراب ظاهر ومقدر .
٢٩)- باب ما لا ينصرف .
٣٠)- باب التسمية .
٣١)- باب النكرة والمعرفة
٣٢)- باب الضمير
فصل : ضمير المتكلم وضمير المخاطب
- ضمير الفصل
٣٣)- باب العلم .
٣٤)- باب اسم الاشارة
٣٥)- باب المعرف بالاداة
٣٦)- باب الموصول
- الموصول والصلة كجزء من الكلمة
- المنصوبات
- المجرورات
- التوابع .
- ذكر محال الرفع والنصب والجر والجزم
٣٧)- باب المبتدأ والخبر
- مسوغات الابتداء بالنكرة
- تأخير الخبر وجوبا .
فصل : انواع الخبر
فصل : يقع الظرف والجار والمجرور التامين خبرا للمبتدأ
- الظرف الزماني ان وقع خبرا لجثة
- الظرف المكاني ان وقع خبرا لكان .
فصل : اذا توالت مبتدآت ففي الاخبار عنها طرق .
٣٨)- باب كان وأخواتها .
- الجملة المصدرة بماض لا تقع خبرا لصار ،ولا ما كان بمعناها .

تزاد

يحذف

×x×

٥ - ترتيب موضوعات الكتـــاب :

جاء ترتيبه لموضوعات كتابه وتبويبها بعد خبرة عميقة في اللغـــة ، واحاطة تامة بقواعدها وأحكامها ، يظهر ذلك في دقة العرض وسهولـــة الترتيب ، فهو يحصر موضوعات الباب الواحد ، ويجمع بين المتجانس منها ، بحيث يبدو ما تضمنته هذه الأبواب من معلومات وحقائق قريبة من الدارسين . فنجده قد تكلم على الصرف أولا ثم النحو ، مقدما الصرف على النحو خلافا لما درج عليه النحاة من تقديم النحو على الصرف . قال ابن جني : ((انـــك لا تكاد تجد كتابا في النحو الا والتصريف في آخره))(١) .

وقد أنفرد أبو حيان بهذا الترتيب ، الذي يتفق مع وجهة نظـر الدراســـات اللغوية الحديثة ومنهجها .

ومن الجدير بالذكر أن أبا حيان قد تأثر بابن مالك في تبويب وترتيب الموضوعات النحوية ، حيث أفاد من طريقته في معالجة المسائل النحويـــة في كتابـــه ، ويبدو ذلك في تجزئة الكتاب الى أبواب ، والباب الى فصول . ولكن عمل أبـــي حيان لم يقف عند هذا الحد ، بل اجتهد في ترتيب أبواب الكتاب علـــى النحو الذي ارتآه ، مستثمرا خبرته ، ونفاذ بصيرته ، ودقة حسه اللغوي - وقـــد أشار في المقدمة الى ما أغفله بعض النحاة لأبواب النحو ، ووجد أن تآليفهم تحتاج الى اعادة النظر في تأليفها وتصنيفها .

---

(١) المنصف : ١/٤ .

وإذا أردنا أن نتلمس طريقته في ترتيب الموضوعات في كتابه ، فإنه لا بد أن نلقي نظرة على ما ارتآه من ترتيب للموضوعات النحوية ، مخالفا في ذلك ابن مالك في التسهيل . فمن ذلك مثلا أن ابن مالك قد رتب المعارف عنده على النحو الآتي : المضمر ، العلم ، الموصول ، الإشارة ، المعرف بأل . وقد علل ابن مالك هذا الترتيب بقوله : " أعرف المعارف ضمير المتكلم " لأنه يدل على المراد بنفسه ، ومشاهدة مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميز صورته ، ثم ضمير المخاطب ، لأنه يدل على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله ، ثم العلم لأنه يدل على المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ، نحو : زيد رأيته . فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمرو كلمته ، تطرق إليه الإبهام ، ونقصت تمكنه في التعريف . ثم المشار به ، والمنادى ، كلاهما في مرتبة واحدة ، لأن كلاً منهما تعريفه بالقصد ، ثم الموصول ، ثم ذو أل (١).

أما ترتيب المعارف عند أبي حيان فقد جاء على النحو الآتي : المضمر ، العلم ، اسم الإشارة ، المعرف بالأداة ، الاسم الموصول (٢).

وإن التشابه بين الترتيبين واضح ، ولكن أبا حيان قدم اسم الإشارة على الاسم الموصول . ويبدو أن هذا التقديم أدق ، وأكثر صحة ، فاسم الإشارة مقدم على اسم الموصول في التعريف ، والإشارة ملازمة للتعريف . وقد نسب إلى ابن السراج أنه قد قدم اسم الإشارة على سائر المعارف (٣).

وعلق السيوطي على ترتيب ابن مالك بقوله : " وقد قدم ابن مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة مع أنه عنده مؤخر عنه في الرتبة ، ولم ندر لما صنعه وجهاً من المناسبة (٤) . وعندما بحث ابن مالك التوابع فقد رتبها في الألفية كما يلي : النعت ، التوكيد ، العطف ، عطف النسق ، البدل . وقد تأثر بهذا الترتيب بعض النحاة مثل ابن هشام ، والأشموني وغيرهم . وفي التسهيل رتبها كما يلي : التوكيد ، النعت ، عطف البيان ، البدل ، عطف النسق (٥) . أما أبو حيان فقد رتبها على النحو الآتي : النعت ، عطف البيان ، التوكيد ، البدل ، عطف النسق (٦) ويبدو لي أن ترتيب أبي حيان كان أكثر دقة ، وأسلم منهجا .

---

(١) همع الهوامع ١/٥٥ (٢) ينظر الارتشاف الورقة "١١٨"
(٣) الهمع ١/٥٥ (٤) الهمع ١/٧٨ (٥) التسهيل ص ١٦٣
(٦) ينظر الارتشاف الورقة "٤١١" وما بعدها .

فهو على حق في تقديمه النعت على غيره من التوابع ، لأن أحكام التابعية من رفع ونصب وجر ، قد توفرت في النعت ، أكثر من توفرها في بقية التوابع . ولعل أبا حيان في هذا الأمر متأثر بسيبويه ، فسيبويه عندما تكلم على التوابع فانه اعتمد على النعت (١).

وقد اتبع أبو حيان هذا الترتيب للتوابع أيضا في اللمحة البدرية ، وعندما تعرض ابن هشام الى شرحها فانه رأى أن أبا حيان قد أخل بترتيب عطف البيان فأخره من التوكيد والبدل ، ولكننا نجده يعلل ذلك ويبرره بقوله : " انه أراد أن يجمع بين نوعي العطف في موضع ليميز بينهما ، وان عطف البيان يشبه البدل في الصورة ، وأكثر مسائله محتملة له ، فلا ينبغي أن يحال بينهما في الذكر" (٢).

ومما نلاحظه أنه قدم المفعول له على المفعول به ، ولو قدم المفعول به على المفعول له ، لكان أسلم منهجا ، وذلك لأن المفعول به أكثر استعمالا وشيوعا في الأساليب العربية من المفعول له ، وعلى المفعول به تتام المفاعيل الأخرى ، كالمفعول فيه ، والمفعول له . أما تقديمه المفعول فيه على المفعول معه ، فعلل الأشموني مثل هذا التقديم ، بقوله (وتقديمه - المفعول فيه - على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ، بكونه مستلزما له في الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل اليه بنفسه ، لا بواسطة حرف ملفظ بخلافه) (٣).

ونجد أبا حيان أيضا قد قدم المفعول لأجله على المفعول فيه ، وقد علل الأشموني مثل هذا السبب بقوله : " وقدمه - المفعول لأجله - على المفعول فيه ، لانه أدخل في المفعولية ، وأقرب الى المفعول المطلق ، بكونه سببا" (٤).
كما أن أثر كتاب سيبويه في الارتشاف أمر لا يخفى ، فقد استهل كتابه بالكلام على الكلام وأقسامه ، وهذا ما نجده عند سيبويه حيث استهل كتابه بباب علم ما الكلمة العربية (٥).

---

(١) ينظر الكتاب ١/٢٠٦
(٢) شرح اللمحة البدرية - لابن هشام ص١٢١ " رسالة دكتوراه "
(٣) شرح الأشموني ٢/١٥٦
(٤) شرح الأشموني ٢/١٢٢
(٥) ينظر الكتاب ١/٢ ، والارتشاف الورقة " ١٠٥ "

وقد أفرد أيضاً للضرائر الشعرية باباً خاصاً بها، وهذه ما نجده عند سيبويه وذلك في باب ما يحتمل الشعر (١).

ويظهر تأثره بسيبويه أيضاً في ذكره للمفعول المطلق ثم المفعول لأجله • وهي نظرة دقيقة • لأن المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي للفعل •

ومما يلاحظ أيضاً أنه قد أدخل باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه • لما لذلك من أثر في فصاحة اللغة •لأن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً • ويصد عن الحمل على الظاهر صادٍ •فيحتاج الى أن يحمل التركيب على غير الظاهر وهو المجاز •

وهكذا نرى أن ثقافة أبي حيان الواسعة •وخبرته الطويلة •قد هيأت له أن يضمن هذا النهج العلمي الدقيق في موضوعات كتابه وتبويبها •وذلك تمشيا مع منهجه في التيسير •ودقة التصنيف •بحيث تبدو الحقائق والأحكام النحوية قريبة من المتعلمين •

٦ - مصادر الكتاب :

لم أجد - فيما أعلم - كتاباً نحوياً تعددت مصادره • كما تعددت مصادر هذا الكتاب • ففيه يظهر أبو حيان عالما شامخا من أعلام النحو واللغة • ملما بأنواع الثقافات التي اتصل بها •وبخاصة بعلم العربية •والقراءات واللهجات• وعلينا هنا أن نكشف عن أهم المصادر التي ارتضعها أبو حيان ارتشافه، ويمكننا حصر هذه المصادر في شيئين :

أ - الكتب التي رجع اليها •وصرح بها •

ب - علماء اللغة والنحو الذين ذكرهم •واعتمد عليهم في مناقشة مسائل النحو واللغة •

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٨ • والارتشاف الورقة " ٣٨١ " •

أما الكتب التي استعان بها فاهمها :

١ـ كتاب سيبويه ، فقد أكثر من الاستشهاد به ، فلا تكاد تمضي صفحة من صفحات الارتشاف إلا وتجد اسم سيبويه يتردد فيها غير مرة ، حتى يخيل للقارئ أن أبا حيان قد أفرغ كتاب سيبويه في الارتشاف .

٢ـ كتاب العين (١) ، للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ .

٣ـ كتاب المقتضب (٢) ، للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .

٤ـ كتاب المدخل (٣) ، للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .

٥ـ كتاب الأصول (٤) ، لابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ .

٦ـ كتاب الإفصاح (٥) ، لمحمد بن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .

٧ـ الهدى (٦) ، لمحمد بن مسعود الغزني بن الذكي المتوفى سنة ٤٢١ هـ .

٨ـ البسيط (٧) ، لضياء الدين بن العلج . قال السيوطي : أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه ، ولم أقف على ترجمة له .

٩ـ درة الغواص للحريري (٨) .

١٠ـ رصف المباني في حروف المعاني (٩) ، للمالقي .

١١ـ شرح التسهيل (١٠) ، لابن مالك

١٢ـ الفرق (١١) ، لقطرب .

١٣ـ الأوسط (١٢)) لأبي الحسن سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط .

١٤ـ المسائل الكبير (١٣))

---

(١) الارتشاف الورقة ١١٧ ب ، ١٣٠ ب .

(٢) الارتشاف الورقة ٢٠٦ أ ، ٢٢٠ أ ، ٢٤٨ ، ٣ ب .

(٣) الارتشاف الورقة ٣٣٢ أ .

(٤) الارتشاف الورقة ١١٤ ب ، ١٥٦ أ ، ١٨٢ أ ، ٣٢٠ أ .

(٥) الارتشاف الورقة ١٣٥ أ ، ١٧ أ ، ٢٦٥ أ ، ١٨١ أ ، ٣١٣ ب

(٦) الارتشاف الورقة ١٧٦ أ ، ١٧٢ ب ، ٢٠٦ ب ، ١٤ أ ، ١٥٤ أ .

(٧) الارتشاف الورقة ١٠٢ ب ، ١١١ أ ، ١٦٨ ب ، ١٧٥ أ ، ٢٠٨ أ ، ٢٢٣٥ أ

(٨) الارتشاف الورقة ٢٠٢ أ

(٩) الارتشاف الورقة ٣٨٠ أ

(١٠) الارتشاف الورقة ١٦٠ أ

(١١) الارتشاف الورقة ١٦ ب ، ٢٦٥ أ ، ٢٦١ أ ، ب .

(١٢) الارتشاف الورقة ١١٠ ب ، ٢٤٢ ب ، ٣٠٥ أ ، ٣٥٣ ب

(١٣) الارتشاف الورقة ١٤٠ أ ، ١٥٥ ب ، ٢١٦ أ .

١٥ـ كتاب الهمز (١)، للكسائي المتوفى سنة ١٨٠ هـ .

١٦ـ كتاب الفرخ (٢)، للجرمي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ .

١٧ـ كتاب الخصائص (٣) ⎫ لابن جني

١٨ـ كتاب التمام (٤) في تفسير أشعار هذيل ⎭

١٩ـ مجالس ثعلب (٥)، احمد بن يحيى المتوفى سنة ٢٩١ هـ .

٢٠ـ النهاية (٦) لابن الخباز ، احمد بن الحسين المتوفى سنة ٦٣٧ هـ

٢١ـ الفسرة (٧) لابن الدهان المتوفى سنة ٥٦٩ هـ .

٢٢ـ المقتصد (٨) ، للمازني

٢٣ـ المفصل (٩)، للزمخشري

٢٤ـ المحكم (١٠) ⎫ لابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .

٢٥ـ المخصص (١١) ⎭

٢٦ـ الانصاف (١٢) لابي البركات عبد الرحمن محمد بن الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ .

٢٧ـ التوشيح (١٣)، لابي بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، مات بعد الخمسين والأربعمائة.

٢٨ـ المستوفي (١٤) لابي سعيد علي بن مسعود بن الفرخان .

٢٩ـ شرح الخلاصة (١٥) لبدر الدين بن مالك

٣٠ـ شرح كتاب سيبويه للخشني (١٦) محمد بن مسعود أبوبكر الخشني المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

٣١ـ طبقات الشعراء (١٧) ، لابن سلام .

---

(١) الارتشاف الورقة ٢١٦ أ

(٢) الارتشاف الورقة ١١٨ ب ، ٢٦٦ أ ، ٤١ ب ، ٣٢١ أ ، ٣٤٨ ب

(٣) الارتشاف الورقة ١٦٧ أ (٤) الارتشاف الورقة ٥٥ ب

(٥) الارتشاف الورقة ١٤٠ ب ، ١٨٢ أ

(٦) الارتشاف الورقة ١٤٥ أ

(٧) الارتشاف الورقة : ١٢٥ أ ، ١٤٦ ب ، ١٠٢ ب ، ١٦٥ أ ، ١٦٧ أ ، ١٧٧ ب .

(٨) الارتشاف الورقة ٣٢١ أ (٩) الارتشاف الورقة ١٨٤ ب ، ١٨٥ أ

(١٠) الارتشاف الورقة ١٦٥ أ (١١) الارتشاف الورقة ١١٣ ب

(١٢) الارتشاف الورقة ١٧١ ب ، ١٨٣ أ ، ١٠١ ب

(١٣) الارتشاف الورقة ١١٠ ب ، ١١٠ ب ، ١١٦ أ ، ١٧٥ أ ، ٢١٠ أ ، ٢١٤ ب .

(١٤) الارتشاف الورقة ١٥٥ ب ، ٣٠٠ أ (١٥) الارتشاف الورقة ٣٢٢ ب

(١٦) الارتشاف الورقة ١٧٣ أ (١٧) الارتشاف الورقة ١٧٧ ب

٣٢ـ النكت على الايضاح (١) ، لأبي علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي .

٣٣ـ النقد ، لابن الحاج (٢) ، احمد بن محمد بن احمد الأزدي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ .

٣٤ـ حواشي مبرمان (٣) .

٣٥ـ التوطئة (٤) ، لأبي علي الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

٣٦ـ الانتخاب (٥) ، لعبد الله بن هشام الخضراوي .

٣٧ـ المفتاح (٦) ، لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ .

٣٨ـ شرح الجمل الصغير (٧) ، لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ .

٣٩ـ شرح الكافية الكافية (٨) ، لابن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ .

٤٠ـ التسهيل (٩) ، لابن مالك

٤١ـ نوادر (١٠) ابن الاعرابي

٤٢ـ نوادر أبي زيد الأنصاري (١١)

٤٣ـ معاني القرآن (١٢) ـ للفراء

٤٤ـ التصريف (١٣) ، لابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ هـ .

٤٥ـ الحقائق (١٤) لابن كيسان .

---

(١) الارتشاف الورقة ١٧٨ أ

(٢) الارتشاف الورقة ١٥٣ أ ، ١٥٨ أ ، ١٣٠ ب ، ١١٣ أ ، ١٦٦ ب ، ٢٣٧ ب

(٣) الارتشاف الورقة ١٨٧ ب ، ١٧٨ ب .

(٤) الارتشاف الورقة ١٣٦ ب

(٥) الارتشاف الورقة ٣٢٤ أ

(٦) الارتشاف الورقة ١٠٨ ب ، ٢٦٦ أ

(٧) الارتشاف الورقة ١٦٧ ب ، ١٧٧ ب

(٨) الارتشاف الورقة ١٠٨ أ

(٩) الارتشاف الورقة ٢٦٦ ب ، ٢١٢ أ

(١٠) الارتشاف الورقة ٣١٤ ب

(١١) الارتشاف الورقة ١٢٦ أ

(١٢) الارتشاف الورقة ١٢٦ ب

(١٣) الارتشاف الورقة ٢٠٢ أ ، ٢١٧ ب

(١٤) الارتشاف الورقة ٣٤٠ ب

٤٦ـ الإيضاح (١)
٤٧ـ الحلبيات (٢)
٤٨ـ البغداديات (٣)
٤٩ـ العسكريات (٤)
٥٠ـ البصريات (٥)
٥١ـ الهيتيات (٦)
٥٢ـ الاغفال (٧)
٥٣ـ التذكرة (٨)
٥٤ـ كتاب الشعر (٩)
٥٥ـ كتاب الحجة (١٠)
٥٦ـ العروض (١١)

لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

٥٧ـ فتح القفل (١٢)، لأبي بكر محمد بن سمون مات في المائة السادسة
٥٨ـ الواضح (١٣)
٥٩ـ المقنع (١٤) لابن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨ هـ
٦٠ـ صحيح البخاري (١٥)
٦١ـ الروض الأنف (١٦) للسهيلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ .

---

(١) الارتشاف الورقة ٣٥٨ ب، ٣٧٥ أ
(٢) الارتشاف الورقة ١٣٦ ب، ٣٢٦ أ
(٣) الارتشاف الورقة ١١٠ أ، ٢٠٦ ب، ٢٢٧ أ
(٤) الارتشاف الورقة ١٦٨ ب
(٥) الارتشاف الورقة ١٦٨ ب
(٦) الارتشاف الورقة ١٢٦ ب
(٧) الارتشاف الورقة ١٠٦ ب، ١٤٢ ب، ١٨٦ ب، ٣٢٤ أ
(٨) الارتشاف الورقة ١٧٤ ب، ١٨٦ ب، ٢٢٨ أ، ١٣٦ ب، ١٥٦ ب، ١٦٨ ب، ٢١٨ أ
(٩) الارتشاف الورقة ١٦٣ ب، ٢٢٦ ب، ١٧٥ ب
(١٠) الارتشاف الورقة ٣٠٣ أ
(١١) الارتشاف الورقة ٢٦١ ب
(١٢) الارتشاف الورقة ٢١٨ أ
(١٣) الارتشاف الورقة ١٤٣ أ، ١٥٠ ب، ١٦٠ ب، ١٥٨ أ.
(١٤) الارتشاف الورقة ٧٤ أ، ٢٣٦ ب
(١٥) الارتشاف الورقة ٢٤٠ أ، ٢٥٨ أ (١٦) الارتشاف الورقة ١٤٣ أ

ب — علماء اللغة والنحو الذين ذكرهم واعتمد عليهم :

ان علماء اللغة والنحو الذين اشار اليهم أبوحيان ، وذكرهم صراحة في كتابه ، قد بلغ حدا كبيرا ، وسأقتصر هنا على ذكر العلماء الذين تردد اسمهم ونقل عنهم غير مرة .

فمن علماء البصرة ذكر : الخليل ، وسيبويه ، وعيسى بن عمر ، وأبا عمرو ابن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وقطرب ، والجرمي ، والأخفش الأوسط ، وغيرهم .

ومن علماء الكوفة ذكر : الكسائي ، والفراء ، وهشام الضرير ، وثعلب وغيرهم .

ومن علماء بغداد ذكر : ابن كيسان ، والزجاج ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن جني ، والزمخشري وغيرهم .

ومن الأندلسيين ذكر : ابن عصفور ، وابن مضاء ، وابن مالك ، وابن خروف ، والسهيلي ، والشلوبين ، وابن الطراوة ، وابن الحاج .. وغيرهم .

—

٧ ـ الحدود والمصطلحات النحوية :

كان لاهتمام النحاة في الحدود والتعريفات ، أثر كبير في تأثرهم بالقواعد المنطقية والفلسفية ، لأننا لا نجد هذه الدقة في التعريفات مثلا عند سيبويه ، كما جاءت عند من أتى بعده من النحاة المتأخرين ، فسيبويه كان يعنى في توضيح الأبواب النحوية بالتمثيل ، وذكر الشواهد (١) في أكثر الأحيان ، ولم يعرف فيما يندرج تحت التعريف ، أو يخرج عنه ، بل كان يعمد أحيانا الى ذكر الأقسام المنطوي عليها الباب (٢).

ومع تقدم الزمن ، وتأثر النحاة بالفلسفة والمنطق ، فقد ازدادت عنايتهم بالتعريفات ، وغالى بعضهم في ذلك ، حتى أصبحت تلك التعريفات تعج بالمنطق والفلسفة ، ويظهر هذا بصورة جلية عند النحاة المتأخرين ، كابن الحاجب ، والرضي وابن الخشاب وغيرهم ، واذا أردنا أن نتبين طريقة أبي حيان في التعريف ، وتحليل الحدود ، فاننا نجد ذلك يسير في اتجاهين :

الأول : أنه كان يذكر الحدود والتعريفات في بداية الباب ، فهو يورد تعريفا عاما لها ، ثم يقوم بتحليل كامل لهذا الحد ، بحيث يبعده عن الغموض ، أو اللبس الذي قد يلحق به ، مع تعريفه لغة واصطلاحا ، فمن ذلك قوله في باب الاعراب (الإعراب في اللغة : الإبانة : أعرب عن حاجته أبان عنها ، والتحسين : أعربت الشيء حسّنته ، والتغيير : عربت معدة الرجل ، وأعربها الله : غيّرها ، والانتقال : عربت الدابة في مرعاها : جالت ..

وأما الإعراب في الاصطلاح : فذهبت طائفة الى أنه نفسه هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال ، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي وهو اختيار ابن خروف .. وطائفة : الى أن الإعراب معنوي ، وهو تغيير في آخر الكلمة ، أو ما كان لأجل العامل دخل عليها نفسها (٢)

(١) ينظر الكتاب ١/٢٥٦ ، والمدارس النحوية د . شوقي ضيف ص ٦٣

(١) ينظر الكتاب ١/٣٠٢ ، والمدارس النحوية ص ٦٤ .

(٢) الارتشاف : ١٠٧ ص

وفي تعريف الحال يقول : (الحال : لغة : تذكر وتؤنث ، واصطلاحا : عبارة عن اسم منصوب تبين هيئة صاحبها ، حالة لدواب كيف) (١)

الاتجاه الثاني : كان يميل الى عدم الاسترسال في تحليل الحدود والتعريفات ، وذلك في أغلب أبواب الكتاب ، وكأنه كان يرى أن التعريف وسيلة لتصور الموضوع ، لا غاية مقصودة ، وبأنه لا ضرورة تدعو الى هذا الاسترسال في التحليل والبحث عما يندرج تحت التعريف ، وما يخرج عنه ، وهذا ما يتفق من هدفه في التيسير ، والبعد عن الاستدلال والتعليل . واذا كان الهدف من التعريف والحد ، هو التبيين والوضوح ، فان الابواب الواضحة ، لا تحتاج الى حد ورسم . ولهذا كثيرا مانجد أباحيان يردد عبارة : ان هذا لايحتاج الى رسم ولا إلى حد (٢).

ومن ذلك قوله في باب التابع : " وهو محصور بالعد ، ولا يحتاج الى رسم ولاحد ، وهو النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق " (٣).

وفي تعريف التوكيد ، يقول " التوكيد معنوي ولفظي ، والمعنوي تابع بألفاظ محصورة فلا يحتاج الى حدّ ولا رسم " (٤).

ولبيان مظاهر التيسير والبساطة والسهولة في الحدود والتعريفات ، أريد أن أعرض تعريفا لباب المضمر عند أبي حيان ، ثم أبين مخالفة ابن مالك له .

يقول أبوحيان في باب المضمر " هذه تسمية البصريين ، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى ، ولايحتاج الى حدّ ولا رسم لانه محصور " (٥)

---

(١) الارتشاف الورقة ٢٣١ أ

(٢) الحد : هو تعريف الشيء بصفاته الذاتيه
والرسم هو تعريف الشيء بصفاته العرضية اللازمة فيه .

(٣) الارتشاف الورقة ٢٦١ أ

(٤) الارتشاف الورقة ٢٦٦ ب ، وينظر أيضا ٣٠٤ ب

(٥) الارتشاف الورقة ١١٦ ب .

أما ابن مالك فانه يقول فيه " هو الموضوع لتعيين مسمّاه مشعراً بتكلمه أو خطابه ،أو غيبته . المراد بالتعيين جنس المفهوم مُبايناً للعام ،أو في حكم المُبايِن ،فذكره مخرج للنكرات ،وذكر الوضع مخرج للمنادى ،والمضاف ،وذي الأداة ، وذكر الإشعار بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة مخرج للعلم ،واسم الاشارة ،والموصول لأن كل واحدة منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث ،بل هو صالح لكل واحدة منها على سبيل البدل ،بخلاف المضمرات ،فان المضمر منها باحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها" (١).

وهكذا نجد أن أبا حيان لم يهتم كثيرا بالحدود والتعريفات ، فهو يعرض المناقشات العلمية بدقة ويسر ،فظاهرة التيسير والبعد عن تحليل الحدود والتعريفات ــ دون ضرورة لذلك ــ تعد من السمات التي تتسم بها حدوده وتعريفاته ،ولعتقد أن هذه النظرة صحيحة ،لانه مادام معنى التعريف ،وتصور الموضوع واضحا في أكثر الأبواب النحوية ،فلا ضرورة تدعو الى الاسهاب فيما يدخل تحت التعريف أو يخرج عنه .

يضاف إلى هذا أنه لم يحاول تغيير حدود مصطلح نحوي ، لأن هذه المصطلحات قد اشتهر أمرها ،وعم استعمالها .

وان أبا حيان في موقفه هذا يمثل مرحلة من مراحل التطور للتعريف النحوي .

أما المصطلحات النحوية التي نستعملها الآن فقد مرت بتطورات قبل أن تستقر على الشكل المتعارف ،أو المألوف لدينا . وحسبنا أن ننظر في كتاب سيبويه الذي يعد المصدر الأول الذي استقى منه النحاة علم النحو واصطلاحاته ، لندرك ماطرأ على هذه المصطلحات من تغيير وتطور .

فمن ذلك مثلا :

١ ــ الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول (٢) " الفعل اللازم "

(١) شرح التسهيل لابن مالك ص ١٢٠

(٢) ينظر الكتاب ١٣/١ .

٢ ـ الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .(١)

(المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر)

٣ ـ باب ماينتصب من المصادر لأنه عذر(٢) (المفعول له أو لأجله)

٤ ـ يقسم سيبويه التوكيد الى مكرر وغير مكرر(٣) (التوكيد اللفظى ، والتوكيد المعنوى)،

ويطلق على عطف النسق ، اسم الشركة ، وعلى حروفه الاشراك(٤)).

وقد اختلفت نظرة النحاة الى هذه المصطلحات وتحديدها ، وذلك منذ زمن طويل ، حتى اننا نجد أن الكوفيين قد مالوا الى الاستقلال بمصطلحات تميزهم عن البصريين .(٥)

ومهما يكن من أمر فان المصطلحات النحوية قد مرت بمراحل ، وقد رجت بأدوار الى أن ثبتت واستقرت فى القرن الرابع الهجرى ، وكان دور النحاة الذين جاءوا بعد هذا لم يتجاوز الاختيار والتسليم بما شاع منها ، وربما اجتهد بعضهم فأتى بمصطلحات جديدة .

أما المصطلحات النحوية التى استعملها أبو حيان فى كتابه ، فقد وردت على الشكل الآتى :

١ ـ أورد مصطلح المضمر ـ وقال : هذه تسمية البصريين ، ويسميه الكوفيون ، الكناية والمكنى)(٦)

٢ ـ أورد مصطلح المفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه .(٧) وهى ألفاظ بصرية ، وليس عند الكوفيين سوى المفعول به ، وأما ماتبقى من المفاعيل : كالمفعول فيه ، والمفعول

---

(١) ينظر الكتاب : ١٨/١

(٢) ينظر الكتاب : ١٨٤/١

(٣) ينظر الكتاب : ٣١٥/١

(٤) ينظر الكتاب : ٢٠٦/١ ، ٢٤٧ ، ٣١٥ .

(٥) ينظر مدرسة الكوفة ص ٣٠٣ ، ومدرسة البصرة : ص ٣٢٤

(٦) ينظر الارتشاف : ١١٦ ب ، ومعانى القرآن للفراء : ١٦/١ ، ٨٥/٢٠ ، ومجالس ثعلب ص ٣٢٤ ، وشرح المفصل : ٨٤/٣ .

(٧) ينظر الارتشاف : ١١٥ أ ، ٢٠٠ أ ، ٢٠١ أ .

المطلق ، والمفعول لأجله ، ومعه ، فهي عندهم أشباه مفاعيل).(١)

٣ـ أورد مصطلح ضمير الفصل ، وقال : والفصل هو صيغة ضمير منفصل ، يسميه الفراء ، وأكثر الكوفيين عمادا ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة).(٢)

٤ـ أورد مصطلح ضمير الشأن ، وقال : فاما ضمير الشأن فمذكر ، وضمير القصة مؤنث ، وهذا اصطلاح البصريين ، ويسميه الكوفيون مجهولا).(٣)

٥ـ أورد مصطلح عطف النسق ، وقال : والنسق من عبارة الكوفيين ، وأكثر مايقول سيبويه باب الشركة).(٤)

٦ـ أورد مصطلح التمييز ، ثم قال : يطلق على التمييز التبيين والتفسير)(٥) ومن الواضح أن التمييز مصطلح بصري ، والكوفيون يسمونه التفسير).(٦)

٧ـ أورد مصطلح اسم الفاعل(٧) ، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم.(٨)

٨ ـ أورد مصطلح مالا ينصرف(٩) والكوفيون يسمونه (مايجرى ومالا يجرى)(١٠)

٩ـ أورد مصطلح النعت(١١) ، وهو من اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله بعض البصريين .(١٢)

---

(١) ينظر شرح التصريح ــ للأزهري : ١/٣٢٣ ، والهمع : ١/١٦٥ .

(٢) ينظر الارتشاف : ١٢٦ ب ، ، ومعاني القرآن ــ للفراء : ١/٤٠٩ ، ٢/١١٢ ، ٢٨٧ ، ٣٥٢ ، وشرح المفصل : ٣/١١٠ .

(٣) الارتشاف : ١٢٥ ب ، وينظر شرح المفصل : ٣/١١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٢ .

(٤) الارتشاف : ٣٠٤ ، وينظر الكتاب : ١/٢٠٦ ، ٢٤٧ ، ٣١٥ ، ومعاني القرآن : ١/٤٤ .

(٥) الارتشاف : ٢٤٤ أ .

(٦) ينظر معاني القرآن ــ للفراء : ٢/٣٠٨ ، ٣٤١ ، ١/٢٢٥ .

(٧) الارتشاف : ٣٦٠ ب .

(٨) ينظر الاشباه والنظائر : ٣/٢٦ .

(٩) الارتشاف : ١٠٩ أ .

(١٠) ينظر معاني القرآن للفراء : ١/٤٢ ، ٢/١٦ ، ١٢٥ ، ومجالس ثعلب ص ١٥٥ ، والمقتضب : ٣/٢٠٦ .

(١١) الارتشاف : ٢٦٢ أ .

(١٢) الهمع : ٢/١١٦ .

١٠ـ أورد مصطلح البـــدل [١] ، ويسميه الكوفيون الترجمة . [٢]

١١ـ أورد مصطلح عطف البيــان [٣] ، وقال الأعلم : هذا البـــاب يترجم له البصريون ، ولا يترجم له الكوفيون . [٤]

١٢ـ أورد مصطلح لام الابتـــداء [٥] ، وتسمى عند الكوفيين لام القسم [٦] .

١٣ـ أورد مصطلح المفعول الذى لم يسم فاعلـــه [٧] ، ونجد أن الفـراء يسمى الفعل المبنى للمجهول باسم : " الذى لم يسم فاعلـــه [٨] ". على حين نجد أن ابن مالك قد أطلق على هذا الباب اسم (النائب عن الفاعل) ، ويبدو أن ابن مالك هو أول من أتى بهذه التسمية ، قال أبو حيان : (لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف باب المفعول الذى لم يسم فاعله) . [٩]
ولا شك أن اصطلاح ابن مالك أولى لأنه يشمل كل ماينوب عن الفاعـــل من مفعول به ، أو جار ومجرور ، أو ماتصرف واختص من الظروف والمصادر .

١٤ـ نجده أحيانا يستخدم المصطلح الكوفى والبصرى ، كاستخدامه لا التبرئة ولا النافية للجنـــس [١٠] ، والتبرئة من اصطلاح الكوفيين . [١١]

---

(١) الارتشاف : ٣٠٢ أ
(٢) ينظر شرح الأشمونى ١/٢٦١ ، ومعانى القرآن ـ للفراء : ١/٧ ، ٣٢٠ ، ٢/١٣٨ ، ٢٧٣ ، ٣٤٠ .
(٣) الارتشاف : ٢٦٩ أ .
(٤) الأشباه والنظائر : ٢/٦٩ .
(٥) الارتشاف : ١٦٤ أ
(٦) ينظر الانصاف : المسألة رقم (٥٨) .
(٧) الارتشاف : ١٨٦ ب .
(٨) ينظر معانى القرآن : ١/٣٠١ .
(٩) شرح التصريح ـ للأزهرى : ١/٢٨٥ .
(١٠) ينظر الارتشاف : ١٥٠ أ ، ٢٦٧ ب .
(١١) ينظر معانى القرآن ـ للفراء : ١/١٢٠ ، ومجالس ثعلب ص ١٣١ .

١٥ ـ كان يفضل أن يسمى بدل كل من كل ، بدل موافق من موافق .
يقول : والبدل على أقسام موافق من موافق ، وهو الذي يسمونه بدل كل من كل . ويسمى أصحابنا اصطلح عليه بدل الشيء من الشيء ، وإنما عدل عن مصطلح الجمهور ، لوجود ذلك فيما لا يطلق عليه بدل كل من كل ، كقوله تعالى " العزيز الحميد الله " (١) .

وقد سبقه الى هذا الاصطلاح ابن مالك (٢) ويبدو أن أبا حيان قد أخذ هذا الاصطلاح عن ابن مالك .

وخلاصة القول أن أبا حيان قد جاء في وقت قد وصلت فيه المصطلحات النحوية الى وضع أخير ، وأصبحت معروفة به . وعلى هذا فانه ليس من الممكن أن يحاول تغيير اصطلاح قد شاع تداوله بين المتعلمين والنحاة ، أو أن يأتي بمصطلح آخر غير مألوف . ولهذا كان دوره مقصوراً على ماشاع من هذه المصطلحات وعم استعماله . ثم اختيار مايراه أفضل من غيره .

ومن الملاحظ أن أغلب المصطلحات التي ذكرناها ، واستعملها كانت مصطلحات بصرية ، وذلك لشيوعها من جهة ، ولدقتها في التعبير عن الغرض من جهة ثانية . يقول الدكتور شوقي ضيف عند كلامه على مصطلحات مدرسة الكوفة : (وواضح أن هذه المصطلحات ظلت لا تسود في النحو العربي ، اذا نحن استثنينا اصطلاح النعت وعطف النسق ، لأن تمامه الذي وضعه البصريون هو الذي عم بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار ، وهو لم يعم عفوا ، انما عم لدقته المنطقية . وكان عقول البصريين كانت أكثر خضوعا وإذعانا لسلطان المنطق ومناهجه الصارمة .. وكأنما كان بأيديهم قسطاس مستقيم وضع كل قاعدة نحوية في موضعها بحيث لا تجوز قاعدة على قاعدة) (٣) .

---

(١) الارتشاف ٢٠٢ ب
(٢) ينظر : تمهيد القواعد ـ لناظر الجيش ١٢٠/٤ " مخطوط " ، وتعليق الفرائد : ٢/٧
ونحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٢٠١ رسالة دكتوراه .
(٣) المدارس النحوية ص ١٦٧ .

أسلـــوب الكتـــاب :

كان لاتساع ثقافـة أبي حيان ، وتعمقه في ثنايا اللغة العربية أثر واضـــح في منهج التأليف والبحث ، وفي استقراء المسائل وتحليلها . حيث استطـــاع أن يقدم لنا تلك المسائل النحوية ، والحقائق العلمية بأسلوب يتسم في أغلب أحوالـــه بالبساطة والدقـة . وجاء أسلوبه معبرا عن طريقته في التفكير والتصوير ، وموضحـــا منهجه في التأليف . ويمكننا أن نجمل ذلك في الأمور الآتية :

١ـ كان أسلوبه في كتابه بعيدا عن التعقيد والتعقيد ، فهو يعتمد علـــى الموازنة الدقيقة بين آراء النحاة ، ثم يستحضرها ليختار أكثرها استعمالا ، وأصحها نقــلا ورواية . أي أنه يأخذ بالنقل والرواية أولا ، ثم بالاستقراء والتحليل ثانيا .

٢ـ كان يتحاشى التكرار في كلامه ، فاذا ذكر شيئا قبل مكانه أو في غيـــر موضعه أشار الى المكان الخاص به . ففي باب المبتدأ والخبر عند كلامه على حــذف الخبر بعد اذا الفجائية ، يقول " ويصح أن تكون معمولا للخبر ، نحو : خرجـــت فاذا زيد جالس . وسيأتي الكلام عليها في الظروف ان شاء الله (١).

وعند كلامه على حتى يقول : (لها حكم في العطف تذكر فيه ، وحكـــم اذا انتصب الفعل بعدها ، وتقدم ذكره في نواصب الفعل ، وحكم اذا جاء بعد هـــا المبتدأ والخبر ، وحكم في حروف الجر ، وهو ما نحن بصدده) (٢).

وفي باب المجرور عند كلامه على (حاشا) يقول : (ثبت عن العرب أنهـــا تنصب وتجر ، وتقدم الكلام عليها في باب الاستثناء) (٣).

٣ـ تنوع في تعبيراته بعض اللازمات التي اتسم بها أسلوبه ، وذلك مثـــل قوله : هذا المختار عندي ، وإياه أختار ، والصحيح ... والاختيار .. والمختـــار أو المشهور والمنصور .. ، وذلك عند موافقته لرأي من الآراء .

---

(١) الارتشاف ١٥٦ ب (٢) الارتشاف ١٦٤ ب

(٣) الارتشاف ١٦٥ ب ، وينظر ١٦٠ أ ، ١٥١ أ .

أما عند رفضه لرأى أو دليل فانه يقول : واهى بشئ ، وغير صحيح ، والصحيح المنع ، والذى تقتضيه القواعد المنع ، والذى نختاره المنع .. أو قوله : وفيه نظر .

٤ ـ كان يتحرى صحة النقل مستنداً فى ذلك على صحة الرواية ، فنجد فى الارتشاف كثيرا من العبارات التى تدل على ذلك مثل : ويروى عن بعض العرب .. وقالت الأعراب .. وحكى قطرب وحكى يعقوب .. ومذهب سيبويه عن الخليل .. أو انتهت هذه المسائل من كلام الفراء .. أو قوله : والذى حكيناه نقلناه عن أبى جعفر النحاس (١).

هذا بالاضافة الى عنايته بتحديد المصدر الأصلى للنص ، كقوله : نقل ابن برهان عن سيبويه .

٥ ـ كان يشير الى ما أجمع عليه النحاة من آراء كقوله : وأجمع النحاة .. وعلى رأى النحاة .. ولا يفوته أيضا أن يشير الى ما يحظى بالموافقة الجزئية من النحاة ، كقوله : قال بعض النحاة ... وذهب قوم ... وقال الأكثرون من المتقدمين .

٦ ـ كان يحيل فى تقرير بعض الأحكام النحوية والاستدلال عليها على التذييل والتكميل فى شرح التسهيل .

٧ ـ كان يشرح بالتفصيل آراء النحاة فى مسألة نحوية ، ثم يذكر خلاصة هذه الآراء .

ويظهر ذلك عند كلامه على مذ ومنذ ، واختلاف العرب فى الرفع والجر بعدهما ، حيث ذكر الآراء المختلفة فى هذه المسألة ثم انتهى الى القول : " وتلخص من هذه النقول أنه يجوز الرفع بعدهما والجر " (٢).

وفى كلامه على " رب " واختلاف النحاة فى حذفها تتحلى به ، يقول (٣) :
(فتلخص فى الحذف خمسة أقوال : الوجوب ، والمنع ، والندور ، والكثرة ، والتفصيل)

---

(١) ينظر الارتشاف : ١١٤ أ ، ١١٠ ب ، ٢٥٥ ب
(٢) الارتشاف ٢٠٦ ب (٣) الارتشاف ١٦٣ ب

٨ ـ كان يذكر اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد كقوله في "لعلّ": (وفيها لغات: علّ حكاها سيبويه، وحكاها الكسائي عن بني تيم ولعن حكاها الفراء، وعن حكاها الكسائي .. ورعن والراء بدل من اللام، والنون بدل من اللام، ورغن، ولغن، وقيل: الغين بدل من العين، وقيل: هما لغتان .. والجر بلعل لغة حكاها أبو عبيدة والأخفش وأبو زيد (١).

٩ ـ كان أحيانا يعرض بعض المسائل النحوية دون أن يبدي رأيه فيها (٢).

١٠ ـ إن ظاهرة الإحاطة والشمول في الاهتمام بكل ما له صلة بالمسألة النحوية نجده بارزا في أسلوبه، يقول في الكلام على كان وأخواتها: (وعدة الأفعال: كان وأضحى وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وصار تستعمل موجبة ومنفية، وصلة لما الظرفية، وغير صلة، وليس: موضوعة للنفي، ودام: صلة لما الظرفية .. وزال، وانفك، وفتئ، وبرح .. وزاد بعض البغداديين: ونى، وزاد ابن مالك دام. قيل: وبمعنى صار آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وارتد .. وألحق قوم منهم الزمخشري وابن عصفور وأبو البقاء غدا، وراح بمعنى صار (٣).

١١ ـ كان يتعرض أحيانا إلى شرح معنى بعض الكلمات التي يحس بأنها تحتاج إلى شرح، فمن ذلك قوله: (وجاء في الحال ألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر، فمنها ما أصله العطف، وذلك قولهم: تفرقوا شغرَ بغرَ ومعناه: منتشرين، يقال: شغر البلد إذا خلا من الناس، وكأنهم حين فارقوا أماكنهم إلى جهات شتى خلت منهم، ويقال: اشتغر في الفلاة أبعد فيها، وبغر النجم يبغر بغورا إذا سقط، وبان بالمطر، وشذر مذر، يقال بفتح الشين والميم وكسرهما، ومذر إتباع لشذر، والشذر: قطع الذهب، والشذر: اللؤلؤ، والشذرة: القطعة .. ومذرت البيضة: فسدت، ومذرت معدته بكسر الدال: فسدت .. وأخولَ أخولَ معناه: شيئا بعد شيء، ومنه تفرقوا أخولَ أخولَ) (٤).

---

(١) الارتشاف ١٨٣ ب وينظر ١٦٦ ب

(٢) الارتشاف ٣٠١ أ، ٣٢٢ أ، ٣٦٤ أ.

(٣) الارتشاف ١٦٣ ب

(٤) الارتشاف ١٤٠ ب.

١٢ـ تهدف أسلوبه بحديث اللهجات العربية ، ولكن ذكرها لها ، كان لتوضيح ما يعالجه من مسائل نحوية (١).

..

---

(١) الارتشاف ٢٨٢ أ .

الفصل الثاني

شواهد الكتاب

يتمثل الاستشهاد عند أبي حيان في القرآن الكريم ، وما قاله العرب الفصحاء من نثر أو شعر . وكان القرآن الكريم على رأس القواعد التي لعتمد عليها في تقرير الأحكام والقواعد النحوية ، لأن القرآن الكريم أهم مرجع تستقى منه الأحكام النحوية ، فقد نزل بلسان عربي مبين ، وحظى بعناية كبرى في حفظه ودراسته ، وأحاطه الله بعنايته .. قال تعالى : " إنَّا نحنُ نزَّلنا الذِّكرَ وإنَّا له لَحافظُونَ (١) .

وكان تناوله للآيات القرآنية يسير على النحو الآتي :

١ـ كان لا يلتزم بمنهج معين في ذكر المثال الذي يأتي بنظيره في القرآن الكريم ، فأحيانا يذكر الآية ثم المثال ، وأحيانا أخرى يذكر المثال ثم الآية ، من غير
رذلك ... على عادة النحاة في بدأ الشاهد ، ومن ذلك كلامه على فعل الشرط ، يقول :
ترتيب بينهما في التقديم والتأخير ، وإذا اقترن المعاني بالفاء ارتفع على إضمار مبتدأ ، فإن تقدمه ما يعود عليه فهو كقوله تعالى (" ومَنْ عادَ فينتقمُ اللهُ منه) (٢) أي فهو ينتقم الله .. وإن لم يتقدمه ما يعود عليه كان المحذوف ضمير الأمر نحو : إن قسام زيد فيقوم عمرو ، أي : فهو أي الأمر والشأن يقوم عمرو . ومنه قوله تعالى " أن تَضِلَّ إحداهُما فتُذَكِّرَ إحداهُما الأُخرى " (٣) . في قراءة من كسر همزة أن ورفع فتذكر أي : فهو أي الأمر والشأن تذكر (٤) .

٢ـ كان يورد الآيات القرآنية لبيان معنى بعض الكلمات ، من ذلك قوله : " وجعل بمعنى صير قال تعالى فجعلناه هباء " (٥) ، وقال تعالى (٦) " وجعلنا ذريته هم الباقين " (٧) .

ومن ذلك أيضا قوله في شطر : شطر بمعنى : نحو ، لا يتصرف ، وأعمل ذكره أكثر النحاة ، قال تعالى " فوَلُّوا وُجُوهَكُم شَطْرَهُ " (٨) أي : نحو البيت وجهته (٦)

---

(١) سورة الحجر الآية ٩ (٢) سورة المائدة الآية ٩٥

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٢

(٤) الارتشاف ١٨٦ ب ، وينظر ١٦٦ ب

(٥) سورة الفرقان الآية ٢٣ (٦) سورة الصافات الآية ٧٧

(٧) الارتشاف ٣٢٨ ب (٨) سورة البقرة الآية ١٤٤

(٩) الارتشاف ١١٢ أ .

٣ ـ كان يستشهد بالقرآن الكريم عند مناقشة النحاة في مسألة نحوية ، من ذلك رده على ابن أبي الربيع ، قال ابن أبي الربيع : لا يجوز الفصل بين نعم وبئس والتمييز ، لا تقول : نعم في الدار رجلاً زيد ، قال أبو حيان : والصحيح جوازه ، قال تعالى (١) (بئس للظالمين بدلاً) (٢) .

٤ ـ كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية في تقرير بعض المسائل النحوية وتوضيحها ، من ذلك قوله : (وقد ترد عسى للاشفاق ، وذلك قليل ، وقد اجتمع معنياها للرجاء والاشفاق في قوله تعالى " وعَسَى أن تَكْرَهُوا شيئاً وهو خيرٌ لكم " (٣) . و " عَسَى ان تُحِبّوا شيئاً وهو شرٌّ لكم " (٤) ..... " (٥)

ومن ذلك أيضا ما بناه في باب المفعول فيه عند كلامه على " إذا " يقول : (وتجيء بعد إذا جملة فعلية مصدرة بمضارع كقوله تعالى (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات) (٦) ، أو مصحوب بلم نحو قوله تعالى (وإذا لم تأتهم بآية قالوا) (٧) ، أو بماض نحو (إذا جاءَكَ المنافقونَ) (٨) أو مقدر تهل اسم يليها موافق للملفوظ كقوله تعالى (إذا السماءُ انشقت " (٩) ... (١٠))

استشهاده بالقراءات واللهجات :

كان القدماء يعلقون على اللهجة لغة ، فيقولون مثلا هذه لغة قيس ، وهذه لغة تميم ، أو هذيل .. وقد نهج أبو حيان نهج النحاة السابقين في اشارته الى اللهجات التي وردت في كتابه .

ـ فأحيانا نجده يعزو اللهجة الى جزء من القبيلة ، كبعض قيس (١١) ، وبعض هذيل ، وبعض ربيعة (١٢) ، وناس من تميم وأسد (١٣) .

---

(١) سورة الكهف الآية ١٨

(٢) الارتشاف ١٨٦ ب

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٦

(٤) سورة البقرة الآية ٢١٦

(٥) الارتشاف ١٢٤ ب

(٦) سورة سبأ الآية ٤٣

(٧) سورة الاعراف الآية ٢٠٣

(٨) سورة المنافقون الآية ١

(٩) سورة الانشقاق الآية ١

(١٠) الارتشاف ٢٠٥ أ

(١١) الارتشاف ١٢٦ أ

(١٢) الارتشاف ١٣٦ أ

(١٣) الارتشاف ١٢٠ ب

- وأحيانا كان يحكم على بعض اللغات بأنها ضعيفة(١)،أو مشهورة(٢)، أو فصيحة(٣)،أو قليلة(٤).

- كان كثير الحكاية عن سيبويه ،والفراء والكسائي ،وأبي زيد ،والأزهري، وابن مالك وغيرهم.

- ومن اللغات التي ورد ذكرها في كتابه ،لغة قيس ،وأسد ، وهذيل ، وسليم ، وقضاعة ،ونجد ، وغنى ، والحجاز ،وتميم ،وصباح ،وربيع ، وطيئ ، وبلحارث بن كعب ،والعالية ،هوازن ، غطفان ، عامر ، قريش ، بنو سعد ، بنو مالك ،بنو العنبر ، وبهرة ،وربيعة ،وعقيل ،وعمان ، وتهامة ،وتغلب ، وعكل ،وكنانة قيس ،وبكر بن وائل .

- كان يأخذ بالمنقول من اللغات ،ولا يذهب الى استكراهها ،يظهر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى " ولا تقربا هذه الشجرة "(٥) قرئ " الشجرة بكسر الشين ،وقرئ " أيضا الشيرة بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها ، وكره أبوعمرو هذه القراءة ،وقال : يقرأ بها براير مكة وسودانها . وينبغي أن لا يكرهها ،لأنه لغة منقولة فيها(٦).

- كان أحيانا يذكر اللغة ،ولا يذكر صاحبها ،فيقول مثلا : وقال بعضهم إنها لغة هذيل ،وبعضهم أنها لغة عقيل. (٧) ، أو يقول : ومن العرب ، أو بعض العرب ،أو حكى عن ناس من العرب (٨).

- كان شديد الاهتمام بلغات القبائل ،ويظهر ذلك جليا في كتابه البحر المحيط ،فقد بلغ عدد اللهجات التي عزا اليها أبوحيان وستين قبيلة(٩)، وقد ورد عنه أنه قال : كل ماكان لغة قبيلة يقاس عليه(١٠) وهذا الاهتمام انما يرجع الى مابين اللهجة والقراءات والنحو من ارتباط وثيق اذ القراءات تعتمد في أوجه خلافها على مابين اللهجات من فروق وخلاف ،وكما أن لهجات القبائل ماهي الا نحو من نحو اللغة الفصحى وجاري منه(١١).

---

(١) الارتشاف ٨٨ أ،١٦٤ب (٢) الارتشاف ٦٦ ب ،١٣٠أ
(٣) الارتشاف ١٢٠ ب ،١٣٦ب (٤) الارتشاف ٢٥٠ أ
(٥) سورة البقرة الآية ٣٥ (٦) البحر المحيط ١ /١٥٨
(٧) الارتشاف ١٣٦أ (٨) الارتشاف ٦٦أ ،١٣٦ب ،٢٠٦ب
(٩) ينظر اللهجات العربية في التراث د. علم الدين الجندي ص ١٤٦، ١٥٦
(١٠) المزهر ١/ ١٥٣ .
(١١) اللهجات العربية في التراث ص ١٥٦ .

القـــــراءات :

عرف أبو حيان القراءات بأنها : العلم الذي يبحث فيه عن كيفية النطـــق بألفاظ القرآن الكريم (١)، وقد قسم القراءات الى قسمين : متواترة، وشـــاذة .
ويظهر هذا التقسيم عند عرضه لطريقته في شرح البحر المحيط، حيث يقول : (وترتيبي في هذا الكتاب أن أبتدئ أولاً بالكلام على مفردات الآية .. ثم أشرع في تفســـير الآية .. حاشداً فيها القراءات الشاذة، ومستعملها ذاكراً توجيه ذلك في علـــم العربية، ناقلاً أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها (٢).

وقد عرفوا القراءة المتواترة بأنها كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحـــد المصاحف العثمانية، ولو تقديرا، وتواتر نقلها، هذه هي القراءة المتواترة، المقطـــوع بها (٣).

وأما القراءة الشاذة فهي كل قراءة فقدت شرطا من الشروط المذكـــورة فـــي القراءة المتواترة (وكل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظـــه خط المصحف الامام، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفا مجتمعين أو متفرقين، فعلى هذا الأصل بني قبول القراءات عن سبعة كانوا، أو عن سبعة آلاف ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة) (٤).

وقد عني بالقراءة المتواترة، والقراءات الشاذة، لأن هذه القراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها .

وتتمثل عنايته بالقراءة المتواترة فيما يلي :

١ - كان يرجع بالقراءة الى اللغة يلتمس لها شاهداً فيرويه، أو نظـــيراً فيقيسها عليه . فنراه يستشهد على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسمـــاء والأفعال اعتماداً على لغة تميم يقول في باب الإعراب : (وإذا كان حرف الإعـــراب صحيحاً فلا يجوز إلا ظهور الإعراب فيه، وحذف الحركة منه عند أصحابنا بالشعـــر . وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر ولا في نثره، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك وإن كان قليلا، ومنه قراءة من قرأ " وبُعُولَتُهُنَّ " (٥) بسكون التـــاء .

---

(١) البحر المحيط ١/١٤ (٢) البحر المحيط ١/٤
(٣) منجد المقرئين ١٥، والنشر ١/٩، والاتقان - للسيوطي ١/٧٧
(٤) النشر ١/٤٤، والاتقان ١/٧٧
(٥) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

وماحكاه أبوزيد " ورسُلُنا " (١) وحكى أبوعمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع نحو: يعلمهم، وقراءة " بارئكم " (٢) و" مكر السيء " (٣) في الوصل بسكون الميم واللام والهمزة (٤).

وقد دافع أبوحيان عن هذه القراءات المتواترة، ورد على من يلحن قراءتها. جاء في البحر المحيط: " قرأ مسلمة بن محارب (بعولتهن) بسكون التاء فراراً من ثقل توالي الحركات، وهو مثل ماحكى أبوزيد (ورسلنا) بسكون اللام.. ونقل عن المبرد التسكين في حركة الاعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن... ثم قال أبوحيان: وماذهب اليه ليس بشيء، لأن أباعمرو لم يقرأ الا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب توافقه، فإنكار المبرد لذلك منكر.. ومايدل على صحة قراءة أبي عمرو ماحكاه أبوزيد من قوله تعالى (ورسلنا لديهم يكتبون)" (٥).

٢- عندما كان يحتج للقراءة يبين أن لها أصلا في لغات القبائل، يقول: " وابدال الحاء عينا لغة هذيلية، قرأ عبد الله بن مسعود " ليسجننه عتى حين " (٦) (٧).

ويقول في نداء المعرف بأل " وينادى بأي فيبنى على الضم، ويلزم بعدها ها، للتنبيه مفتوحة الهاء، وضمها لغة بني مالك من بني أسد، وقد قرئ " يا أيهُ الساحر " (٨)... (٩). وكتخريجه لقوله تعالى " ان هذان لساحران "))

على أنها جاءت على لغة بعض العرب من اجراء المثنى بالألف دائما، وذلك أن بلحارث بن كعب، وخثعما، وزبيدا، وقبائل من اليمن يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد (١٠).

---

(١) سورة الزخرف الآية ٨٠

(٢) سورة البقرة الآية ٥٤

(٣) سورة فاطر الآية ٤٣

(٤) الارتشاف ١٠ ب، والهمع ١/ ٥٤

(٥) البحر المحيط ١/ ١٨٨، ٢٠٦/١

(٦) سورة الزخرف الآية ٤٩

(٧) الارتشاف ١٦٥ ب، وينظر البحر المحيط ١/ ٢٠٤، ٥/ ٣٠٧

(٨) سورة الزخرف الآية ٤٩ (٩) الارتشاف ٣٤٦ ب

(١٠) البحر المحيط ٦/ ٢٥٥، وينظر حاشية الجاربردي على الشافية ١/ ٢٧٢

٣ ـ كان يحمل القراءة أيضا على لغات العرب ليلتمس لها تخريجا فصيحا ،
من ذلك قوله تعالى : " أنا أحيي وأميت " (١) ، قرأ نافع باثبات الف أنا اذا كان
بعدها همزة مفتوحة ، أو مضمومة .. وقرأ الباقون بحذف الالف ، وأجمعوا على اثباتها
في الوقف ، واثبات الالف وصلا ووقفا لغة بني تميم ، ولغة غيرهم حذفها في الوصل ،
ولا تثبت عند غير بني تميم وصلا إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

فكيف أنا وانتحالي القوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا

والأحسن أن تحمل قراءة نافع على لغة بني تميم ، لأنه من اجراء الوصل مجرى
الوقف على ما تأوله عليه بعضهم ، قال : وهو ضعيف جدا ، وليس مما يحسن الأخذ
به في القرآن انتهى ، فاذا حملنا ذلك على لغة بني تميم كان فصيحا (٢).

٤ ـ واذا كانت القراءات متواترة ، فانه لا يرجح بينها لصحتها ، وثبوت روايتها ،
يقول في تفسيره لقوله تعالى " وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة " (٣) قرأ الجمهور :
واعدنا ، وقرأ أبو عمرو : وعدنا بغير الف . ولا وجه لترجيح احدى القراءتين على
الأخرى ، لأن كلا منهما متواتر فهما في الصحة على حد السواء (٤).

وعدم ترجيحه بين القراءات إنما يعود الى أنه يرى أن القراءة سنة متبعة ،
يجب قبولها ، والمصير اليها ، متعديا في هذا بعلماء في عدم ترجيحه بين القراءات
المتواترة ، قال أبو حيان (وقد تقدم لنا غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين ،
وحكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت : أن أبا العباس احمد بن يحيى ثعلبا ،
كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع ، وقال : قال ثعلب من كلام نفسه اذا
اختلف الاعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن ، فاذا
خرجت الى الكلام ، كلام الناس فضلت الأقوى . ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى
كان عالما بالنحو واللغة متدينا ثقة) (٥).

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٨
(٢) البحر المحيط ١٨٨/٢ ـ ٢٢٣
(٣) سورة البقرة الآية ٥١
(٤) البحر المحيط ١٩٩/١ ، وينظر ٢/٣ ، ٢ ، ٢٦٢/٨٨
(٥) البحر المحيط ٨/٢ ، وينظر ص ١١١ أيضا .

٥ — كان يذكر القراءة المتواترة دون ان يحتج لها .

ففي تفسيره لقوله تعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس[١] . يقول " وقرأ حمزة والكسائي اثم كثير بالثاء . ووصف الاثم بالكثرة اما باعتبار الاثمين ، فكأنه قيل : فيه للناس آثام أي : لكل واحد من متعاطيها اثم ، او باعتبار ما يترتب على شربها من توالي العقاب وتضعيفه . فناسب ان ينعت بالكثرة ، او باعتبار ما يترتب على شربها مما يصدر من شاربها من الافعال والاقوال المحرمة . . . وقرأ الباقون : كبير بالباء ، وذلك ظاهر . لان شرب الخمر والقمار ذنبهما من الكبائر . وقد ذكر بعض الناس ترجيحا لكل قراءة من هاتين القراءتين على الاخرى ، وهذا خطأ لان كلا من القراءتين كلام الله تعالى فلا يجوز تفضيل شيء منه على شيء من قبل انفسنا ، اذ كله كلام الله تعالى)[٢]

ويقول ايضا في قوله تعالى " إلاّ أن تكون تجارةً حاضرةً تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألاّ تكتبوها)[٣] ، قرأ الباقون برفعهما على ان (يكون) تكون تامة ، وتجارة : فاعل بـ (تكون) ، واجاز بعضهم ان تكون ناقصة ، وخبرها الجملة من قوله (تديرونها بينكم)[٤]

---

(١) سورة البقرة ، الاية : ٢١٩ .

(٢) البحر المحيط : ٢/١٥٧ — ١٥٨ .

(٣) سورة البقرة ، الاية : ٢٨٢

(٤) البحر المحيط : ٢/ ٣٥٣ ، وينظر ايضا ٢/٣٦٤ .

٥ ـ كان كثير الدفاع عن القراءات المتواترة، والرد على من يلحن قراءها . من ذلك وتوقفه بإزاء الآية الكريمة " ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمُصرخيَّ " (١) ، قال : قرأ حمزه : بمصرخي ، بكسر الياء ، أجازها أبوعمرو بن العلاء ، وقطرب ، وهي لغة بني يربوع (٢) .

ثم يقول في البحر المحيط " وطعن أكثر من النحاة في هذه القراءة . قال الفراء (٣) : لعلها من وهم القراء ... وقال أبوعبيد : نراهم غلطوا ، ظنوا أن الياء تكسر لما بعدها . ... وقال الأخفش : ماسمعت هذا من أحد من العرب ، ولا من النحويين ... وقال النحاس : صار هذا إجماعا ، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ ... وقال الزمخشري (٤) : هي ضعيفة . واستشهدوا لها ببيت مجهول :

قالَ لها هَلْ لكِ ياتا فيَّ قالتْ لهُ ما أنتَ بالمَرضيِّ

وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة ، وقبلها ياء ساكنة ، فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين ، ولكنه غير صحيح ، لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف نحو : عصاي . فما بالها وقبلها ياء . فان قلت : جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الادغام ، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت بالكسر على الأصل قلت : هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل اليه القياسات .

أما قوله : استشهدوا ببيت مجهول ، قد ذكر غيره أنه للأغلب العجلي (٥) ، وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس الى اليوم . يقول القائل : مافيَّ أفعل كذا بكسر الياء .. وما ذهب اليه من ذكرنا من النحاة لاينبغي أن يلتفت اليه ، واتقفى آثارهم فيها الخلف . فلايجوز أن يقال فيها أنها خطأ ، أو قبيحة ، أو رديئة (٦) .

---

(١) سورة ابراهيم الآية ٢٢

(٢) الارتشاف ١٨١ ب

(٣) معاني القرآن للفراء ٧٥/٢

(٤) الكشاف ٥٥١/٢

(٥) خزانة الأدب ٢٥٧/٢ ، شرح التصريح على التوضيح ٦٠/٢

(٦) البحر المحيط ٤١٩/٥

ومن الواضح أن أباحيان قد اعتمد فى تصحيح هذه القراءة والدفاع عنها على لغة بنى يربوع، وعارض فى ذلك ماذهب إليه الأخفش والزجاج والمبرد . وهذه اللغة منقولة عن العرب، ولا يمكن ردها، وقد ذكر الفراء أيضا أن بعض العرب قد يخفض ياء المتكلم في الجار والمجرور فى مثل لغة " فيَّ" (١) والياء كسرت اتباعاً للكسرة التي بعدها في (بمصرخى إنى " واللسان فيهما يعمل من موضع واحد . ووجه واحد، ففيهما الانسجام، وتقريب الأصوات بعضها من بعض، وذلك مايميل إليه الهدوء امثال بنى يربوع (٢).

ومن ذلك أيضا وتوقفه ازاء الآيات الكريمة " يرضه لكم " (٣)، " يؤده إليك " (٤) " فألقه إليهم " (٥) أجاز فيها قراءة الاسكان، وقد عابهم النحاة هذه القراءة .

قال أبوحيان : " قرأ الجمهور يؤده بكسر الهاء، ووصلها بياء، وقرأ قالون باختلاس الحركة، وقرأ أبوعمرو، وأبوبكر وحمزة والأعمش بالسكون، قال أبواسحاق : وهذا الاسكان الذى روى عن هؤلاء غلط بين، لأن الهاء لاينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الأصل . وأما أبوعمرو فأراه كان يختلس الكسرة، فغلط عليه كما غلط عليه في " بارئكم " . وقد حكى عنه سيبويه، وهو ضابط لمثل هذا أنه كان يكسر كسراً خفيفا انتهى كلام أبي اسحاق .

قال أبوحيان : وماذهب إليه أبواسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشىء، إذ هي قراءة فى السبعة وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبى عمرو ابن العلاء، فإنه عربى صريح وسامع لغة، وإمام فى النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا . وقد أجاز ذلك الفراء (٦)، وهو امام فى النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب، تجزم فى الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة فى هذه الهاء، إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضا .. وبعض أصحابنا على أن حركة هذه الهاء بعد الفعل الذاهب منه حرف لوقف أو جزم .

---

(١) ينظر معانى القرآن ٢/ ٧٦
(٢) اللهجات العربية فى التراث د . احمد علم الدين الجندى ص ١٣٣ـ١٣٤
(٣) سورة الزُّمَر الآية ٧
(٤) سورة آل عمران الآية ٧٥   (٥) سورة النمل الآية ٢٨ .
(٦) ينظر معانى القرآن ١/ ٢٢٣ .

يجوز فيها الاشمام، ويجوز الاختلاس، ويجوز السكون، وأبو اسحاق الزجاج، يقال عنه: انه لم يكن إماماً في اللغة، ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه الفصيح مواضع زعم أن العرب لا تقولها (١).

ومما يقوي رأي أبي حيان، أنه قد قرئ بهذه القراءة، وهي منقولة عن أبي عمرو بن العلاء، والكسائي وتتفق مع لهجة عقيل وكلاب.

وأما القراءات الشاذة فلم يكن أبو حيان أول من اهتم بها، واجتهد في تخريجها، بل نجد أن ابن جني قد جمع القراءات في كتابه: المحتسب الذي يقول فيه: والقراءات على ضربين:

١ ـ ضرباً اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد ـ رحمه الله ـ كتابه الموسوم بقراءات السبعة. وضرباً تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، الا أنه مع خروجها عنها نازع بالثقة الى قرائه، محفوفة بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم، وربما كان فيه ما تلطف صنعته.. لكن غرضنا منه أن نري وجه قوتها ما يسمى الآن شاذاً.. لئلا يرى مُرىً أن العدول عنه انما هو غض منه، أو تهمة له.. فاننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب اليه، ومرضيٌّ من القول لديه (٢).

وقد تناول أبو حيان القراءات الشاذة على النحو الآتي:

١ ـ كان يعمل على توجيه هذه القراءات وتخريجها، فيرجعها الى اللغة، أو الى لهجة من اللهجات العربية، باحثاً لها عن شاهد، أو توجيه.

من ذلك: حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بـ "لم". وخرج أبو حيان على ذلك قراءة من قرأ "ألم نشرحَ لك صدرك" (٣) بنصب الحاء (٤). وفي البحر المحيط قال أبو حيان "قرأ الجمهور بجزم الحاء لدخول الجازم، وقرأ أبو جعفر بفتحها، وخرجه ابن عطية في كتابه على أنه: ألم نشرحن، فأبدل من النون الفاء.

(١) البحر المحيط ١/٤٩٩ وينظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٦
(٢) المحتسب لابن جني ١/٣٢ـ٣٣
(٣) سورة الشرح الآية ١
(٤) الارتشاف ٢٨٤ أ.

ثم حذفها تخفيفا .. ثم قال ابو حيان : ولهذه القراءة تخريج احسن من هذا كله ، وهو انه لغة لبعض العرب ، حكاها اللحياني في نوادره ، وهي الجزم بلن ، والنصب بـ (لم) عكس المعروف عند الناس[1] .

ومن توجيهه لهذه القراءات تخريجه لقوله تعالى " يمدكم ربكم بثلاثة الاف ، من الملائكة "[2] ، يقول : قرأ الحسن بثلثة الاف يقف على الهاء . قال ابن عطية : ووجه هذه القراءة ضعيف ، لان المضاف والمضاف اليه يقتضيان الاتصال ، اذ هما كالاسم الواحد . قال ابو حيان : والذى يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة انها من اجراء الوصل مجرى الوقف ، ابدلها هاء في الوصل ، كما أبدلها هاء في الوقف ، وموجود في كلامهم اجراء الوصل مجرى الوقف ، واجراء الوقف مجرى الوصل[3] .

٢) — كان احيانا يعرض القراءة الشاذة دون ان يذكر لها توجيها ، او يحتج لها ، من ذلك قوله تعالى " اياك نعبد واياك نستعين "[4] بفتح الهمزة وتشديد الياء . وبها قرأ الرقاشي ، وبكسر الهمزة ، وتخفيف الياء وبهما قرأ عمرو بن فائد عن ابي ، وبابدال الهمزة المكسورة هاء ، وبابدال الهمزة المفتوحة هاء ، وبذلك قرأ ابو السوار الغنوى[5] وفي قوله تعالى " الذى جعل لكم فراشا والسماء بناء "[6] يقول : قرأ يزيد الشامي بساطا ، وطلحة مهادا والفراش والمهاد ، والبساط ، والقرار والوطاء نظائر "[7] .

٣) — كان يحتج احيانا برأى الكوفيين في توجيه قراءة شاذة ، لانه يرى ان هذا الرأى له دليل ووجه من القياس ، يقول في تفسير قوله تعالى : (ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين "[8] ، قرأ زيد بن على يعشو بالواو . وقال الزمخشرى على ان من موصوله غير مضمنه معنى الشرط ، وحق هذا القارئ أن يرفع نقيض انتهى . قال ابو حيان : ولا يتعين ما قاله اذا تتخرج هذه القراءة على وجهين :

---

(١) البحر المحيط ٤٨٧/٨ ، وينظر المحتسب ٣٦٦/٢
(٢) سورة آل عمران الاية ١٢٤
(٣) البحر المحيط ٥٠/٣
(٤) سورة الفاتحة الايه ٥
(٥) البحر المحيط ٢٣/١
(٦) سورة البقرة ، الاية : ٢٢
(٧) البحر المحيط ٩٧/١
(٨) سورة الزخرف ، الاية : ٣٦

احدهما : ان تكون " من " شرطية ، و " يمشو " مجزوم بحذف الحركة تقديرا ، وقد ذكر الاخفش ان ذلك لغة بعض العرب ، ويحذفون حروف العلة للجازم ، والمشهور عند النحاة ان ذلك يكون في الشعر لا في الكلام .

والوجه الثاني : ان تكون " من " موصولة ، والجزم بسببها للموصول باسم الشرط ، واذا كان ذلك مسموعا في الذي ، وهو لم يكن اسم شرط قط فالاولى ان يكون فيها استعمل موصولا وشرطا .

قال الشاعر :

ولا تَحْفِرَنْ بئراً تريد أخاً بها ... فانك فيها أنتَ من دونه تقعْ

كذاكَ الذي يبغي على الناس ظالماً ... تُصِبْهُ على رَغْمٍ عواقبُ ما صَنَعْ

انشدهما ابن الاعرابي ، وهو مذهب الكوفيين ، وله وجه من القياس وهو انه لما شبه الموصل باسم الشرط قد خلت الفاء في خبره ، فكذلك يشبه به فينجزم الا ان دخول الفاء منقاس اذا كان الخبر مسببا عن الصلة بشروطه المذكورة في علم النحو ، وهذا لا يعرفه البصريون .(١)

---

(١) البحر المحيط ١٦/٨ .

٥) كان يصرح احيانا عندما لايجد وجها للقراءة الشاذه ، بأنها قراءة مشكلة . ففي تفسيره لقوله تعالى " مَثَلُهم كَمَثَلِ الذى استوقد نارا ، فلمّا أضاءت ما حولَهُ ذهبَ اللهُ بنورِهم "(١)

يقول : قرأ ابن السميفع كمثل الذين على الجمع ، وهى قراءة مشكلة لأنا قد ذكرنا ان "الذى" اذا كان اصله الذين فحذفت نونه تخفيفا لايعود الضمير عليه الا كما يعود على الجمع ، فكيف اذا صرح به . واذا صحت هذه القراءة فتخريجها عندى على وجوه :

احدهما : ان يكون افراد الضمير حملا على التوهم المعهود مثله فى لسان العرب ، كأنه نطق بمن الذى هو لفظ ومعنى كما جزم بالذى من توهم انه نطق بمن الشرطية ، واذا كان التوهم قد وقع بين مختلفى الحد ، وهو اجراء الموصول فى الجزم مجرى اسم الشرط فالحرى ان يقع بين متفقى الحد وهو الذين ، ومن الموصولان ، مثال الجزم بالذى قول الشاعر انشده ابن الاعرابى :

كذاك الذى يبغى على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع

الثانى : ان يكون افراد الضمير وان كان عائدا على جمع اكتفاء بالافراد عن الجمع ، كما تكتفى بالمفرد الظاهر عن الجمع ، وقد جاء مثل ذلك فى لسان العرب ، انشد ابو الحسن :

وبالبدو منا أسرة يحفظوننا سراع الى الداعى عظام كراكره

اى كراكرهم .

---

(١) سورة البقرة الآية : ١٧ .

والثالث : ان يكون الفاعل الذي في استوقد ليس عائدا على الذين ، وانما هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من استوقد ، التقدير:

استوقد هو أي : المستوقد ، فيكون نحو قوله تعالى " ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات " (١) أي هو البداء المفهوم من بدا على احد التأويلات في الفاعل في الاية" (٢)

xxx

٥) — كان يغفل القراءة الشاذة لمخالفتها سواد ما أجمع عليه المسلمون . من ذلك قوله في قوله تعالى "إنّ الذين اتقوا اذا مسّهم طائفٌ من الشيطان ، تذكّروا فاذا هم مبصرون " (٣)

قرأ ابن الزبير من الشيطان تأملوا ، وفي مصحف ابي : اذا طاف من الشيطان طائف تأملوا فاذا هم مبصرون ، وينبغي ان يحمل هذا ، وقراءة ابن الزبير على ان ذلك من باب التفسير لا على انه قرآن لمخالفته سواد ما اجمع المسلمون عليه من ألفاظ القرآن " . (٤)

وفي قوله تعالى " فلمّا خرّ تبيّنت الجنّ أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين " (٥) .

---

(١) سورة يوسف ، الاية: ٣٥
(٢) البحر المحيط : ٧٧/١
(٣) سورة الاعراف ، الاية: ٢٠١
(٤) البحر المحيط : ٤٥٠/٤
(٥) سورة سبأ ، الاية : ١٤

يقول " قرأ ابن عباس فيهما فيما ذكر ابن خالويه ويعقوب بخلاف عنه .

تهيت :
مبنيا للمفعول . وعن ابن عباس وابن مسعود . وابي . وعلى بن الحسن والضحاك قراءة فيي هذا الموضع مخالفة لسواد المصحف . ولما روي عنهم ذكرنا المفسرون . اضرب عن ذكرها صفحا على عادتنا في ترك نقل الشاذ الذي يخالف السواد مخالفة كثيرة " . (١)

٦) — كان يذكر آراء النحاة في توجيههم للقراءة الشاذة ثم يذكر رأيه فيها .

ففي تفسير قوله تعالى " قل أغير الله اتخذ وليا فاطر السموات والأرض " . (٢) يقول " وقرأ الجمهور فاطره فوجهه ابن عطيه والزمخشري (٣) ونقلها الحوفي على انه نعت لله . وخرجه ابو البقاء على انه بدل . وكأنه رأى ان الفصل بين البدل منه . والبدل أسهل من الفصل بين المنعوت والنعت اذ البدل على المشهور هو على تكرار العامل .. وقرئ شاذا بنصب الراء وخرجه ابو البقاء على انه صفة لولي على ارادة التنوين او بدل منه او حال . والمعنى على هذا أأجعل فاطر السموات والارض غير الله انتهى . والاحسن نصبه على المدح " . (٤)

وفي تفسير قوله تعالى " اذ يغشاكم النعاس امنة منه . وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به . ويذهب عنكم رجز الشيطان . وليربط على قلوبكم ويثبت به الاقدام (٥) . يقول " قرأ الشعبي ما بغير همز حكاه ابن جني صاحب اللوامح في شواذ القرآن . وخرجاه على ان ما بمعنى الذي . قال صاحب اللوامح . وصلته حرف الجر الذي هو ليطهركم . والعائد عليه هو ومعناه :

---

(١) البحر المحيط : ٢٦٨/٧ .
(٢) سورة الانعام الاية ١٤
(٣) ينظر الكشاف : ٩/٢
(٤) البحر المحيط : ٨٥/٤
(٥) سورة الانفال ، الاية : ١١

الذي هو ليطهركم به انتهى . وظاهر هذا التخريج فاسد لان لام كي لا تكون صلة ، ومن حيث جعل الضمائر له . وقال معناه الذي هو ليطهركم ولا تكون لام كي هي الصلة بل الصلة هو ، ولام الجر والمجرور .
وقال ابن جني : ما موصولة ، وصلتها حرف الجر بما جره ، فأنه قال : ما للطهور انتهى .

وهذا فيه ما قلنا من مجيء لام كي صلة ، ويمكن تخريج هذه القراءة على وجه اخرى وهو ان " ما " ليس موصولا بمعنى الذي ، وانه بمعنى ماء المحدود ، وذلك انهم حكوا ان العرب حذفت هذه الهمزة فقالوا ما يا هذا بحذف الهمزة ، وتنوين الميم ، فيمكن ان تخرج على هذا الا انهم اجروا الوصل مجرى الوقف ، فحذفوا التنوين ، لانك اذا وقفت على شربت ما ، قلت : شربت ما ، بحذف التنوين ، وابقاء الالف ، اما الف الوصل الذي هي بدل من الواو وهي عين الكلمة ، واما الالف التي هي بدل من التنوين حالة النصب" (١)

ونخلص من هذا الى ان ابا حيان لم يكن اول من عني بالقراءات ، واحتج لها ، بل سبقه الى ذلك عدد من النحاة ، حيث تتبعوا القراءات ، وقسموها الى متواترة وشاذة (٢) ، يقول الزركشي ، عن هذه القراءات " وهو فن جليل ... وقد اعتنى الائمة به ، وافردوا فيه كتبا منها كتاب الحجة لابي علي الفارسي المتوفى (٣٧٧ هـ) ، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي ، وكتاب الهداية للمهدوي (ابو العباس احمد بن عمار المهدوي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ " (٣) .

---

(١) البحر المحيط : ٤/٤٦٨ ، وينظر المحتسب : ١/٢٧٤

(٢) ينظر المحتسب - لابن جني : ١/٣٥

(٣) البرهان في علوم القرآن - للزركشي : ١/٣٣٩ .

كما عنى بعض النحاة ايضا بتتبع القراءات الشاذه ، فصنفوا كتبا فى الاحتجاج لها " ومن احسنها كتاب المحتسب ، لابن جنى ، وكتاب ابى البقاء ، وغيرهما " (١) .

ونجد ان منهج ابى حيان فى تتبعه للقراءات والاحتجاج لها ، يتفق مع منهج المحتسب لابن جنى ، والحجة ، لابى على الفارسى ، وذلك فى انه ، يعرض القراءة ، ومن قرأ بها ، ثم أنه كان يرجعها الى اللغة ليلتمس لها شاهدا فيرويه ، أو يرجع بها الى احدى لهجات القبائل .

كما نجد ان نظرة ابى حيان الى احترام القراءات ، والاعتداد بالقراءة والثقة بهم ، تتفق مع نظرة ابن مالك فى ذلك ، يقول الدكتور عبد الرحمن السيد " وان الباحث فى كتبه — ابن مالك — يجد الايات الكريمة منبثة فيها ، منثورة فى صفحاتها ، لا تكاد صفحة تخلو من آية او اكثر من آيات الكتاب الكريم ، سواء فى ذلك المتواتر والاحاد المتفق عليه والشاذ " (٢)

ويقول ايضا " كذلك كان يعتمد على القراءات الشاذه ، ويضعها فى موضعها اللائق بها من حيث الثقة بها ، والقبول لها " (٣)

غير اننا نجد ان ابا حيان كان فاتر الحماس ازاء القراءات الشاذة ونرى ايضا ان ابا حيان قد نهج فى موقفه هذا ازاء القراءات موقف متأخرى النحاة الذين ناقشوا بنظره بعض النحاة الى هذه القراءات وذلك كنظرة المبرد ، والزجاج ، .. .. وقد صرح ابو حيان كثيرا بمعارضته لموقف البصريين من القراءات ، لان القراءات لا تجىء على

---

(١) البرهان : ١/٣٣٩
(٢) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة — د . عبد الرحمن السيد ص ٦٣ ، وينظر ايضا ص ٥٥ — ٧٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٤ .

التي طعنه البصريون ونقلوه ، بل كان يهيئ الدليل في ذلك ، ومن الشطط ان نزعم ان البصريين جميعا ، كانوا يطعنون بالقراءات[1] او ان احتجاجهم بالقراءات كان قليلا ونادرا .[2]

لاننا اذا عدنا الى كتاب سيبويه ، فاننا نجده يقبل هذه القراءات ويحترمها ، ويرى ان " القراءة لاتخالف لانها السنة"[3]، كذلك نجد ان الاخفش كان يذهب الى تخريج تلك القراءات التي لاتتفق مع وجهة نظر البصريين ، بل (انه قد سبق غيره من النحاة بالاستشهاد بالقراءات التي ردها بعض النحاة)[4]

معنى هذا ان البصريين لم يتجهوا كلهم في وجهة القراءات ، بل ان هذا الحكم يصدق على بعضهم .

xxx

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة — للمخزومي :ص ٥٠ — ٥٣ — ٣٩٥ .
(٢) ينظر: ابو حيان — د . خديجة ص ٤١٧ .
(٣) الكتاب: ١/ ٧٤
(٤) المدارس النحوية ص ١٠٠

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف :

تعد قضية الاستشهاد بالحديث من القضايا الهامة التي دار حولها نقاش وجدل كبير، ويمكننا حصر هذا الجدل في اتجاهات ثلاثة :

١ـ الاتجاه الأول : رفض أصحاب هذا الاتجاه الاحتجاج بالحديث في المسائل النحوية، وكان في طليعتهم أبو حيان، وأبو الحسن بن الضائع المتوفى (٦٨٠ هـ).

٢ـ الاتجاه الثاني : يجوز الاحتجاج به، وكان في طليعتهم ابن مالك .

٣ـ الاتجاه الثالث : وقف موقفا وسطا بين الاتجاه الأول والثاني، ويمثل هذا الاتجاه الشاطبي .

وقد علل ابن الضائع امتناع المتقدمين من الاحتجاج بالحديث بقوله : (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ـ كسيبويه وغيره ـ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب)(١)

وقد حدد أبو حيان الأسباب التي دعته إلى رفض الاحتجاج بالحديث، وذلك فيما أخذه على ابن مالك، حيث يقول : (فأما استدلاله بالأثر فيقول : قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، بما روي فيه، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء، وعلي بن المبارك، والأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال :

---

(١) خزانة الأدب ـ للبغدادي ١٠/١ .

إنما تكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، اذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في اثبات القواعد الكلية به. وانما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم، فقال فيه لفظا واحدا، فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الانسان بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل بتلك الألفاظ، فنحو ما روى من قوله عليه السلام: زوجتكها بما معك من القرآن ، ملكتكها بما معك من القرآن، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم قطعا أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم أنه قال بعضها، اذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف، واذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى، ولم يأتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم، اذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، فالضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي الا مرة واحدة، ولم تمل عليه فيكتبها.. ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم علم اليقين أنهم يروونه بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث، لأن كثيرا من الرواة غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم، وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعا من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم الا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها، وأجزلها، واذا تكلم بلغة غير لغته، فانما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الاعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم انساني، ولا يلتفت لها من أخطائها كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولب، ومع الوافد من عليه من غير أهل لغته.. والمصنف - ابن مالك - رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز في هذا الفن.. وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة - وكان ممن أخذ عن ابن مالك - قلت له: يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول عليه السلام، فلم يجب بشيء.. وانما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول

بقوله: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر،
ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن
طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث (١).

الاتجاه الثاني : وهم الذين ذهبوا الى جواز الاستدلال بالحديث النبوي .

يقول الدماميني (وقد أكثر المصنف ابن مالك من الاستدلال بالاحاديث
النبوية، وشنّع أبو حيان عليه، وقال: ان ما استند اليه من ذلك لا يتم له لتطرق
احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به من لفظه عليه الصلاة والسلام،
حتى تقوم به الحجة، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله
بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وانما المطلوب غلبة الظن الذي هو
مناط الاحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب.
فالظن في ذلك كله كاف، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج
به لم يبدل، لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما التشديد في ضبط الرواية والتحري
في نقل الاحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، ومن يقول منهم بجواز النقل
بالمعنى، فانما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه.
فلذلك تراهم يتحرون في الضبط، ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى.
فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا،
فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها. ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى
انما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب، فلا يجوز تبديل
ألفاظه من غير خلاف بينهم.. وتدوين الاحاديث والأخبار بل وكثير من
المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة حين كان كلام أولئك المبدلين
- على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح
الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال. ثم دون ذلك المبدل
- على تقدير التبديل - ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال ابن صلاح.
فبقي حجة في بابه - ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر.
والله أعلم بالصواب (٢).

---

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٥/١٦١ "مخطوط"
وينظر الاقتراح للسيوطي: ص٢٥، وخزانة الأدب للبغدادي ١/١٠-١٢.
(٢) خزانة الأدب ١/١٤-١٥.

الاتجاه الثالث :

وهم الذين وقفوا وسطا بين الاتجاه الأول والاتجاه الثاني ، وقد يمثله الشاطبي رأيهم ... فجوزوا الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها ، يقول : (وأما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ،فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ،كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان ،وكتابه لوائل بن حجر،والأمثال النبوية ،فهذا يصح الاستشهاد به في العربية)[1] ثم نجده يلوم من منع الاستشهاد بالحديث فيقول :(لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ، الذين يبولون على أعقابهم ،وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ،ويتركون الأحاديث الصحيحة)[2]. ونجده أيضا يأخذ على ابن مالك احتجاجه بالحديث مطلقا ، يقول :(وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه ،وبنى الكلام على الحديث مطلقا ،ولا أعرف له سلفا الا ابن خروف،فانه أتى بأحاديث في بعض المسائل ،حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل يأتي بها مستدلا ،أم هي لمجرد التمثيل ؟ والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا ،فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى ،وهو قول ضعيف)[3].

ومهما يكن من أمر،فان مجمع اللغة العربية[4] بالقاهرة،قد حسم هذه القضية والخلاف فيها عندما أجاز الاستشهاد بالحديث ،وكان ذلك شيئا جميلا .

ونخلص من هذا العرض الى أن أبا حيان كان متشددا في موقفه من الاحتجاج بالحديث ،ومتحاملا أيضا على ابن مالك .

وان ما نجده في مؤلفات أبي حيان من أحاديث ،لا ترقى الى درجة الاحتجاج بها ،وانما كان يوردها لسببين :

الأول : أنه كان يورد الحديث لبيان معنى كلمة لغوية ،من ذلك مثلا :

(١) خزانة الأدب للبغدادي ١٢/١

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ١٢/١

(٣) خزانة الأدب للبغدادي ١٢/١

(٤) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية ٤/٧ .

١ - ما جاء عند الكلام على دام حيث يقول : دام : تامة بمعنى سكن ، ومنه : لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم (١).

٢ - وما جاء عند تفسيره لكلمة " الحميم " من قوله تعالى " يصب من فوق رؤوسهم الحميم " (٢).

يقول : وفي الحديث : ان الحميم ليصب على رؤوسهم فينفذ الجمجمة حتى يخلص الى جوفه فيسلب ما في جوفه حتى يمرق من قدميه وهو الصهر (٣).

الثانـي : انه كان يذكر الحديث في اثناء عرضه للمسائل النحوية ومن ذلك :

١ - ما جاء في كلامه على جواز دخول الضمير بين ها التنبيه واسم الاشارة ، ثم ذكر الحديث " ها أنا ذا يارسول الله " (٤).

٢ - وما جاء عند كلامه على حذف خبر لا النافية للجنس ، يقول : ومن حذف الخبر قوله تعالى : " قالوا لا ضير " (٥) " فلا فوت " (٦)، ثم قال : ولا ضرر ولا طيرة ولا عدوى (٧).

٣ - وما جاء عند كلامه على ظن وأخواتها بأن (ان) المكسورة اذا خففت أهملت ويجب أن يؤتى بلام الفارقة بين ان المؤكدة وان النافية ، ثم قال : وقد جاءت الاولى محذوفة في قول الشاعر :

أنا ابنُ أباةِ الضيمِ من آلِ مالكٍ ... وإن مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

---

(١) الارتشاف ١٦٥ أ ، وتتمته : ثم يغتسل منه ، صحيح مسلم - كتاب الوضوء - باب النهي عن البول في الماء الراكد ١/١٦٢ .

(٢) سورة الحج الآية ١٩

(٣) البحر المحيط ٦/٣٦٠

(٤) الارتشاف ١٣١ ب

(٥) سورة الشعراء الآية ٥٠

(٦) سورة سبأ الآية ٥١

(٧) الارتشاف ١٨٥ أ

وفيما ورد في الحديث : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل ، أي : لكرام المعادن ، وليحب الحلواء . وذلك لدلالة الكلام على أن الخبر ثبت لا خفي (١) .

٤ـ وما جاء في اثناء كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة وتخصيصها بالاضافة ، ذكر الحديث : " خمس صلوات كتبهن الله على العباد " (٢) .

٥ـ وما جاء في اثناء كلامه على أن " بيد " تأتي للاستثناء ، قال : وتساوي بيد غيرا ، وتزاد الى أن وصلتها ، وتقع في الاستثناء والمنقطع ، وفي الحديث " انا افصح من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد (٣) .

٦ـ وما جاء عند كلامه على معنى " من " أنها تأتي لابتداء الغاية في غير المكان ، قال : ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان : قرأت من أول سورة البقرة الى آخرها ، واعطيت الفقراء من درهم الى دينار ، وتقول اذا كتبت كتابا من فلان الى فلان . وفي الحديث : من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم (٤) .

٧ـ وما جاء في اثناء كلامه على المضاف الى ياء المتكلم على قلب واو (مخرجو) الى ياء ، وادغامها في ياء المتكلم ، يقول : وهذه الياء في غاريس وشبهه مفتوحة ، كقوله : (ابو ذؤيب الهذلي)

أودى بنيّ وأعقبوني حسرةً ... عند الرقاد وعبرةً لا تقلع

وفي الحديث " او مخرجيّ هم " (٥) .

٨ـ وما جاء في كلامه على جواز افراد اسم التفضيل ، أو جمعه اذا أضيف الى معرفة ، يقول : فاذا كان مضافا الى معرفة ، فالذي عليه الجمهور أن أفعل اذا أضيف الى معرفة لا يخلو من التفضيل البتة ، ويكون بعض ما يضاف اليه ، وتارة تفرد ، وان كانت مضافة كقوله تعالى " ولتجدنّهم أحرص الناس على حياة " (٦) ، وتارة تجمع كقوله تعالى " وكذلك جعلنا في كلّ قرية أكابر مجرميها " (٧) ، وفي الحديث : " الا أخبركم بأحبكم اليّ وأقربكم مني مجالس

(١) الارتشاف ق ١٨٦ ب ، وينظر الهمع الهوامع ٢/٧ ١٦ (٢) الارتشاف ق ١٥٥ أ
(٣) الارتشاف ١١٨٠ ، ومنهج السالك ص ٧٧ (٤) الارتشاف ق ١٥٥ أ
(٥) الارتشاف ق ١٨١ ب ، ومنهج السالك ص ٣٠٦
(٦) سورة البقرة الآية ٩٦ (٧) سورة الانعام الآية ١٢٣ .

يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا " ، فأفرد أسم وأرب ، وجمع أحاسن »(١) .

٩ - وما جاء في كلامه على لزوم لام الأمر إذا أسند الفعل الى غير الفاعل المخاطب ، وأورد على ذلك الحديث " لتأخذوا مصافكم "(٢) .

١٠ - وما جاء في كلامه على استعمال كلمة (أيم) يقول : وقد تضاف " أيمن " الى الكعبة ، والكاف ، والذي ، يقول : أيمن الكعبة لأتومن . وفي الحديث : " وايم الذي نفسي بيده "(٣) .

١١ - وما جاء في أثناء كلامه على معمول الصفة المشبهة ليدل على جواز اتباع معمول الصفة المشبهة ببعض التوابع بإعدا الصفة ، فإنه لم يسمع من كلامهم ، هكذا زعم الزجاجي . وقد جاء في الحديث في صفة الدجال " أعور عينه اليمنى " واليمنى صفة لعينه ، وهو معمول للصفة ، فهو نص أن يختار (٤) .

ومن ورود هذه الأحاديث عنده ، فإن هذا لا يدفعنا الى القول بأنه من المجوزين الاستشهاد بالحديث ، لأن ما أتى به من أحاديث في كتابه كان قليلا ، فهي لا تتجاوز العشرين حديثا ، ولا تخرج بصاحبها الى القول بأنه قد أباح الاحتجاج بالحديث ، فهو على رأس من منع الاستشهاد به ، وإن ما أتى به من أحاديث كان من الاستئناس ، أو كان يريد من ذلك تأييد قياس مطرد ، أو قاعدة نحوية ، أو إيضاح معنى .

استشهاده بكلام فصحاء العرب :

ويشمل هذا نثرهم ، وحكمهم ، وأمثالهم . وكان تحديد القبائل التي تؤخذ في الاعتبار محل خلاف بين النحاة ، وقد نقل لنا السيوطي تشدد البصريين وأنهم كانوا أكثر تمسكا من الكوفيين في تحديد القبائل التي يؤخذ عنها (٥) .

---

(١) الارتشاف ٢٢٠ ويقارن بمنهج السالك ص ١١ ٤

(٢) الارتشاف ١٣٥ أ ، والتذييل والتكميل ٥/١٣٦

(٣) الارتشاف ٢٠٠ ب

(٤) الارتشاف ٢٢٧ أ ، ومنهج السالك ص ٢٦٦

(٥) يقارن الاقتراح للسيوطي ص ٥٦ ، والمزهر ١/١١١ .

وقد التزم أبو حيان بموقف البصريين، ولهذا أخذ على ابن مالك نقله للغة لخم، وخزاعة .. قال السيوطي بعد أن عدد هذه القبائل" ونقل ذلك أبو حيان في شرح التسهيل، معترضا على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة، وقضاعة وغيرهم، وقال : وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن "(١). وقد أكثر أبو حيان من الاستشهاد بالأمثال العربية، وذلك فيما كان يسوقه من أحكام نحوية فمن ذلك :

١ـ قوله في أفعال المقاربة : ولا يحفظ النحويون رفع الاسمين بعد عسى، ولا التصريح بالخبر منصوبا الا في ضرورة، وفيما جاء في المثل قولهم" عسى الغوير أبؤسا " (٢).

٢ـ واستشهد على اضمار الفعل بعد " لو " بقولهم " لو ذات سوار لطمتني " (٣)

٣ـ واستشهد على مجئ " قعد بمعنى صار، حيث يقول " وقعد في قولهم : شحذ شفرته، حتى أرهف شفرته حتى قعد كأنها حربة أي صارت) (٤)

ومن الأمثال التي استشهد بها أيضا : ما جاءت حاجتك (٥). وقولهم : أنوم من فهد، وأنوم من غزال (٦)، أهون ود انابه (٧)، رقى الصعلوكان عد لي عيرا (٨)، أحشفاً وسوء كيلة (٩)، الكلاب على البقر (١٠)، كل شيء ولا شتيمة حر (١١)، والسمن تحوان بدرعي (١٢)، رفي بيته (١٣)، بؤتى الحكم، وشتى تؤوب الحلبة (١٤)

---

(١) بغار الاقتراح للسيوطي . ٥٧ والمزهر ١/٢٥٨
(٢) الارتشاف ١٢٥ أ، وبغار مجالس ثعلب ٢٠٣، واللسان ٢٨٤/١
(٣) الارتشاف ٢٠٠ ب وجمع الأمثال ١٦١/٢
(٤) الارتشاف ١٦٦ أ
(٥) منهج السالك ٥٣، والهمع ١١١/١، وبغار الكتاب ٢٤/١
(٦) الارتشاف ٢٢٥ أ . ومجمع الأمثال ٤٠/٢
(٧) الارتشاف ٢٢٤ أ، وبغار الكتاب ١٢٢/١ .
(٨) الارتشاف ٢٣٠ ب
(٩) الارتشاف ٢١٦ أ ومجمع الأمثال ٢٨٨/١
(١٠) الارتشاف ١١٦ ب، ومجمع الأمثال ١١٧/٢
(١١) الارتشاف ٢٤٠ أ، والكتاب ١٤٢/١
(١٢) الارتشاف ١٤٨ ب، وبغار لسان العرب ١٦٧/٢٠
(١٣) الارتشاف ١١٥ أ، وبغار مجمع الأمثال ٢٨/٢
(١٤) الارتشاف ١٢٥ أ، وبغار مجمع الأمثال ٥٥١/١

وقد بلغ عدد هذه الأمثال العربية التي وردت في كتابه مايقرب من أربعين مثلا .

والى جانب استشهاده بالأمثال العربية القديمة ، فقد استشهد أيضا بكلام فصحاء العرب ، من ذلك :

١ ـ استشهاده على الجر بسبب المجاورة بقوله : ومما لم يتبع النعت فيه المنعوت قول العرب : هذا جحر ضب خرب بجر خرب ، وحقه الرفع ، لأنه وصف للجحر ، لا للضب ، لكنه جر لمجاورته (١) .

٢ ـ استشهد بكلام علي كرم الله وجهه في حذف الهاء في التعجب (٢) ، كما نجده أيضا يستشهد بكلام عمر رضي الله عنه (٣) .

٣ ـ وفي استشهاده على عمل مصدر كان يقول : " والصحيح أن لها مصادر وقد لفظت العرب بها . قالوا : كونك مطيعاً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى " (٤) .

٤ ـ ومما استشهد به على النصب بأن مقدرة مع ابقاء عملها قوله : مُره يحفرَها ، وخذ اللص قبل يأخذَك ، ثم قال : وهذا شاذ (٥) . وذلك لأنه يرى أن (الأمثال لا تغير بل تستعمل على حسب ماوردت) (٦) .

ونجده يتوقف عند كثير من هذا الذي يحكى عن العرب ، مما يظهر أنه مخالف للقياس ، فهو يحفظ ولا يقيس عليه ، لأنه يراه من الشاذ أو النادر الذي لا يصح القياس عليه ، ولهذا فهو يقول في مثل (مره يحفرها ، وخذ اللص قبل يأخذك) : والصحيح قصر ذلك على السماع ، لأنه لم يرد منه الا ماذكرناه ، وهو نزر لا ينبغي أن نجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ، وابقاء العمل منصوبا ، ولا مرفوعا ، ونقتصر في ذلك على مورد السماع (٧) .

ونخلص من هذا الى أن أبا حيان في استشهاده بكلام فصحاء العرب وأمثالهم ، كان يقتصر على ماوجد منه في كتب المتقدمين ، ولم يتجاوز هذا الحد .

---

(١) الارتشاف ٣١٢ أ
(٢) ينظر الارتشاف ١١٣ب ، ١٥٠ أ
(٣) ينظر الارتشاف ١٣٥ أ   (٤) الارتشاف ١٦٤ أ
(٥) الارتشاف ٢٨٦ أ ، ينظر الكتاب ١/٤٥٢ ، ومجالس ثعلب ص ٣١٧
(٦) التذييل والتكميل ١/٥٢   (٧) التذييل والتكميل ٥/١٦٦ .

الشواهد الشعريـــة :

إن للشواهد الشعرية في النحو العربي صولات وجولات ، فقد أكثر النحـــاة من الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي تشهد لهم ، أو تشهد عليهم ، واعتمـدوا عليها في الدلالة على صحة القواعد النحوية ولا عجب ، فالشعر ديوان العــرب ، قال ابن فارس : " والشعر ديوان العرب ، وبه حفظت الأنساب ، وعرفت المآثـــر ، ومنه تعلمت اللغة ، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله ، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث صحابته والتابعين ، وقد يكون شاعراً شعراً ، وشعـــر أحلى وأظرف ، فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى يتباعد مابينهما من الجـــودة فلا ، وبكل يحتج ، وإلى كل يحتاج ، فأما الاختيار الذي يراه الناس للناس فشهوات ، كل يستحسن شيئا (١).

وقد حظيت الشواهد الشعرية منذ القديم بالدراسة والتحليل ، فهذا الجرمي المتوفى (٢٢٥ هـ) يقول : نظرت في كتاب سيبويه ، فإذا به ألف وخمسون بيتـــا ، فأما الألف بيت فعرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أســــماء قائليها (٢).

وقسم القدماء الشعراء إلى طبقات أربع ، وهي :

١ ـ الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، كامرئ القيس ، والأعشى .

٢ ـ الطبقة الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان

٣ ـ الطبقة الثالثة : الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجريــــر والفرزدق .

٤ ـ الطبقة الرابعة : المولدون ، ويقال لهم أيضا المحدثون ، كبشار بن بـرد ، وأبي نواس (٣) .

واتفق علماء اللغة على صحة الاحتجاج بشعر الطبقة الأولى والثانية ، وأمـــا الطبقة الثالثة ، فقد ذهب أكثرهم إلى صحة الاحتجاج بشعرها ، وذهب بعضهم إلى انكار ذلك ، جاء في الخزانة فالطبقتان الأوليان : يستشهد بشعرهما اجماعا . وأما الثالثة : فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها .

---

(١) المزهر ٢ / ٤٧٠
(٢) خزانة الأدب للبغدادي ١ / ١٧٨
(٣) خزانة الأدب للبغدادي ١ / ٥

وكان ابو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن ابي اسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله بن شبرمة ، يلحنون الفرزدق ، والكميت وذا الرمة واضرابهم ... في عدة ابيات اخذت عليهم ظاهرا ، وكانوا يعدونهم من المولدين لانهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب) .(١)

وأما الطبقة الرابعة : فالصحيح أنه لايستشهد بكلامها مطلقا ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري ... فانه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح ، واستشهد الزمخشري أيضا في تفسير أوائل البقرة من الكشاف ببيت من شعره ، وقال : وهو وان كان محدثا لايستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة مايرويه . ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بروايته واتقانه .(٢)

موقف أبي حيان من الاستشهاد بالشعر :

كان واسع الاطلاع على اشعار العرب ، ومهتماً بحفظها وروايتها ، ومعتمدا عليها في الاستشهاد ، وتثبيت الأحكام النحوية . حيث أن عدد الابيات التي ورد ذكرها في الارتشاف قد بلغت ألف وثلاثمائة شاهد ، غير أنه من السهل ملاحظة مايلي :

١ - قلما ينسب الشعر الى أصحابه ، ولم أجد من جملة شواهده - في القسم النحوي - إلا (٦٠) ستين بيتا منسوبا الى قائله . وربما عاد هذا الى أنه كان يرى أن هذه الابيات معروفة لدى الناس في ذلك العصر ، فلا ضرورة تدعو الى ذكر قائلها .

٢ - هناك أبيات كثيرة يرويها غير كاملة ، فيأتي بشطر منها ، أو بجزء من الشطر ، ففي الارتشاف مايقارب من (٥٨٠) شاهدا جاء بشطر منها ، أو بجزء منه . وربما عاد هذا أيضا الى أن ما يشغله هو ذكر الشاهد النحوي من البيت ، وأنها سائدة الحفظ بين الناس فلا داعي لذكر البيت بشكله الكامل .

---

(١) خزانة الأدب - للبغدادي : ١/٥ .
(٢) خزانة الأدب - للبغدادي : ١/٦ .

٣- صرح بأنه لا يحتج بشعر المولدين ، ولا من استشهد بشعرهم ، وذلك عندما تعرض لتفسير قوله تعالى " وإذا أظلم عليهم قاموا "(١). قال الزمخشري : أظلم على ما لم يسم فاعله ، وجاء في شعر حبيب بن أوس الطائي :

هُما أظلما حاليَّ ثمت أجليا ظلاميهما عن وجهِ أمردَ أشيبِ(٢)

وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته ، واتقانه انتهى كلامه .

قال أبوحيان : وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به ، وقد نقد على أبي علي الفارسي الاستشهاد بقول حبيب :

مَنْ كان مرعى عزمه وهمومه روضُ الأماني لم يزل مهزولا(٣)

وكيف يستشهد بكلام من هو مولد ؟ وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره)(٤).

وفي موطن آخر نرى أبا حيان يؤكد على عدم الاستشهاد بكلام المولدين ، وذلك عند كلامه على استشهاد الزمخشري ببيت أبي فراس الحمداني ، في تفسير قوله تعالى " وإذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله)(٥).

قال الزمخشري : ومنه قول أهل مكة تعالى بكسر اللام للمرأة ، وفي شعر الحمداني(٦):

تعالي أقاسمك الهموم تعالي

والوجه فتح اللام انتهى .

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٠ .

(٢) ينظر ديوان أبي تمام - شرح التبريزي : ١/١٥٠ .

(٣) ينظر ديوان أبي تمام - شرح التبريزي : ٣/٦٧

(٤) البحر المحيط : ١/٩٠ - ٩١ ، والكشاف : ١/٢٠ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٦١ .

(٦) ديوانه : ٢/٣٢٥ ، وصدره : أيا جارتا ، ما أنصف الدهر بيننا .

قال أبو حيان : وأما قوله في شعر الحمداني ، فقد صرح بعضهم بأنه أبو فراس ، وما استدل بوانه جمع الحسين بن خالويه ، فلم أجد ذلك فيه ، وبنو حمدان كثيرون وفيهم عدة من الشعراء ، وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم لا حجة فيه ، لأنه لا يستشهد بكلام المولدين)[1].

ويقول أبو حيان في حذف " لا " من " سيما " : انما يوجد في كلام الأدباء المولدين ، لا في كلام من يحتج بكلامه ، ولأن حذف الحرف خارج عن القياس ، ولا ينبغي أن يقال بشيء الا حيث سمع ، ولم يسمع حذف " لا " من " لاسيما " في كلام من يحتج به ، وانما سمع ذلك في أشعار المولدين نحو قول الحسين بن الضحاك الخليع :

كل مشتاق اليه فمن السوء فداه ... سيما من حالت الأحراس من دون مناه[2]

وقد ورد عند أبي حيان شعر من لا يجوز الاحتجاج بشعره على الصور الآتية :

١ - كان يمثل بشعر بعضهم عندما لا يحضره شاهد ، فقد مثل بشعر أبي تمام عندما كان يتكلم على حذف الفعل في جملة بما ، وذلك بعد اتصال " رب " به " ما " .

حيث يقول : ولم يحضرني في ذلك شعر للعرب ، ولكن وجدت في شعر أبي تمام[3] :

عسى وَكأنْ بِدُنُوّهِم وَلَعلّما ... وإنْ تعقّبَ الأيّامُ فيهم فَرُبّما

أي : فربما يثوبت أو أعادتهم)[4].

٢ - كان أحيانا يورد شعر بعض الشعراء المولدين ، توضيحا لبعض المعاني والألفاظ ، يقول في تفسيره لقوله تعالى " وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض "[5] : عزب يعزب ، ويعزب بكسر الزاي وضمها غاب حتى خفي ، ومنه الروض العازب ، وقال أبو تمام[6] :

---

(١) البحر المحيط : ٣/٢٨٠ .
(٢) الارتشاف : ٢٦٦ ب ، وينظر المسالك ص ١٧٩ .
(٣) رواية الديوان : تعقب بدلا من تعقب ، ينظر ديوان أبي تمام للتبريزي : ١٤٥/٣ .
(٤) الارتشاف : ٢٦٤أ ، وينظر الارتشاف : ٢٦٧ ب .
(٥) سورة يونس ، الآية : ٦١ .
(٦) ديوانه : ٢٢٠/١ .

وقاتل نابٍ من خراسان جاشُها   فقلت ارمي أنصُر الرومي فانه (١)

وقال في تفسير قوله تعالى " وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم " (٢) : القلم معروف ، وهو الذي يكتب به ... وقيل : هو مشتق من القلامة ، وهي نبت ضعيف لترقيقه ، والقلامة أيضا ما سقط من الظفر اذا قلم ، وقلمت أظفاره أخذت منها وسويتها .

وقال زهير (٣) :

لدى أسدٍ شاكي السلاح مقذّفٍ   له لبدٌ أظفاره لم تقلّمِ

وقال بعض المولدين (٤) :

يشبه الهلالَ وذاك نقصٌ   قلامةُ الظفر شبه الهلال

وفي تفسير قوله تعالى " يوم تبيض وجوه وتسود وجوه " (٥) ، يقول : الجمهور على أن ابيضاض الوجوه ، واسودادها على حقيقة اللون والبياض . قال المفسرون : ويحتمل أن يكون ذلك تسويدا ينزله الله بهم ، على نحو حشرهم زرقا ، وهذه أقبح الخلقة ، ومن ذلك قول بشار (٦) :

وللبخيل على أمواله عللٌ   زرق العيون عليها أوجه سودُ (٧)

ومن الشعراء الذين مثل بشعرهم أيضا هو شعر أبي الطيب المتنبي ، وذلك عند كلامه على " عليم " حيث يقول : " ومن أبي عمرو أنه سمع العرب ، تقول : عليمّن يا نسوة ، بكسر الميم المشددة ، وزيادة يا ساكنة بعدها نون الاناث ، وعليه جاء قول أبي الطيب المتنبي (٨) :

---

(١) البحر المحيط : ١٤٦/٥ ، وينظر البحر المحيط : ٥/٨ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٤٤ .

(٣) ديوانه : ص ٢٣ ، والمقذف : الغليظ اللحم .

(٤) البحر المحيط : ٤٥٤/٢ .

(٥) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٦ .

(٦) ديوانه : ١٢٨/٣ .

(٧) البحر المحيط : ٢١/٣ ـ ٢٢ .

(٨) ديوانه ـ شرح البرقوقي : ١٤٠/٢ .

قصدنا له قصدَ الحبيب لقاؤه   إليها وثلنا للسيوف ثلِنا)(١)

٤- كان أبو حيان يمثل أيضا بأبيات من الشعر يشك فيها أهي مصنوعة ؟ أم منحولة .
ويظهر ذلك في كلامه على نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب الاستفهام . مثلا يقول الشاعر :

أتبيتُ ريانَ الجفونِ من الكرى   وأبيتُ منكَ بليلة الملسوع ؟

ثم قال : ولا أدري أمو صنوع أم لا ؟)(٢).

وأرى أن هناك بعض الملاحظات حول شواهده الشعرية ، تستحق التسجيل وهي :

١- إن أبا حيان قد استشهد بأبيات لم يعرف قائلها ، وكان مصدر ذلك كتاب سيبويه ، وهي من أبياته الخمسين التي لم يعرف قائلها ، ولعل الذي جعل أبا حيان يأخذ في هذه الأبيات - كغيره ممن سبقه من النحاة - هو ثقته بسيبويه ، وأنها من الشعر الذي يحتج به ، ولو كانت غير ذلك لما ذكرها سيبويه .
وهذه الأبيات هي :

١- دعي ماذا علمتِ ، سأتقيه   ولكنْ ، بالمغيَّبِ ، نبِّئيني (٣)
٢- مَنْ لَدُ شولاً فإلى إتلائها (٤).
٣- لا هيثمَ الليلةَ للمطيّ (٥).
٤- هذا سراقةُ للقرآن يدرسُهُ   والمرءُ عند الرشا إن يلقها ذيبُ (٦)
٥- ووجهٌ مشرقُ النحرِ   كأنْ ثدياه حُقَّان (٧)
٦- وكنت أرى زيداً ، كما قيل ، سيداً   إذا إنَّه عبدُ القفا ، واللهازمِ (٨)

---

(١) الارتشاف : ٢٦٧ ب .
(٢) الارتشاف : ٢٥٣ ب ، والتذييل والتكميل : ٥/١١٠ أ . ونسب هذا البيت في المغني ص٨٧٦ للشريف المرتضى المتوفى (٤٣٦ هـ) ولكني لم أجده في ديوانه .
(٣) الارتشاف : ١٣٧ أ ، وينظر الكتاب : ١/ ٤٠٥ وخزانة الأدب : ٢/ ٥٥٤ .
(٤) الارتشاف : ١٧٠ أ ، وينظر الكتاب : ١/ ١٣٤ وخزانة الأدب : ٤/ ٢٥ .
(٥) الارتشاف : ١٨٧ ب ، وينظر الكتاب : ١/ ٣٥٤ وخزانة الأدب : ٤/ ٥٧ .
(٦) الارتشاف : ١٦٥ ب ، وينظر الكتاب : ١/ ٤٣٧ وخزانة الأدب : ٢/ ٣ .
(٧) الارتشاف : ١٨٣ أ ، وينظر الكتاب : ١/ ٢٨١ .
(٨) الارتشاف : ١٠٥ ب ، وينظر الكتاب : ١/ ٤٧٦ .

٧- يا لقومٍ من للعُلى والمساعي ... يا لقومٍ من للندى والسَّماح (١)

٨- ويبيح الحيّ من دار فظلّ لهم ... يومٌ كثيرٌ تناديه وحيّهلُه (٢)

٩- دارٌ لسُعدى إذه من هواكا (٣)

١٠- على أنني بعد ما قد مضى ... ثلاثون للهجر حولاً كميلاً (٤)

٢- استشهد أبو حيان بأبيات قد اختلف الرواة في نسبتها إلى قائليها ، ولكنهم أقروا الاستشهاد بها ، ولم يختلفوا في صحة الاحتجاج بها .

وهذه الأبيات هي :

١- عَجِبتُ لتلك قضيةً ، وإقامتي ... فيكم على تلك القضيةِ أعجبُ (٥)

٢- ولتعرفُنّ خلائقاً مشمولةً ... ولتندمُنّ ولاتَ ساعةَ مندمِ (٦)

٣- حنّت نُوارُ ولاتَ هنّا حنّتِ ... وبدا الذي كانت نوارُ أجنّتِ (٧)

٤- أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ ... عليه الطيرُ ترقبُه وقوعا (٨)

٥- في ليلةٍ لا نرى بها أحداً ... يحكي علينا ، إلا كواكبها (٩)

٦- يا سيداً ما أنت من سيدٍ ... موطّأ الأكنافِ رحبِ الذراع (١٠)

٧- ربّما تكرهُ النفوسُ من الأمـ ... ـر له فرجةٌ كحلّ العقال (١١)

٨- إذا أنتَ لم تنفع فضُرّ ، فإنما ... يُرجّى الفتى ، كيما يضرّ وينفعُ (١٢)

٩- فيوماً تُوافينا ، بوجهٍ مُقسَّمٍ ... كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَم (١٣)

١٠- يحسبُه الجاهلُ ما لم يعلما ... شيخاً على كرسيّه ، مُعمَّما (١٤)

---

(١) الارتشاف : ٣٥١ أ ، وينظر الكتاب : ١/٣١٩ .
(٢) الارتشاف : ٣٦٨ أ ، والكتاب : ٢/٥٢ .
(٣) الارتشاف : ٣٨٤ ب ، والكتاب : ١/٩ .
(٤) الارتشاف : ٣٨٧ أ ، والكتاب : ١/٢٩٢ .
(٥) الارتشاف : ١١٧ أ ، وينظر الخزانة الشاهد رقم (٨٨) .
(٦) الارتشاف : ١١٣ أ ، وينظر الخزانة الشاهد رقم (٢٨٠) .
(٧) الارتشاف : ١٣٢ ب ، وينظر الخزانة الشاهد رقم (٢٨٣) .
(٨) الارتشاف : ٢٢٩ أ ، وينظر الخزانة الشاهد رقم (٢٩٩) ، والكتاب : ١/٩٣ .
(٩) الارتشاف : ٢٢٢ ب ، وينظر الخزانة الشاهد رقم (٢٢٧) ، والكتاب : ١/٣٦١ .
(١٠) الارتشاف : ٢٦٠ ب ، والخزانة - البغدادي الشاهد رقم (٤٣٥) .
(١١) الارتشاف : ٢٦٣ ، والخزانة - للبغدادي الشاهد رقم (٤٢٧) ، والكتاب : ١/٢٧٠ ، ٣٦٢ .
(١٢) الارتشاف : ٢٤٧ ب ، والخزانة - البغدادي الشاهد رقم (٦٥٦) .
(١٣) الارتشاف : ١٨٢ ب ، والخزانة - للبغدادي الشاهد رقم (٨٧٤) ، والكتاب : ١/٢٨١ ، ٤٨١ .
(١٤) الارتشاف : ٣٨٢ ب ، والخزانة - للبغدادي الشاهد رقم ، والكتاب : ٢/١٥٢ .

٣ـ استشهد بأبيات قيل إنها مصنوعة ، وهي :

١ـ حَذِرٌ أموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنْجِيَهُ من الأقدارِ (١)

فقد ذكر البغدادي أنه يروى عن اللاحقي المتوفى سنة (٢٠٠ هـ) أن سيبويه سأله عن شاهد في تعدي (فَعِل) فعمل له هذا البيت (٢).

٢ـ هُمُ الفاعِلونَ الخيرَ والآمِرونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَماً (٣)

٤ـ هناك أبيات قيل إنها مزيدة على كتاب سيبويه ، وهي من إنشاد الأخفش ، فالمازني ، ثم الجرمي ، والمبرد (٤). وقد احتج بها أبو حيان ، وهذه الأبيات هي :

١ـ ألَم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمي بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ (٥)

٢ـ وما مثلُهُ في الناسِ إلا مُمَلَّكاً أبو أمِّهِ حيٌّ أبوهُ يُقارِبُهْ (٦)

٣ـ ثلاثٌ بها قتلى ، وما فيه ماتُها وفاءٌ ومنَّ الشافياتُ الحوائمِ (٧)

٤ـ فَزَجَجْتُها بمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَهْ (٨)

وفي هذا البيت الأخير ، جاء في الخزانة " : قال ابن خلف : هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين ، وقيل هو لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره .. ثم قال البغدادي : وهذا البيت لم يعتمد عليه مفسرو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي لم ينشده أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن

---

(١) الارتشاف : ٣٦١ أ ، والخزانة للبغدادي الشاهد رقم (٦٠٥) ، والكتاب : ٥٨/١ .

(٢) الخزانة : الشاهد رقم (٦٠٥) ٤٥٦/٣ .

(٣) الارتشاف : ٣٨٢ أ ، والكتاب : ٩٦/١ ، والخزانة الشاهد رقم (٩٦) .

(٤) ينظر نشأة النحو ـ للطنطاوي ص٩٨ .

(٥) الارتشاف : ٣٨٢ أ ، والكتاب : ٥٩/٢ .

(٦) الارتشاف : ٣٨٧ ب ، والكتاب : ١٤/١ .

(٧) الارتشاف : ٣٦٢ أ ، والكتاب : ٩٤/١ .

(٨) الارتشاف : ٣٨٧ أ ، والكتاب : ٨٨/١ .

الأخفش في حواشي كتاب سيبويه ، فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ ، حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته ».(١)

ويمكننا أن نصنف الشواهد الشعرية التي أوردها الى طائفتين :

الطائفة الأولى : تمثل الشواهد التي استشهد بها على القواعد والأحكام النحوية التي كان يسوقها ، وهي كثيرة ، ومنها :

استشهد على مجيء (ما) زائدة بعد (رب) الجارة النكرة بقول الشاعر :

رُبَّما ضربة بسيف صقيل　　بين بُصرى وطعنة نجلاء

وانها تأتي كافة ، فتهيئها لمجيء الفعل الماضي نحو قول الشاعر :

رُبَّما أوفيتُ في علم　　ترفعَنْ ثوبي شمالاتُ

أو الفعل المضارع نحو قوله :

رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأمر　　له فرجةٌ كحلِّ العِقالِ (٢)

واستشهد على وقوع (اذا) الفجائية بعد (بينما) ، بقول الشاعر :

بينما المرءُ في فنون الأماني　　فإذا رائد المَنون مُوافي (٣)

الطائفة الثانية : تمثل الشواهد التي اضطر اليها قائلها ، وهي التي قيلت لضرورة الشعر .

وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الضرورة ، مما جعل آراءهم تتباين في الأبيات التي جاءت خارجة عن القواعد النحوية المألوفة .

قال الألوسي « ذهب الجمهور الى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا . ومنهم من قال إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره ، على ما هو مبسوط في شرح نشر الفصيح لابن الطيب الفاسي . وبه قال ابن مالك ، فان الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له ، فوصل أل مثلا بالمضارع ونحوه جائز اختيارا عند هؤلاء ، لكنه قليل ، وقد صرح ابن مالك في شرح التسهيل فقال : وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ... والمختار القول الأول وهو قول الجمهور »(٤).

---

(١) الخزانة : ٤/١١٥ ، الشاهد رقم (٣١٩).

(٢) بغداد الارتشاف : ٢٦٩ أ .

(٣) بغداد الارتشاف : ٢٠٥ ب .

(٤) مقدمة الضرائر - للألوسي ص ٦ .

ولكننا نجد أن سيبويه لم يصرح بتعريف الضرورة ، بل أشار الى الضرورة الشعرية في باب مايحتمل الشعر بقوله : (اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ... وليس شئ يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها)(١).

وقد وضح ابن مالك مفهومه للضرورة في كتابه التسهيل حيث يقول : " ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر :

ما أنتَ بالحكم التُرضى حكومتُه ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَلِ

وكقول الآخر :

يقولُ الخنى وأبغضُ العُجم ناطقاً إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ

وكذا قول الآخر :

ما كان المروجُ يهتدي ولا اهيا مرحاً مُشمراً يستديم الحزمَ ذو رشد

ومثله :

وليس اليُرى للخِلِّ مثل الذي يرى له الخِلُّ أهلاً أن يُعَدَّ خليلا

واستدل ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل ، واستدلاله قوي ، لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم ، لا يدخل حرف التعريف على فعل ، فوجب اعتقاد الألف واللام في : الترضى ، واليجدع ، واليرى ... أسماء بمعنى الذي ، لا حرف تعريف . ثم يقول ابن مالك : وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لتمكن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم المرضي حكومته .

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول : إلى ربنا صوت الحمار يجدع .

ولتمكن قائل الثالث من أن يقول : ما من يروح .

ولتمكن قائل الرابع من أن يقول : وما من يرى .

فاذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار ...)(٢).

---

(١) الكتاب : ٨/١ ، ١٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٦/١ - ٢٢٧ ، وينظر خزانة الأدب : ٣٣/١ ، والنكت الحسان : ١٢١ ب ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٥ .

وقد تعقب أبوحيان ابن مالك في خصوصية للضرورة ، وأنكر عليه ذلك ، يقول : (وأما قول المصنف — ابن مالك — ان قائل الأول متمكن من أن يقول بعدلا كنت منه) في :

مَنْ يكدني بسيء كنتُ منه　　كالشجى بين حَلْقِه والوريدِ

(ألهُ منه).

وقائل الثاني متمكن من كذا ، فهذا حديث من لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال : وتمكن القائل الأول من كذا ، والقائل الثاني من كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم ، هي الإلجاء الى الشيء ، فقال : بأنهم لا يلتجئون الى ذلك اذ يمكن أن يقول كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة الا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، فانما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختص به ، ولا تقع في كلامهم النثر ، وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ،

ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وانما يعنون ما ذكرناه ، والا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر أن يغيره — وأما تغيير تلك الألفاظ بقولك : أله منه . . . فالذي ينطق به الشاعر أمكن في الوزن ، وأدخل في الدلالة ، وان كان لا يقع إلا في الشعر من الذي قال المصنف وغيره .

وان كان على زعمه حسناً في الكلام ، ولعنا الآن بصدد تبيين ذلك ، إذ هو خروج من النحو الى علم البيان ، واختيار الألفاظ)[١].

ونخلص مما تقدم الى أن النحويين قد أطلقوا الضرورة على ما ورد في الشعر دون النثر مخالفا للقواعد والأحكام التي أقروها طالما استطاعوا أن يجدوا تبريرا لهذه المخالفة ، ولهذا فقد اختلفت آراؤهم في مفهوم الضرورة فنجد أن بعضهم يحكم على بعض الأبيات بأنها ضرورة على حين يحكم بعضهم عليها بأنها نادرة أو سماعية جائزة ، أو جائزة في السعة ، أو مطردة[٢].
ومن هنا فان للذوق اللغوي أثرا كبيرا في تفسير معنى الضرورة .

---

(١) التذييل والتكميل : ٥/١٧٠ ، وينظر الأشباه والنظائر : ١/٢٤٤ ، وتمهيد القواعد : ٥/١٧٣ .

(٢) ينظر شرح الأشموني : ١/٧٦ ، ١٢٠ ، ٢/١٨٦ ، ١٨٩ ، ٣/٩١ ، ٦٢ ، ٤/١١ .

وقد قسم أبوحيان الضرورة - كما قسمها النحاة - الى قسمين : حسنة وقبيحة .

والضرورة الحسنة : " ما لا تستهجن ولا تستوحش منه النفس كالصرف ما لا ينصرف ، وقصر الجمع الممدود كحذف الياء من فعاليل ونحوه ، ومد الجمع المقصور كزيادتها في فعالل ونحوه) .

وأما الضرورة المستقبحة : ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي بتغييرها من زيادة أو نقص)(١).

وأبوحيان يفرد للضرورة الشعرية بابا خاصا بها ، كما فعل سيبويه في كتابه في باب ما يحتمل الشعر(٢). وقد بين أبوحيان في هذا الباب كل ما يجوز أن يحق للشاعر أن يستعمله في شعره ضرورة . ومن هذه الضرائر :

١ - حذف النون التي هي علامة الرفع في الفعل في غير موضع الجزم والنصب .
كقول الشاعر :
أبيتُ أسري وتَبِيتي تَدْلُكي وجهكِ بالعنبرِ والمِسْكِ الذَّكي(٣)

٢ - حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة ، كقول الشاعر :
مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ(٤)

٣ - ان تسكين نون (من) اذا أضيف من الضرائر الشعرية ، كقول الشاعر :
رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هَنْكِ من المئزرِ(٥)

٤ - قصر الممدود للضرورة ، كقوله :
وهم مثلُ الناسِ الذي يعرفونه وأهلُ الوفا من حادثٍ وقديمِ(٦)

---

(١) الضرائر - للألوسي : ص ٢٠ .
(٢) الكتاب : ١/٨ ، ٦٣ .
(٣) الارتشاف : ١٠٨ أ .
(٤) الارتشاف : ١٦٢ ب ، وينظر الضرائر : ص ٦٤ .
(٥) الارتشاف : ٣٨٤ أ ، وينظر الكتاب : ٢/٢٠٣ ، والضرائر : ص ٢٢٤ .
(٦) الارتشاف : ٣٨٥ أ ، وينظر الضرائر ص ٥٧ .

٥- حذف ضمير الشأن أو القصة إذا كان اسماً لأن أو إحدى أخواتها ، كما في قول الشاعر :

فلا تَشتم المولى وتبلغ أذاته فإنّ به تُثأى الأمورُ وتُرأَبُ (١)

يريد : فإنه تُثأى الأمور .

٦- الفصل بين المتلازمين ، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ (٢)

ولا أود أن أطيل في سرد هذه الضرائر التي وردت في كتابه ، لأنها لم تخرج عما أتى به النحاة من قبل ، وهي منحصرة في الزيادة ، والنقص ، والتقديم ، والتأخير ، والبدل (٣).

---

(١) الارتشاف : ٣٨٦ ب ، وينظر الضرائر : ص ٧٤ .

(٢) الارتشاف : ٣٨٧ أ ، وينظر الكتاب : ١/ ٩١ ، والضرائر : ص ١٩٤ .

(٣) ينظر الارتشاف : ٣٨٢ أ ، وما بعدها .

ميزات منهجه في الاستشهاد :

نخلص من هذا العرض لمنهج أبي حيان في الاستشهاد الى أنه كان واضحا وصريحا في موقفه مما يستشهد به من شعر أو قراءات ، أو غير ذلك .

فكان في استشهاده بكلام فصحاء العرب وأمثالهم ينسج على منوال النحاة السابقين ، بما احتجوا به من كلام العرب وحكمهم وأمثالهم . ولم يتجاوز ذلك الى غيرهم .

وفي شواهده الشعرية نجد أنه لم يتوسع في دائرة الاستشهاد ، بل جعل شواهده مقصورة على شعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة . فقد ذكر من شعراء العصر الجاهلي شعرا لامرئ القيس ، والنابغة الذبياني ، وعنترة بن شداد ، وطرفة بن العبد ، وزهير بن أبي سلمى ، وحاتم الطائي ... ومن شعراء العصر الاسلامي ذكر : حسان بن ثابت ، والحطيئة ، وأبا ذؤيب الهذلي ... ومن شعراء العصر الأموي ذكر : عمر بن أبي ربيعة ، وكثير عزة ، والأخطل ، والفرزدق ، وجرير ، وذا الرمة .

وبهذا يكون قد أخرج الشعراء المحدثين من دائرة الاستشهاد والاحتجاج ، وان ما ذكره من أبيات لشعراء محدثين كأبي تمام ، والمتنبي ، وبشار وغيرهم ، لا يحط من موقفه في الاحتجاج ، لأن هذه الأبيات لم ترتفع عنده الى مرتبة الاحتجاج الذي حظي به شعراء الطبقات الثلاث ، انما كان ذكره لها من باب الاستئناس ، أو زيادة في ايضاح معنى ، أو تأكيد قاعدة . كما أنه لم يبن عليها حكما نحويا ، وقد صرح غير مرة بأنه لا يستشهد بشعر المولد بين وان كان يثق بقائل ذلك الشعر .

كما أن ما نجده من أبيات لم يعرف قائلها ، وكان مصدرها كتاب سيبويه ، فان ذلك لا يوهن من قيمة شواهده ، لأنه قد استقى هذه الشواهد من الكتاب ، ونسبة الأبيات الى قائلها حادثة بعد سيبويه ، وان عدم اسنادها الى قائل لا يبطل الاحتجاج بها ، لأن سيبويه في نظر النحاة ثقة ، ولوضح عدم الاحتجاج بها لما ذكرها ، يقول البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) : " وأما الأبيات المنسوبة في كتابه — سيبويه — الى قائلها فالنسبة حادثة بعده ، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي ....

وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في كتابه أبياتا لا تعرف ، فيقال له : لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ، ولا أهل زمانك ، وقد خرج كتاب سيبويه الى الناس ، والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه ، وفتش فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر " (١).

ويقول الأستاذ على النجدى " وما أرى أن العلماء فى ذلك قد جاملوا سيبويه ، أو غلوا فى الثقة به ، فانه اذا كانت الشواهد ألفا وخمسين ، وكان المجهول النسبة منها خمسين لا غير ، فعدل أن تحمل المجهولة حملا على المعلومة ، وأن تنزل منزلتها فى الاستشهاد ... وليس يقضى منها أو يدعو الى الاسترابة فيها أنها مجهولة النسب ، لا يعرف أصحابها ، سابق ولا لاحق ، فقد تكون من أبيات مفردة قيلت عفوا ، فى مناسبات عابرة ، أو من مقطعات وقصائد ، لم يقدر لها ذيوع الرواية ، ولا طول الحياة ، وقد يكون أصحابها من المغمورين أو المقلين الذين لا يعلمهم الناس ، ولا يروى لهم الا قليل" (٢) .

وربما رجع أيضا عدم الاهتمام بذكر اسم قائل البيت الى أن هذه الأبيات كانت شائعة ومعروفة فى الزمن الذى قيلت فيه ، ثم تتابعت الأيام ، وجاءت أجيال لم تستطع أن تدرك اسم القائل ، يضاف الى هذا أن عناية اللغويين والنحاة كانت منصبة على ذكر موطن الشاهد فى البيت ، ولهذا أغفل ذكر نسبة كثير من الأبيات الى قائليها .

يقول أحد الباحثين " وخلاصة بحثنا هذا أن الشعر عامة ، ونسبة الشعر الجاهلى ، لا بد وأن يكون فى كتب النحو واللغة وسيلة للاستشهاد والاحتجاج ، ومن هنا أهملت نسبة الكثير منه الى قائله ، أو نص على نسبة البيت الى رجال غير معروفين من أحداث القبائل العربية" (٣).

وأما القراءات فكان يوجهها على ما يدين من اللغة ، ويعنى بروايتها ، ويحتويها سواء أكانت مشهورة أم شاذة ، مهما اختلفوا فى العربية ، وعلاقتها

---

(١) خزانة الأدب : ١/ ٣٧٣ .

(٢) سيبويه امام النحاة — على النجدى ناصف : ص ١٤٥ .

(٣) مصادر الشعر الجاهلى . د . ناصر الدين الأسد : ص ٥٩٨ .

بلغات القبائل العربية ، وقد يحمل القراءة على لغة ضعيفة ان لم يجد لها سندا ، ولا يستنكرها وان كانت ضعيفة (١).

ولهذا لا يرجح بين القراءات المتواترة ، اقتداء بثعلب أحد أئمة الكوفة ، وكان يقول : " ما قرئ في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلة " (٢).

والميزة الواضحة في توجيهه للقراءات هو البعد عن التعقيد والتكلف ، وحملها على أحسن الوجوه ، وأيسرها ، تمشيا مع مذهبه التيسير ، وحمل كلام الله على أفصح الوجوه ، يقول : " وهكذا تكون عادتنا في اعراب القرآن لا نسلك فيه الا الحمل على أحسن الوجوه ، وأبعدها من التكلف ، وأسوغها في لسان العرب ، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس ، وشعر الأعشى ، يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات ، فكما أن كلام الله من أفصح كلام ، فكذلك ينبغي اعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه " (٣).

ونخلص من هذا الى أن أبا حيان كان ذا بصر وبصيرة عند ما أقر عدد القراءات متواترة ، أو شاذة ، ودافع عن قرائها ، فهم لم يرتجلوا تلك القراءات ارتجالا " وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية اذا ثبتت عنهم ، لم يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها والمصير اليها " (٤).

وبأيدينا بهذه القراءات نستطيع أن نبني لغتنا ، ونيسر قواعدها ، ونحسن أساليبها ، ونضمن لها النمو والاستمرار .

ونخلص أيضا الى أنه كان شديد التأثر بكتاب سيبويه وتشدد في موقفه من الاحتجاج بالشعر ، واذا ما أردنا للغتنا أن تساير الحياة وشؤونها ، ونجعلها تعيش معنا ، ونعيش معها ، فانه لابد من الالتفات الى شعر

---

(١) ينظر البحر المحيط : ١/ ١٥٨ ، ٢٢٨ ، ٤/ ١٤٠ .

(٢) المزهر : ٢/ ٥٥ .

(٣) البحر المحيط : ١/ ٣٦ ، ٣٨٥ .

(٤) النشر : ١/ ١٠ – ١١ .

كانت لذاته صحيحه ، وسالمة من الخطأ واللحن لأنه " من الخطأ أن نعد اللغة كائنا مثاليا تتطور مستقلة عن البشر ، وتتبع أغراضها الخاصة بها ، إن اللغة لا توجد خارج أولئك الذين يفكرون ويتكلمون ، إنما تمتد جذورها في أعماق الشعور الفردي ، ومن هنا تستمد قوتها لتتفتح على شفاه الناس ، غير أن الشعور الفردي ليس إلا عنصرا من عناصر الشعور الجماعي ، وعلى هذا فتطور اللغات ليس إلا مظهرا من مظاهر تطور الجماعات "(١) .

ومن الخطأ أن نحصر هذه الشواهد الشعرية في طائفة معينة من الشعراء ، ولقد أدرك بعض النحاة ذلك الموقف المتشدد ، فأجازوا الاستشهاد بشعر المتنبي ، والمعري ، وأبي تمام ، وليس هذا بمستغرب ، فلهؤلاء تعبيرات وأساليب لابد من الاستفادة منها في تطور اللغة وتوضيح قواعدها .

---

(١) اللغة — لفندريس ، ص ٣٢١ .

الفصل الثالث

العلة والعامل والسماع والقياس

أثر المنطق والفلسفة فى العلة والقياس :

إن هذا الأثر له علاقة كبيرة بالظروف التى نشأ وترعرع فيها النحو العربى . فالنحو العربى ولد فى البصرة ، وقد عرفت البصرة ، فلسفة اليونان ، وتأثروا فيها فى مفاهيم الكلامية ، وامتزجت الثقافات ، واختلطت بحوث الفقه ببحوث النحو ، وتسربت اصطلاحات الفقهاء الى كتب النحو ، يقول ابن جنى : " اعلم أن علل النحويين ، وأعنى بذلك حذاقهم ... أقرب الى علل المتكلمين منها الى علل المتفقهين "(١).

وكانت العلة النحوية فى بدايتها بسيطة الادراك ، والعرب تحمل بها على سجيتها والهامها(٢).

ثم اجتاحت المباحث الفقهية والكلامية النحو العربى " وان الشاهد هو أن العناية بالبحث فى العلة بين المشتغلين بالنحو العربى قد ظهرت واضحة كل الوضوح فى القرن الثالث ، واتخذ صورة خصوصية ملحة فى القرن الرابع ، حيث نفذت العلل الفلسفية الى كل الأوساط "(٣).

وحسبنا أن ننظر فى الخصائص حتى نرى اهتمام هؤلاء النحاة بالفلسفة ، وقد عقد ابن جنى بابا عن العلة : أكلامية هى أم فقهية(٤). وتحدث عن حمل الفرع على الأصل والعكس(٥) ، وعن غلبة الفروع على الأصول(٦) ...

وقد ألفوا فى العلة كتبا منها : الايضاح فى علل النحو للزجاجى المتوفى (٣٣٧ هـ) ، وكتاب أسرار العربية لابن الأنبارى المتوفى سنة (٥٧٧ هـ).

وكان القول بالعلة سببا فى القول بالعامل ، فالعامل يعد أثرا من آثار البحث عن الأسباب التى تفسر لنا ظاهرة الاعراب " ولقد كان التعليل فى دراسة اللغة ، مسئولا كذلك عن خلق نظرية العامل "(٧).

---

(١) الخصائص : ١/ ٤٨ .
(٢) ينظر الاقتراح : ص ١٣٥ .
(٣) المنطق الصورى والرياضى د . عبد الرحمن بدوى ص ٣٥ .
(٤) ينظر الخصائص : ١/ ٤٨ .
(٥) ينظر الخصائص : ١/ ١١١ ، ٢٠٨ ، ٣٠٠ ، و ٢/ ١٠ .
(٦)
(٧) اللغة بين المعيارية والوصفية د . تمام حسان ص ٤٩ .

أما القياس فكان بعيدا سهلا يعتمد على الكثرة فى كلام العرب ، ولكن علماء ابن سلام هجم عليه ، وغالى بعض النحاة فى القياس .

واذا نظرنا فى كتاب لمع الأدلة لابن الأنبارى فانه يتبين لنا طغيان المنطق وعلم الكلام على القياس ، حيث نجده يقسم القياس الى قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، وأن الطرد شرط للعلة ... وما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال بالتقسيم ، والاستدلال ببيان العلة (١). وهذه كلها موازين دقيقة استفادها من علم المنطق فى أصول النحو (٢).

وان هدفنا من هذا العرض المقتضب هو بيان ما وصل اليه هذا التراث النحوى من تأثر بالمنطق وعلم الكلام ، ولكن كيف نظر أبوحيان الى هذا التراث النحوى الذى وصله مثقلاً بالمنطق وعلم الكلام ؟

رأيه فى العلة :

أشار أبوحيان فى مقدمة كتابه الى أنه يريد أن يقرب الأحكام النحوية عارية الا فى النادر من التعليل والتعليل — وأن رغبته فى تجريد الأحكام النحوية من التعليل أمر واضح فى كتابه ، فهو حين يورد حكما نحويا ، كان يكتفى بتعزيزه باتساع ما سمع منها ، ثم يورد ما تيسر لديه من شواهد .

وقد دعا غير مرة الى الاقلال من هذه التعاليل التى لا تجدى نفعاً ، وأخذ على النحاة ايغالهم فى تعليل الأحكام النحوية ، واغفالهم الأحكام والمسائل النحوية التى تستند الى سماع صحيح ؛ يقول : " والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع ، وكثيراً ما تطالع أوراقاً فى تعليل الحكم الواحد ، ومعارضات ومناقشات ، ورد بعضهم على بعض فى ذلك ، وتنقيحات على زعمهم فى الحدود ، خصوصا ما صنفه متأخروا المغاربة على مقدمة ابن الحاجب فضاع من ذلك ، ولا يحصل فى أيدينا شئ من العلم " (٣).

---

(١) ينظر لمع الأدلة — لابن الأنبارى ص ١٠٥ وما بعدها .

(٢) ينظر أبو البركات الأنبارى د. فاضل السامرائى ص ١٦٦ .

(٣) منهج السالك ص ٢٣٠ .

وهو يرى أنه لا معنى لهذا الخلاف في التعليل والمغالاة فيه ، لأنه لا ينبني عليه حكم نطقي يفيد اللغة ، وذلك تمشيا مع منهجه في تيسير وتسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب . وبهذا المنحى أو هذه النظرة يخلصنا من تلك الأفكار الذهنية التي تعود صعوبة النحو إلى تأثيرها .

ومما يوضح لنا موقف أبي حيان من التعليل بشكل جلي هو ما صرح به في المسائل الآتية :

١ - اختلف البصريون والكوفيون في أصل الإعراب ، فالإعراب عند البصريين أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال ، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال ، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم . قال أبو حيان : " وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة "(١) .

٢ - اختلف النحاة في عامل الرفع في الفعل المضارع ، ثم ذكر أبو حيان سبعة أقوال للنحاة في تعليل ذلك ، وقد علق على هذه الأقوال بقوله : " ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم نطقي "(٢) .

٣ - وفي مبحث المعرف بالأداة يقول : " ذكر أصحابنا فيها مذهبين :
- أحدهما : مذهب جميع النحاة إلا ابن كُيْسان ، أنها أحادية الوضع ، وهي اللام ، والألف ألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن . والثاني : مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع نحو : " قد " و " هل " ، وهمزتها همزة قطع .

ثم قال أبو حيان : وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى ، وبعض الألسن خال من أداة التعريف ، كلسان الترك ، وبعضهم فيه أداة التنكير ، وحذفها علامة للتعريف ، كلسان الفرس ، وبعضهم تختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث كلسان البحور ، وهذه كلها أوضاع لا تعلل "(٣) .

---

(١) الارتشاف : ١٠٦ ب ، وينظر الهمع : ١/١٥ .
(٢) التذييل والتكميل : ٥/٨٤ ، والإنصاف المسألة رقم (٧٧) والأشباه والنظائر : ١/٢٤٤ ، والهمع : ١/١٦٥ .
(٣) الارتشاف : ١٣٣ أ ، والهمع : ١/٧٩ .

٤ـ اختلف النحاة في ناصب المستثنى " إلا " على ثمانية أقوال ... وقد علق أبوحيان على هذا الخلاف بقوله " مثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة ، وليس كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ، ورافع الفاعل ، وناصب المفعول ، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى الى حكم لفظي ، ومعنى كلامي "(١).

٥ـ وفي مبحث المنصوبات يقول : " وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد ، وهو المفعول به ، وباقيها مشبه بالمفعول به ، وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة "(٢).

٦ـ وبعد أن ساق اختلاف النحاة في وزن (أيا) واشتقاقها ، فانه يقول " وليس في هذا الاختلاف في أيا ، ولا في وزنه كبير فائدة "(٣).

٧ـ اختلف النحاة في أصل المشتقات ، فذهب البصريون الى أن المصدر أصل ، والفعل والوصف فرعان مشتقان منه .. وذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه .

قال أبوحيان " وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة "(٤).

٨ـ وعند تعرضه الى قول النحاة في أن التاء المفردة مضمومة للمتكلم ، ومفتوحة للمخاطب ، ومكسورة للمخاطبة .. فانه يعلق على ذلك بقوله : " وهذه التعاليل لا يحتاج اليها ، لأنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل "(٥).

وهكذا نجد أن أبا حيان كان يتحاشى ذكر العلة ، ويميل الى تقرير الحكم النحوي مجرداً من التعليل ، ويرى أن الإغراق في الخلاف في مثل هذه التعاليل يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد ، لأن الخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقي فينبغي عدم التشاغل به .

---

(١) الارتشاف : ٢٢١ ب ، وينظر شرح التسهيل : ٣٥٦/١ .
(٢) الارتشاف : ١٦٥ أ .
(٣) الارتشاف : ١٢٣ أ .
(٤) البحر : ١٨٦/١ ، وينظر الانصاف المسألة رقم (٢٨).
(٥) البحر : ٥٦/١ .

وأبو حيان على حق في موقفه هذا ، ونظرته تقوم على أساس علمي ، فهو يريد أن يبعدنا عن البحث فيما لا يفيد نطقاً ، ولا يقوّم لساناً من الخطأ ، أو عما يرهق الذهن ، ويبعدنا عن تذوق اللغة .

وبهذه النظرة الى التعاليل يكون أبو حيان قد أتاح لنفسه ضرباً من الاجتهاد ، يريد منه أن يخلصنا من تلك التعاليل التي ما تزال مكان شكوى في النحو العربي ، وكأنه يريد أن يقول هكذا قالت العرب " فأما طريقة الدليل فان النظر اذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت معه الا الفذ الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان الصحيح عندهم المحصل من يقول هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك "(١).

رأيه في العامل :

شغل النحاة بالعامل منذ زمن قديم ، يظهر ذلك مثلا في كتاب سيبويه في (باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه)(٢)، و(باب من المصادر جرى مجرى المضارع في عمله ومعناه)(٣). ونظرية العامل تتداخل في كل أبواب الكتاب وأصوله النحوية ، وقد عد أحد الباحثين " الأساس الذي يبنى عليه حديثه في مباحث النحو "(٤).

ثم تابع النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه الاهتمام بالعامل ، حتى أصبح العامل من المعمول ، كالعلة العقلية من المعلول ، والعلة لا ينفصل بينهما وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك)(٥).

ولكن ما المقصود بالعامل؟ يقول الرماني : (عامل الإعراب : هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى)(٦).

---

(١) سر الفصاحة - لابن سنان الخفاجي ص ٣١ .

(٢) الكتاب : ٣٢/١ .

(٣) الكتاب : ٦٧/١ ، وينظر أيضا : ١٧/١ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٦٦ .

(٤) المدارس النحوية د . شوقي ضيف ص ٦٤ .

(٥) الاشباه والنظائر : ٢٥٦/١ .

(٦) الحدود للرماني ص ٣٦ .

وقد سلك أبو حيان مسلك القدماء في العامل ، وما يحدثه من أثر إعرابي في الكلمة ، وهو لم يتأثر بدعوة ابن مضاء في إلغاء العامل وعدم القول به ، بل نجد أبا حيان يدعو الى إلغاء الخلافات في تقدير العامل ، لعدم ترتب حكم يتعلق عليها ، والعامل عنده موجود ، وله أثر ، ويرى " أن الأصل في العامل أن يكون من الفعل ، ثم من الحرف ثم من الاسم ، وأن العامل لا يؤثر أثرين في محل واحد ، وأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير نحو : ليس زيد بجبان "(١).

ومن مظاهر اهتمامه بالعامل ، والحديث عنه هو ما نجده في كلامه على العامل وذلك في باب النعت يقول : (العامل إما أن يتحد أو يتعدد ، إن تعدد فإما أن يتحد عمله أو يختلف ...)(٢) وفي كلامه على العامل في (إذا) الشرطية(٣).

وعند حديثه عن العامل في الحال يقول : " ومذهب الأكثرين أن العامل في الحال ، هو العامل في صاحبها ، وهو الذي نختاره "(٤). وفي موطن آخر يقول : " ذهبوا الى أنه يجوز للعامل أن يعمل في حالين لذي حال واحد ، والى هذا أذهب ، لأن الفعل الصادر من فاعل ، أو الواقع بمفعول يستحيل وقوعه في زمانين وفي مكانين ، وأما الحالان فلا يستحيل قيامهما بذي حال واحد ، إلا إن كانا ضدين أو نقيضين فيجوز أن تقول : جاء زيد ضاحكا راكبا ، لأنه لا يستحيل مجيئه وهو متلبس بهذين الحالين ، فعلى هذا الذي قررناه من الخلف ، يجوز أن يجيء الحالان لذي حال واحد ، والعامل فيهما واحد "(٥).

ويبرز هذا الاهتمام بالعامل أيضا في باب التنازع ، والاشتغال ، والتوكيد(٦) ، والحال(٧) ، وعطف البيان(٨).

---

(١) ينظر الارتشاف : ١٠٦ أ ، والتذييل والتكميل : ٥/١٩٥ أ .
(٢) الارتشاف : ١٩٥ أ ، ب .
(٣) الارتشاف : ٢٠٥ أ ، والبحر المحيط ٧١/٢٥٩ ، والتذييل والتكميل : ٥/١٥٥ .
(٤) الارتشاف : ٢٩٥ أ ، ب .
(٥) البحر المحيط : ١/٧١ .
(٦) الارتشاف : ٣٠١ أ ، وينظر التذييل والتكميل : ٤/١٠١ .
(٧) الارتشاف : ٢٣٨ ب .
(٨) الارتشاف : ٢٩٨ ب .

وقد تصلح بنا من العامل : العوامل اللفظية ، والعوامل المعنوية .

والعوامل اللفظية تنقسم الى : أفعال ، وأسماء ، وأدوات .

فمن العوامل من الأفعال يذكر مثلا عمل كان وأخواتها في رفع المبتدأ ، ونصب الخبر ، وقد تقع بعض الأفعال زائدة مثل (كان) . وفي التحذير والاغراء فان الاسم منصوب بفعل مقدر تقديره : احذر أو الزم أو شبههما من الأفعال . وأن الفعل هو العامل في المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والحال .

ومن عوامل الأسماء يذكر اسم الفاعل - غير المصدر والموصوف - فانه يعمل عمل الفعل ، وكذلك اسم المفعول يعمل عمل فعله ، والصفة المشبهة ، والمصدر الذي يعمل عمل الفعل .

وهو يرى أيضا أن أسماء الأفعال لا تعمل ، وهي متأخرة ، يقول : (وقياس العامل بحق الأصالة اذا لم يكن متصرفا في نفسه أن لا يكون متصرفا في معموله ، نحو : عسى ، وفعل التعجب ، فكيف اذا انضاف الى عدم التصرف كونه لم يعمل بحق الأصالة)(١) .

فالفعل يعمل ، لأنه يعمل بحق الأصالة ، وما في معناه فهو محمول عليه ، ولذلك لا يعطى ما أعطي للأصل .

وأما العوامل من الحروف : فمنها ما يعمل الجر ، وهي خاصة بالدخول على الأسماء ، ومنها ما يعمل الجزم ، وهي خاصة بالدخول على الأفعال ، فمنها ما يعمل النصب ، وهي قسمان :

قسم يدخل على الأفعال مثل : أن ، لن ، إذن ، كي ، وقد يضمر العامل ، كما في (أن) المضمرة التي تنصب الفعل المضارع بعد لام الجحود ، وفاء السببية ، وواو المعية ...

وقسم يدخل على الأسماء مثل : إنّ ، لكنّ ، ليت ، لعل ... فانها تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

---

(١) التذييل والتكميل : ٥/٦١ .

ومن الحروف ما يعمل الجزم في الفعل المضارع ، ومنها ما يجزم فعلا واحدا ، ومنها ما يجزم فعلين ، وهناك حروف تعمل بشروط مثل : " لا " النافية للجنس ، و " ما " الحجازية .

أما العوامل المعنوية : فيظهر اهتمامه بها عند كلامه على رافع المبتدأ والخبر ، حيث اختار مذهب الكوفيين ، وهو أن كلا من المبتدأ والخبر قد رفع الآخر ، وهو اختيار ابن جني)(١).

وهكذا نجد أبا حيان منساقا مع النحاة في الاهتمام بالعامل ، والاحاطة بآرائهم في العوامل وأثرها .

القياس : عرف العلماء القياس بأنه : " الجمع بين أول وثان ، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول)(٢).

أو هو " حمل فرع على أصل بعلة ، واجراء حكم الأصل على الفرع "(٣).

أو هو " العملية التي يحلل بها الذهن صفة ، أو كلمة ، أو تركيبا لأنموذج معين "(٤).

وقد عُرف القياس منذ القديم ، واهتم به النحاة ، ولم ينكره أحد من النحاه ، لأن في ذلك انكارا للنحو ، يقول ابن الأنباري : " اعلم أن انكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة "(٥).

ولابد لكل قياس من أربعة أركان : أصل ، وفرع ، وحكم ، وعلة(٦).

---

(١) ينظر الارتشاف : ١٥١ ب ، والانصاف المسألة رقم (٥).

(٢) الحدود في النحو ـ للرماني ص ٣٨ .

(٣) لمع الأدلة ـ ص ٩٣ .

(٤) اللغة ـ فندريس ١٠ ص ٢٠٥ .

(٥) لمع الأدلة : ص ١٥ ، وينظر الاقتراح ١ ص ٣٢ .

(٦) ينظر الاقتراح ١ ص ٦٦ .

ولم تكن نظرة النحاة الى القياس محل اتفاق ، بل نجد أن القياس عند البصريين يختلف عنه عند الكوفيين ، ومرد هذا الخلاف إنما يعود إلى الأصول التي أخذ بها كل مذهب .

فالبصريون قد أخذوا من المسموع بقدر ، وبنوا قواعدهم على الكثرة المطردة من كلام العرب ، ومن صادفهم من شواهد مخالفة لأقيستهم ، فانهم يحملون على تأويلها ، أو حملها على الضرورة ، أو يحكم عليها بالشذوذ والندرة .

وأما الكوفيون فقد اتسعوا في السماع ، وقاسوا على كل ما سمع ، وكان يكفيهم شاهد واحد ليبنوا عليه حكما أو استنباط قاعدة .

وهذا الخلاف حول مسألة القياس قد امتد وترك أثره على من جاء من النحاة ، وبلغ غايته عند أبي علي الفارسي (١) ، وابن جني (٢) وغيرهما .

واذا كان هذا طابع النحاة من السماع والقياس ، فما موقف أبي حيان ؟

موقفه من السماع والقياس :

إن منهجه العام في القياس يقوم على اعتماد المسموع من كلام العرب ، واحترامه ، والعناية به ، ويظهر ذلك في أنه لا يرفض ما وثق النحاة روايتها ، وأنه لا يعتد برأي لا يستند الى سماع ، وعلى هذا الأساس كان يحدد اختياره لآراء النحاة ، وحكمها عليها ، كما كان لذلك أيضا أثره الكبير في توجيهه للمسائل النحوية .

وان نصوص أبي حيان تكشف لنا من رأيه في السماع والقياس ، يقول : " فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة ، ولاختلافهم فيها رجعنا عند الاختلاف الى السماع من العرب ، فما وجدناه منقولا عنهم أخذنا به ، وما لم ينقل من لسانهم اطرحناه ، وذلك مذهبنا في اثبات الأحكام النحوية .

(١) ينظر : أبو علي الفارسي د . عبد الفتاح شلبي ص ٢١٩ .

(٢) الخصائص : ١/٢٢٧ ، ٣٥٧ ، ٢/٨٨ .

أنا نرجع فيها إلى السماع ، فلا نثبت شخصاً من الأحكام إلاّ بعد اثبات نوعه ، ولا نثبت شيئاً منه بالقياس ، لأن كل تركيب له شيء يخصه ، فلو قسنا شيئاً على شيء لأوصلنا أن نثبت تراكيب كثيرة ، ولم تنطق العرب بشيء منها من أنواعها ، والقياس الذي نذكره نحن في النحو انما هو بعد تقرير السماع ، فلا نثبت الأحكام بالقياس انما نثبتها بالسماع من العرب ، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع ، ومن تأمل كتاب سيبويه وجده في أكثره سالكا هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالسماع)(١).

من هذا يتضح لنا أنه يعتبر النصوص المسموعة كأصل في الاحتجاج للقياس ، وأن الأخذ بالسماع فيه حل لكثير من المسائل النحوية ، وهو في هذا المنهج يقربنا من النصوص المسموعة ، والأساليب الفصيحة التي نطق بها العرب .

ومن الممكن حصر منهجه في السماع والقياس فيما يلي :

١ - كان أبوحيان يأخذ بالقياس ولا يلغيه ، ويحتكم في قياسه الى الأصول المرعية .

فعند كلامه على الجملة الحالية المصدرة بمضارعها بأداة نفي يقول " وان كان حرف النفي (إنْ) نحو : جاء زيد إنْ يدري كيف الطريق ، فلا أحفظه من لسان العرب ، والقياس يقتضي جوازه "(٢).

وفي جمع كلمة (حم) يقول ابن مالك : ولو قيل في حم : حمون ، لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنه سمع ، وقال أبوحيان : ينبغي أن يمتنع ، لأن القياس يأباه)(٣).

وفي تفسير قوله تعالى " ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين)(٤) ، نجده يحتج برأي الكوفيين في توجيه هذه القراءة ، لأنه يرى أن لرأيهم دليلا ووجها من القياس)(٥).

---

(١) التذييل والتكميل ١٥٣/٣١ (٢) الارتشاف : ٢٤٠ ب
(٣) الهمع : ١/٤٧ (٤) سورة الزخرف ، الآية : ٣٦
(٥) ينظر البحر المحيط ١٦/٨ .

٢ - كان لا يتوسع في القياس ، فلم يأخذ المثال الشاذ قاعدة يقيس عليها ، وانما يبني قواعده وأحكامه على الكثير ، يقول : " ولا يبنى الا على الكثير المعروف من كلام العرب لا النادر الشاذ الذي لم يأت الا في شعر "(١).

فمن مثال عدم قياسه على القليل قوله : (وزعم الفارسي أن " في " تزاد في ضرورة الشعر نحو :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا ... يخال في سواده يرندجا

المعنى : تخال سواده يرندجا ، ثم قال أبو حيان : وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه)(٢). ومن ذلك قوله : " وبناء النكرة مع " ما " تشبيها بـ " لا " نحو : ما بأس عليك ، شاذ لا ينقاس ، وقال الشاعر :

وما بأس ، لو ردَّت علينا تحيَّةً ... قليل على من يعرف الحقَّ عابُها "(٣)

ومن مثال اعتماده على الكثرة في القياس قوله : " وانفردت " لعل " بجواز دخول " أن " الناصبة على المضارع الواقع خبرا ، وكثر ذلك في الشعر ، حتى لو قيس ذلك لجاز نحو : لعل زيدا أن يقوم ، وقال الشاعر :

لعلك يوماً أنْ تلم ملمَّة ... عليك من اللائي يدعنك أجدعا ،

فتأوله بعضهم على حذف مضاف تقديره : لعلك صاحب الإلمام ، وقيل : جعل الجثة الحدث على سبيل الاتساع ، وقيل : الخبر محذوف تقديره : لعلك تهلك لأن تلم ، و " أن " مفعول له ، ثم قال أبو حيان : " وهذه التأويلات كانت تمكن لو كان لم يرد من ذلك الا هذا البيت "(٤).

---

(١) منهج السالك ص ٦٥ .

(٢) الارتشاف : ٢٦٠ ب ، والمغني ص ٢٢٦ ، واليرندج : الجلد الأسود ، وهو فارسي معرب.

(٣) الارتشاف : ١٧٢ ب ، والمغني ص ٣١٩ ، والجنى الداني ص ٣٣٠ .

(٤) الارتشاف : ١٨٣ ب ، وينظر المغني ص ٣٧٩ .

وهو في قياسه يعتمد على ما شاع على ألسنة العرب ، واطـرد استعماله بينهم ، فاذا ما انقض القياس من ذلك ، فانه يشير الى ذلك بقوله : هذا هو القياس ، أو هو الأقيس والأشهر .

كما أنه كان يرجع الى النصوص العربية ، والدواوين الشعرية ليرى مدى شيوع الظاهرة واطرادها ، ثم يتخذها كأساس في الحكم على صحة القياس ، ولهذا كنا نجده يشير الى بعض هذه الظواهر بقوله : أن مثل ذلك ليس بمطرد .

وعلى هذا فان القاعدة عنده لا تثبت بمثال أو مثالين : " إنما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة ، حتى يتحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أن الحكم منوط بذلك "(١).

وهو بهذا المنهج إنما يريد أن يعمم الظاهرة التي تقوم على وجود الكثرة ، ففي جواز دخول " قد " على الحال الماضي يقول " وقال صاحب اللباب ، وقد تكلم على المسألة خلافا للكوفيين ، فانهم يجوزون ذلك دون قد ظاهرة ، ولا مضمرة ، قالوا : لأن أكثر ما فيه أنها غير موجودة في زمن الفعل وذلك لا يمنع كما لا يمتنع الحال المقدرة ، وذكر بعض الناس أن ذلك مذهب الأخفش .

والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير قد ، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا ، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة "(٢).

وعلى هذا فاننا نجده يأخذ برأي الكوفيين ويرفض رأي البصريين ، وذلك عند ما رأى أن (من) قد تأتي لبدء الأزمنة ، يقول : " وجاء دخولها على الزمان في القرآن ، وفي أشعار العرب الفصحاء ، وكثر كثرة توجب القياس ، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء "(٣) ، وفي المجازاة بكيف يقول : ومن أجازه صح بأنه إنما أجاز ذلك قياسا ، ويطلب أيضا ألا يجوز المجازاة من حيث المعنى إلا ان ثبت ذلك من لسان العرب كثيرا ، بحيث يصير قانونا كليا ، يبنى على مثله القواعد "(٤).

---

(١) منهج السالك ص ١٩٤ .
(٢) منهج السالك ص ٢١٤ .
(٣) منهج السالك ص ٢٣٨ ، وينظر الارتشاف : ٢٥٩ أ .
(٤) التذييل والتكميل : ٥/١٢٤ .

وهكذا نجد أبا حيان يحاول أبدا أن يرسخ أن بناء المقاييس إنما يعتمد على وجود الكثرة ، ويرى أن القياس على الشاذ يؤدى الى التباس الدلالات ، واختلاط الموضوعات)(١).

٢- لا يجوز عنده اثبات قاعدة كلية لمحتمل ظاهر فيه ، وانما يبنى القاعدة على الدليل الذى لا يتطرقه الاحتمال .

فأبو حيان لا يثبت الحكم بمحتمل تجوز فيه وجوه مختلفة ، وقد اتفق لذلك قاعدة أصولية وهى : " اذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال ، ورد به على ابن مالك كثيرا من مسائل استدل عليها بأدلة بعيدة التأويل ، منها استدلاله على قصر الأخ بقوله :

أخاك الذى إن تدعُه لملمةٍ يُجبكَ بما تبغى ويكفيك من يبغى

فانه يحتمل أن يكون منصوبا باضمار فعل أى الزم ، واذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)(٢).

واعتمادا على هذه القاعدة أيضا يرد على ابن مالك عندما ذهب الى أن الحال قد تقع بعد (ما) التى للتعظيم بقول : (وأما الاستفهام المقصد به التعظيم ، فقال ابن مالك هو نحو :

يا جارة ما أنت جارة

فـ (جارة) عنده منصوب على الحال ، والعامل فيها (ما) الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم ، فكأنه قال : ما أعظمك جارة ، وهذا تفسير معنى ، وتفسير الاعراب أى عظيمة أنت فى حال كونها جارة ، وهذا الذى قاله ابن مالك ، قاله الفارسى فى البيت ، وأجاز أن يكون تمييزا وبدأ به ، ويدل على تعيين التمييز جواز دخول من عليه ، وأجازوا فى البيت أن تكون (ما) نافية ، وأنت اسمها أو مبتدأ على ما تقدم من لغة الحجاز ، وتميم فى (ما) ، ولم يأت بعد (ما) هذه التى تقتضى التعظيم ما يقطع بمجيء الحال ، فلا ينهض اثبات قاعدة كلية لمحتمل الاظهر فيه غير الحال)(٣).

---

(١) البحر : ١/٥٠ .

(٢) الاقتراح : ص ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/٤٩ .

(٣) الارتشاف : ٢٣٦ أ .

وعند كلامه على حذف أدوات الشرط يقول : " ولا يجوز حذف أدوات الشرط لا (ان) ولا غيرها ، وقد جوز ذلك بعضهم في (ان) قال : ويرتفع الفعل بحذفها صفة أو بقدرها لا تعمل ، مثاله صفة قوله تعالى "أو آخران من غيركم إنْ أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبةُ الموت تحبسونهما "(١) ، ومثاله مقدرة لا تعمل قوله :

وإنسانُ عيني يحسر الماء تارةً فيبدو ، وتاراتٍ يجمّ فيغرقُ

أي : أن يحسر الماء ، وهذا ضعيف ، ولا تبنى القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة من الأقيسة "(٢).

٢- لا يعتمد رأيا الا اذا عضده السماع .

من أمثلة ذلك قوله عند الكلام على حذف الفعل بعد (لا) الطلبية (في كلام ابن عصفور وشيخنا أبي الحسن الأبذي ما يدل على جواز حذفه اذا دل الدليل وتبقية " لا " ، قالا : كقولك : اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا ، أي فلا تضرب ، ويحتاج ذلك الى سماع عن العرب)(٣).

وفي صيغة التعجب يقول " ولا تتصرف هذه الصيغ لا تستعمل من (ما أفعله) مضارع ولا أمر ، ولا من (أفعل به) ماض ولا مضارع ، وعند هشام فأجاز في : ما أفعل زيدا أن يؤتى له بمضارع فتقول : ما يحسن زيدا . وما قاله قياس ولم يحي فوجب اطراحه)(٤).

ومن ذلك أيضا قوله في الرد على ابن مالك ، بأن فاعل نعم وبئس لا يؤكد توكيدا لفظيا " قال ابن مالك : ولا يمتنع التأكيد اللفظي فتقول : نِعْمَ الرجلُ الرجلُ زيد . وينبغي أن لا يجوز التأكيد الا بسماع من العرب "(٥).

---

(١) سورة المائدة الآية : ١٠٦ .

(٢) الارتشاف : ٢٨٨ أ .

(٣) الارتشاف : ٢٨٣ ب ، والهمع : ٢ / ٥٦ .

(٤) الارتشاف : ٣٢٢ ب ، وشرح التسهيل : ٢ / ٦٠ .

(٥) الارتشاف : ٣١٨ أ .

ويقول أيضا : " ولا يؤكد فعل التعجب ، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الجرمي تأكيده ، فتقول : ما أحسن زيداً إحساناً ، وأحسن بزيد إحساناً ، والقياس يقتضيه ، لكنه والله أعلم لم يسمع من العرب "(١).

- كان يذهب الى استبعاد التراكيب التي لا تسندها النصوص المسموعة ، من ذلك قوله : (ولما بمعنى (الا) حكاها الخليل وسيبويه والكسائي ، وهي قليلة الدور في كلام العرب ، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه نحو قوله تعالى : (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)(٢) . وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أن تقول : لم يأتني من القوم لما أخوك ، ولم أرَ من القوم لما زيداً ، تريد : الا أخوك ، والا زيداً ، ثم قال أبو حيان : وينبغي أن يُتوقف في إجازة مثل هذه التراكيب حتى يثبت سماعها ، أو سماع نظائرها من لسان العرب)(٣).

وفي موطن آخر يقول في بعض التراكيب التي أجازها ابن مالك " فالأحوط أن لا يثبت تركيب من هذه التراكيب التي أجازها ابن مالك إلا بعد السماع "(٤).

واعتماداً على السماع كان يرفض كلام النحويين الذين يتكلفون اختراع أمثلة لم تنطق بها العرب ، أو يمثلها جاء في البحر: " اذا تعدد ت مبتدآت متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان : أحدهما: أن تجعل الروابط في المبتدآت فيخبر عن آخرها ، وتجعله مع خبره خبراً لما قبله ، وهذا الى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، ويضاف غير الأول الى ضمير متلوه مثاله : زيد عمه خاله أخوه أبوقائم ، والمعنى : أبو أخي خال عم زيد قائم ، والآخران : يجعل الروابط في الإخبار فيؤتى بعد خبر الأخير بها آخر لأول ،

---

(١) الارتشاف : ٣٢٢ .

(٢) سورة الطارق ، الآية : ٤ .

(٣) الارتشاف : ٢٣٠ ب ، والهمع : ٢٣٦/١ ، والجنى الداني ص ٥٩٤ .

(٤) الارتشاف : ١٥١ أ .

وقال لمثلو مثاله : زيد عند الأخوان الذين ضاربوهما عنده هما بإذنه . والمعنى : الذين ضاربوا الأخوين عنده عند بإذن زيد .

قال أبو حيان : " وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين ، ولا يوجد مثله في كلام العرب ألبتة (١) .

وبهذه النظرة ، فإن أبا حيان يضع لنا حلاً عملياً لكثير من الأمور التي يصطنعها بعض النحاة ، وهي ما تزال موضع شكوى في النحو العربي . ومن المعلوم أن مبالغة النحاة في قياس التمارين العملية ، كانت من الأسباب التي دعت ابن مضاء إلى الهجوم على مثل هذه التمارين ، والدعوة إلى إلغاء هذا النوع من القياس .

٦- اذا اجتمع السماع والقياس اختار السماع على القياس .

من ذلك كلامه على مصدر (فعل) المتعدى : " أما فعل المتعدى فالمختار أنه متى له مصدر وقف من ذلك المسموع ، وإن لم يسمع له مصدر جعلنا مصدره : فَعْلا قياساً على الأكثر ، وبعض النحويين أجاز فعلاً من المسموع ، وبعضهم لم يجز فعلاً وإن كان لم يسمع له مصدر .

وهذان المذهبان مازلنا نقيض ، والمختار ما تقدم من القياس عند عدم السماع أو عدمه عند وجوده " (٢) . وكان يقبل القياس اذا ورد به سماع ، من ذلك كلامه على مجيء " أفعل التفضيل عاملاً في حالين . نحو : هذا بسراً أطيبُ منه رطباً " إن العامل في الحالين هو أفعل التفضيل ، وبسراً حال من الضمير في أطيب ، ورطباً : حال من الضمير المجرور في (منه) . لأن تقدم إحدى الحالين على (من) وتأخر الأخرى عنها فاصل بين المفضل والمفضل عليه ، إذ لا يكون بعد (من) إلا المفضول . وإلى هذا الإعراب ذهب المازني ، وابن كيسان ، والفارسي في أحد قوليه ... وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته الى

---

(١) الهمع : ١٠٨/١ ، والارتشاف : ١٦٦٢ .

(٢) النكت الحسان ٨٩ " مخطوط " .

أن الحالين منصوبان على إضمار (كان) التامة صلة لـ (إذ) في الماضي و (إذا) في المستقبل .

ثم يقول أبو حيان " ولا يكون هنا اضمار (إذ كان) ولا (إذا كان) لأنه لا ضرورة تدعو الى ذلك وهذا الذي ذهب اليه هـــذا الذاهب حسن في القياس إن وافقه سماع من العرب"(١).

وخلاصة القول ان أبا حيان يعنى عناية شديدة بالسماع ، ويبنـــي قياسه دائما على السماع ، ولا يرتضي تلك الأحكام النحوية التي لا تطرد مـــع قواعد النحو .

(١) الارتشاف : ٢٣٦ ب ، والكتاب : ١ / ١٤١ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٨٤ .

ميزات منهجه في السماع والقياس :

كان شديد العناية بالمسموع ، وبوثوقه على القياس ، فكان يرد ما يخالف الكثرة الدائرة في كلام العرب ، فالسماع عنده أولاً ، والقياس يعتمد عليه ، فكل رأي وافقه السماع كان نصيراً له ، بغض النظر عن كونه بصرياً ، أو كوفياً ، أو غير ذلك .... ونظرته هذه تقوم على فهم عميق لروح اللغة وتداولها ، لأن تعلم اللغة ، وممارسة أساليبها على وجهها الصحيح ، والنسج على منوالها ، إنما يعتمد في المرتبة الأولى على السماع . ولهذا فإنه لا ضرورة تدعو الى الإغراق في ابتداع أساليب ، وأمثلة لم تنطق بها العرب ، وكثيراً ما كان ينبه أبو حيان الى تلك الأساليب أو التراكيب المصطنعة التي ابتعدت عن النصوص العربية المسموعة والأساليب الفصيحة ، وأنه ليس من غرض النحوي النظر فيما لم تنطق به العرب ، وكان يعتمد في قياسه على ما شاع على ألسنة العرب ، واطرد استعماله بينهم ، فاذا ما اتفق القياس مع ذلك ، فانه يشير اليه بقوله : هذا هو القياس ، أو هو الأقيس والأشهر .

كما أنه كان يرجع الى النصوص العربية ، والدواوين الشعرية ليرى مدى شيوع الظاهرة واطرادها ، ثم يتخذها كأساس في الحكم على صحة القياس .

وأبو حيان على حق في نظرته هذه ، لأن صياغة القواعد والأحكام النحوية صياغة دقيقة لابد لها من الاعتماد على الاستقراء والاطراد في القواعد بحيث تصبح هذه القواعد أصلاً تقاس عليه الجزئيات ، ولهذا نجده يرفض تعميم الظاهرة الشاذة أو القليلة ، فلا يثبت قاعدة أو حكماً بها ، وبهذه النظرة يعتمد رأي البصريين الذين يقيسون على ما كثرت أدلته وشواهده ، ويخالف الكوفيين الذين اذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام ، يجعلوه باباً أو فصلاً .

وكنا نتمنى ألا يقف أبو حيان في استقرائه للنصوص عند زمن معين ، لو فعل ذلك لقدم لنا كثيراً من الأحكام التي تساعدنا في حل بعض المشكلات النحوية ، هذا بالاضافة الى أنه يبين لنا ما طرأ على اللغة من نمو وتطور .

من أصول أبي حيان :

اعتمد أبو حيان على أصول في بناء قواعده وأحكامه ، بحيث كانت هذه الأصول أو الأسس بمثابة قوانين مضبوطة يسير عليها .

ومن هذه الأصول :

١ـ المعوض والعوض لا يجتمعان . قال أبوحيان " لا يجوز أن يجمع بين اذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو : ان تقم فاذا زيد قائم . لأنها عوض منها فلا يجتمعان)(١).

٢ـ حمل الشيء على نظيره أقوى من حمله على نقيضه)(٢).

٣ـ الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل)(٣).

٤ـ الحاق النظائر بنظيره أولى)(٤).

٥ـ لا يثبت الحكم بمحتمل تجوز فيه وجوه مختلفة . قال أبوحيان " اذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال . وبهذه القاعدة رد على ابن مالك كثيرا من مسائل استدل عليها بأدلة بعيدة التأويل)(٥).

٦ـ ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في عمله(٦).

٧ـ ما لا دليل عليه لا يلتفت اليه(٧).

مظاهر التيسير والبعد عن التكلف :

١ـ كان لسيطرة علوم الكلام والمنطق على النحو أثر كبير فيما تركه لنا النحاة من آثار نحوية . فجاء أبوحيان محاولا التخلص من الاستدلال(٨). ومظاهر الفقه والمنطق الشائعة في النحو .

---

(١) الارتشاف : ٢٨٣ ب . والأشباه والنظائر : ١/١٢٥ ـ ١٢٧ .

(٢) منهج السالك ص ٨٥ .

(٣) الاشباه والنظائر : ١/١٢٠ .

(٤) منهج السالك : ص ٢٩٥ .

(٥) الارتشاف : ٢٣٦ أ . والاقتراح ص ٧٦ .

(٦) التذييل والتكميل : ٢/٢ . ٥/٢٦ .

(٧) ينظر البحر المحيط : ٢/١٤٦ .

(٨) الاستدلال : هو انتقال الانسان مما يعرفه اليها لا يعرفه من طريق الجمع على نحو معين بين قضايا وأحكام مقررة مسلم بها . تستخلص منها بصورة أحكام أخرى ضرورية . والاستدلال المنطقي ثلاثة أنواع :
١ـ الاستدلال بالقياس . وهو ما ينتقل فيه العقل من حكم كلي الى حكم جزئي.
٢ـ الاستدلال بالاستقراء : وهو ما ينتقل فيه العقل من حكم جزئي الى حكم كلي .
٣ـ الاستدلال بالتمثيل : وهو ما ينتقل فيه العقل من حكم جزئي الى حكم جزئي آخر .
وهو هذا الاستدلال المنطقي تظهر بوضوح في القياس . والاستقراء . وخاصة في كتب المتأخرين .
ينظر المنطق الصوري والرياضي د . عبده بدوي ص ١٠ .

وأن وجود بعض الألفاظ المنطقية في كلامه مثل : الماهيـــة ، والاستقراء ، والقريحة ، والعام ، والخاص ، لا يحط من قيمة ما كــان يبغيه من تيسير وتهذيب ، لأن هذه الألفاظ قد كثر استعمالها بيــن النحاة ، وأصبحت شائعة ومألوفة في كتب النحو .

٢ ـ كان يؤثر التمسك بظاهر اللفظ ، والكلام ، ويتجنب ما لا ضرورة له .
ومن ذلك " أجاز الزمخشري في قوله تعالى (ذَهَبَ اللّـــه بِنُورِهِم)(١) أن يكون جوابا (لما) محذوفا تقديره : خمدت ، وقال الضمير في " بنورهم " عائد على المنافقين ، والجملة : جواب ســؤال مقدّر ، ولم يكتف الزمخشري بأن جوز حذف الجواب حتى ادعـــى أن الحذف أولى ، قال : وكان الحذف أولى من الاثبات لما فيه مـن الوجازة مع الاعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوقد بما هو أبلـغ من اللفظ في إداء المعنى كأنه قيل : فلما أضاءت ما حوله خمدت فبقوا خابطين في ظلام متحيرين متحسرين على فوات الضوء ، قال أبوحيــان : وهو الذي ذكره نوع من الخطابة لا طائل تحتها ، لأنه كان يمكن لــه ذلك لو لم يكن إلا قوله : فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهــم ، وأما بأتي كلامه بعد تقديره : خمدت الى آخره ، فهو مما يحمل اللفظ ما لا يحتمله ، ويفقد رتفاء يروجيلا محذوفة يدل دليلها الكـــلام .. ولا ينبغي أن يفسر كلام الله بغير ما يحتمله ، ولا أن يزاد فيـــه ، بل يكون الشرح طبق المشروح من غير زيادة ولا نقص)(٢) .

٣ ـ كان يتبع أسهل الأساليب تدريجاً وبعداً عن التكلف ، من ذلك قولـه : " وتنفرد (لمّا) أيضا بجواز حذف مجزومها إذا دل على حذفه دليل ، نحو : قاربت المدينة ولمّا ، يريد : ولما أدخلها ، وهذا أحســن ما تخرج عليه قراءة من قرأ " وإنْ كُلاًّ لمّا "(٣) . خرجت على حذف الفعل المجزوم لدلالة قوله تعالى " لَيُوَفِّيَنَّهُم ربّك أعمالَهُم " ، أي لمّا ينقص من عمله)(٤) .

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٧ .

(٢) البحر المحيط : ١/ ٧٩ ، ٧٦ .

(٣) سورة هود ، الآية : ١١١ .

(٤) الارتشاف : ٢٨٩ أ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٨٣ ـ ١٨٤ .

وفي قوله تعالى يقول : " وحمل " لا " في قراءة " لا ريب فيه "(١) على أنها تعمل عمل ليس ضعيف لقلة إعمال (لا) عمل (ليس) فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة . والذي نختاره أن الخبر محذوف ، لأن الخبر في باب " لا " العاملة عمل (إن) إذا علم لم تلفظ به بنو تميم ، وكثر حذفه عند أهل الحجاز ، وهو هنا معلوم ، فاحمله على أحسن الوجوه في الإعراب "(٢) .

٤ـ كان يرى أن النحو وسيلة لفهم الأساليب ، ولهذا كان شديد العناية في الربط بين النحو والمعنى ، يقول في تفسير قوله تعالى (ولن تفعلوا)(٣) مبيناً أثر الأداة ونوعها في تفسير الآية :
" وكان النفي بـ (لن) في هذه الجملة دون (لا) ، وإن كانتا أختين في نفي المستقبل ، لأن في (لن) توكيداً أو تشديداً ، تقول لصاحبك لا أقيم غداً ، فإن أنكر عليك قلت : لن أقيم غداً ، كما تفعل في أنا مقيم ، وإنني مقيم قاله الزمخشري ، وما ذكره هنا مخالف لما حكى عنه أن (لن) تقتضي النفي على التأبيد ... ثم قال أبو حيان :
" وهذه الأقوال تقتضي التوكيد والتأبيد ، وليس ما قرب أقاويل المتأخرين ، وإنما المرجوع في معاني هذه الحروف وتصرفاتها لأئمة العربية .. قال سيبويه - رحمه الله - ولن نفي لقوله سيفعل ، وقال : تكون (لا) نفياً لقوله : تفعل ولم تفعل النهي ، ومثل بقوله تفعل ولم تفعل المستقبل . فهذا نص منه أنهما ينفيان المستقبل إلا أن (لن) نفي لما دخلت عليه أداة الاستقبال ، و (لا) نفي للمضارع الذي يراد به الاستقبال ، فلن أخص ، إذ هي داخلة على ما ظهر فيه دليل الاستقبال لفظاً ، ولذلك وقع الخلاف في (لا) هل تختص بنفي المستقبل أم يجوز أن تنفي بها الحال . وظاهر كلام سيبويه - رحمه الله - هنا أنها (لا) تنفي الحال ، إلا أنه قد ذكر في الاستثناء

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢ .
(٢) البحر المحيط : ١/ ٣٦ ، وينظر رصف المالقي ٦٤ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٤ .

من أدواته لا يكون ، ولا يمكن حمل النفي فيه على الاستقبال ، لأنه بمعنى إلا فهو لإثبات»(١).

٥- كان يحمل على خيالات أهل البيان في تفسيرهم ويظهر ذلك في رده على ابن الزملكاني عندما ذهب الى أن " لن تنفي ما قرب ، وأن (لا) يمتد معنى النفي فيها ، كما يمتد في النفي ، وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني ، و " لا " آخرها ألف ، والألف يمكن أداء الصوت به ، بخلاف النون فإنها وإن طال اللفظ بها لا تبلغ طوله مع " لا " فطابق كل لفظ معناه "(٢).

قال أبوحيان : " ودعوى بعض أهل البيان أن (لن) لنفي ما قرب ، ولا يمتد نفي الفعل فيها ، كما يمتد في النطق بـ " لا " من باب الخيالات التي لأهل علم البيان "(٣).

وفي البحر المحيط يقول : " وكثيرا ما يشحن المفسرون تفاسيرهم من ذلك الإعراب ، بعلل النحو ، ودلائل أصول الفقه ، ودلائل أصول الدين ، وكل هذا مقرر في تآليف هذه العلوم ، وانما يؤخذ ذلك مسلما في علم التفسير دون استدلال عليه ..."(٤).

ويقول أيضا : " وربما ألحقت بشيء من كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة لمدلول اللفظ ، وتجنبت كثيرا من أقاويلهم ، ومعانيهم التي يحملونها الألفاظ ، وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللغة الى هذيان افتروه على الله تعالى ، وعلى علي كرم الله وجهه ، وعلى ذريته ، ويسمونه علم التأويل ... وهذه الطائفة لا يلتفت اليها "(٥).

وفي تفسير قوله تعالى " الٓمٓصٓ كتابٌ أُنزِلَ إليكَ فلا يَكُن في صدرِكَ حَرَجٌ منه(٦) ، يقول : " وهذه الأقوال في الحروف

---

(١) البحر المحيط : ١٠٧/١ .

(٢) التبيان في علم البيان - لابن الزملكاني ص ٨٩ .

(٣) الارتشاف : ٢٤٦ ب .

(٤) البحر المحيط : ٥/١ .

(٥) البحر المحيط : ٥/١ .

(٦) سورة الاعراف ، الآية ٢ .

المقطعة لولا أن المفسرين دخلوا بها كتبهم خلافاً عن سلف لضربنا عن ذكرها صفحاً ، فإن ذكرها يدل على ما يعني ذكره من تأويلات الباطنية وأصحاب الألغاز والرموز "(١).

من هذا يتضح لنا كرهه لمداخل أساليب أهل الفلسفة والمنطق ، وأهل البيان ، وعدم التفاته لما في تقدير الظواهر اللغوية والنحوية ، وذلك لما فيها من تأويلات بعيدة عن مفهوم اللغة العربية .

أثر المذهب الظاهري فيما يبحث :

ذكرت المصادر التي ترجمت لأبي حيان أنه قد أخذ بالمذهب الظاهري ، ثم اختلف في رجوعه عنه الى المذهب الشافعي .

وعلينا هنا أن نعرف مدى تأثره بالمذهب الظاهري في معالجته للمسائل النحوية ، وهل كان ظاهريا حتى في النحو - كما قيل ؟

وقبل أن نعالج أثر المذهب الظاهري في نحو أبي حيان ، فإنه لا بد من إلقاء نظرة سريعة على الأسس التي يقوم عليها هذا المذهب حتى نستطيع أن نتلمس ذلك الأثر .

المذهب الظاهري :

ظهر هذا المذهب أولاً في بغداد في القرن الثالث الهجري ، كرد فعل لاسراف الفقهاء في الاستنباط ، وتحميل النص أكثر ما يحتمل ، بالاضافة الى وقوفهم عند حد التقليد لأصحاب المذاهب الأربعة ، وقد قام داود بن علي الأصفهاني المتوفى سنة (٢٧٠ هـ) بالدعوة الى المذهب الظاهري ، يقول الخطيب البغدادي فيه : (إنه أول من أظهر انتحال الظاهر ، ونفى القياس في الأحكام قولاً ، واضطر اليه فعلاً فسماه دليلا)(٢).

وقال داود بن علي أيضا : (ان المصادر الشرعية هي النصوص فقط ، فلا علم في الاسلام الا من النص)(٣).

---

(١) البحر المحيط : ٢٦٦/٢ .

(٢) تاريخ بغداد : ٣٨٤/٨ .

(٣) ابن حزم - محمد أبو زهرة ص ٢٦٥ .

ثم قام بنقل هذا المذهب الى الأندلس عبد الله بن قاسم بن هلال المتوفى (٢٧٢ هـ) تلميذ داود الظاهري وهو الذي نسخ كتب أستاذه بخط يده ، وأقبل بها الى الأندلس)(١).

وقد اشتدت حملة العلماء على داود ومذهبه في حياته وبعد مماته ، يقول الشيخ محمد أبو زهرة " ولكن جاء بعد ذلك في القرن الخامس الهجري القاضي ابن أبي يعلى المتوفى سنة (٤٥٨ هـ) ، وجعل للمذهب الحنبلي مكانة زحزحت المذهب الظاهري عن مكانه وحل محله)(٢).

ومهما يكن رأي العلماء في المذهب الظاهري فان ذلك المذهب كانت له حياة في الشرق ، وكانت له حياة في الغرب)(٣).

وفي الوقت الذي خبا فيه ضوء ذلك المذهب بالشرق ، وحل محله المذهب الحنبلي ، كان يحيا حياة قوية في الأندلس ، اذ ظهر فكر قوي هو ابن حزم الأندلسي المتوفى (٤٥٦ هـ) ، وأخذ يقرر المذهب الظاهري في قوة وعنف ، ويناضل عنه في غير رفق)(٤).

وكانت أهم الأصول التي قام عليها هذا المذهب هي :

١ـ انه مذهب يأخذ الألفاظ بمناها وموردها اللغوية .

٢ـ يحترم النصوص ، ولا يرجح بينها بأي وجه من أوجه القياس ، ويستمد من الكتاب والسنة قوته دون تكلف أو تأويل .

٣ـ سند الاجماع يعتمد على النص ، ولا اجماع الا عن نص ، والنص هو الدليل . وعلى هذا فهم يلغون القياس ، لأن النصوص قد جاءت بكمال ما هو محرم ، وما هو مباح ، ولا حاجة الى قياس بعدها .

٤ـ ان كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه ، ولا يفكر في علة مستنبطة منه ، فالنصوص الشرعية لا يبحث عن علل لها ، قال ابن حزم : قال تعالى " لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ)(٥) ، فأخبر تعالى

---

(١) ينظر نفح الطيب : ١/٣٥٩ .

(٢) ابن حزم ـ محمد أبو زهرة : ص ٢٦٧ .

(٣) ينظر ابن حزم ـ محمد أبو زهرة : ص ٢٦٨ .

(٤) ابن حزم ص ٢٦٩ .

(٥) سورة الانبياء الآية : ٢٣ .

بالفرق بيننا وبينه ، وأن أفعاله لا تجرى فيها (لِمَ) ، وإذا لم يحصل لنا أن نسأله عن شئ من أحكامه وأفعاله : لِمَ كان هذا ؟

فقد بطلت الأسباب جملة ، وسقطت العلل البتة الا ما نص الله تعالى عليه أنه فَعَلَ أمر كذا ، لأجل كذا ، وهذا أيضا مما لا يسأل عنه ، فلا يحل لأحد من العباد أن يقول : لِمَ كان هذا السبب ؟ ولم يكن لغيره ، ولا أن يقول : لِمَ جعل هذا الشئ سببا دون أن يكون غيره سببا ، لأن من تسال هذا السؤال فقد عصى الله عز وجل ، وألحد فى الدين)[1].

ولم يكن أثر المذهب الظاهرى مقصورا على تفسير الآيات القرآنية ، بل امتد أثره الى النحو العربى ، فقد ظهر ابن مضاء القرطبى المتوفى سنة (٥٩٢ هـ) وكان متحمسا الى الظاهرية ، وقد يعد أقرب الى ثورة الموحدين ، ولكن (لا يظهر أن الموحدين لم تكن ثورتهم سياسية وحسب ، بل كانت مع ذلك ثورة فكرية ودينية ، فهم أرادوا محاربة التقليد للمذاهب فى الفقه ، وتأييد مذهب لهم فى الفقه هو مذهب الظاهرية الذى يعتمد على النص ... فكانت ثورة الموحدين ضد العلماء المعتمدين على التأويل فاتخذت طابع الحرية فى الدين على الفروع ، واتخذت من جهة أخرى طابع الثورة على الشرق ، ومحاولة اثبات شخصية غربية تقاوم شخصية الشرق فى السياسة والعلم والفلسفة ، فثورة الموحدين على الفقه نشأ عنها ثورة القاضى ابن مضاء على النحو ، وطريقته هى طريقة الفقهاء فى الثورة على المذاهب ، لا قياس ، ولا تأويل ، ولا رأى)[2].

وقد استلهم ابن مضاء هذه الثورة لا فى حمله على الفقه والفقهاء ، وانما فى حملة على النحو ، والنحاة ، اذ وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات ، وتعليلات ، وأقيسة وقضايا وآراء كثيرة[3]. وتتمثل ثورة ابن مضاء فى كتابه (الرد على النحاة) الذى يقول فيه : " قصدى فى

---

(١) الأحكام فى أصول الأحكام ٨/١٠٢ ، وينظر ١٣٦/٤ ، ٨٥/٢ ، وتاريخ الفكر الأندلسى ص ٢١٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٢) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية العدد السابع الصفحة ٧٦-٧٧ لعام ١٩٥٣ مقال للدكتور طه حسين .

(٣) ينظر المدارس النحوية ص ٣٠٥ .

هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون الا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد ، والنصب الذي في عمرو ، انما أحدثه ضرب ، وذلك بين الفساد ، وقد صرح بخلاف ذلك ابن جني وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية المعنوية : وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، انما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره" (١).

ولم يقتصر قصده من كتابه على هذا ، بل طالب بإسقاط العلل الثواني والثوالث يقول : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا : قام زيد ولم رُفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رُفع ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر" (٢).

ولم يكن ابن مضاء أول من نادى بهذه الآراء ، بل سبقه الى ذلك ابن حزم الذي يقول : " وأما علم النحو فالى مقدمات محفوظة عن العرب الذين نزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم ، وأما العلل فيه ففاسدة" (٣).

ابن مضاء أيضا  أن العرب قد أخطأوا في حملهم شيء على شيء في القياس ، يقول : (والعرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، واذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل ، ولم يقبل قوله ، فلم ينسبون الى العرب ما يُجهَّل به بعضهم بعضا ، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ، ويحكمون عليه بحكمه ، الا اذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع ، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيهم (ان وأخواتها) بالأفعال المتعدية في العمل) (٤).

---

(١) الرد على النحاة ، ص ٨٥ ، وينظر الخصائص : ١٠٩/١ .

(٢) الرد على النحاة ص ١٥١ .

(٣) التقريب لحد المنطق والمدخل اليه ص ٢٠٢ .

(٤) الرد على النحاة ص ١٥٦ .

وقد اختلفت نظرة الباحثين المحدثين الى موقف ابن مضاء من أفكاره هذه ، فمنهم من رأى أنه قد عمل على تحرير النحو وتيسيره (١) . ومنهم من يرى أن الدافع الى دعوة ابن مضاء هو الشهرة التي كان يطمح الى تحقيقها وهي أن يكون إماما مشهورا في العربية (٢) . ومنهم من يرى أنه لم يتصد للنحويين بقصد إحياء النحو وتيسيره ، بل انه مدفوع الى أن يرد عليهم لما يحمله من عقيدة ظاهرية (٣) .

ومنهم من يرى أن ابن مضاء مجدد من ناحية ، ومن ناحية أخرى متفلسف بمدارس فلسفة القرون الوسطى (٤) .

ويقول الدكتور تمام حسان أيضا : " ويلاحظ أن ابن مضاء يعالج المسألة علاجاً منطقياً أيضا ، وان كان قد بين فساد وجهة نظر النحاة ، وقد تورط في كتابه في دعوى لا يمكن التسامح بها ، وهي أن العامل النحوي هو المتكلم ، فهو إن كان قد ألغى عاملاً فقد فرض عاملا آخر لا تجيزه الدراسات اللغوية الحديثة ، لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه ، وانما بحسب القواعد (٥) ثم يقول في موطن آخر (فجعل - ابن مضاء - اللغة بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ، ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها " (٦) .

ومهما يكن من أمر ، فان ثورة ابن مضاء ذهبت صرخة في واد ، لأن قواعد النحو قد أقيمت على أسس وأصول ، وبذل لها النحاة الأفاضل كل ما في استطاعتهم في سبيل اقامة صرح هذه القواعد ، وان دعوى صاحب التيسير لم تستطع أن تحرك أو تزحزح شيئا في التراث النحوي ، بل بقي كل شيء على ما هو عليه . واعتقد أنه اذا ما أردنا أن نقدم اصلاحا للنحو ،

---

(١) ينظر مقدمة كتاب الرد على النحاة ، د. شوقي ضيف
(٢) ينظر الاتجاهات النحوية في الأندلس - د . أمين السيد ص ٢٨٩ ، ٢٩٣ " رسالة دكتوراه " .
(٣) ينظر : النحو العربي - نقد وبناء - د . ابراهيم السامرائي ص ٩٨ ، ١١٥ .
(٤) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء السابع ص ٢٧ ، مقال للدكتور طه حسين .
(٥) مناهج البحث ، د . تمام حسان ص ٢٣ .
(٦) اللغة العربية ، معناها ، ومبناها ، د . تمام حسان ص ١٨٥ .

فان ذلك مقصور على ما يتبين لنا علله ، فمثلا ان إلغاء القياس أمر مستبعد ، وانما نستطيع أن نستبعد من القياس ما كان قائما على الافتراض ، وبعيداً عن واقع اللغة وروحها .

كما انه نستطيع ان نستبعد كثرة التعليل ، والاغراق فى البحث عن ذلك ، ويكتفى من ذلك بالعلة التعليمية .

وأما العامل ، فان انكاره فيه انكار للنحو ، وما نكاره نكون قد أدخلنا الخلل والاضطراب فى المسائل والأحكام النحوية التى تلى عليها تراثنا النحوى . فمثلا ان استعمال (ان) فى الأساليب العربية يوحى لنا بأن الاسم منصوب ، والخبر مرفوع . وان وجود (كان) فى الأساليب العربية يشير الى أن الاسم بعدها مرفوع ، والخبر منصوب .. وهكذا ...

وان وجود العامل يدل أيضا على مكان الحركة الاعرابية الذى يجب أن تأتى عليه من رفع أو نصب، أو جر ، ويوضح لنا أيضا نوعها . وليس معنى هذا أن المتكلم يرفع وينصب بنفسه ، وانما يتم ذلك بحسب القواعد التى تعارف عليها الناس وهم استعمالها بطبعهم .

كما أن تأثر بعض المحدثين بدعوة ابن مضاء قد أدى الى تعقيد الأمر ، لا تبسيطه ، لأن طريقهم ما زال غير واضح ، وأن من يرى هدم شىء أو حذفه ، فانه مطالب بأن يضع بديلا عنه ، ولن تأتى نظرياتهم هذه أكثر ما لقيته دعوة ابن مضاء .

ولست أود الاقامة فى هذا الموضوع ، لأن الذى يهمنا هو مدى تأثر أبى حيان بدعوة ابن مضاء .

أبوحيان وابن مضاء :

يمكننا حصر أوجه الاتفاق والافتراق بين أبي حيان وابن مضاء في الأمور الآتية :

١ـ تأثر أبوحيان بابن مضاء في دعوته الى الغاء التعاليل التي لا تجدي نفعا ، يقول أبوحيان : " ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ، ولسان الحبش ، وغيرهم ، وصنفت فيها كتبا ... وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج الى تعليل أصلا ، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه الى نص من السماع ، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة ، وانما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان ، ولم أر أحدا من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل الا قاضي الجماعة الامام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب المشرق في النحو ، فانه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما دخلوا به كتبهم من ذلك "(١).

ويرى أبوحيان أيضا أنه لسنا بحاجة الى تلك التعاليل نحتاج الى معرفة الأحكام النحوية المستندة للسماع يقول : " والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع ..."(٢).

وهو يرفض أيضا تعليل الأمور الوضعية ، فعلم العربية من الوضعيات ، والوضعيات لا تحتاج الى تعليل ... فلا يقال : لِمَ جاء هذا التركيب في قولك : زيد قائم هكذا كما لا يقال : لِمَ يقال للعين : الذارف ، ولليل : الليل ؟ ولا يقال : لِمَ كانت حروف المضارعة : الهمزة والتاء والنون والياء ؟ ... فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلا عن مستنبطه ، فهل هذا كله الا من الوضعيات ، والوضعيات لا تعلل "(٣).

---

(١) منهج السالك : ص ٢٣٠ .

(٢) منهج السالك : ص ٢٣٠ .

(٣) منهج السالك : ص ٢٣٠ .

٢ـ تأثره به فى اسقاط الأحكام النحوية التى لا تسندها النصوص المسموعة .

٣ـ تابعه أيضا فى إلغاء التمارين غير العملية ، لأنها من وضع النحاة ، ولا يوجد نظائرها فى لسان العرب .

٤ـ كان أبوحيان يميل الى أنه لا حاجة تدعو الى تحميل اللفظ غير ظاهره ، وتكلف عناء ترجيح معنى لا يدل عليه ظاهر اللفظ)(١).

٥ـ ومن مظاهر تأثره بالظاهرية أيضا أنه رفض كل تفسير لم يؤيد بحديث ، يقول فى تفسيره لقوله تعالى (ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون)(٢) " وظاهر قوله : ثم اتخذتم العموم ، وأنهم كلهم عبدوا العجل الا هارون . وقد نقل المفسرون عن ابن عباس والسدى وغيرهما قصصا كثيرا مختلفا فى سبب اتخاذ العجل وكيفية اتخاذه ، وانجر مع ذلك أخبار كثيرة الله أعلم بصحتها ، اذ لم يشهد بصحتها كتاب ، ولا حديث صحيح فتركنا نقل ذلك على عادتنا فى هذا الكتاب"(٣).

وفى تفسير قوله تعالى " فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون)(٤) ، يقول : " ولو ذهب ذاهب الى أن المعنى وأنتم تنظرون اجابة السؤال فى حصول الرؤية لهم لكان وجها من قولهم : نظرت الرجل أى : انتظرته ... لكن هذا الوجه ليس بمنقول فلا أجسر على القول به ، وان كان اللفظ يحتمله)(٥).

٦ـ أراد ابن مضاء أن يضيق دائرة القياس ، حتى قال عنه أحد الباحثين : " حاول أن يسد باب القياس ، ويلغيه نهائيا انطلاقا من نزعته الظاهرية"(٦).

---

(١) البحر المحيط : ١٦/٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٥١ .

(٣) البحر المحيط : ٢٠١/١ .

(٤) سورة الصاعقة ، الآية : ٥٥ .

(٥) البحر المحيط : ٢١٢/١ وينظر : ٤٣٢/٨ ، ٣٦/٨ ، ٢٠٨/١٦ .

(٦) الرد على النحاة ص ٢٨٣ ، وينظر مقدمة الكتاب أيضا ص ٣٧ .

وكما رأينا أن أبا حيان لا يدعو الى الغاء القياس ، وأنه كان يأخذ به .

٧- نجد ابن مضاء يدعو في كتابه الرد على النحاة الى الغاء نظرية العامل ، فهو يرى مثلا أن الظرف والجار والمجرور اذا وقعا أخبارا فانهما لا يتعلقان بعامل محذوف ، وأنه لا عامل ولا عمل . ونجده أيضا ينكر اضمار (أن) بعد فاء السببية ، وواو المعية ....

أما أبو حيان فانه لم يدع الى الغاء نظرية العامل ، بل سلك مسلك النحاة السابقين ، في الاهتمام بالعامل ، ويظهر ذلك في حديثه عن العامل في النعت والتوكيد ، والمبتدأ والخبر ...

وقد بينت رأيه في ذلك ، ولا ضرورة الى تكراره هنا .

وخلاصة القول ان القول بظاهرية أبي حيان في النحو ، وأنه كان ظاهريا في النحو - كما قيل - إنما هو قول مطلق وأمر مبالغ فيه ، لأن تأثره بالمذهب الظاهري في منهجه النحوي كان محدودا ، ولا يمكننا القول بأن نحوه كان نحوا ظاهريا ، وانما الذي نستطيع أن نقوله هو أن تأثر أبي حيان بالظاهرية في منهجه النحوي ، كان كتأثره بأي مذهب نحوي آخر ، فانه يأخذ منه ما يتمشى مع منهجه وتفكيره في التيسير والسهولة .

-

الفصل الرابع

أبو حيان والمحدثين

أبوحيان والبصريون :

جاء أبوحيان في وقت وجد فيه نفسه أمام تراث نحوي ضخم ، لكنه لم يقف أمام هذا التراث وما فيه من مسائل وأحكام موقفاً محايداً ، وانما كان يختار ما يراه جديراً بأن يتبع ، وليس معنى هذا أنه كان يخص نزعته نحو فريق من النحاة دون غيرهم ، بل نجد أكثر اختياراته تشير الى نزعته البصرية ...

وليس في طاقة البحث حصر كل أو عرض كل المسائل النحوية التي وقف بإزائها أبوحيان ، ثم صرح بموقفه منها ، وانما سأكتفي بعرض نماذج كافية بحيث نستطيع من خلالها أن نعرف منهجه النحوي .

من المسائل التي وافق فيها البصريين :

١ـ اختلف البصريون والكوفيون في اشتقاق الاسم " فذهب الكوفيون الى أن الاسم مشتق من الوسم ـ وهو العلامة ـ وذهب البصريون الى أنه مشتق من السُّمو ـ وهو العلو ، وقد ذهب أبوحيان الى ما ذهب اليه البصريون يقول : " والبصري يقول مادته سين وميم وواو ، والكوفي يقول : واو ، وسين ، وميم ، والأرجح الأول "(١) ثم علل ذلك بقوله : " لقولهم : أسميت وسمّيت ، وسُمَيّ وأسماء ، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا : أوسمت ، ووسمتُ ، ووسيم ، وأوسام ، وادعاء أن هذه التصاريف كلها من باب القلب لا ضرورة تدعو الى ذلك "(٢).

وقد أغنتنا الدراسات اللغوية المقارنة في العصر الحديث عن الخلاف في هذه المسألة ، حيث أثبتت هذه الدراسات أن كلمة (الاسم) من المواد الثنائية القديمة في العربية ، وأنها كذلك في اللغات السامية الأخرى ، فالسين والميم مادة الكلمة ، وقد جيء بالألف للتوصل الى النطق بالساكن ، وهو السين ، يقول الدكتور حجازي : " وقد بحثت الكلمة في ضوء المنهج المقارن ، ويرى معظم

---

(١) البحر المحيط : ١ / ١٤٠ ، وينظر الانصاف المسألة رقم (١) .
(٢) التذييل والتكميل : ١ / ٢٣ .

الباحثين أنها من أصل ثنائى وهو السين والميم ، أو الشين والميم ، ثـم تطورت بعد هذا فى الاتجاه الثلاثى ، والألف التى نراها فى الخط العربى فى هذه الكلمة هى ألف وصل "(١).

٢ـ وافق أبوحيان البصريين فى أن المصدر هو الأصل فى الاشتقـاق ، والفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وسائر الأسماء التى فيهـا مادة المصدر وفروع اشتقت من المصدر ، خلافا للكوفيين الذين ذهبـوا الى أن الفعل هو الأصل ، والمصدر مشتق منه)(٢).

ويرى ولفنسون أن رأى البصريين غير صحيح " لأنه يجعـل أصل الاشتقاق مخالفا لأصله فى بعض أخواتها الساميات ، ويرى أن هذا الرأى قد أخذه البصريون من الآريين)(٣).

٣ـ اختلف البصريون والكوفيون فى أصل ضمير المتكلم " أنا " فذهـب البصريون الى أن الضمير ثنائى ، وهو مؤلف من الهمزة والنـون ، والألف الأخيرة زائدة ، أتى بها لبيان الحركة ، واذا وصلـت حذفتها كما تحذف الهاء فى الوصل . وذهب الكوفيون الـى أن الألف بعد النون من نفس الكلمة ، أى أن الضمير هو مجمـوع الأحرف الثلاثة ، بدليل إثبات الألف وصلا)، وقد اتبع أبوحيـان مذهب البصريين حيث يرى أيضا " أن الهمزة والنون هو الضمير ، والألف زائدة "(٤).

---

(١) علم اللغة العربية ـ د . محمود حجازى ، ص ٢٠٧ ، ٢١٠ ، وينظر تاريخ اللغات السامية ـ لولفنسون ص ٢٨٣ ، ودراسـات فى اللغة العربية د . خليل يحى نامى ص ٥٦ ، والنحو العربى د . ابراهيم السامرائى ص ٤٣ .

(٢) الارتشاف : ١٦٥ ب ، وينظر الايضاح فى علل النحو ـ للزجاجـى ص ٥٦ ، والانصاف المسألة رقم (٢٨) .

(٣) ينظر : تاريخ اللغات السامية ـ ولفنسون : ص ١٤ .

(٤) الارتشاف : ١٢٢ أ ، وينظر شرح المفصل : ٣ / ٩٣ ، والاشباه والنظائر : ١ / ١٢٦ .

٤ـ اختلف البصريون والكوفيون في أصل ضمير الغائب (هو ، هي) ، فذهب البصريون الى أن (هو ، هي) أصلان ، وعلى حين ذهب الكوفيون الى أن الضمير هو الهاء وحدها ، وما بقي زوائد .

وقد ذكر أبوحيان في البحر المحيط أن : " هو : اسم مركب من حرفين ، وهما الهاء والواو ، والهاء أصل ، والواو زائدة ، بدليل سقوطها في التثنية والجمع في (هما ، وهم) والأصل حرف واحد يدل على الواحد المفرد "(١) ، وهو في هذا الرأي يتفق مع رأي الكوفيين ، لكننا نجده في الارتشاف يورد رأيا آخر يوافق فيه البصريين ويرى أن (هو ، وهي بجملتهما الاسم)(٢) .

وان ما أثبتته الدراسات اللغوية المقارنة ، تجعلنا نطمئن الى رأي الكوفيين الذين ذهبوا الى أن الهاء وحدها هي الضمير ، وما بقي زوائد ، فقد أثبتت هذه الدراسات بعد تحليل الضمائر العربية في ضوء اللغات السامية على أساس تحليل مفردة كل ضمير الى مكوناتها ، أن للضمير الأساس هو الهاء "(٣) .

٥ـ ذهب مذهب البصريين في أن كان وأخواتها يرفعن المبتدأ ، وينصبن الخبر ، على حين ذهب الكوفيون الى أن المبتدأ باق على رفعه الأول ، والخبر تنصبه باتفاق)(٤) .

٦ـ اختلف البصريون والكوفيون في خبر (ان وأخواتها) ، فذهب البصريون أنها الرافعة له ، وذهب الكوفيون أنها لم تعمل فيه شيئا ، بل هو باق على رفعه قبل دخولها ، قال أبوحيان : " وكون هذه الأحرف رافعة الخبر هو مذهب البصريين وهو الحق "(٥) .

---

(١) البحر المحيط : ١ / ١٣٣ ، وينظر في شرح المفصل : ٣ / ٩٦ ، والانصاف المسألة رقم (٩٦) .

(٢) الارتشاف : ١٢٢ ب .

(٣) علم اللغة : د . حجازي ص ٢٠٠ وينظر : تاريخ اللغات السامية ـ لولفنسون ص ٩ ، والتطور النحوي لبرجشتراسر ص ٥٢ ، والفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ص ١١٦ .

(٤) الارتشاف : ١٦٣ ب ، وينظر شرح الاشموني : ١ / ١٠٩ .

(٥) التذييل والتكميل : ٢ / ٤٢ ، والارتشاف : ١٧٦ ب ، والهمع : ١ / ١٣٤ .

ومن الواضح أن رأى البصريين أكثر اتساقا واتفاقا فى تقعيـــد القواعد وأحكامها .

٧ـ يرى أبوحيان أن (لعل) لا تأتى بمعنى الاستفهام خلافـا للكوفيين)(١) .

٨ـ اتفق البصريون فى تقسيم الأفعال الى ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر على حين يرى الكوفيون أن القسمة ثنائية)(٢) .

٩ـ ويرى أن (هلا) ليست من أدوات العطف خلافا للكوفيين)(٣) .

١٠ـ اتفق البصريون فى أن (نعم ، وبئس) فعلان ماضيان لا يتصرفـان ، خلافا للكوفيين فى أنهما اسمان)(٤) .

١١ـ اشترط فى إعمال اسم الفاعل عمل فعله أن يعتمد على نفى أو استفهام ، وأن يكون مكبرا ، خلافا للكوفيين ـ الا الفراء ـ الذين أعملـوه دون اشتراط ذلك)(٥) .

ويذهب البصريون هو الأقرب الى استعمال الأساليب العربيـة الصحيحة ، كما أنه لا ضرورة تدعو الى استعماله مصغرا .

١٢ـ كيف لا يجزم بها ، خلافا للكوفيين وقطرب ، ويرى أيضا أنه لا يجـوز المجازاة بـ من حيث المعنى إلا أن يعتمد ذلك فى لسان العرب كثيرا ، بحيث تصير قانونا كليا يبنى على مثله القواعد ، فلا ينبغى أن يلتفت الى مثل النحاة بقولهم : كيف تصنع أصنع ، وكيف تجلس أجلـس .

---

(١) البحر المحيط : ٩٣/١ ، ٩٧/٦ ، والارتشاف : ١٧٧ أ ، وينظـر الجانى الدانى ـ للمرادى ص ٥٨٠ .

(٢) الارتشاف : ٣١٤ ب ، والنكت الحسان ٤٦ ب ، وينظر : معانـى القرآن ـ للفراء : ١٦٥/١ ، ٤٦٩ .

(٣) الارتشاف : ٣٠٥ أ ، والهمع : ١٣٨/١ .

(٤) الارتشاف : ٣١٧ أ ، والتذييل والتكميل : ٦/٢ ، وينظر الانصـاف المسألة رقم (١٤) ، والنكت الحسان : ٤٦ ب .

(٥) الارتشاف : ٣٦٠ ب ، وشرح المسالك ص ٣٢٧ ، والهمـع : ٩٥/٢ .

وان كان لا يجوز عنه التابع ، حتى يستشهد له من كلام العرب ، فكم من كلام يجهله التابع وليس من كلام العرب ، ألا ترى الى قول العامة هذا أمر لا يكيف ، فاستعمالهم لهذا الفعل من كيف لا يجوز عند التابع ، وليس من كلام العرب ، بل هو لغة ولدته العامة)(١) .

وفي موطن آخر يقول : " والصحيح أن الجزم بها لا يجوز ؛ لأنه إحداث لغة ، ولا يجوز إحداث اللغات ، وقد جاء ارتفاع الفعل بعدها في قوله تعالى (ينفق كيف يشاء")(٢) ، فلا يجوز الجزم الا بسماع . ومن أجازه صرح بأنه انما أجازه قياسا ، وينبغي أيضا ألا يجوز المجازاة من حيث المعنى الا أن يثبت ذلك من لسان العرب كثيرا بحيث يصير قانونا كليا تبنى على مثله القواعد "(٣) .

وفي النكت الحسان يقول : وسئل الخليل عنها فقال : " المجازاة بها مستكرهة "(٤) ، وقال الدماميني : " وما ادعوه من الجزم غير مسموع ، وانما أجازوه بالقياس "(٥) .

١٢- يرى أن السين ليست مقتطعة من (سوف) - وفاقا للبصريين - وخلافا للكوفيين الذين ذهبوا الى أنها مقتطعة من سوف . كما أن الكوفيين قد حكوا في (سوف) لغات ، وهي : سَفْ ، وسَوْ ، وسَيْ ، وأنشدوا :

فان أهلكْ فَسَوْ تجدونَ فقدي وان أسلمْ يطِبْ لكمُ المعاشُ .

على حين ذهب أبوحيان الى أن حذف الفاء من (سوف) للضرورة لا لغة)(٦) .

---

(١) التذييل والتكميل : ٥/١٤٥ ، والارتشاف : ٢٨٥ ب ، والانصاف المسألة رقم (٩١) ، والمنصف : ص٢٧٢ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .

(٣) التذييل والتكميل : ٥/١٣٤ .

(٤) النكت الحسان : ٥٦ ب .

(٥) تعليق الفرائد : ٢/٢٨٨ .

(٦) الارتشاف : ٣٨٥ ب ، ويعلم الانصاف المسألة رقم (٩٢) ، والنكت الحسان : ١١٦ ب .

وقال المرادي : نقل الكسائي ، عن أهل الحجاز (سَوْ أفعل) ، بحذف الفاء في غير ضرورة ، فدل على أنها لغة)(١) .

وفي الحقيقة من العسير أن نحكم بأن السين حرف قد اُقتطع من سوف ، لأننا نجهل تلك المراحل - ان وجدت - التي تطورت بها كلمة (سوف) ، وان القول بأنها حرف مستقل غير مقتطع من شيء هو الأقرب الى واقع اللغة .

١٤- الخبر بعد (ما) الحجازية منصوباً بها ، لا بسقوط حرف الجر وهو الباء ، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا الى انه لا عمل لـ " ما " ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وأن الخبر قد انتصب بنزع الخافض ، وهو الباء)(٢) .

١٥- اذا وقعت (إن) بعد (ما) الحجازية نحو : ما إن زيد قائم ، فانها تكف (ما) عن العمل ، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا الى أن (إن) نافية قد أتت بعد " ما " توكيدا)(٣) .

ويرى صاحب التصريح أن هذا القول مردود " فان العرب قد استعملت (ان) الزائدة بعد " ما " الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بـ (ما) النافية " بما ان المقترنة زائدة ، لم يكن ايرادها بعد الموصولتين مسوغ)(٤) .

١٦- اذا لا تعمل الجزم الا في ضرورة الشعر ، نحو :

استغن ما أغناك ربك بالغنى   واذا تصبك خصاصة فتجمّل(٥) .

---

(١) الجنى الداني : ص٢٥٨ .

(٢) الارتشاف : ١٥٠ أ ، ١٧١ ب ، وينظر الانصاف المسألة رقم (١٩) .

(٣) الارتشاف : ١٧١ ب ، وينظر الجنى الداني ص٢١٠ ، والنكت الحسان : ١٦ ب .

(٤) شرح التصريح : ١٩٧/١ .

(٥) الارتشاف : ٣٨٣ أ ، وينظر المغني : ص١٢٨ ، والضرائر للألوسي ص١٥٦ .

وقد نسب المرادي : جواز الجزم بـ (اذا) مطلقاً الى الكوفيين)(١) .

١٧ ـ الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ مرفوع بالابتداء)(٢) .

١٨ ـ ذهب ـ وفاقا لسيبويه والبصريين ـ الى أن حيث تلزم الاضافة الى جملة اسمية ، أو فعلية وأنه لا يجوز اضافتها الى المفرد ، وأما ما جاء نحو :

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم

فهو من النادر)(٣) .

١٩ ـ زعم الكوفيون أن (ان) تكون بمعنى (إذ) وجعلوا منه (واتقوا الله ان كنتم مؤمنين)(٤) .

على حين يرى أبو حيان أن (إن) الشرطية لا تأتي بمعنى (إذ) خلافاً للكوفيين)(٥) .

وقال المرادي : " ولم يثبت في اللغة أن (إن) بمعنى (إذ) وأما قوله تعالى " إن كنتم مؤمنين " فقيل : (إن) فيه شرط محض ، لأنها أنزلت في ثقيف ، وكان أول دخولهم في الاسلام ، وإن قدرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة ، كما تقول : ان كنت ولدي فأطعني "(٦) .

٢٠ ـ ويرى أن الأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ، فيقال : " اللهم بتعويض الميم المشددة من حرف النداء ، والجمع بينهما من الضرائر ، كقوله :

إني اذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما .

---

(١) الجنى الداني ص ٣٦٨ .

(٢) الارتشاف : ١١٩ ب ، والانصاف المسألة رقم (١٠) .

(٣) الارتشاف : ٢١٦ أ ، والمغني ص ١٧٧ ، والضرائر ـ للألوسي ص ١٥٨ . وتحت الحبا : أي في أوساطهم .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٥٧ .

(٥) ينظر الارتشاف : ٢٨٨ ب ، والمغني ص ٣٩ .

(٦) الجنى الداني : ص ٢١٣ .

خلافا للكوفيين فانهم يجيزون ذلك في السعة)(١) .

٢١ - ذهب الكوفيون الى أن الميم المشددة في (اللهم) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء ، وذهب البصريون الى أنها عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء ، وقال الكوفيون : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه (يا الله أمّنا بخير) ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة .

وقد علق أبوحيان على رأى الكوفيين هذا بقوله : " وعندهم أن الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قد رودنا : أمنا بخير ، وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم)(٢) .

ويرى الأستاذ عبد القادر المغربي : " أن أصل كلمة (اللهم) هو (ألوهيم) في العبرية ، لأن الجمع باللغة العبرية ، يكون بزيادة ياء وميم على آخر الكلمة ، وقد اتخذت العربية الياء والميم للدلالة على الجمع ، في الاسم الظاهر ، ولكنها قلبت النون ميما مثل جمع (مذنبون وصالحون) ... ثم ينتهي الى القول بأن في اللغة العربية آثاراً باقية من اللغات السامية ، وأن الميم الدالة على الجمع هي احدى تلك الآثار ، كما أن صيغة الجمع في العربية تفيد أحيانا المبالغة والتعظيم ، لا التعدد والكثرة ، كما أن معنى المبالغة والتعظيم لم يستند في الواقع الا من صيغة الجمع العبرانية "(٣) .

وذهب الأب انستاس الكرملي أيضا الى : " أن هذه الميم قد جاءت للتعظيم ، وذلك عندما رأى أن الميم في كلمة (اللهم) للتعظيم ، وان كان في حد ذاتها للجمع ، فهي تشبه قول العبرانيين ألوهيم ، ومعناها بالحرف (الاله) ، وهم لا يريدون به الا الواحد الفرد ، وان جمعوه للتعظيم "(٤) .

---

(١) الارتشاف : ٣٨٣ ب ، وينظر المقتضب : ٢٤٦/٤ ، والضرائر للألوسي ص١٨٢ .
(٢) الارتشاف : ٣٤٦ ب ، وينظر الانصاف المسألة رقم (٤٧) ، والأشباه والنظائر : ١٦٢/٢ .
(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ١٦٠/٨ .
(٤) مجلة لغة العرب - الكرملي : ١٣٢/٢ ، السنة السابعة سنة ١٩٢٩م .

وقد أكد صبحي أيضا أن هذا المعنى للميم بقوله " ومما يحسن ذكره في هذا المقام أن الميم في العربية تلحق بأواخر الأسماء للتعظيم ، فيقال رجل جحرم أي : بحر كبير ، وترى بين دلالة هذه الميم ، وميم الجمع علاقة عامة ، بحيث يكاد يثبت أن كليهما واحد ، لأن التعظيم والكثرة صورتين متقاربتين الشكل في ذهننا)(١).

وخلاصة القول : أننا نوافق الكوفيين على أن هذه الميم ليست عوضا من حرف النداء ، ولا نوافق البصريين وأبا حيان الذين جعلوها بدلا من (يا) ، لأن الشيء المألوف في اللغة أن زيادة الحرف على الاسم إما للمبالغة ، وإما للتمويه والتفهيم)(٢).

وان زيادة الميم في (اللهم) قد جاءت للتعظيم والمبالغة ، لابدلاً من حرف النداء — كما يعتقد البصريون وأبو حيان — وتسليمنا أن هذه الميم قد جاءت للتعظيم والمبالغة لابدلاً من حرف النداء ، يخلصنا من جدال لا يقدم للفائدة شيئا ، وعلى هذا فاننا لا نعد ما جاء من الأبيات الشعرية التي جمعت بين الياء والميم في (يا اللهم) من باب الضرورة الشعرية ، وانما هو أسلوب مقبول لا ضير من الأخذ به واستعماله .

٢٢ — اختلف النحاة في اظهار أن بعد " كي " نحو : جئت كي أن أزورك ، فذهب البصريون الى أنه لا يجوز اظهارها الا في ضرورة ، وجوز الكوفيون ذلك في السعة .

قال أبو حيان : " والمحفوظ أن إظهار (أن) بعد كي المتصل بها (ما) كقوله :

فقالت: أكلّ الناس أصبحت مانحاً لسانكَ كيما أن تغُرَّ وتخدعا .

وأما بغير (ما) فلا أحفظه)(٣).

---

(١) الفلسفة اللغوية ص ٩٧ .

(٢) الصاحبي — ابن فارس ص ١٩ .

(٣) الارتشاف : ٢٤٧ ، والتذييل والتكميل : ٥ / ١٩ ، والانصاف المسألة رقم (٨٠) ، والمغني ص ٢٤٢ .

٢٣ـ اتبع سيبويه وجمهور البصريين في أن المرفوع بعد (إذ) و (ان) الشرطية ، في نحو : (وان أحدٌ من المشركين استجارك)(١) ، يعرب فاعلا لفعل محذوف لا مبتدأ)(٢) .

٢٤ـ ذهب الكوفيون ، وجماعة من البصريين كالأخفش والفارسي .... الى أن (لا سيما) من أدوات الاستثناء ، وذهب البصريون الى أنها ليست من أدوات الاستثناء .

قال أبوحيان : " والصحيح أنها ليست من أدواته "(٣) .

والحق ما اختاره أبوحيان ، لأن قولنا مثلا : أحب الفواكه ولا سيما التفاح ، فان " لا سيما " تفيد التخصيص لا الاستثناء ، والمذكور بعدها ليس مستثنى ، بل ينبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها .

٢٥ـ اتبع البصريين في أعمال الثاني في باب التنازع(٤) .

٢٦ـ ويرى أن (ليس) لم يثبت كونها عاطفة ، خلافا للكوفيين الذين يرون أنها تكون حرفا عاطفا)(٥) .

والمشهور في استعمال ليس في الأساليب العربية أنها تستعمل للنفي ، لا للعطف .

٢٧ـ ويرى أن (أن) تقع مفسرة لمضمون الجملة ، وكون أن تأتي للتفسير هو مذهب البصريين ، وقد أنكر الكوفيون (أن) التفسيرية)(٦) .

٢٨ـ ذهب الكوفيون الى أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) ، وينصبون المضارع بها ، بشرط أن لا يفصل بينها وبينه بفاصل ، واستشهدوا بقول الشاعر :

---

(١) سورة التوبة ، الآية : ٦ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢٨٥ ب ، وشرح اللمحة : ١٠/٩ .

(٣) منهج السالك ص ١٧٧ ، والهمع : ٢٣٤/١ .

(٤) الارتشاف : ٣٣٦ أ .

(٥) الارتشاف : ١٦٥ أ ، والجنى الداني ص ٤٩٨ .

(٦) الارتشاف : ٢٥٦ أ ، والداني ص ٤٧ .

وطرفك إمّا جئتنا فاحبسنه ... كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظرُ

أراد : كيما يحسبوا .

وقد ذهب أبوحيان مذهب البصريين فى أن (كما) لا تأتى بمعنى " كيما " ، وأن " كما " فى البيت أصلها " كيما " وحذفت الياء للضرورة)(١) .

وقال الفارسى : " الأصل : كيما فحذفت الياء " ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هى كاف التعليل ، وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها فى المعنى)(٢) .

وأرى أنه من الأفضل أن تعد الكاف للتعليل ، و " ما " مصدرية ، والتقدير : لأجل حسبانهم .

٢٩- يرى أنه لا يزاد غير (كان) ، خلافا للكوفيين الذين أجازوا زيادة : أمسى وأصبح فى التعجب ، وحكوا : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ، يعنون : الدنيا)(٣) .

وإذا كنا قد أجزنا زيادة كان فى التعجب ، فإن رفض زيادة أمسى ، وأصبح أمر غير مقبول ، ولا ضير من قبول هذا الاسلوب ، واعتبار زيادتهما .

٣٠- يرى أن " أى " حرف تفسير ، نحو هذا الغضنفر أى : الأسد ، خلافا للكوفيين فى أنها حرف عطف)(٤) . والصحيح أنها التفسيرية ، وما بعدها عطف بيان)(٥) .

والأولى مذهب البصريين لخلوه من التكلف والتعقيد .

---

(١) ينظر : الارتشاف : ٣٨٥ ب ، وينظر الجنى الدانى ص٨٣ ، والانصاف المسألة رقم (٨١) .

(٢) المغنى ص٢٣٥ .

(٣) الارتشاف : ١٦١ ب ٣٢٣٥ أ ، وينظر شرح الكافية : ٣٠١/٢ .

(٤) الارتشاف : ٢٥٦ أ ، ٣٠٥ أ ، والمغنى ص١٠٦ ، والهمع : ١٣٨/٢ .

(٥) الجنى الدانى ص٢٤ .

٣١ـ اتبع البصريون في أن (كأنّ) لا تفارق التشبيه ، على حين ذهب الكوفيون الى أنها تكون للتقريب ٠٠)(١) .

٣٢ـ أن تنصب الفعل المضارع ،ولا يجلو بهما خلافا للكوفيين)(٢) .

٣٣ـ ان أسماء الأفعال تعد أسماء أفعال ،لا أفعال ، خلافا للكوفيين)(٣) .

٣٤ـ اختلف النحاة في جواز وقوع الماضي خبرا لكان وأخواتها ، فذهب البصريون الى جواز ذلك مطلقا ، وذهب الكوفيون الى اشتراط اقتران الماضي بقد ظاهرة أو مقدرة لتفيد تقريب الماضي من الحال ، وقد اختار أبوحيان مذهب البصريين لكثرته في كلام العرب يقول : " فقد كثر السماع بغير قد داخلا وشرا في القرآن وغيره ، قال تعالى " ولقد كانوا عاهدوا الله "(٤) . وقالت العرب: أصبحت نظرت الى ذات التنانير ،

وقال : وقد كانوا فأمس الحي ساروا ،

وقال : ثم أضحوا لعب الدهر بهم ٠٠٠)(٥) .

وما ذهب اليه أبوحيان يتمشى مع منهجه في الانتصار لما سمع وكثرت شواهده ،

٣٥ـ اتبع مذهب البصريين الذين لا يجيزون أن تقع اللام المؤكدة في خبر " لكن " على نحو ما تقع في خبر ان ،وذهب الكوفيون الى اجازة ذلك واحتجوا بقول الشاعر :

يلومونني في حبّ ليلى ، عواذلي ولكنني ، من حُبّها لعميدُ ،

---

(١) يلتظر الارتشاف : ١٧٧ أ ،ويلتظر الجنى الداني ص ٥٧٣ ، والمغني ص ٢٥٤ ، والهمع : ١٣٣/١ ،

(٢) الارتشاف : ٢٥٦ أ ، والمغنى ص٤٥ ، والهمع :١١/٢ ،

(٣) الارتشاف : ٣٦٥ أ ، والهمع : ١٠٥/٢ ،

(٤) سورة الاحزاب ، الآية : ١٥ ،

(٥) الارتشاف : ١٦٦ أ ، والبحر المحيط : ١١٤/٤ ، ١٨٧/٨ ، والمغنى ص٨٣٣ ،

واكتفى البصريون بأن ذلك شاذ لا يعوّل عليه ، وحملت السلام على الزيادة) (١) .

وما ذهب أبوحيان أيضا يخضع من منهجه في عدم الاعتداد بالشاذ

٣٦ـ لم يجوز أن يفصل بين " لن " ومعمولها بالظرف ، خلافا للكوفيين (٢) .

٣٧ـ اختلف في (مذ) فقال البصريون : بسيطة ، وقال الكوفيون : مركبة ، ثم اختلف الكوفيون في تركيبها ، فقال الفراء أصلها (منْ ذو) : من الجارة ، و "ذو" الطائية .

وقال غيره : أصلها " من إذ " من الجارة ، وإذا الظرفية .

قال أبوحيان : " والتركيب دعوى لا يقوم على صحتها دليل ، بل هي واضحة الفساد) (٣) .

ويبدو لي أن (مذ) مركبة من (من وإذ) ، ثم حذفت الهمزة ، وبعد تركيبها أصبح لها حكم جديد .

٣٨ـ ذهب الكوفيون الى أن لام الاستغاثة بقية (آل) والأصل في يا لزيد : يا آل زيد . ويرى أبوحيان " أن اللام أصل وليست بقية آل ") (٤) .

ومن الصعب أن نظفر بالدليل الذي يبين لنا انتقال لام الاستغاثة من (آل) الى الصورة المستعملة عليها . والأقرب الى واقع اللغة أن نقول ان لام الاستغاثة أصل ، وليست بقية آل .

٣٩ـ لا يستغنى في الندبة عن الألف بالفتحة ، فلا يقال : واعمرَه وأنت تريد : واعمراه ، خلافا للكوفيين) (٥) .

---

(١) الارتشاف : ١٨٠ ب ، وينظر معاني القرآن للفراء : ١/٤٦٥ ، والانصاف المسألة رقم (٢٥) ، والمغني ص ٣٠٧ .

(٢) البحر المحيط : ١/١١٨ ، والهمع : ٢/٣ .

(٣) منهج السالك ص ٢٥٥ ، والارتشاف : ٢٠٥ ب ، والانصاف المسألة رقم (٥٦) وشرح المفصل : ٨/٤٦ .

(٤) الارتشاف : ٣٥١ أ ، وشرح الكافية ١/١٣٤ ، والجنى الداني ص ١٠٤ .

(٥) الارتشاف : ٣٥٣ أ ، والهمع : ١/١٨٠ .

١٠- ذهب مذهب البصريين فى أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، وبعد حتى المرادفة (الى) أو (كى) الجارة ، وبعد فاء السببية ، وواو المعية ، خلافا للكوفيين الذين يرون أن هذه الاحرف هى الناصبة بنفسها ، أو أن الفعل منصوب بالصرف أو الخلاف (١).

١١- انتهى مذهب البصريين فى أن التمييز لا يكون الا نكرة (٢) .

١٢- ذهب الكوفيون الى أن (كم) اسم مركب من (ما) زيدت عليها الكاف ، فصارتا جميعا كلمة واحدة .. وذهب البصريون الى أن (كم) ، مفردة ، واستدلوا بقول انما قلنا انها مفردة ، لأن الاصل هو الافراد وانما التركيب فرع ، و بالاصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الاصل افتقر الى اقامة الدليل ، لعدوله عن الاصل ، واستصحاب الحال أحد الادلة المعتبرة (٣) . وفى هذا الدليل يظهر الاغراق فى المنطق ، والبعد عن روح اللغة .

ونجد أن أبا حيان يناصر البصريين فى رأيهم فيقول " كم اسم بسيط لا مركب " (٤).

ويرى بعض المحدثين الى ان (كم) أصلها من " الكاف " و" ما " (Ka - Ma) (٥).

ومنهم من يرى أن (كم) منحوتة من كاف التشبيه و " ما " الموصولة ، لأنها فى أخوات العربية (كما) فكان الاصل فى مؤداها الاستفهام عن الماهية أى : أنه كان يقصد بها ما مفاده (مثل ماذا) وبالاستعمال خصصت للاستفهام عن الكمية العددية (٦). ولعل فيما توصل اليه المحدثون فيه ما يعزز رأى الكوفيين .

---

(١) ينظر الارتشاف ١٦٣ أ ، ١٦٤ أ ، ص ٢٢٩ أ ، والانصاف المسألة رقم (٧٨ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٧٥ ، ٧٦) .
(٢) ينظر البحر المحيط ١ / ١٦٦ ، والهمع ١ / ٢٥٢
(٣) الانصاف المسألة رقم (٤٠) .
(٤) ينظر البحر المحيط ٤ / ٢٦٤ ، والهمع ٢ / ٧٥
(٥) التطور النحوى - لبرجشتراسر ص ٣٥ ، ١١٩
(٦) الفلسفة اللغوية لجرجى زيدان ص ٧٨ .

٤٣- اختلف النحاة في اعمال (إن) المخففة ،فذهب الكوفيون الى أنها لا تعمل ،وذهب البصريون الى أنها تعمل كالمشددة عملا واحكاما . وقد اختار أبو حيان مذهب البصريين لأن السماع يشهد لهم في تخفيفها واعمالها .(١).

وقال المرادي : " ويبطل قولهم -يعني الكوفيين - أن من العرب من يُعْملها بعد التخفيف معملها وهي مشددة ، فيقول : إنْ عمراً لمنطلق ، حكاه سيبويه " (٢).

والأولى رأي البصريين ،لأن السماع يشهد له ،وهذا ما يتمشى أيضا مع مذهب أبي حيان في اهتمامه واحترامه للمسموع . كما أنه اذا كان الكوفيون قد ذهبوا(٣) الى أن (أن) الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ،فمن الأولى أن تعمل (أن) بعد تخفيفها .

٤٤- اتبع مذهب البصريين في عدم التعجب من السواد والبياض(٤).

٤٥- يعمل الحمد رعمل الفعل مظهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين ،فانهم أجازوا اعماله مضمرا(٥).

٤٦- اختلف البصريون والكوفيون في تركيب (لكن) ،أهي بسيطة أم مركبة ؟ فذهب البصريون الى أنها بسيطة ،وذهب الكوفيون الى أنها مركبة ، وأصلها أن زيد عليها (لا ،والكاف) . وقال الفراء : لكنّ مركبة ، أصلها (لكنْ أنّ) فطرحت الهمزة للتخفيف ،ونون لكن للساكنين .

---

(١) يُنظر الارتشاف ١٨١ أ ،والتذييل والتكميل ٥/١٢٣ ،والبحر المحيط ١٠٥/٣ ،والانصاف المسألة رقم (٢٤) والنكت الحسان ٢٥ ب

(٢) الجنى الداني ، ٢١٥ ، وينظر الكتاب ٢٨٣/١

(٣) ينظر الانصاف المسألة رقم (٧٧) .

(٤) الارتشاف ٣٢٥ أ ،والانصاف المسألة رقم (١٦) ،والنكت الحسان ١٥٠ أ

(٥) الارتشاف ٣٥٨ أ ،والتذييل والتكميل ١٠/٧ ،والنكت الحسان ٢٧ ب وتعليق الفرائد ١٥٤/١ .

قال أبو حيان " ومن غريب ما تمهل في لكن أنها مركبة من كلم ثلاث (لا) للنفي ، والكاف للخطاب ، وأن التي للاثبات والتحقيق ، وأن الهمزة حذفت لاستثقال ، وهذا قول فاسد ، والصحيح أنها بسيطة[(١)].

وربما رجع هذا الاضطراب في أقوال القدماء بتركيبها الى أنها نادرة المنشأ ، وقد أثبت الباحثون المحدثون أنها مركبة من (لا) و(كن) التي تعني في العبرية (هكذا) فمعنى (لاكن) : ليس كذا[(٢)].

ويبدو أن هذه الكلمة يدل عليها التركيب لا البساطة ، وفي اثبات دعوى التركيب تقوية لمذهب الكوفيين .

٤٧ـ ذهب الى أن المصدر المنون يعمل عمل فعله ، خلافا للكوفيين الذين ذهبوا الى أنه اذا وقع بعد المصدر منصوب ، فهو باضمار فعل يفسره المصدر من لفظه ، كقوله تعالى " أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما"[(٣)]

٤٨ـ ذهب الكوفيون والمبرد الى أن واو رب حرف جر ، وأن الجر بالواو لا بـ (رُبَّ) المحذوفة . قال أبو حيان " والمشهور أن الجر بعدها باضمار (رُبَّ بعدها)[(٤)] . وهو مذهب البصريين[(٥)] لأن قاعدة البصريين أن حروف الجر لا تعمل مضمرة[(٦)] . ويرى أبو حيان أيضا أن (رُبَّ) حرف جر ، وليست اسما مخالفا في ذلك الكوفيين[(٧)].

٤٩ـ ذهب ابن أبي الربيع الى أن (لات) أصلها (ليس) فقلبت ياؤها ألفاً ، وأبدلت سينها تاء ، كراهة أن تلتبس بحرف التمني ، وقال أبو عبيدة وابن الطراوة : انها كلمة مكونة من (لا) النافية ، والتاء الزائدة في أول الحين ـ وذهب الجمهور الى انها حرف نفي أصله (لا) ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في (ثمت) و(ربت) .

---

(١) البحر المحيط ٦٦٧/١ ، والتذييل والتكميل ٤٣/١ ، وشرح المفصل ٧٦/٨ والمغني ص ٣٨٤ ، والنكت الحسان ٦٦ أ .
(٢) التطور النحوي ص ١١١ ، والفلسفة اللغوية ص ٧٧ .
(٣) الارتشاف ٣٥٩ أ ، وشرح الاشموني ٥/٤ ، والهمع ٩٣/٢ .
(٤) الارتشاف ٦٥ أ ، ١٦٣ أ ، والمقتضب ٣١٦/٢ ، ٣٤٧ .
(٥) ينظر المغني ص ٤٧٢ ، والجنى الداني ص ١٥٤ .
(٦) النكت الحسان ٣٦ ب .
(٧) ينظر الارتشاف ٢٦٢ أ ، والمغني ص ١٧٩ ، والجنى الداني ص ٤٣٨ .

وذهب أبو حيان الى موافقة الجمهور حيث يقول : (والصحيح أنها " لا " زيدت عليها التاء ، وليست بدلاً من السين ، ولا مزيدة في حين ، خلافاً لمن ذهب الى ذلك) (١) . وذهب بعض المحدثين الى أن (لات) اشتقت من (لا) (٢) ومفهوم بعض أن (لات) هذه تصحيف Lait الآرامية التي يرى برجشتراسر أنها مركبة من (لا) واسم معناه الوجود ، وأن معنى Lait لا يوجد (٣)

ومهما يكن من أمر فان النحاة قد أدركوا أن (لات) مركبة ، وقد أكدت الدراسات الحديثة تركيبها .

أبو حيان وأئمة البصرة :

لكي تكتمل لدينا صورة منهج أبي حيان وموقفه من نحاة البصرة والاحاطة بآرائه ، فانه لا بد لنا من معرفة موقفه من بعض أئمة نحاة البصرة الذين كان لهم بعض الآراء ، والخواطر ، والمقترحات التي انفردوا بها عن البصريين ، وقد وافقهم أبو حيان على بعضها ، وخالفهم في بعضها الآخر .

أ - أبو حيان والخليل بن احمد :

١ - ذهب الخليل الى أن (لن) مركبة من (لا ، أن) حذفت همزة (أن) تخفيفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . وذهب أبو حيان الى " أن (لن) حرف نفي ثنائي الوضع لا مركب من (لا ، أن) خلافاً للخليل " (٤) .

ومما يجعلنا نستسيغ القول بتركيبها هو ما نجده من تقارب لفظي بين (لن) و (لا ، أن) بالاضافة الى تقاربهما المعنوي ، وهو النفي والاستقبال ، وقد أكدت الدراسات الحديثة القول بتركيبها ، فقد ذهب برجشتراسر الى أن (لن) مركبة من (لا ، أن) (٥) . وقال آخر

---

(١) شرح المسالك ص ٦٥ ، والتذييل والتكميل ٢ / ٦٦ أ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٨٤ ، والنكت الحسان ٦١ / ب .

(٢) التطور النحوي ص ١١١

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه ص ١٦٠ ، والتطور النحوي ص ١١١

(٤) التذييل والتكميل ٥ / ٦٠ والبحر المحيط ١ / ١٠٢ والنكت الحسان ٥١ ب

(٥) التطور النحوي ص ١١١

(لن منحوته من لا النافية ، وأن المصدرية ، فقصدوا بهما فى بادئ أمرها نفى المصدر الذى يلمح فيه معنى الاستقبال ،ثم أطلقت لنفس الاستقبال)(١).

٢- ذهب الخليل الى أن (مهما) مركبة من (ما ، ما) .. ولكنهم استقبحوا التكرير فابدلوا من ألف الأولى هاء ،وجعلوهما كالشئ الواحد على حين اختار أبوحيان فيها البساطة .(٢).

وذهب المحدثون الى تأييد الخليل فى تركيبها ،قال برجشتراسر" وقد تضاعف (ما) لتأدية معنى الابهام والتكرير فتصير (مهما) بدل (ما ، ما) "(٣).

وقال سيبويه " ويجوز أن تكون مه كاذ ضم اليها (ما)"(٤).

ورأى سيبويه هو الصحيح عندى .

٣- ذهب الخليل فى أحد أقواله الى أن (اذن) مركبة من (اذ) و(أن) قال أبوحيان والصحيح أنها غير مركبة (٥).

٢- أبوحيان وسيبويه :

استأثر كتاب سيبويه بعناية كبيرة من النحاة ،فكان مصدرهم الأول الذى ينهلون منه علم النحو والصرف . فمكثوا على دراسته ،وشرحه ،وفهمه . ويمكننا أن نرجع قدراً كبيراً من اختلاف النحاة الى اختلافهم فى فهم كتاب سيبويه وتحليل أحكامه .

---

(١) الفلسفة اللغوية لجرجس زيدان ص ٧٨

(٢) ينظر الارتشاف ١٨٩ ب ،والتذييل والتكميل ٥ / ٣١ ،والنكت الحسان ٥٦ أ

(٣) التطور النحوى ص ١٢٣ ،والفلسفة اللغوية ص ٧٨

(٤) الكتاب ١ / ٤٣٣

(٥) التذييل والتكميل ٥ / ٩٦ ،والجنى الداني ص ٣٦٢ ،والهمع ٢ / ٦ .

ومهما يكن من أمر فقد تحول ما ذكره سيبويه في كتابه من قواعد النحو والصرف الى " ما يشبه نجوما قطعية ثابتة ، ظل النحاة بعده الى اليوم يحتذون بأقوالها في مباحثهم ومصنفاتهم " (١).

فكان أبوحيان يعد كتاب سيبويه من أجل كتب النحو وأغزرها علما ، يقول " والكتاب هو المرقاة الى فهم الكتاب ، إذ هو المطلع على علم الإعراب ، والمبدي من معالمه ما درس ، والمنطق من لسانه ما خرس ، فجدير لمن تاقت نفسه الى علم التفسير ، وترقت الى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعول عليه ، والمستند في حل المشكلات اليه " (٢).

وان اعتماد أبوحيان على كتاب سيبويه في كل حركاته وسكناته أمر واضح يلاحظ القارئ كأنه يحاول أن يطرق كتاب سيبويه في ارتضائه ، ولكثرة وروده لسيبويه في الارتضاء ستدل له بالحرف (س) ، فيقول مثلا : قال : س ، ونص س ، ومذهب س . وكان كثير الدفاع عنه ، واذا حاول أحد انكار رأي سيبويه فانه يرميه بعدم الفهم . يقول رادا على الفخر الرازي ، وذلك عندما تعرض لتفسير قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " (٣) " قرأ الجمهور : والسارق والسارقة بالرفع ، والرفع في " والسارق " و " السارقة " على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : فيما يتلى عليكم ، أو فيما فرض عليكم السارق والسارقة أي حكمهما . وقرأ عيسى بن عمر والسارق والسارقة بالنصب على الاشتغال . قال سيبويه : الوجه في كلام العرب النصب ، كما تقول : زيداً فاضربه ، ولكن أبت العامة الا الرفع . يعني عامة القراء وجلهم . ولما كان معظم القراء على الرفع تأوله سيبويه على وجه يصح ، وهو أنه جعله مبتدأ ، والخبر محذوف ، لأنه لو جعله مبتدأ والخبر فاقطعوا ، لكان تخريجاً على غير الوجه في كلام العرب . وقد تجاسر أبوعبد الله محمد بن عمر المدعو بالفخر الرازي ، على سيبويه ، وقال عنه ما لم يقله ، فقال : الذي ذهب اليه سيبويه ليس بشئ ، ويدل على فساده وجوه ، الأول : أنه طعن في القراءة المنقولة بالتواتر عن الرسول ، وعن كل الأمة ، وذلك باطل قطعاً ، قلت هذا تقول على سيبويه ، وقلة فهم عنه (٤).

---

(١) المدارس النحوية ص ٦١

(٢) البحر المحيط ١ / ٣

(٣) سورة المائدة الآية ٣٨

(٤) البحر المحيط ٣ / ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

ومن اجلال أبي حيان لآراء سيبويه ودفاعه عنها ، فانه لم يقف عند الحدود التي رسمها سيبويه ، بل نجده يخالفه في بعض الآراء القليلة أو النادرة .

ولايضاح موقفه من سيبويه فاني سأعرض بعض المسائل التي توضح ذلك .

١- (لما) التعليقية حرف عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، وذهب ابن السراج ، وأبوعلي الفارسي الى أنها ظرف زمان بمعنى حين . قال أبوحيان " والصحيح مذهب سيبويه " (١) .
وقال المرادي أيضا موضحا صحة رأي سيبويه (والصحيح ماذهب اليه سيبويه ، لأوجه : أحدها : أنها ليس فيها شيء من علامات الاسماء .

الثاني : أنها تقابل لو . وتحقيق تقابلهما ، أنك تقول : لو قام زيد قام عمرو . ولكنه لما لم يقم لم يقم .
والثالث : أنها لوكانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها .
والرابع : أنها تفسر بالتعليل ، والظروف لا تفسر بالتعليل .
والخامس : أن جوابها قد يقترن بـ (اذا) الفجائية كقوله تعالى (فلمّا جاءَهُم بآياتِنا إذا هُمْ منها يَضْحَكُونَ) (٢) ، وما بعد (اذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها (٣) .

٢- مذهب سيبويه أن (إما) مركبة من (إن) و (ما) ، أدغمت نون (ان) في (ما) فصارت (اما) . وقال غير سيبويه : ليست (لما) مركبة من (ان) و (ما) ، ولا معنى لـ (إن ، ما) .
قال أبوحيان " وهذا المذهب عندي أولى ، لأن الأصل البساطة لا التركيب " (٤) . ولكن دعوى التركيب أظهر من القول ببساطتها .

٣- ذكر سيبويه انه من الاماكن التي تقع فيها (أن) زائدة ، هو وقوعها بين (لو) وفعل القسم ، نحو : والله أنْ لو فعلتَ لفعلتُ .

---

(١) الارتشاف ٢٦٠ ب ، والمغني ص ٣٦٦ ، والنكت الحسان ١٢١ ب .
(٢) سورة الزخرف الآية ٤٧
(٣) الجنى الداني ص ٥٩٥ .
(٤) ينظر الارتشاف ٣٠٧ ب ، والجنى الداني : ٥٣٤ .

وقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وذهب ابن عصفور الى أنها جيء بها لربط الجواب بالقسم .

قال أبوحيان " والصحيح ماذهب اليه سيبويه " (١) .

٤ـ يقول أبوحيان : (وتسمية " لو " امتناعية ليس بجيد ، بل العبارة الصحيحة (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي عبارة سيبويه) (٢) .

وقد وضح المرادى صحة رأى سيبويه بقوله : " وعبارة أكثرهم : لو حرف امتناع لامتناع ، أى تدل على امتناع الثانى لامتناع الأول . وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة ، لأنها تقتضى كون جواب (لو) ممتنعا غير ثابت دائما ، وذلك غير لازم ، لأن جوابها قد يكون ثابتا فى بعض المواضع . كقولك لطائر : لوكان هذا إنساناً لكان حيواناً ، فانسانيته محكوم بامتناعها ، وحيوانيته ثابته .. وكذا قول عمر فى صهيب رضى الله عنهما : (لو لم يخف الله لم يعصه) فعدم المعصية محكوم بثبوته ، لانه اذا كان ثابتا على تقدير عدم الخوف ، فالحكم بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى . فهذه الأمثلة ونحوها ، تدل على فساد قولهم : لو حرف امتناع لامتناع (٣) .

٥ـ ذهب ابن جنى الى أن (عن) تزاد عوضا ، كقول الشاعر : ٥١ / و

اتجزع أن نفس أتاها حمامها فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى : أراد فهلاّ عن التى بين جنبيك تدفع ، فحذف (عن) وزادها بعد التى عوضاً .

قال أبوحيان محتجاً بقول سيبويه (ونص سيبويه على أن " عن " لا تزاد) (٤)

---

(١) ينظر الارتشاف ٢٥٥ ب ، والكتاب ١ / ٤٥٥ ، والمقرب ١ / ١٠٣ ، والمغنى ص ٥٠ .
(٢) البحر المحيط ٢ / ٢٠٠ ، ١ / ٨٨ ، والمغنى ص ٣٣٧
(٣) الجنى الدانى ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤
(٤) الارتشاف ١٦٠ ب ، وينظر الجنى الدانى ص ٢٤٨ .

٦ـ ان كان الاسم العلم مركبا تركيبا الجملة ، فقد نص سيبويه على أنه لا يجوز ترخيمه ، وزعم ابن مالك ان سيبويه أجاز ترخيم الجملة ، وكرر ذلك في تصانيفه ، وهو غلط منه ، وسوء فهم على سيبويه (١) .

٧ـ ذهب سيبويه الى أن سكون العين في (مع) من ضرورات الشعر ، قال : وقد جعلها الشاعر كـ (هل) حين اضطر فقال :

وريشي منكم ، وهوايَ معْكم ... وإن كانتْ زيارتُكم لِماما

ثم يقول أبو حيان "وليس التسكين مخصوصا بالشعر كما زعم بعضهم ، بل ذلك لغة لبعض العرب" (٢) ، وقد جاء أن التسكين لغة ربيعة وغنم (٣) وهو محجوج بالنقل أنها لغة بالاختيار (٤) .

٨ـ ذهب الخليل وسيبويه الى أن (كأنّ) مركبة من (أن) و(كاف) التشبيه ، وأن أصل كأنّ زيداً أسد : إن زيداً كالأسد ، فالكاف للتشبيه ، وأن مؤكدة له .

قال أبو حيان " والأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف" (٥)
ولعل بعد العهد بهذه الكلمة هو الذي جعلنا لا نلمح فيها دعوى التركيب ، لأن التركيب ظاهر في (كأن) ، وربما كانت هذه الكاف بقية من كلمة حذفت ، ولم يبق منها الا هذا الحرف (الكاف) ثم تركب مع (أن) ، وأصبح لها بالتركيب معنى وحكم جديد لم يكن قبله . وقد ذكر بعض المحدثين أن الأصل في مؤدى الكاف هو التشبيه ، بدليل كونها هكذا في بقية اللغات الشرقية أما أصلها فالظاهر أنه فقد من العربية ، وحفظ في أخواتها ، فهي في العبرانية بقية (كن) مفادها (كذا) وربما يقصدون زيد كالأسد ، زيد كذا الأسد (٦) .

---

(١) الارتشاف ٣٥٩ ب
(٢) منهج السالك ٢٣٣ ، والبحر المحيط ٢/ ٨٠ ، والكتاب ٢/ ٤٥
(٣) ينظر المغني ص ٣٩١ ، والجنى الداني ص ٣٠٥
(٤) ينظر تعليق الفرائد ١/ ٣٠٣ ب
(٥) الارتشاف ١٧٧ أ ، ومنهج السالك ٢٢ ، والكتاب ١/ ٢٩٨ ، والهمع ١/ ١٣٣
(٦) الفلسفة اللغوية ص ٧٦ .

٩ـ لم يحفظ سيبويه الجر بـ (عدا) و (خلا) ، وانما نقل الجر بهمــــا الاخفش .

قال أبوحيان " وثبت بالنقل الصحيح عن العرب ، أن (حاشا) و(خلا) و(عدا) تنصب الاسم بعدها في الاستثناء ، وتجر . فاذا انجر كن حروفا ، واذا انتصب كن أفعالا ، وهذا المذهب هو مذهب الجرمي والمازنــي ، والمبرد والزجاج ، وهو الصحيح ، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان ".(١) .

١٠ـ اختلف في دخول (ما) على (حاشا) فمنع من ذلك سيبويه ، وقــال : لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما ، وأجاز ذلك بعضهم علــى قلة . ثم قال أبوحيان : وهو محجوج من كلامهم (٢) .

ومما سمع من ذلك قول الشاعر :

رأيت الناس ما حاشا قريشا   وإنا نحن أفضلهم فعــالا

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسامة أحب الناس إلي ، ما حاشا فاطمة (٣)

ولا أريد أن أطيل في سرد الأمثلة التي تبين مالقيه سيبويه عند أبي حيان من ثقــة وإعجاب ، لأن هذا الأمر ظاهر في أكثر مواقفه . ويمكننا أن نحصر موقفه من سيبويــه في اتجاهات ثلاثة :

١ـ أنه كان يتبع سيبويه ويختار مايقوله ، ويبدو ذلك في أكثر المسائل التـــي يعالجها .

٢ـ أن مخالفته لسيبويه كانت قليلة جدا ، وقد ظهر ذلك كما رأينا في استدراكه على سيبويه على أنه لم يحفظ الجر بـ (عدا) ، وأن (كان) بسيطــة لا مركبــة ، ودخول (ما) على حاشا .. وأن تسكين عين (مع) ليـــس مخصوصا بالشعر .

٣ـ كان أحيانا يذكر رأي سيبويه دون أن يعلق .

---

(١) الارتشاف ٢٢٦ أ ، والكتاب ١ / ٣٧٧ ، والانصاف المسألة رقم (٣٧) ، النكت الحسان ٣٣ أ وتلخيص الفوائد ١ / ٣٣٦ ب

(٢) الارتشاف ٢٦٦ ب ، والكتاب ١ / ٣٧٧ .

(٣) ينظر المغني الداني ص ٥٦٥ ، وشرح التصريح ١ / ٣٦٥

٣ـ أبوحيان والاخفش (أبوالحسن سعيد بن مسعدة المتوفى سنة (٢١٥ هـ)

١ـ أجاز الاخفش أن تقع (إذ) مفعولاً به ، كقوله تعالى " واذكروا إذْ أنتم قليل " (١) ، فـ (إذ) مفعول به ، ثم قال أبوحيان : والمختار أن لاتكون مفعولاً به (٢) .
وقال المرادي : (ومن لم يرد ذلك يجعل المفعول محذوفا ، و(اذ) ظرف عامله ذلك المحذوف ، والتقدير : واذكروا نعمة الله عليكم إذ ، أو واذكروا حالكم إذْ ، ونحو ذلك) (٣) .
وارى أنه من الافضل أن نأخذ برأي الاخفش ، لأن القول بأن (اذ) مفعول به يغنينا عن تقدير مفعول به لـ (اذكروا) ، وفي هذا بعد عن التقدير .

٢ـ ذهب الاخفش أيضا الى أن (مهما) مركبة من (مه) و(ما) ، وقد اختار أبوحيان فيها البساطة (٤) . ولكن دعوى التركيب فيها أظهر من القول ببساطتها .

٣ـ ذهب الاخفش الى أن (كاف) الجر غير الزائدة لاتتعلق بشيء ، وقد أنكر عليه ذلك أبوحيان (٥) .
والمشهور عند النحاة أن حروف الجر لابد لها من أن تتعلق بالفعل أو ما في معناه .

٤ـ لم يجز الاخفش الفصل بين المتعجب منه والاسم بشيء ، لا تقول : ما أحسن في الدار زيداً ، لأن الفعل فعل ضعيف لا يتصرف .

---

(١) سورة الانفال ، الآية ٢٦
(٢) الارشاف ٢٠٣ أ ، والجنى الداني ص ١٨٧
(٣) الجنى الداني ص ١٨٨ ، وينظر المغني ص ١١٦
(٤) الارتشاف ١٨٤ ب ، والمغني ص ٤٣٦ ، والهمع ٢ / ٥٧ ، والنكت الحسان ٥٦ أ
(٥) الارتشاف ٢٥٨ أ ، والجنى الداني ص ٨٦ .

قال أبو حيان " وقد ثبت الفصل بينهما بذلك في لسان العرب نثرها ونظامها . فمن النثر قول عمرو بن معد يكرب : لله در بني مجاشع :

(ما أحسنَ في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في اللزبات عطاءها)

وقول الشاعر :

خليليَّ ما أحرى بذي اللبِّ أن يُرى صبوراً ولكن لا سبيل الى الصَّبر (١)

٥ ـ ذهب الأخفش الى أن (أن) الزائدة تنصب المضارع وهي زائدة . واستدل بالسماع والقياس . أما السماع فقوله تعالى " ومالنا الا نقاتل في سبيل الله " (٢) ، (ومالكم الا تنفقوا) (٣) ، وأن في الآيتين زائدة كقوله (ومالنا لا نؤمن بالله) (٤) .

وأما القياس : فهو أنّ الزائد قد عمل في نحو : ماجاءني من أحد ، وليس زيد بقائم .

قال أبو حيان " ولاحجة له فيما استدل به . والمشهور عند العرب أن عمل (أن) في المضارع النصب " (٥) .

وقال المرادي في رده على الأخفش " ولاحجة له في ذلك . أما السماع فيحتمل أن تكون (أن) فيه مصدرية دخلت بعد (مالنا) لتضمنه معنى : ما منعنا . وأما القياس فلأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل فيه ، بخلاف (أن) فانها قد وليها الاسم في قوله : كأن ظبية ... على رواية الجر " (٦) .

ومن الواضح أن ميزان التفضيل عند أبي حيان هو ما اتفق مع الأصول النحوية ، وما اشتهر بين النحاة . ومن هنا كان خلافه مع الأخفش .

---

(١) منهج السالك ص ٣٨١ ، وحاشية الصبان ٣/ ٢٤

(٢) سورة البقرة الآية ٢٤٦

(٣) سورة الحديد الآية ١٠

(٤) سورة المائدة الآية ٨٤

(٥) الارتشاف ٢٤٦ ب ، والانتصاف المسألة رقم (٧٧) ، والجنى الداني ص ٢٢٦

(٦) الجنى الداني ص ٢٢٣ .

٦- استدل الاخفش على اسمية (على) بقول العرب : سوّيت عليّ ثيابي .
وقول الشاعر :
هَوّن عليكَ فإن الامـــورَ بكفّ الاله مقاديرُهـــا
قال أبوحيان : " ولا يلزم في نحو : هون عليك ولا في سوّيت عليّ ثيابي ، أن تكون اسما فانه قد ورد مثل هذا التركيب في (الى) نحو قوله تعالى (وهُزّي إليك) (١) (واضمم إليك جناحك) (٢) ولا نعلم خلافاً في حرفية (الى) فيخرّج (هوّن عليك) ونحوه على ما خرّج عليه (وهُزّي اليك) (٣).

وهكذا نجد أبا حيان لا يقبل تلك التخريجات التي لا تتفق مع الاصول النحويه .

٧- ذهب الاخفش الى أن (كاد) قد تزاد واستدل بقوله تعالى " ان الساعة آتية أكاد أخفيها " (٤) وقد انكر عليه ذلك أبوحيان (٥).

٨- قال أبوحيان " يجب تقديم الخبر ان كان أداة استفهام نحو : أين زيد أو مضافا اليها نحو : صبيحة أيّ يوم سفرك خلافا للاخفش والمازني فانهما أجازا زيد كيف وعمرو أين (٦).

٩- قال أبوحيان " ولا يجوز دخول (ليت) على (أن) فتقول : ليت أن زيداً قائم ولا على كأن فتقول : كأن أباك ذاهب ولا على (لكن) فتقول : لكن أباك منطلق خلافاً للاخفش في إجازة ذلك في ثلاثتها (٧).
وقال الجرمي " وهذا ردئ في القياس لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ وأن لا يبتدأ بها " (٨).

١٠- ذهب الاخفش الى أن (إذا) الفجائية حرف على حين ذهب أبوحيان الى انها ظرف مكان (٩) - وهو مذهب المبرد (١٠).

---

(١) سورة مريم الآية ٢٥ (٢) سورة القصص الآية ٣٢
(٣) الارتشاف ٢٦١ ب والجنى الداني ٤٧٦، ٤٤٢
(٤) سورة مريم الآية ١٥ (٥) ينظر الارتشاف ١٧٦ ب والهمع ١/١٢٦
(٦) الارتشاف ١٥٦ أ والهمع ١/١٠٢
(٧) الارتشاف ١٨٤ أ (٨) الهمع ١/١٣٥
(٩) الارتشاف ١٥٢ أ.
(١٠) ينظر المقتضب ٢/٥٧، ٣/٢٧٤ والمغنى ص ١٢٠.

٤- أبو حيان والمبرد المتوفى سنة (٢٨٥ هـ)

١- أنكر المبرد أن تكون (لولا) حرف جر، وذلك اذا وليها الضمير المتصل، كالياء، والهاء، والكاف، زاعماً أن النحويين انما أخذوا ذلك من قول الشاعر:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوى

ثم قال : وهذه القصيدة فيها لحن كثير.

قال أبو حيان : وانكاره ليس بشئ، اذ نقلها الائمة الاثبات، وأما انهم أخذوا ذلك من البيت المذكور فليس بشئ، بل قد أنشدوا في ذلك :

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقال آخر :

أومت بعينيها من الهودج ... لولاك في ذا العام لم أحجج (١)

وكان سيبويه يرى أن (لولا) اذا وليها ضمير مثل : لولاك، ولولاه، كانت حرف جر، وما بعدها مجرور بها (٢).

وقال الشلوبين : اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رواية لولاك عن العرب، فانكار المبرد له هذيان (٣).

والحق ما ذهب اليه أبو حيان وذلك لكثرة ما ورد عن العرب من ذلك، وهذا ما يتمشى مع منهجه.

٢- في حذف لام الأمر، وابقاء عملها أقوال : مذهب الجمهور أنه لا يجوز الا في ضرورة كقوله :

محمد تفد نفسك كل نفس ... اذا ما خفت من شئ تبالا

ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن هذا البيت لا يعرف قائله، مع احتماله أن يكون خبراً، وحذفت الياء، استغناء بالكسرة.

---

(١) مغني اللبيب ٣٣٤، والارتشاف ٤١٥ ب، والمقتضب ٣/٧٣، والانصاف المسألة رقم (٩٧).

(٢) الكتاب ١/٣٨٨.

(٣) الجنى الداني ص ٦٠٥، وينظر تمهيد الفرائد ٢/٦٥ أ، والمغني ص ٣٦١.

قال أبوحيان : " والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر ، خلافا للمبرد إذ منع ذلك أيضا في الشعر " (١).

وما جاء في كتاب سيبويه (٢) فإنه يؤيد رأي أبي حيان .

٣- ذهب المبرد - وفاقا للكوفيين - إلى أن واو (رب) حرف جر لنيابتها عن (رب) وأن الجر بالواو نفسها لا بـ (رب) المحذوفة . واحتج بأن الشعراء يفتتحون بها أحيانا قصائدهم كقول رؤبة :

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخترقْ ... مشتبه الأعلام لمّاع الخَفَقْ

قال أبوحيان " والمشهور أن الجر بعدها هو بإضمار (رب) ، كما أضمرت بعد الفاء وبل " (٣).

وردّ على المبرد أيضا " بجواز عطف المعطوف على شيء في نفس المتكلم ، ويوضح كونها عاطفة ، أن واو العطف لا تدخل عليها ، كما تدخل على واو القسم ، نحو :

وواللهِ لولا تمرُهُ ما حببتُهُ ... ولا كان أدنى مِنْ عُبيدٍ ومُشرِقِ (٤)

وقال المرادي أيضا " ولا حجة له في افتتاح القصائد بها ، على أنها غير عاطفة ، لإمكان إسقاط الراوي شيئا من أولها ، ولإمكان عطفها على بعض ما في نفسه " (٥).

وعلى هذا فالمشهور عند أكثر النحاة أن الجر بـ (رب) لا بالواو . والأحق بالاتباع ما كان مشهورا .

٤- مذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان ، أو المصدر ، وقد أجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان نحو : يوم الجمعة ما رأيته مذه أو منذه .

---

(١) ينظر الارتشاف ٢٨٣ أ ، والتذييل والتكميل ٥/١٣٥ ، والجنى الداني ص ١١٣ ، والمقتضب ٢/١٣٢

(٢) الكتاب ١/٤٠٨

(٣) الارتشاف ٢٥٩ أ ، وينظر الكتاب ٢/٢٠١ ، والانصاف المسألة رقم (٥٥)

(٤) المغني ص ٤٢٣

(٥) الجنى الداني ص ١٥٤ .

قال أبوحيان " والصحيح المنع [١] ، ورد رأى المبرد أيضا بأن العرب لم تقل ذلك " [٢] .

٥ - اختلف النحاة في الفصل بالظرف أو المجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب ، كقولهم :

ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب

وقول أوس بن حجر :

أقيم بدار الحَزْم ما دام حَزْمُها وأحْرِ إذا حالت بأن أتحوّلا

ففصل بإذا الظرفية بين أحر وبين فاعله بأن أتحول .

وذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين الى المنع ، وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى جواز الفصل .
قال أبوحيان " وهو الصحيح المنصور " [٣] .

٦ - ذهب المبرد الى أن (اذما) ظرف مثل (اذ ، واذا) ، وقد أنكر أبوحيان عليه ذلك وذهب الى أنها حرف شرط [٤] ، وهو مذهب سيبويه [٥] .

٧ - ذهب المبرد - وفاقا للكوفيين - الى أن حتى تجر الضمير ، واستشهد بقول الشاعر :

فلا ، والله ، لا يُلفي أناسٌ فتىً حتّاكَ يا ابنَ أبي يزيدِ

وهذا عند البصريين ضرورة .
قال أبوحيان " ولا ينبغي القياس على حتّاك في البيت ، فيقال ذلك في سائر الضمائر ، والتمثيل الغاية في حتّاك لا أفهمه ، ولا أدري ما يعني

---

(١) الارتشاف ٢٠٦ ب (٢) ينظر الهمع ١ / ٢١٧
(٣) ينظر الارتشاف ٣٢٢ ب ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٤ ، وشرح التصريح ٢ / ٩٠
(٤) ينظر الارتشاف ١٨٤ ب
(٥) ينظر المقتضب ص ١٢٠ .

هنيا بحتناله ، فلعل هذا البيت مصنوع" (١).

وما ذهب اليه أبوحيان يتفق مع منهجه فى أن ماجاء فى هذا البيت لم يبلغ الكثرة التى تسوغ القياس عليه .

ومعنى الغاية فى هذا البيت أمر غير مستبعد ،لأن معناه : ان الناس لايجدون فتى لقضاء حاجاتهم حتى يأتوا ابن أبى يزيد ،فاذا أتوه وجدوا عنده مايطلبونه .

---

(١) منهج السالك ص ٢٣٥ ،وينظر المغنى ص١٦٧ ، والهمع ٢ / ٢٢ ، والخزانه ٤/١٤١ .

المسائل التي وافق فيها الكوفيين :

لم يغفل أبوحيان آراء الكوفيين ،بل وقف عندها ،وتتبعها بالدرس والتحليل وكان يأخذ بها عندما يرى أنها جديرة بالاتباع ،ورأينا فيما مضى أنه كان يقف في صف البصريين ،ويوافقهم في أكثر المسائل حين يجد أن السداد في جانبهم ، كما أنه كان يقف في صف الكوفيين حين يرى الدليل في جانبهم . ولبيان ذلك فانني سأعرض أهم المسائل النحوية التي وافقهم فيها .

١ - اختلف البصريون والكوفيون في الرافع للمبتدأ والخبر،فذهب البصريون الى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ،وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم الى أنه يرتفع بالابتداء وحده ،وذهب آخرون الى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا .. وذهب الكوفيون الى أن المبتدأ يرفع الخبر،والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان . قال أبوحيان " الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ،وهو أنهما يرفع كل واحد منهما الآخر،وهو اختيار ابن جني "(١).

ونجد أن أبا حيان هنا قد انساق مع النحاة في تعليلهم لرافع المبتدأ والخبر ،وهذا من الأمور النادرة التي تعرض لها ،وهذا الخلاف يمثل عملية ذهنية بعيدة عن روح اللغة .

٢ - اختلف البصريون والكوفيون في استعمال (من) فذهب الكوفيون الى أن (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان ،وذهب البصريون الى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان . واحتج الكوفيون بقوله تعالى " لمسجدٌ أسس على التقوى من أول يوم أحقُّ أن تقوم فيه "(٢).

ويقول زهير بن أبي سلمى :

لِمَنْ الديارُ بِقُنّةِ الحِجْرِ أقوينَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

فدل على أنه جائز .

---

(١) الارتشاف ١٥١ ب ،وينظر الانصاف المسألة رقم (٥) .

(٢) سورة التوبة الآية ١٠٨ .

قال أبو حيان : (ولا تكون – من – لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين . وقد كثر ذلك في كلام العرب ، نثرها ونظمها ، وقال به المبرد والكوفيون وابن درستويه ، وهو الصحيح ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد)(١) .

وقال المرادي أيضا (وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف)(٢)
وما اختاره أبو حيان يتمشى مع منهجه في الانتصار للآراء التي كثرت شواهدها ، وورد السماع بها .

٣- اختلف النحاة في إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية فذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئا ، ومذهب الكوفيين – خلا الفراء – أنها تعمل عمل " ليس " .
قال أبو حيان : " والصحيح جواز إعمالها ، إذْ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثرا ونظما . فمن النثر : إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك وقال أعرابي : إنّ قائما ، يريد : إنْ أنا قائماً ، حذف الهمزة ، ونقل حركتها إلى نون (إن) وأدغم .
ومن النظم قول الشاعر :
إنْ هُوَ مُسْتَوليًا على أحدٍ ، إلا على أضعفِ المجانينِ(٣)

ومما جاء من ذلك أيضا قول الشاعر(٤) :
إن المرءُ ميتاً بانقضاء حياتِهِ ولكنْ بأنْ يُبغَى عليه فيخذلا
وهذه الشواهد ترد على أكثر البصريين والفراء الذين ذهبوا إلى أن (إن) النافية لا تعمل شيئا – وهنا نجد أن أبا حيان يقف بجانب الكوفيين لأن السماع الكثير يؤيد رأيهم .

---

(١) الارتشاف ٢٥٩ أ ، ومنهج السالك ص ٢٣٨ ، والانصاف المسألة رقم ٥٩
(٢) الجنى الداني ص ٣٠٩
(٣) ينظر الارتشاف ١٢٢ ب ، ومنهج السالك ص ٦٥ ، والجنى الداني ص ٢٠٩ ، والهمع ١/١٢٥ .
(٤) ينظر شرح ابن عقيل ١/٣١٧ .

٤ ـ مُثنى وثُلاث من ألفاظ العدد تُمنع من الصرف للعدل والوصفية، ولا يقاس عليهما الى التسعة فى غير ما روى أنه سموع عن العرب من خُمس وعُشار ومَعشر، قال أبو حيان " والمسموع عند الكوفيين والبصريين عُشار ومَعشر وخُماس ومَخمس، ورُباع ومَربع، وثُلاث ومَثلث، وثُنا، ومَثنى، وأُحاد ومَوحد، فقاس على هذا الكوفيون سُداس ومَسدس، وسُباع ومَسبع، وثُمان ومَثمن، وتُساع ومَتسع، وترك البصريون القياس واقتصروا على مورد السماع، وقيل : يقاس على ما سمع من فُعال لا على ما سمع من مَفعل. وقيل : يقال الهنائان. وهو الصحيح لسماع ذلك من العرب، فتقول : مُوحد، وأُحاد الى مَعشر وعُشار، وحكى الهنائين أبو عمرو الشيبانى "(١).

٥ ـ ذهب الكوفيون الى أن (بل) لا تكون نسقا الا بعد نفى، أو ما جرى مجراه، فقال هشام محال ضربت زيداً بل أخاك. على حين يرى البصريون أنه يجوز العطف بـ (بل) فى الكلام الموجب نحو : قام زيد بل عمرو.
قال أبو حيان : (وكون الكوفيين، وهم أوسع من البصريين فى اتباع كلام شواذ العرب يذهبون الى أن (بل) لا تجىء فى النسق بعد ايجاب دليل على عدم سماعه من العرب، أو على قلة سماعه)(٢).
وهذا الكلام يوحى بأنه يوافق الكوفيين فى رأيهم هذا.

٦ ـ اختلف البصريون والكوفيون فى جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور، فذهب الكوفيون الى أنه يجوز الفصل بينهما بغير الظرف وحروف الخفض، وذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحروف الجر.
وقد أجاز أبو حيان الفصل بالمفعول ـ وفاقا للكوفيين ـ يقول : " وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم)(٣) فقد جاءت نظائره فى أشعار العرب، والصحيح جوازه. وان كان أكثر النحاة يخصّونه بالشعر)(٤)

---

(١) الارتشاف ١١٢ ب، والتذييل والتكميل ٥/٦٧، والهمع ١/٢٦
(٢) الارتشاف ٣٠٨ أ، والمغنى ص ١٥٣، والهمع ٢/١٣٦
(٣) سورة الانعام الآية ١٣٧
(٤) الارتشاف ٢٨١ ب، وينظر الانصاف المسألة رقم (٦٠) وشرح الاشمونى ٢/٢٦٧، واتحاف فضلاء البشرى ٢١٧، والنشر ٢/٢٥٣ ـ ٢٥٦.

ثم يدافع عن هذه القراءة بقوله (وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة الى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب)(١).

وقد ضعف الفراء هذه القراءة (٢) . على حين نجد أن الاخفش(٣) قد انتصر لها ، وكذلك ابن جني (٤).

وقد أتى أبوحيان بأدلة وحجج يبين فيها صحة هذه القراءة ، يقول (وقد وجد نظير هذه القراءة في لسان العرب ، وان كان قليلا ، والقراءة تأتي على الأفصح ، والفصيح ، وعلى الكثير وعلى القليل . قال أبوجندل الطهوي :

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنافِجِ   بالقاعِ فَرْكَ القُطْنَ المَحالِجِ

وأنشد ثعلب : فان نكاحها مطر حرامُ
وأنشد الاخفش : فزَجَجْتُها بمزَجَّةٍ   زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ

ولجواز ذلك وجه من القياس ، لأن الفاعل كجزء من العامل فيه ، فكأنه لم يفصل بينهما ، لأن رتبة التقديم واقتضاؤه له أشد من اقتضائه للمفعول ، واذا كان من لسانهم مسموعا ، ولم يكن بالقياس مدفوعا كان جديراً أن لا يكون ممنوعا (٥).

وما ذهب اليه أبوحيان في اختيار مذهب الكوفيين ، يؤيده السماع والاستعمال اللغوي ، ثم (ماممنى أن يتسامحوا - أي البصريين - في الفصل بالظرف والمجرور ؟ ولم لم يتسامحوا في غيرهما ، ثم ماممنى هذا التسامح ، وكان اللغة ملك هؤلاء يصرفون أمرها ، ويقعدون طرائقها ، ويرتبون أبنيتها على نحو مايمليه عليهم أسلوبهم في التفكير النحوي)(٦).

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٢٩
(٢) ينظر معاني القرآن ٢/٨١
(٣) ينظر شرح المفصل ٢/٢٣
(٤) ينظر الخصائص ٢/٤٠٦
(٥) منهج السالك ص ١٠٩
(٦) النحو العربي د . ابراهيم السامرائي ص ١٣١-١٣٢ .

٧- كان يحتج برأي الكوفيين في توجيه بعض القراءات ،لأنه يرى أن هذا الرأي له وجه من القياس ،وذلك في قوله تعالى(ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين)(١) . وقد مضى ذكر ذلك(٢) .

٨- كان يأخذ بالقراءات التي تخالف مذهب البصريين ،فالبصريون لم يجوزوا العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار ،وقد خالفهم في ذلك أبوحيان ،فأجاز العطف على الضمير المجرور – وفاقا للكوفيين – دون اشتراط إعادة الخافض . ويظهر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام "(٣) ، حيث يقول (وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري ،وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ،ومن اعتلال لهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك . . ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ،ولا غيرهم ممن خالفهم ،فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ،وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية)(٤) .

ويبدو أن الذي جعل البصريين يضعفون هذه القراءة في هذه الآية ، هو ما ذكره سيبويه من أنه لا يجيز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض .(٥) .

أما أبوحيان فلم يعبأ بقول البصريين ، وإنما اتبع الكوفيين لأنه رأى أن السداد بجانبهم ،وقد قال غير مرة بأن العلم ليس محصورا ،ولا مقصورا على ما نقله ،وقاله البصريون ،بل إذا صح النقل وجب المصير إليه(٦) . وصرح غير مرة أيضا بأنه لا يتعبد مذهب جمهور البصريين بل يتبع الدليل(٧) .

٩- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ،وإليه ذهب أبوالحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

(١) سورة الزخرف الآية ٣٦ (٢) ينظر البحر المحيط ١٦/٨

(٣) سورة النساء الآية ١

(٤) البحر المحيط ٣: ١٥٨ ، ٢/ ١٤٦ ، ٨٦/ ٤٦ والنكت الحسان ٤٦ أ ، والانصاف المسألة رقم (٦٥) ،واتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥ .

(٥) ينظر الكتاب ١/ ٣٨٩ .

(٦) ينظر البحر المحيط ٢/ ٣٦ ، ٤٩٩ .

(٧) ينظر البحر المحيط ٢/ ١٤٦ .

قال أبوحيان : " ومدّ المقصور مطلقا خلافا لاكثر البصريين فى المنع مطلقا يرد عليهم سماع ذلك من العرب " .

قال الشاعر :

قد علمتْ أختُ بنى السّعلاءِ وعلمتْ ذاكَ مع الجِراءِ

أنْ نِعْمَ مأكولا على الخواءِ

ياللكَ من تمرٍ ومن شيشاءِ يَنْشَبُ فى المَسْعلِ واللّهاءِ

مد (السعلى) و(الخوى) و(اللها) وهى مقصورة

وقال طرفة :

لها كبدٌ ملساءُ ذاتُ أسرة وكشحان لم ينقص طواءَهما الحَبلُ

وقال العجاج :

والمرءُ يُبليه بلاءُ السربالِ تناسخُ الاهلالِ بعدَ الاهلالِ

وذهب الكوفيين جواز ذلك وتبعهم ابن ولاد ، وابن خروف ، وزعما أن سيبويه دلّ على جوازه فى الشعر (١) .

١٠ - وافق الكوفيون فى ترك صرف ماينصرف فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب الاخفش ، والفارسى ، وابن برهان من البصريين . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز صرف مالا ينصرف فى ضرورة الشعر .

وقد احتج أبوحيان بقول الاخطل :

طلبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذْ هوتْ بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدُورُ (٢)

الأزارقُ

ويبدو أن الذى جعل أباحيان يأخذ برأى الكوفيين هو ثبوت سماع ذلك وكثرته (٣) .

١١ - كان يرى أن القراءات لا تجئ على ماعلمه البصريون ، ونقلوه دون غيرهم ، بل القراء من الكوفيين كقراء البصرة . يقول فى تفسير قوله تعالى

(١) ينظر الارتشاف ٢٨٢ أ ، والانصاف المسألة رقم (١٠١) ، والضرائر للألوسى ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) الارتشاف ٢٨٤ ب ، والتذييل والتكميل ٥ / ٧٤ ، وينظر الانصاف المسألة رقم (٧٠) ، والضرائر للألوسى ص ١٣٤ .

(٣) ينظر حاشية الصبان ٣ / ٢٧٥ ، والانصاف المسألة (٧٠) .

(وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء) (١)

" قرأ ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل برفع الراء على القطع أى : فهو يغفر، وقرأ باقى السبعة بالجزم عطفا على يحاسبكم ، وبالنصب على اضمار أن فينسبك منها مع مابعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب تقديره : يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب . وروى الزمخشرى أن يدغم الراء فى اللام لاحن ومخطئ خطأ فاحشاً ، ثم يقول أبوحيان : وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روى من الادغام الذي منعه البصريون يكون ذلك اخفاء لا إدغاماً ، وهذا لا يجوز أن يعتقد فى القراء أنهم غلطوا وما فرقوا بين الاخفاء والادغام .. فإن لسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لا تجئ على ماعلمه البصريون ، ونقلوه دون غيرهم بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة ، وقد اتفق على نقل ادغام الراء فى اللام كبير البصريين ورأسهم أبوعمرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمى وكبراء أهل الكوفة الرؤاسى ، والكسائى والفراء ، وأجازوه ورووه عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه الى علمهم ونقلهم ، إذ من علم حجة على من لم يعلم " (٢) .

١٢ — اختلف النحاة فى العطف على الضمير المرفوع . فذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام نحو : قمت وزيد . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز الا على قبح فى ضرورة الشعر . وأجمعوا على أنه اذا كان هناك توكيد أو فصل فانه يجوز معه العطف من غير قبح .

قال أبوحيان : " وقد ذهب الكوفيون الى جواز ذلك من غير اشتراط فصل ، والسماع الكثير يعضدهم " (٣) .

---

(١) سورة البقرة الاية ٢٨٤ .

(٢) البحر المحيط ٢ / ٣٦٠ — ٣٦٢ ، وينظر الكشاف : ١ / ٣٢٠

(٣) النكت الحسان ص ٤٧ ، وينظر الانصاف المسألة رقم (٦٦) .

١٣- اذا أضيف الظرف الى فعل معرب، فمذهب الكوفيين أنه يجوز الاعراب والبناء، ومذهب البصريين الاعراب، ولا يجوز البناء. وقد اختار أبوحيان مذهب الكوفيين محتجا بقوله تعالى " هذا يَوْمُ يَنفَعُ الصادقينَ صِدْقُهم "(١، ٢)

١٤- ذهب البصريون - الا الاخفش - الى أن الفعل الماضي الواقع حالا، لابد معه من قد ظاهرة، أو مضمرة. خلافا للكوفيين الذين قالوا: لا تحتاج لذلك لكثرة وقوع الجملة حالا بدون قد، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.

قال أبوحيان: " والصحيح جواز ذلك - أى دون تقدير قد لا ظاهرة ولا مضمرة - لكثرة ما ورد منه بغير قد، وتأويل الشئ الكثير ضعيف جدا. لانا انما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة. وهذا كله مقيد أن لا يكون الفعل الماضي غير متصرف، وهو (ليس) فانه لا يجوز دخول (قد) عليه، بل اجتماع الضمير والواو أكثر من انفراد الضمير، قال تعالى " ولا تَيَمَّمُوا الخَبِيثَ مِنهُ تُنفِقُونَ، وَلَسْتُم بآخِذِيهِ " (٣).

وقال الشاعر:

لعن سَبِيٌ يُنَهْنَهُ ولستَ بمنتهٍ ... وتوصِ بخيرٍ أنتَ عَنهُ بمَعْزِلِ

وقال جرير:

قَتَلَتْ أباكَ بنو فُقَيمٍ عَنْوةً ... إذ جُرّ ليسَ على أبيكَ إزارُ

فقوله تعالى " ولستم بآخذيه ، وقول الشاعر: ولست بمنته، جملتان فى موضع الحال، وقد دخلت الواو على ليس. وقول جرير: ليس على أبيك ازار، جملة فى موضع الحال أيضا، ولم تدخل الواو عليها. وما جاء من وقوع الماضى بغير قد، وبغير واو، قوله تعالى " أوْ جاءُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهم " (٤)، وقال تعالى " هَذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إلينا " (٥) ان مردودة (٦)

وما اختاره أبوحيان يتفق مع مذهبه في احترام السماع، واعتماد ما كثرت شواهده.

---

(١) سورة المائدة الاية ١١٦
(٢) ينظر منهج السالك ص٢٨٨، والبحر المحيط ٤/ ٦٢، ٧/ ٥٥٤.
(٣) سورة البقرة الاية ٢٦٧ (٤) سورة النساء الاية ٩٠
(٥) سورة يوسف الاية ٦٥
(٦) منهج السالك، ص ٢١٤، والارتشاف ٢٤٠ ب، والنكت الحسان ٣١ب والانصاف المسألة رقم (٣٢)، والمغنى ص ٨٣٣.

١٥ ــ اختلف النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون الى أنــه لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها ، واليه ذهب المبرد . وذهب البصريون الى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها ، كما يجوز تقديم خبر كان عليها ، وقد منع ذلك الكوفيون قياسا على فعل التعجب ، وعسى ، ونعم ، وبئس بجامع عدم التصرف . وأما البصريون فاحتجوا بقوله تعالى " ألا يَوْمَ يأتيهم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهم " . (١) ووجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس ، ولولم يجز تقديم خبر ليس على ليس ، والا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل (٢) .

وقد مال أبو حيان الى رأى الكوفيين ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا " يقول (وقد تتبعت جملة من دواوين العرب ، فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ، ولا بمعموله الا ما دل عليه ظاهر هذه الآية) (٣) وقول الشاعر :

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكنت أبيا في الخنا لست أقدم

وفي موطن آخر يصرح بموافقته للكوفيين حيث يقول (ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجاني ، وبه أقول . لأن ليس فعل لا يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في عمله ، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف ، كعسى ونعم ، وبئس ، وفعل التعجب (٤) .

وهذه المسألة من المسائل التي ذهب فيها أبو البركات بن الانباري الى موافقة الكوفيين (٥) .

ومهما يكن من أمر فان أبا حيان لم يوافق الكوفيين الا بعد أن استقرأ دواوين الشعر ، ولما وجد أن الدليل بجانبهم فقد انتصر لهم . فانت ترى أن تقديم الخبر لم يسمع في كلام العرب ، ((ولكن الذي أجازه انما هو هذا الأسلوب المنطقي ، وهو لما جاز تقديم معمول الخبر ، فمن الأولى أن يتقدم العامل ، وهذا الأسلوب ليس من اللغة ، ولا تجيز اللغة هذا النهج المنطقي في علاج القضايا النحوية" (٦) .

---

(١) سورة هود الآية ٨   (٢) الانصاف المسألة رقم (١٨)
(٣) البحر المحيط ٥ / ٢٠٦   (٤) التذييل والتكميل ٢/٢
(٥) الانصاف ١ / ١٠٥ ، وينظر شرح التصريح ١ / ١٨٨
(٦) النحو العربي د . ابراهيم السامرائي ص ٧٧ .

أبوحيان وأئمة الكوفة :

رأينا فيما سبق أن لأبي حيان بعض الآراء مع علماء البصرة ،وكذلك نجد له مواقف مع بعض علماء الكوفة ،اذ كان لهم بعض الآراء أو المقترحات .

أبوحيان والفراء :

١ـ ذهب الفراء الى أن (لن) هي (لا) ،أبدلت ألفها نونا ،وقد أنكر عليه ذلك أبوحيان (١) . وجاء في المفصل أن الفراء يذهب الى أنها (لا) ،والنون فيها بدل من الألف ،وهو خلاف الظاهر، ونوع من علم الغيب (٢).

ورُدّ على الفراء أيضا بأن هذا القول خطأ لأنّ (لن) فرع لـ (لا) ، اذ كانت (لا) تجحد الماضي والمستقبل والدائم والأسماء ، ولن لا تجحد الا المستقبل وحده (٣).

ويرى المرادي ان قول الفراء ضعيف ،لأنه دعوى ،لا دليل عليها ، ولأنّ (لا) لم توجد ناصبة في موضع (٤).

كل هذه الأقوال تجعلنا نستبعد قول الفراء ،ولكن ليس معنى هذا أننا نوافق أبا حيان الذي ذهب الى عدم تركيبها ،بل ان تركيب (لن) من (لا ،أن) أمر غير مستبعد .

٢ـ ذهب الفراء الى أنه يطرد جعل (قعد) بمعنى صار. قال أبوحيان : ويقتصر في (قعد) بمعنى صار على مورد السماع (٥). وفي الحقيقة

---

(١) ينظر البحر المحيط ١٠٢/١

(٢) شرح المفصل ١١٢/٨

(٣) تاج العروس ٣٣٦/٩

(٤) الجنى الداني ص ٢٢٢ .

(٥) الارتشاف ١٦٦ أ ، والبحر المحيط ٢٢/٦ ، وحاشية الصبان ٢٢٩/١ .

يفضل أن لا يتجاوز بـ (قعد) الموضع الذى استعملته فيه العرب (١).

٣ـ انكر الفراء أن يكون (هَنٌ) من الاسماء الستة. قال أبوحيان " وهو محجوج بنقل سيبويه والاخفش عن العرب " (٢).

وبعد وانها لغة قليله، ولكن أكثر النحاة اتفقوا على جعل ـ الهَنُ ـ من الاسماء الستة . قال سيبويه " واعلم ان من العرب من يقول : هذا هَنُوك ، ورأيت هَنَاكَ ، ومررت بهنيك ، ويقول : هنوان فيجريه مجرى الاب " (٣).

٤ـ يقول أبوحيان فى تفسيره لقوله تعالى " أفلَمْ ييْئَسِ الذين آمنوا " (٤) " أنكر الفراء أن يكون ييئس بمعنى (علم) ، وزعم انه لم يُسمع أحدٌ من العرب يقول : يئست بمعنى علمت انتهى . وقد حفظ ذلك غيره ، وهذا القاسم بن معن من ثقات الكوفيين ، وأجلائهم ، نقل أنها لغة هوزان ، وابن الكلبى نقل أنها لغة لحى من النخع ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ " (٥).

٥ ـ أجاز الفراء أن يفصل بين (لم) ومعمولها فى الكلام ، بالشرط نحو : لم إن تزرنى أزرك . ويرى أبوحيان انه لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا فى الشعر (٦).

ومما يقوى رأى أبى حيان أن ماجاء مسموعاً من ذلك إنما جاء فى الشعر لا فى الكلام (٧).

---

(١) ينظر شرح الكافية ٢ / ٢٦٢

(٢) الارتشاف ١٠٦ ب ، وينظر شرح الاشمونى ١ / ٣٧

(٣) الكتاب ٢ / ٨٠

(٤) سورة الرعد ، الاية ٣١

(٥) البحر المحيط ٥ / ٣٩٢

(٦) الارتشاف ٢٨٤ ب

(٧) ينظر المغنى ص٣٦٦ ، والجنى الدانى ص٢٦٩ .

٦ـ اجاز الفراء في قوله تعالى " ومابكم من نعمة فمن الله " (١) أن تكون " ما في معنى جزاء ، ولها فعل مضمر ، كأنك قلت : مايكن بكم من نعمة فمن الله ، لأن الجزاء لابد له من فعل مجزوم ، إن ظهر فهو مجزوم وإن لم يظهر فهو مضمر ، كما قال الشاعر :

إن العقل في اموالنا لانضق به ذرعا وان صبراً فنصرف للصبر

اراد ان يكن فأضمرها ". (٢)

قال ابو حيان : " وهذا ضعيف لأنه لا يجوز حذفه الا بعد (ان) وحدها ". (٣)

والأولى بالاتباع رأى أبي حيان ، لأنه يمكننا جعل ما اسم موصول ، قال الفراء " ولو جعلت " مابكم " في معنى الذي جاز وجعلت صلته (بكم) و (ما) حينئذ في موضع رفع بقوله (فمن الله) وادخل الفاء كما قال تبارك وتعالى " قل إن الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم " . وكل وصل مثل " من " و " ما " و " الذي " فقد يجوز دخول الفاء في خبره ، لأنه مضارع الجزاء ، والجزاء قد يجاب بالفاء ". (٤)

٧ـ ذهب الفراء الى أن (اذن) اذا تقدمها المفعول ، وماجرى مجراه بطلت ، فيقال : صاحبك اذن أكرم . قال أبو حيان " ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ، بل يحتم قوانيم أنه يشترط في عملها أن تكون مصدرة أن لا تعمل لأنها لم تتصدر ، إذ قد تقدم عليها معمول الفعل ، ويحتمل أيضا أن يقال تعمل لأنها إن لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لأن النية بالمفعول التأخير). (٥)

---

(١) سورة النحل ، الآية : ٥٢

(٢) معاني القرآن ـ للفراء : ٢/١٠٤ ـ١٠٥

(٣) البحر المحيط : ٥/٥٠٢ ، وينظر الهمع : ٢/٦٢

(٤) معاني القرآن ـ للفراء : ٢/١٠٥

(٥) الأشباه والنظائر : ٢/٢٥٢ ، وينظر المغني ص: ٣٢ ، الجنى الداني ص: ٣٦٢ .

ويفضل اعمال (إذن) في هذه الحالة لأنها لم تفصل عن الفعل، وتقديم صاحبك لا ينفي صدارتها ، فهي صدرة في النية ، والنية بالمفعول التأخير .

٨ ـ ذهب الفراء الى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بـ (لولا) . على حين ذهب أبوحيان الى أنه مرفوع بالابتداء) .(١)

ولكن التشاغل في مثل هذا لا يقدم شيئا ذا منفعة للغة وأساليبها .

٩ ـ أجاز الفراء وهشام دخول ان المكسورة على (أن) المفتوحة نحو : إنّ أنك قائم يعجبني ، وقد منع ذلك أبوحيان(٢) ، وهو رأى سيبويه .(٣)

١٠ ـ في مبحث باب المجرور يقول أبوحيان (من ثنائية الوضع لا ثلاثية أصلها (منا) حذفت منها الألف لكثرة الاستعمال ، خلافا للكسائي والفراء في دعواهما ذلك .

وقد استدلا بقوله :

بذلنا مارن الخطى فيهم ... وكل مهند ذكر حسام
منا أنْ ذرّ قرن الشمس حتى ... أغاب شريدهم قتر الظلام

فرد من الى أصلها لما احتاج الى ذلك فدل هذا هي ثلاثية .

وذهب الجمهور الى أنها ثنائية وأولوا البيت على أن (منا) مصدر منى بمعنى اذا قدر استعمل ظرفا ، كخفوق النجم أى تقدير أن رد قرن الشمس وموازنته الى أن غربت ، وقال ابن مالك هو لغة لبعض العرب) .(٤)

ومن العسير أن نصل الى دليل نرجح به رأى الفراء ، لأن ذلك يستلزم معرفتنا بالتطور الذى طرأ على هذا الحرف ، ومادمنا نجهل مراحل ذلك التطور ، فانه لم يبق أمامنا سوى أن نقره على الصورة التى وجد عليها ، علما بأن البحث في مثل هذا لا يجدى نفعا .

---

(١) ينظر الارتشاف : ١٤٦ ب

(٢) ينظر الارتشاف : ١٨٤ أ

(٣) ينظر الجنى الدانى ص : ٤٠٩

(٤) الهمع : ٢/٣٤ .

١١ـ ذهب الفراء الى أن (زيد) فى مثل : قام وقعد زيدٌ ، قد ارتفع بالفعلين ، أى : أن (زيد) فاعل للفعلين معا ، وخالفه فى ذلك أبوحيان حذراً من اجتماع عاملين على معمول واحد)(١) .

١٢ـ أنكر الفراء سماع تقدير ضمير الشأن فى باب (كان) وذلك مثل : كان زيد قائم قال أبوحيان : " واختلفوا فى هذا التركيب فأجازه الجمهور ، وأنكر الفراء سماعه وهو محجوج بوجوده فى كلامهم)(٢) .

والدليل على صحة تقدير ضمير الشأن فى كان قوله :

اذا متُّ كان الناسُ صِنْفان شامتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذى كنتُ أصنعُ

وقال آخر :

هى الشِّفاءُ لدائى لو ظفرتُ بها وليسَ مِنْها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ(٣)

وعلى هذا فانه لا محل لانكار الفراء ذلك .

١٣ـ ذهب الفراء الى أن (إلاّ) مركبة من (أن) المخففة ومن (لا) التى للنفى ، وقال أبوحيان " الا " بسيط لا مركب خلافاً للفراء)(٤) .

أبوحيان وثعلب: (أبوالعباس أحمد بن يحى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ)

١ـ ذهب ثعلب الى أن (كلاّ) مركبة من كاف التشبيه ضمت الى (لا) التى للرد ، فجعلتا كلمة واحدة ، وشددت اللام لتخرج الكاف من معناها التشبيهى .

قال أبوحيان (وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل)(٥) .

وهى عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر ، لا معنى لها عندهم الا ذلك)(٦) .

(١) الارتشاف : ١٠٦ أ ، والهمع : ١٠٩/٢ .
(٢) الارتشاف : ١٢٦ أ .
(٣) ينظر الكتاب : ٣٦/١ ، وشرح التسهيل : ١٨٥/١ ، وشرح الأشمونى : ٢٧٠/١ .
(٤) النكت الحسان : ١١٧ ب .
(٥) التذييل والتكميل : ١٩٧/٥ ، والهمع : ٢٤/٢ .
(٦) المغنى ص٢٤٩ ، والجنى الدانى ص٥٧٨ .

ودعوى التركيب فى (كلا) أظهر من القول بعدمه ، لأنه ليس من المستبعد أن تكون مركبة من كاف التشبيه و (لا) ، وبعد التركيب أصبح لها معنى جديد ، وحكم جديد .

٢ـ ذهب ثعلب الى أن (أى) لا تكون موصولة أصلا ، وقال : لم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى ، بتقدير : الذى هو فاضل جاءنى .

قال أبوحيان : وهو محجوج بثبوت ذلك فى لسان العرب، قال الشاعر :

اذا ما لقيت بنى مالك ... فسلم على أيهم أفضل

وقال آخر :

اذا ما أتيتَ بنى مالكٍ ... فَسَلِّمْ على أيُّهم أفضلُ (١) .

٣ـ منع ثعلب جواز تقديم المفعول له على عامله .

قال أبوحيان : " والسماع يرد عليهم " .

قال الشاعر : فما جزعاً ورب الناس أبكى ... ولا حرصاً على الدنيا اعترانى

وقال آخر :

طَرِبْتُ وما شوقاً الى البيض أَطْرَبُ ... ولا لَعِباً منّى وذو الشيبِ يلعبُ ؟ (٢)

٤ـ ذهب ثعلب الى أن (عسى) حرف وليست فعلا .

قال أبوحيان : " ان القول بحرفية الكلمة (عسى) قول لا ينبغى التشاغل به ، لقيام الدلائل القاطعة على بطلانه " (٣) .

ان المشهور عند النحاة أن (عسى) فعل واستدلوا على فعليتها باتصال ضمائر الرفع البارزة بها ؟ نحو : عسيت ، وعسيتم ، ولحاق تاء التأنيث لها نحو : عَسَتْ هند أن تقوم (٤) .

٥ـ منع ثعلب الإخبار بالجملة القسمية ، وقد أنكر عليه أبوحيان ذلك (٥) . ومما يقوى رأى أبى حيان هو كثرة ما جاء مسموعا من ذلك ،

---

(١) ينظر الارتشاف : ١٣٧ أ ، ومنهج السالك ص ٤٦١ ، والمغنى ص ١٠٩ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢٠٠ ب ، والهمع : ١/١٩٥ .

(٣) الارتشاف : ١٧٤ أ ، والتذييل والتكميل : ٥/٩٦ ، والمغنى ص ٢٠١ .

(٤) ينظر الجنى الدانى ص ٤٦٦ .

(٥) ينظر : الارتشاف : ١٥٧ ب .

قال تعالى (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين)(١) ، (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا)(٢) (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا)(٣) . فقد جاء الأخبار في هذه الآيات جملا قسمية)(٤).

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية : ٩ .

(٢) سورة العنكبوت ، الآية : ٥٨ .

(٣) سورة العنكبوت ، الآية : ٦٩ .

(٤) ينظر الهمع : ١/٩٦ .

نتائج الدراسة السابقة :

بعد أن تبينت آراءه وموقفه من البصريين والكوفيين ، فقد خرجت بعدة نتائج تحدد موقفه ، وتكشف لنا عن اتجاه تفكيره النحوى .

١ ــ كان يوافق البصريين فى مسائل كثيرة ، كنصب المضارع بعد حتى ، وأو ، وفاء السببية ، وواو المعية بأن مضمرة وجوبا ، وأن نعم وبئس فعلان ، وأن الاسم المرفوع بعد اذا الشرطية فاعل لفعل محذوف ، وأن المصدر أصل والفعل مشتق منه .

وبجانب ذلك كان يأخذ برأى الكوفيين فى مسائل مختلفة ، ومن ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، وأن من الجارة تأتى لابتداء الغاية الزمانية ، وأنه يجوز العطف على الضمير المجرور دون اشتراط اعادة الخافض ، وأنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور ...

وهو فى أكثر آرائه ينزع غالبا الى البصريين ، لأنه يرى أن الصواب بجانبهم ، وأن الدليل يعضد رأيهم ، واذا ما رأى أن الدليل بجانب الكوفيين فانه سرعان ما يقف فى صفهم ، فهو يوافق الكوفيين مثلا فى بعض آرائهم لأن السماع يؤيدهم ، وأحيانا يرفض تلك الآراء لأن السماع يخالفهم .

وكان لموقف الكوفيين من القراء والقراءات أثر فى موافقة أبى حيان أيضا على آرائهم ، ومخالفة آراء البصريين فى ذلك .

معنى هذا أنه كان يقيم مذهبه على الانتخاب من المذهب البصرى والكوفى ، مع نزعة شديدة الى البصريين .

٢ ــ كان يردد أبو حيان حديثه عن البصريين باسم أصحابنا كقوله : ذكر أصحابنا ، وقال أصحابنا وأحيانا يردد كلمة أصحابنا ويقصد النحاة الأندلسيين كابن عصفور ، وابن الضائع ، والجزولى ، والسهيلى ، والشلوبين ، وأبى الحسن الأبدى ، وابن مالك(٢) ...

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢١٩ ب ، ٢٢١ أ ، ٢٢٧ أ ، ٢٣٠ ب ، ٢٤٤ أ ، ٢٥٦ أ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢١٧ ب ، ٢٤٢ ب ، ٢٥٩ ب .

ولكن التعبير باصحابنا عند حديثه عن البصريين لا يعنى بالضرورة أنه بصرى المذهب انما يشعر — كما نعتقد — بهذا التعبير الى اتفاقه مع البصريين فى الآراء التى يذكر مع ذكرها هذا التعبير . لأن المنهج الذى يسير عليه ، هو الذى يحدد اتجاهه النحوى ، وقد دلتنا هذه الدراسة على أنه كان يتجه فى أكثر آرائه اتجاها بصريا مع عدم اغفاله رأى الكوفيين والأخذ به . أى أنه كان ينزع منزع أهل البصرة أحيانا ، وينزع أهل الكوفة أحيانا أخرى ، وأحيانا يختلف معهما بما يتمشى مع اتجاه تفكيره النحوى فى الانتخاب والاستقلال بالرأى .

فهو ينهج نهج البغداديين فى المزج بين المذهبين مترسما فى ذلك منهجهم فكان تارة ينتخب ما يراه متمشيا مع منهجه من آراء البصريين ، وتارة ينتخب من آراء الكوفيين .

وما أحب أن أنتهى اليه هو أن أبا حيان بغدادى ذو نزعة بصرية ، وأن نحوه لا يمكن عده نحوا بصريا خالصا كما ذهبت الدكتورة خديجة وغيرها من الباحثين بل كان خليطا من المذهبيين مع نزعة شديدة للبصريين .

٣ — هناك بعض المسائل النحوية التى لا تحل الا عن طريق المقارنات اللغوية بين اللغة العربية وأخواتها الساميات ، وذلك مثل الحاق الميم فى (اللهم) والبحث فى تركيب لكن ، ولن ، ومهما ، وأنا ، وهو ، وكم ...

نجد أن أبا حيان لم يوفق فى نظرته اليها ، وهو معذور فى ذلك لأن البحث فى المقارنات اللغوية هو اتجاه حديث فى دراسة اللغة ، ولم يعرف الا فى وقت متأخر .

* الفصل الخامس *

ابوحيـــان والبغداديـــون



أبوحيان والبغداديون :

دأب أكثر الباحثين على أنهم عندما يتعرضون الى النحو في بغداد أو الكوفة ، أو البصرة ... أن يتكلموا على نشوء هذه المذاهب (١) وهل تكون مدرسة أم لا . ويفرقون أنفسهم أحيانا في البحث عن المؤسس الحقيقي لهذه المذاهب . وليس من مهمة هذا البحث ، خوض غمار ذلك . لأن دراستنا منصبة على نحويتهم ، وما تركوه من جهد في المسائل النحوية .

ولكن الشيء الذي يمكن أن نقوله هو أنه بعد أن ترسخت أركان النحو العربي وفروعه ، وبلغ النحو درجة كبيرة من النضج والكمال ، بحيث أصبحت الاضافة الى ذلك من الأمور العسيرة ، فقد وجد في بغداد نحاة بذلوا جهدا كبيرا في المسائل النحوية ، وكان لهم بها رأي . وذلك بعد أن تمثلوا نحو البصريين والكوفيين ثم اختاروا من كل منهما ما يتفق مع ما يأخذون به من نزعة سماعية أو قياسية . ومن الملاحظ أن آراءهم كانت تميل الى الفردية ، فنجد بعضهم قد انتصر للبصريين . وبعضهم للكوفيين ، وبعضهم قد أمسك بالعصا من الوسط .

ويمكننا حصر الخصائص التي تميز بها النحو عند البغداديين فيما يلي :

١ـ بسط المذهبين البصري والكوفي ثم الاختيار أو الانتخاب منهما .

٢ـ المزج بين هذين المذهبين ، ثم الخروج برأي يجمع بين مزايا المذهب البصري والمذهب الكوفي .

٣ـ كانت لهم بعض الآراء الاجتهادية .

---

(١) لمراجعة وجود المدرسة البغدادية ينظر : أبو زكريا الفراء ـ د . أحمد مكي الأنصاري ص ٢٢٤ ، ٢٢٦ . وتاريخ النحو ـ سعيد الأفغاني ص ٩٣ ، ضحى الاسلام ـ أحمد أمين : ٢ / ٢٩٨ ، مدرسة الكوفة د . مهدي المخزومي ص ٧٠ المدارس النحوية ص ٢٤٥ ، أبوحيان النحوي ـ د . خديجة ص ٢٠٤ ، أبوعلي الفارسي د . عبد الفتاح شلبي ص ٤٤٦ الرماني النحوي . د . مازن المبارك ص ٣٤ ، نشأة النحو ـ للطنطاوي ص ٩١ . البحث اللغوي عند المبرد . أحمد مختار عمر ص ٩٨ . مجلة مجمع دمشق المجلد ١٤٣ ، الجزء ٩ ، ١٠ . بحث لطه الراوي . المدرسة البغدادية . لمحمود حسني محمود ـ (رسالة دكتوراة) بجامعة القاهرة ١٩٧٦ .

وعلى نحو ما كان أبوحيان يختار ما يراه صوابا من آراء البصريين والكوفيين ، فانه كان أيضا ينتخب ويختار ما يراه صحيحا من آراء البغداديين ، وجديرا بالاتباع ، ويخالفهم فيما يراه غير صحيح ، وفيه بُعْدٌ عن الأصول النحوية . هذا هو المنهج الذى سار عليه أبوحيان وترى الدكتورة خديجة أن موقف أبى حيان من البغداديين كان غامضا ، وأن هذا الغموض يرجع الى أن البغداديين قد وافقوا الكوفيين فى أكثر آرائهم ، ولهذا يرد عليهم هذه الآراء)(١) .

ويضاف الى هذا أيضا أن ما نلمسه من غموض انما يعود الى أن هؤلاء البغداديين لا يؤلفون وحدة فى التفكير أو المنهج ، لأننا نجد أن لكل واحد منهم آراء انفرادية وخواطر ، واقتراحات تتفق أحيانا مع البصريين أو الكوفيين وأحيانا تخالفهما .

ولبيان موقف أبى حيان من البغداديين فانى سأتعرض لموقفه لهم عندما يشير اليهم كجماعة من الجماعات النحوية ، ثم أبين موقفه من أهم النحاة الذين ينتمون الى المذهب البغدادى .

أما بالنسبة الى النقطة الأولى : فان أبا حيان كان قليل الاشارة فى كتابه الى البغداديين كجماعات واذا أردنا أن نتلمس موقفه منهم فانه يتمثل فيما يلى :

١ - ذهب البغداديون - وفاقا للكوفيين - الى أن (بَلْهَ) من أدوات الاستثناء ، نحو : أكرمت العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ ، وذلك لأنهم رأوا ما بعدها خارجا عما قبلها فى الوصف ، من حيث كان مرتبا عليه ، لأن معنى أكرمت العبيد بله الأحرار : إن إكرامك للأحرار يزيد على إكرامك للعبيد .

وذهب جمهور البصريين الى أنها لا يستثنى بها ، لأن (الا) لا تقع مكانها ، ولأن ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها ... كما أنه لا يجوز فيما بعدها الا الخفض .

---

(١) أبوحيان النحوى ص ٢١٠ .

وقال أبوحيان : " والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء بدليل أن ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها ، ومن حيث دخول حرف العطف عليه ، ولم يتقدمها استثناء)(١) .

٢ـ أنكر عليهم جواز تثنية اجمع أو جمعها ، يقول : " وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع بمعنى (كل) ، فيؤكد بـ (أجمع) ... ولا يثنى ولا يجمع وما بعده ، خلافا للكوفيين والبغداديين وابن خروف من أصحابنا)(٢) .

٣ـ ذهب البغداديون ـ وفاقا للكوفيين ـ الى جواز إعمال أسماء المصادر ، فأجاز الكسائي والفراء وهشام " عجبت من كرامك زيداً ، ومن طعامك طعامنا " واستثنى الكسائي من ذلك ثلاثة ألفاظ فلم يعملها وهى " الخبز والقوت والدهن فلا تقول : عجبت من خبزك الخبز ، ولا عجبت من دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك وأجاز ذلك الفراء ، وقال هشام : ولا يمتنع القياس ولا يجوز هذا عند البصريين الا ان اضطر شاعر فيستعمل اسم المصدر استعمال المصدر .

قال أبوحيان : " والذى أذهب اليه فى هذا المسموع من هذا النوع أن المنصوب بعده ليس منصوبا باسم المصدر ، ولا أجرى مجرى المصدر فى العمل ، بل هو منصوب باضمار فعل يفسره ما قبله)(٣) ، والأولى بالاتباع رأى البغداديين لبعده عن التكلف والتقدير .

٤ـ أجاز البغداديون ـ وفاقا للكوفيين ـ خفض المعطوف على المنصوب ، فتقول : هذا ضارب زيداً وعمرو ، على موضع زيد . وحملوا على ذلك قول امرىء القيس :

وظلَّ طهاةُ اللحم من بين منضجٍ   صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجلِ

فعطفوا " أو قدير " على موضع " صفيف " لأنه لا يجوز خفضه باضافة اسم الفاعل الذى هو منضج اليه . ثم قال أبوحيان : " ولا حجة فى ذلك ، ولا فى

---

(١) منهج السالك ص ١٧٩ ، والارتشاف : ٢٣٠ ب ، ٢٦٤ ب ، والجنى الدانى ص ٤٢٥ .

(٢) الارتشاف : ٣٠٠ ب .

(٣) منهج السالك ص ٣١٧ .

كونه مجرورا على الجوار ، لأن قبله مجرورا وهو (سواء) اذ يمكن حمله على تقدير (مضج) مضاف اليه كانه قال : أو مضج قدير ، فحذفه وجعله بمنزلة المثبت لتقدم ذكره)(١) .

م - مال الى البغداديين في جواز التعجب من الأفعال الناقصة نحو ليس ، وما زال . فاجاز نحو : ما أحسن ما ليس يذكرك زيد ، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد)(٢) .

أبوحيان ونحاة بغداد :

كان لأبي حيان مواقف من هؤلاء النحاة الذين كان لهم آراء انفردوا بها ، أو آراء شايعوا فيها غيرهم من النحاة القدماء .

أبوحيان وابن كيسان المتوفى سنة " ٢٩٩ هـ " :

اختلف المترجمون لابن كيسان في مذهبه النحوي ، فعده بعضهم بصرياً ، وعده بعضهم كوفياً ، وعده بعضهم من الذين خلطوا بين المذهبين فلم يكن بصريا ولا كوفيا (٣) .

وفي الحقيقة ، ان ابن كيسان كان من النحاة الذين يمزجون بين النحو البصري والكوفي ، مع نزعة شديدة الى الكوفيين ، فهو بغدادي المذهب ، وذو نزعة كوفية " (٤) .

وهمنا هنا أن نبين موقف أبي حيان من ابن كيسان وآرائه النحوية :

---

(١) منهج السالك ص ٣٣٨ ، وينظر شرح الأشموني : ٤/٢٧٢ .

(٢) ينظر منهج السالك ص ٣٧٩ .

(٣) لمراجعة هذا ينظر : طبقات الزبيدي : ص ١٧٠ ، وشرح التصريح : ١٨٩/١ ، ٨٨/٢ ، وبروكلمان : ١٧١/٢ ، والفهرست ص ١٢٦ . والمدرسة البغدادية : لمحمود حسني محمود .

(٤) وللاستزادة ينظر الانصاف المسألة رقم : ٤ ، ١٧ ، ٢ ، ٥٢ ، ٨٦ ، والهمع : ٦٠/١ ، ٧٨/١ ، ١٥٨ ، ١١٥/٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

١ - ذهب البصريون الى أن (أنت) مركبة من اسم وهو (أن) ، وحرف وهو (التاء) ، وأما الكوفيون فذهبوا الى أن (التاء) من نفس الكلمة ، والكلمة بكمالها اسم . وذهب ابن كيسان الى أن الضمير هو التاء ، وهي تاء فعلت، وكثرت بـ (أن) وزيدت الميم للتقوية ، والألف للتثنية ، والنون للتأنيث . قال أبوحيان : وهذا الذى اختاره)(١) .

وقد أقرت الدراسات الحديثة المقارنة تركيب (أنت) من (أن) و(التاء) قال برجشتراسر " ان الضمائر المتصلة للمخاطب مركبة من المتصلة المستعملة فى الماضى مثل : ذهبت وجلست " ومن مقطع (آن) وهو ما يحتمل أن يكون من ادوات الاشارة)(٢) .

ومهما يكن من أمر ، فان الذين ذهبوا الى التركيب قد أقرت الدراسات الحديثة وجهة نظرهم .

٢ - اجاز ابن كيسان أن يفصل بين فعل التعجب، والمتعجب منه بـ (لولا) نحو : ما أحسن - لولا بخله - زيداً ، وأحسن - لولا بخله - بزيد قال أبوحيان : ولا حجة له على ذلك)(٣) .

وان ما أجازه ابن كيسان لم يسمع عن العرب ، ولكنه قاسه على أساليب أخرى ، وقد رفض ذلك أبوحيان تمشيا مع منهجه فى رفضه للأمثلة التى لم يعضدها السماع .

كما أن سيبويه قد أشار الى التلازم من فعل التعجب ومعموله ، فقال فى : ما أحسن عبد الله : ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر " ما " ولا تزيل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئا مما يكون فى الأفعال سوى هذا)(٤) .

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢٢١ ب ،وشرح الكافية : ٢/٩ ، وشرح التصريح ١/١٠٣ ، والهمع : ١/٦٠ .

(٢) التطور النحوى ص٤٨ ، وتاريخ اللغات السامية ص٩ ، والفلسفة اللغوية ص١١٩ تعليق د. مراد كامل .

(٣) ينظر الهمع : ٢/٩١ ، والنكت الحسان : ٤٩ أ ، وشرح الكافية : ٢/٣٠٩ ، وشرح التصريح : ٢/٩٠ .

(٤) ينظر الكتاب : ١/٣٧ .

٣ـ ذهب أبوحيان الى بقاء عمل (ما) الحجازية اذا توسط معمول الخبر بينها وبين الاسم ، وذلك اذا كان ظرفا أو مجرورا ، نحو : ما اليوم زيد ذاهباً ، وما بسيف زيد ضارباً .

أما اذا كان المعمول المتوسط غيرهما فلا يجوز نصب الخبر ، نحو : ما طعامك زيدٌ آكل .

ثم قال أبوحيان : " خلافا لابن كيسان فانه يجيز نصبه ، نص عليه أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته ، قال :

وما جواد لك الغلامُ راكب	فليس للجواز بلفظ ناصب
إلا ابن كيْسان من المذاهب	فإنه أجازَ نصْبَ الراكب)(١) .

وهنا نجد أن ابن كيسان قد ذهب مذهب الكوفيين في اجازة نصب خبر ما العاملة عمل ليس ، وذلك اذا تقدمها معموله . أما أبوحيان فقد منع ذلك تمشيا مع رأى البصريين .

٤ـ ذهب ابن كيسان الى أن (أم) أصلها (أو) أبدلت واوها ميما ، فتحولت الى معنى يزيد على معنى أو .

قال أبوحيان : " وهى دعوى بلا دليل ، ولو كانت كذلك لا تفقت أحكامهما ، وهما مختلفان من أوجه)(٢) .

ان رأى ابن كيسان رأى غريب ، والأولى أن نأخذ كلا من (أم) و(أو) على ظاهرهما ، ولا ضرورة الى هذا التكلف والتعقيد .



٥ـ منع ابن كيسان اشتراك المفعول معه مع ما قبله في حال أو خبر ، كما يشترك المتعاطفين فيهما ، وذلك نحو : جاء زيد وعمرا ضاحكين ، وكان زيد وعمرا مذكورين ، أى : أنه لا يجيز الجمع بين ما قبل الواو ، وما بعدها في حال أو خبر ، وذهب الأخفش الى اجازة ذلك . يقول أبوحيان : (وأجازه

---

(١) الارتشاف : ١٧١ أ ، والهمع : ١٢٤/١ .

(٢) الارتشاف : ٣١١ ب ، والجنى الداني ص ٢٠٥ ، والهمع : ١٣٢/٢ .

الأخفش — واختاره ابن مالك — اجراء واو مع اجراء واو العطف ، فيطابق الأول والمنصوب على معنى مع ، فتقول : كان زيد وعمراً مذكورين ، وجاء زيد وعمراً ضاحكين ، وبعدم المطابقة ابن كيسان واياه اختار"(١) .

٦ـ اشترط النحاة وجوب تكرار (لا) النافية للجنس اذا انفصل مصحوبها ، أو كان معرفة ، كقوله تعالى " لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها يُنْزَفُون)(٢) ، ونحو : لا زيد في الدار ولا بكر ، قال أبوحيان " خلافا للمبرد وابن كيسان فانهما يجيزان أن لا تتكرر ، وذلك عندنا لا يكون الا ضرورة)(٣) .

٧ـ قال أبوحيان : (ولا تكون — لعل — بمعنى كي ، خلافا لقطرب وابن كيسان)(٤) وقد نسب ابن هشام هذا القول الى جماعة منهم الأخفش ، والكسائي ، وحملا عليه " فقولا له قولاً ليناً لعلّه يتذكر أو يخشى)(٥) ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين ، أي : اذهبا على رجائكما)(٦) .

وقد ذهب سيبويه والمبرد الى أنه ليس في (لعل) معنى التعليل ، وانما هي للترجي ، وهو توقع للعباد ، يقول المبرد : ومن هذا الباب قول الله عز وجل " أسمع بهم وأبصر "(٧) ، ولا يقال لله — عز وجل — تعجب ، ولكنه خرج على كلام العباد ، أي : هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم : ما أسمعهم ، وأبصرهم في ذلك الوقت ، ومثل هذا قوله " فقولا له قولاً ليّناً لعله يتذكر أو يخشى) ، ولعل انما للترجي ، ولا يقال ذلك لله ، ولكن المعنى — والله أعلم — اذهبا أنتما على رجائكما ، وقولا القول الذي ترجوان به ، ويرجو به المخلوقون تذكّر من طالبوه)(٨) .

(١) الارتشاف : ٢١٩أ ، وشرح الكافية : ١/١٩٨ ، والهمع : ١/٢٢٢ .
(٢) سورة الصافات ، الآية : ٤٧ .
(٣) الارتشاف : ١٨٧ ب ، والهمع : ١/١٤٧ ، والجنى الداني ص٢٩٦ .
(٤) البحر المحيط : ١/٩٣ .
(٥) سورة طه ، الآية : ٤٤ .
(٦) المغنى ص ٣٧٩ ، وينظر حاشية الصبان : ١/٢٧٢ .
(٧) سورة مريم ، الآية : ٣٨ .
(٨) المقتضب : ٤/١٨٣ ، وينظر الكتاب : ١/٦٧ ، والجنى الداني ص ٥٨٠ .

ومن الواضح أن أبا حيان متأثر بقوله هذا بقول سيبويه والمبرد .

والذي أميل اليه هو أنه لا يمكننا إغفال معنى التعليل في لعل ، ويظهر ذلك في قولنا : اقرأ كثيرا لعلك تنجح . ومن ذلك أيضا ما حمله الأخفش والكسائي على التعليل قوله تعالى " لعلكم تشكرون "(١) ، "ولعلكم تهتدون "(٢) ، أي : لتشكروا ، ولتهتدوا . وقال الأخفش في (لعله يتذكر) نحو قول الرجل لصاحبه : افرُغْ لعلنا نتغدّى ، والمعنى : لنتغدّى)(٣).

٨ ـ أجاز ابن كيسان تصغير صيغة التعجب (أفعل بزيد) قياسا على (أفعل) فعنده يصح أن تقول : أحيسن بزيد ، وأحيسن زيدا ، قال أبو حيان : " وأما تصغير أفعل بزيد قياسا على (أفعل) فلا يجوز ، لأنه لم يسمع من العرب)(٤) .

وقياس ابن كيْسان لا يخلو من ضعف ، لأن ما جاء من صيغة (ما أفعل) مصغرا يعد قليلا ، قال الشاعر :

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلاناً شدن لنا ... من هؤليائكنّ الضّال والسَّمُرِ(٥)

كما أن النحاة عند ما صغروا (أفعل) إنما صغروه لأنه أشبه أفعل التفضيل ، وذهب البصريون الى القول بفعلية ، وأما صيغة (أفعل) فهي (فعل) ولهذا فانه يضعف تصغيرها .

٩ ـ أجاز ابن كيسان في القسم اظهار الفعل الذي يشتمل على معنى القسم قبل الواو نحو : حلفت والله لأقومن ، أقسمت والله لأذهبن .

قال أبو حيان : " لم يحفظ ذلك ، فان جاء فمؤول على أن حلفت كلام تام ، ثم أتى بعده بالقسم ، ولا يجعل (والله) متعلقة بـ (حلفت)(٦) .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٥٣ .

(٣) ينظر الجنى الداني ص ٥٨٠ .

(٤) الارتشاف : ٢٢ / أ ، ومنهج السالك ص ٣٨٣ .

(٥) ينظر حاشية الأشموني : ٢٦/٣ .

(٦) الهمع : ٣٩/٢ .

يبدو أن ما ذهب اليه ابن كيسان من الآراء التى انفرد بها ، ولم يقبل النحاة ما ذهب اليه ، ولهذا فان أبا حيان قد أنكر عليه ذلك .

ونخلص من هذا الى أن أبا حيان كان يخالف ابن كيسان فى أكثر آرائه وأن هذا الشئ كان يرجع الى اغراق ابن كيسان فى القياس ، والأخذ بآراء الكوفيين ، والى بعض الآراء الانفرادية التى انفرد بها .

أبو حيان وأبو على الفارسى المتوفى سنة " ٣٧٧ هـ " :

اختلف أيضا فى المذهب النحوى لأبى على الفارسى ، فعده بعضهم بصريا ، وعده بعضهم بغداديا (١) .

وفى الحقيقة ان من ينظر فى آرائه النحوية يجد أن أبا على الفارسى كان من الذين يمزجون بين النحويين البصرى والكوفى ، ولكنه يميل الى مذهب البصريين (٢) .

وما يعنينا هنا هو أن نبين موقف أبى حيان من آراء أبى على الفارسى :

١ ـ أنكر الفارسى الجر بـ (لعل) ، وتأول قول الشاعر :

فقلت : ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً ... لعلَّ أبى المغوارِ منكَ قريبُ

بأنه يحتمل أن الأصل : لعله لأبى المغوار جوابٌ قريب ، فحذف موصوف قريب ، وضمير الشأن ، ولام لعل الثانية تخفيفا ، وأدغم الأولى فى لام الجر ، ومن ثم كانت مكسورة .

قال أبو حيان : والجر بـ (لعل) لغة حكاها أبو عبيدة ، والأخفش ، والفراء ، وأبو زيد ، وقال انها لغة عقيل ، ومن أنكر الجر بها محجوج بنقل هؤلاء (٣) .

---

(١) ينظر طبقات الزبيدى : ص ١٣٠ ، والفهرست : ص ١٠١ ، وبروكلمان : ١٩٠/٢ ، والمدارس النحوية ص ٢٥٥ ، وأبو على الفارسى ص ١٠٥ .

(٢) ينظر مثلا : الهمع : ١٠٠/١ ، ١٩٤ ، وشرح التصريح : ١٨٨/١ ، ٢٤٨/٢ ، ٣٤٣/١ ، ٢٢/٢ .

(٣) الارتشاف : ١٨٣ ب ، والهمع : ٣٣/٢ ، والنكت الحسان : ٣٦ أ .

وما ورد مسموعا عن العرب يقوى ما ذهب اليه أبوحيان ، فقد نقل الجر بـ (لعل) أئمة موثوق بهم ، كما أن الجر بـ (لعل) قد نسب الى بنى عقيل ، وقال الشاعر :

لعلَّ اللهِ يمكننى عليها جهاراً ، من زهيرٍ أو اسيدِ

وأنشد كعب بن سعد :

لعلَّ اللهِ فضلكم علينا بشئٍ ، أن أمكم شريمُ (١).

وقد رد ابن هشام على الفارسى بقوله : (وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف لعل ، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ (لعل) لغة قوم بأعيانهم (٢))

وقال المرادى أيضا : " إن تخفيف لعل لم يسمع فى هذا البيت ، كما أنها لا تعمل فى ضمير الشأن) (٣) .

وقال الدمامينى : " ولا وجه لذلك بعد نقل الأئمة الثقات أنه لغة لقوم من العرب" (٤) .

٢ ــ قال أبوحيان : " ومن زعم أن كان الناقصة لا مصدر لها ، فمذهبه مردود ، وهو مذهب أبى على الفارسى ، وقد كثر فى كتاب سيبويه المجئ بمصدر كان الناقصة ، والأصح أنه لا يلفظ به معها ، فلا يقال : كان زيد قائما كونا) (٥) .

٣ ــ ذهب الفارسى الى أن قوله :

كالحوت لا يُرْويه شئٌ يلهمهُ يُصْبِحُ ظمآنَ وفي البحرِ فمهْ

من الضرورات ، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت فى الشعر .

قال أبوحيان : "والصحيح جواز ذلك فى النثر والنظم) (٦) .

---

(١) ينظر منهج السالك ص ٢٣٥ ، والجنى الدانى ص ٥٨٣ ، وشرح ابن عقيل : ٣/٥ .

(٢) المغنى ص ٣٧٧ ، وتعليق الفرائد : ٢/٢٥ ب .

(٣) الجنى الدانى ص ٥٨٥ .

(٤) تعليق الفرائد : ١/٢٠٥ ب .

(٥) البحر المحيط : ١/٦٠ ، ومنهج السالك ص ٥٤ .

(٦) الارتشاف : ١٠٧ أ ، وينظر شرح الأشمونى : ١/٤١ .

ويقول ابن مالك راداً على الفارسي : " وهذا من تحكمات الفارسي المباينة ... الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم ، وفي الحديث الصحيح : لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك "(١) .

٤ـ ذهب سيبويه الى أن اسم الاشارة ، وحروف الجر لا يعملان في المفعول معه .

وقد أجاز أبوعلى الفارسي في قول الشاعر :

لا تحبسنك أثوابي فقد جُمعت ... هذا ردائي مطوياً وسربالا

بإعمال اسم الاشارة في (سربالا) على أنه مفعول معه ، لأن اسم الاشارة في معنى أشير . قال أبوحيان " وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه ، بل العامل فيه هو قوله : مطويا "(٢) .

٥ـ ذهب الفارسي الى أن "حيثُ" تقع مفعولا به ، وذلك عند تخريجه لقوله تعالى " اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالتَه "(٣) حيث يقول : فالقول في العامل في حيث أنه لا يخلو من أن يكون (أعلم) هذه المذكورة أو غيرها . وان عمل (أعلم) فيه فلا يخلو من أن يكون ظرفا أو غير ظرف . فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أعلم) على حسب ما عمل في أحوج في ساعة في قوله : فإنا وجدنا العِرض أحوج ساعة ،

لأن المعنى يصير : أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت ، ولا يوصف الله بأنه أعلم في مواضع أو أوقات كما تقول : زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا ، أو زمان كذا ، فاذا كان كذلك لم يجز أن يكون العامل أعلم هذه ، واذا لم يجز أن يكون اياه كان فعلا يدل عليه أعلم ، واذا لم يجز أن يكون (حيث) ظرفا كما ذكرنا كان اسما ، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع "(٤) .

وقد أنكر أبوحيان وقوع (حيث) مفعولا به على السعة ، أو غيره ، لأن مثل هذا الاعراب (تأباه قواعد النحو ، لأن النحاة نصوا على أن (حيث) من الظروف

---

(١) شرح التسهيل : ١/٥٣ ، وينظر شرح التصريح : ١/٦٤ .

(٢) الارتشاف : ٢١٧ ب ، وينظر حاشية الصبان : ٢/١٣٧ ، وشرح التصريح : ١/٣٥٣ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١٢٤ .

(٤) الحجة ـ لأبي علي الفارسي ص ١٨ ـ ١٩ .

التي لا تتصرف ، وشذ اضافة لدى اليها ، وجرها بالباء ، ونصوا على أن الظرف الذى يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا ، واذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السعة ، ولا على غيرها ، والذى يظهر لى أن اقرار حيث على الظرفية المجازية ، على أن تضمن أعلم معنى ما يتعدى الى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته ، والظرفية هنا مجاز)(١) .

وقال ابن هشام : وقد تقع (حيث) مفعولا به وفاقا للفارسى)(٢) .

ولا يخلو ما ذهب اليه الفارسى من تكلف وتعقيد ، والأولى عدم اخراج (حيث) عن ظرفيتها ، لأن ذلك يؤدى الى التكلف فى تقديرنا صيغها ، فمثلا عند ما حمل على قول الفارسى فقد قرروا الناصب (يعلم) محذوفا مدلولا عليه بأعلم ، لا بأعلم نفسه ، لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ، واذا أولناه بـ (عالم) جاز أن ينصبه فى رأى بعض النحاة(٣) .

٦- ادعى الفارسى الاجماع على جواز توسط خبر ليس ، قال أبوحيان : " ليس بصحيح ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه)(٤) .

٧- الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فانه يتعلق بفعل أو اسم فاعل محذوف هو الخبر ، وذلك عند أبى حيان . وأما الفارسى فانه يرى أن الجار والمجرور هما الخبر ، وليس هناك عامل محذوف متعلقا به)(٥) .

٨- قال أبوحيان : " ليس فعل ماض ، خلافا لأبى بكر بن شُقير(٦) ، وللفارسى فى أحد قوليه ، اذ زعما أنها حرف نفى مثل (ما))(٧) .

---

(١) البحر المحيط : ٤ / ٢١٦ ، والارتشاف : ٢١١ أ .

(٢) المغنى ص ١٧٦ .

(٣) ينظر المغنى ص ١٧٧ .

(٤) الارتشاف : ١٦٦ أ ، وينظر شرح الكافية : ٢ / ٢٦٧ ، وشرح التصريح : ١ / ١٨٧ .

(٥) ينظر الهمع : ١ / ٩٦ .

(٦) هو أبو بكر أحمد بن الحسين ، من نحاة بغداد توفى سنة ٣١٧ هـ ، بغية الوعاة : ١ / ٣٠٢ .

(٧) البحر المحيط : ١ / ١٣٨ ، والمغنى ص ٣٨٧ .

وقال المالقي : ليس : ليست محضة في الحرفية ، ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه والفارسي ، فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبوعلي أنها حرف ، فالذي ينبغي أن يقال فيها ، اذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال ، وذلك اذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنها حرف ، لا غير ك (ما) النافية ، كقول الشاعر :

تهدي كتائبَ خضراً ، ليس يعصمها الا ابتدارٌ الى موتٍ بأسياف (١)

والذي يظهر أن كلمة (ليس) كانت تستعمل حرفا للدلالة على معنى النفي ، ثم كثر استعمالها ، متصلة بضمائر الرفع البارزة ، وتاء التأنيث الساكنة ، فأخذت صورة جديدة ، وحكما جديدا ، ثم غلب النحاة القول بفعليتها على حرفيتها .

٩ ـ ذهب بنو تميم الى أن (الا) تبطل عمل (ليس) ، كما تبطل عمل " ما " الحجازية ، حكى سيبويه : ليس الطيبُ إلا المسكُ .

قال أبوحيان : " وقد جهل الفارسي هذه اللغة ، فتأول ما حكى سيبويه بتأويلات مصادمة للنص " (٢) .

وقد تأول أبوعلي ما حكى سيبويه كما يلي :

١ ـ ان في (ليس) ضمير الشأن ، والطيب مبتدأ ، والمسك خبره ، ورُدّ بأنه لو كان كذلك لدخلت الا على الجمله ، فكان يقال : ليس الا الطيب المسك ، كما قال الشاعر :

ألا ليس إلاّ ما قضى الله كائنٌ ولا يستطيع المرءُ نفعاً ، ولا ضراً

وقد أجاب أبوعلي عن هذا بأن (الا) دخلت في غير موضعها ، ونظير ذلك قوله تعالى " إن نظنُّ الا ظناً " (٣) ، وقول الأعشى :

أحلّ به الشيبُ أثقالَه وما اغترّهُ الشيبُ إلاّ اغترارا

وأجيب بأن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة ، لفهم المعنى .

---

(١) رصف المباني ـ للمالقي ص ١٤١ ، والجنى الداني ص ٤٩٤ .

(٢) الارتشاف : ١٦٨ ب .

(٣) سورة الجاثية ، الآية : ٣٢ .

ب ـ أن يكون الذاهب اسم (ليس) ، والخبر محذوف ، و(الا المسك) بدل منه كأنه قيل : ليس الذاهب في الوجود الا المسك .

حـ ـ أن يكون الذاهب اسم (ليس) و (الا المسك) نعت له ، والخبر محذوف ، كأنه قال : ليس الذاهب ، الذي هو غير المسك ذاهباً في الوجود)(١)

والذي يضعف هذه التأويلات نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم)(٢) .

ولو أن الفارسي اكتفى بالقول بحرفية(ليس) ، وأنها تفيد النفي ، أو أن بني تميم يرفعون الخبر بعدها عند انتقاض النفي بـ (الا) لكان أغنانا عن هذه التخريجات التي لا تخلو من تكلف .

١٠ـ أجاز أبوعلي في (زال) الناقصة التي مضارعها يزال أن تكون تامة ، قياسا ، قال أبوحيان : ولا يحفظ ذلك)(٣) .

١١ـ منع الفارسي زيادة الباء بعد (ما) التميمية . قال أبوحيان : " والصحيح جواز ذلك ، وهو كثير جدا في نثرهم ونظمهم ، وممن نص على جواز ذلك سيبويه والفراء)(٤) .

وقال المرادي أيضا : " والصحيح الجواز ، لسماعه في أشعار بني تميم "(٥) .

١٢ـ من أوجه (لمّا) أن تختص بالماضي ، فتقتضي جملتين ، وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، وهي حرف وجوب لوجوب . وفيها مذهبان :

أحدهما : أنها حرف ، وهو مذهب سيبويه .

والثاني : ظرف بمعنى حين ، وهو مذهب أبي علي الفارسي .

وقد نقد أبوحيان من ذهب الى القول بأن(لما) ظرف لا حرف ، يقول في تفسير قوله تعالى " فَلَمَّا قَضَيْنَا عليه الموتَ ما دَلَّهُم على مَوْتِهِ إلاّ دابَّةُ الأرضِ "(٦) : وجواب ("لمّا) النفي الموجب ، وهذا يدل على أن (لما)

---

(١) الجنى الداني ص٤٩٦ ، وينظر المغني ص٣٨٨ .
(٢) ينظر الجنى الداني ص٤٩٨ ، والمغني ص٣٨٦ .
(٣) الارتشاف : ١٦٥ أ ، وينظر : شرح التصريح : ١/١٨٥ ـ ١٨٦ .
(٤) الارتشاف : ١٧٤ أ ، والبحر المحيط : ١/٥٥ ، ٦٧ ، والهمع: ١/١٢٧ .
(٥) الجنى الداني ص ٥٤
(٦) سورة سبأ ، الآية : ١٤ .

حرف لا ظرف ، خلافا لمن زعم ذلك ، لأنه لو كان ظرفا لكان الجواب هو العامل وما دخلت عليه ، وهي نافية ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وقد مضى لنا نظير هذا في يوسف في قوله : (وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ)(١) ...)(٢) .

وفي موطن آخر يقول : " وأما مذهب سيبويه فلما حرف لا ظرف ، وهو حرف وجوب لوجوب ، ومذهب سيبويه هو الصحيح)(٣) .

وقال المرادي : " والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ، لأوجه : أحدها : أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء ، والثاني : أنها تقابل "لو" ، تحقيق تقابلهما أنك تقول : لو قام زيد قام عمرو ، ولكنه لما لم يقم لم يقم ، والثالث : أنها لو كانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها ، كما قال أبو علي .

ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعا فيها ، لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعا فيه ، وأنت تقول : لما قمت أمس أحسنت اليك اليوم ، وقال تعالى " وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا)(٤) ، والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم ، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم ، لأن ظلمهم متقدم على انذارهم ، وانذارهم متقدم على اهلاكهم . والرابع : أنها تشعر بالتعليل ، كما في الآية المذكورة ، والظروف لا تشعر بالتعليل . وبهذا استدل ابن عصفور على حرفيتها والخامس : أن جوابها قد يقترن بـ (اذا) الفجائية كقوله تعالى " فلما جاءهم بآياتنا اذا هم منها يضحكون)(٥) ، وما بعد (اذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها)(٦) .

وما ذهب اليه الفارسي لا يمكن استبعاده أيضا ، والأولى بالاتباع هو ما ذهب اليه ابن مالك من الجمع بين المذهبين حيث يقول : (اذا ولي (لمّا)

---

(١) سورة يوسف ، الآية : ٦٨ .

(٢) البحر المحيط : ٢٦٦/٧ ، والهمع : ٢١٥/١ .

(٣) ينظر البحر المحيط : ٧٥/١ ، ١٠٦/٣ .

(٤) سورة الكهف ، الآية : ٥٩ .

(٥) سورة الزخرف ، الآية : ٤٧ .

(٦) الجنى الداني ٥٩٥ ، وينظر النكت الحسان : ١٢١ ب .

فعل ماض لفظا ومعنى فهو ظرف بمعنى (إذْ) ، فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيهما مضى وجوباً لوجوب ، وجوابها فعل ماض لفظا ومعنى ، أو جملة اسمية مع اذا المفاجأة أو الفاء ، وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ، وقد يكون مضارعاً)(١) .

٢٣ ـ ومن الآراء التى صرح أبوحيان بأنه يوافق الفارسى فيها ، اختلف النحاة فى كان الواقعه بين فعل التعجب ، وما التعجبية نحو : ما كان أحسن زيدا ، وذلك على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها زائدة لا اسم لها ولا خبر ، وهو مذهب أكثر الكوفيين والفارسى .

والثانى : أنها كان التامة واسمها ضمير المصدر أى : كان هو أى الكون ، وهو مذهب السيرافى وخطاب المارد ى .

والثالث : أنها كان الناقصة ، واسمها ضمير يعود على (ما) ، وخبرها فعل التعجب ، وهو مذهب الجرمى ، ونقله بعضهم عن البصريين ، ولا يصح عنهم ، ثم قال أبوحيان : وهذا أبعد الأقوال من الصواب ، والأحسن مذهب الفارسى)(٢) .

وفى اختيار أبى حيان لمذهب الفارسى بعد عن التكلف والتعقيد ، لأن كان فى مثل هذا الاستعمال مجردة عن الحدث ، ولا تدل الا على الزمان ، وهو لا يطلب مرفوعا ، ولا منصوبا .

---

(١) التسهيل : ص ٢٤١ .

(٢) الارتشاف : ١٦٩ أ ، ومنهج السالك ص ٣٨٢ .

أبوحيان والزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ)

كان أبوحيان قاسيا في نقاشه مع الزمخشري ،وكثيراً ماكان يرميه بالضعف في النحو،وبعدم فهمه لكتاب سيبويه . والسؤال الذي نود الإجابة عليه هل كان الزمخشري كما وصفه أبوحيان ؟ وهل هناك سبب يكمن وراء ذلك ؟ ولبيان هذا الأمر فاني سأعرض بعض المسائل النحوية التي ناقشه فيها .

١ـ أخذ عليه تلحينه للقراءات المتواترة ،يقول الزمخشري " وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم ".(١) برفع القتل ،ونصب الأولاد ،وجر الشركاء على اضافة القتل الى الشركاء ،والفصل بينهما بغير الظرف ،فشيء لوكان في مكان الضرورات ،وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً ،كما سمج ورد : زج القلوص أبي مزاده .

فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . قال أبوحيان : ولا التفات أيضا لقول الزمخشري ... وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب .. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراءة والأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا ،وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم (٢) .. ويرى ابن عطية أيضا أن هذه القراءة ضعيفة في استعمال العرب . وقال الفارسي أيضا : هذا قبيح قليل في الاستعمال (٣).

وهنا نجد أبا حيان قاسيا في حكمه على الزمخشري فيرميه بالعجمة وبضعفه في النحو،لأن دراسة اللغة وفهمها ليس مقصورا على أبنائها . وفي تراثنا النحوي عدد كبير من العلماء الذين برعوا في اللغة والنحو وفي تفسير كتاب الله وهؤلاء لم يكونوا من العرب ،بل من الأعاجم . كما أن الزمخشري لم يكن ضعيفا في العربية أوغيرها من العلوم التي تصدى لها بالدرس والتأليف ،فكتبه

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٣٧

(٢) البحر المحيط ٢٢٩/٤ ،وينظر الكشاف ١٣٨/١

(٣) ينظر البحر المحيط ٢٢٩/٤ .

قيمة كلها، تشهد له بالقراءة والتمكن، وقد كتب الله لها الخلود، ويسر الانتفاع بها على مر العصور (١).

ولعل هذا التحامل على الزمخشري يرجع الى تلك النظرة الاعتزالية التي يقفها الزمخشري أمام الآيات القرآنية، الذي يقول فيه أبوحيان (وهذا الزمخشري لغلوه في محبة مذهبه يكاد أن يدخله في كل ما يتكلم به، وان لم يكن مكانه) (٢) وكثيرا ماكان يرى أبوحيان أن الزمخشري يحمل اللفظ مالا يحتمله ويقدر تقديرا وجملا محذوفة لم يدل عليها الكلام، لتتمشى مع مذهبه الاعتزالي (٣).

ان الحماس الشديد للدفاع عن القراءات عند أبي حيان، واعتناق الزمخشري للمذهب الاعتزالي وتلحينه للقراءات المتواترة، كانت من الأسباب التي جعلت أباحيان يتقسم عليه. ولكن هذه النقمة لم تكن دائما، بل نجده يمدحه أحيانا، ويشير الى ماوقع فيه من أخطاء. يقول (وهذا الرجل — الزمخشري — وان كان أوتي من علم القرآن أوفر حظ، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ، ففي كتابه في التفسير أشياء منتقدة، وكنت قريباً من تسطير هذه الأحرف، وقد نظمت قصيدا في شغل الانسان نفسه بكتاب الله، واستطردت الى مدح كتاب الزمخشري، فذكرت شيئا من محاسنه، ثم نبهت على مافيه مما يجب تجنبه، ورأيت اثبات ذلك هنا لينتفع بذلك من يقف على كتابي هذا، ويتنبه الى ماتضمنه من القبائح) (٤).

٢ — أخذ عليه عدم فهمه لكتاب سيبويه، وذلك عندما ذهب الزمخشري الى أن (ولا شيء من بناء " أفعل " مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه، وذلك عند الكلام على الفعل كب من قوله تعالى " أفَمَنْ يمشي مكباً على وجهه أهْدَى، أمَّنْ يمشي سَوياً على صراطٍ مستقيم) (٥). قال أبوحيان (ومكبا حال من أكب، وهو لا يتعدى، وكب متعد، قال تعالى " فكبت وجوههم في النار " (٦)

---

(١) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية الجزء السابع عشر ص ٦٣، مقال للأستاذ على النجدي (٢) البحر المحيط ٦٧٦/٢

(٣) ينظر البحر المحيط ٣/١٣١، ١٣٢، ١٦٠، ١٣٦، ١٠١، ٢٠٧٩/١٠١، ١٤٢/٢ ٨٤/٧، ٨٦، ٢٦١

(٤) البحر المحيط ٨٥/٧ (٥) سورة الملك الآية ٢٢

(٦) سورة النمل الآية ٩٠

والهمزة فيه للدخول في الشيء أو الصيرورة ، ومطاوع كب انكب ، تقول : كببته فانكب . وهذا الرجل كثير التبجح بكتاب سيبويه ، وكم من نص في كتاب سيبويه عمي بصره وبصيرته حتى أن الامام أبا الحجاج يوسف بن معزوز صنف كتابا يذكر فيه ما غلط فيه الزمخشري ، وما جهله من نصوص كتاب سيبويه [١].

٣ـ ذهب الزمخشري الى أن (لوما) مركبة من (لو) و(ما) قال أبوحيان : والذي أختاره البساطة فيها لا التركيب [٢]. وذهب ابن مالك الى أنها مركبة [٣].

ويبدو أن دعوى التركيب أظهر من القول ببساطتها .

٤ـ ذهب الزمخشري الى أن (لن) تفيد تأبيد النفي . قال أبوحيان ولا تقتضي النفي على التأبيد خلافا للزمخشري [٤].

وقال ابن هشام : ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ، ولا تأبيده خلافا له في أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل . قيل : ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في (فلن أكلّم اليومَ إنسيّاً) [٥] ، ولكان ذكر الأبد في (ولن يتمنّوه أبداً) [٦] تكرارا ، والأصل عدمه [٧].

ويرى ابن عصفور أيضا أن ماذهب اليه الزمخشري دعوى لا دليل عليها [٨]

وفي شرح التصريح " ولا تقتضي (لن) تأبيد النفي خلافا للزمخشري في أنموذجه لأنها لوكانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى " فلن أكلم اليوم إنسيا " ولزم التكرار بذكر " أبدا " في قوله تعالى " ولن يتمنوه أبدا " ، ولم تجتمع مع ماهو لانتهاء الغاية في قوله تعالى " فَلَنْ أبْرَحَ الأرْضَ حتّى يأذَنَ لي أبي) [٩] وتأبيد النفي في (لَنْ يَخْلُقُوا ذُباباً) [١٠]

---

(١) البحر المحيط ٨/٣٠٣ (٢) البحر المحيط ٥/٢٤٤ وينظر الكشاف ٤/٥٨٦

(٣) ينظر حاشية الصبان ٤/٥٦

(٤) البحر المحيط ١/١٠٢ ، وشرح المفصل ٨/١١١ والكشاف ٢/١٥٤

(٥) سورة مريم الآية ٢٦ (٦) سورة البقرة الآية ٩٥ (٧) المغني ص ٣٧٤

(٨) الجنى الداني ص ٢٧٠ (٩) سورة يوسف الآية ٨٠

(١٠) سورة الحج الآية ٧٣ .

لاستمرارين لا من مقتضيات لن . ولا تقتضي توكيده أن النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير " لَنْ تراني "[1] بل قولك لن أقوم محتمل لأنْ تريد به أنك لا تقوم أبدا ، وأنك لا تقوم في بعض أزمنه المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد [2].

والأولى أن نبقي (لن) على إفادتها نفي الفعل ،وتخليصه للاستقبال .

٥ ـ ذهب الزمخشري الى أن (قعد) تأتي بمعنى (صار) ففي قوله تعالى " لا تجعل مع الله الهاً آخر فتقعد مذموماً مخذولا "[3] ، جعل مذموما خبرا لتقعد .

قال أبو حيان : ان قعد بمعنى صار مقصورة على المثل : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة ،ومن قاس قعد بمعنى صار فعد ذلك الى غير هذا الموضع فقد أخطأ [4].

فأبو حيان لا يريد أن نتوسع في استعمال قعد بمعنى صار ،لأن ماجاء من ذلك كان قليلا ويقتصر به على المثل .

٦ ـ ذهب الزمخشري ـ وفاقا للفارسي ـ الى أن الباء انما تزاد مع (ما) الحجازية العاملة . ولا تزاد مع (ما) التميمية . قال أبو حيان : والصحيح جواز ذلك وهو كثير جدا في شعرهم ونثرهم ،وممن نص على ذلك سيبويه والفراء ،ونص الفراء على أن أهل نجد يجرون الخبر بالباء كثيرا ، فاذا أسقطوا رفعوا [5] .

وقال المرادي : والصحيح الجواز ،لسماعه في أشعار بني تميم [6].

٧ ـ يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى " ولا تَعْدُ عيناكَ عنهُم "[7] وانما عدى بـ(عن) لتضمن عدا معنى (نبا وعلا) ،في قولك : نبت عنه عينه ،وعلت عنه عينه : اذا اقتحمته ولم تعلق به .

---

(١) سورة الاعراف الآية ١٤٣ (٦) شرح التصريح ٢ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠
(٢) سورة الاسراء الآية ٢٢
(٤) ينظر منهج السالك ص ٥٢ ،والبحر المحيط ٦ / ٢٢
(٥) الارتشاف ١٧٩ أ (٦) الجنى الداني ص ٥٤
(٧) سورة الكهف الآية ٢٨ .

قال أبوحيان : وما ذكره من التضمين لا ينقاس عند البصريين ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة ، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي ، فإنه يكون أولى (١) . وفي الحقيقة إن ما ذهب إليه أبوحيان يبعدنا عن هذا الاضطراب المعنوي الذي يجعلنا أن نتصور معنيين في جملة واحدة لفعل واحد . والأولى أن نأخذ اللفظ على استعماله الحقيقي ، ولا نلجأ إلى التضمين إلا عند الضرورة .

٨ ـ تنوب (ما) المصدرية عن ظرف الزمان ، وتوصل في الغالب بماض مثبت نحو : لا أصحبك ما ذرّ شارق . وذهب الزمخشري إلى أن (أن) تجيء ظرفية على غرار (ما) الزمانية ، وتشاركها في النيابة ، نحو : جئتك أن تصلي العصر ، أي : زمن صلاة العصر ، وخرج الزمخشري على هذا المعنى قوله تعالى " أن آتاه الله الملك " (٢) . أي وقت أن آتاه . و (إلا أن يصدقوا) (٣) أي : حين تصدقهم .

قال أبوحيان : ولا يعرف ذلك أكثر النحاة (٤) .

وقال المرادي : ومعنى التعليل في هذه الآيات ظاهر ، فلا يعدل عنه (٥) .

وقال السيوطي : لم يقم دليل على كون (أن) ظرفية مثل (ما) (٦)

---

(١) البحر : ٦/١١٩ ، وينظر الكشاف ٢/٢١٢

والتضمين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر ، أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدي واللزوم ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي ، بشروط ثلاثة :

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين ، الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس . الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربي . ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي . مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٣٣

(٢) سورة البقرة الآية ٢٥١ (٣) سورة النساء الآية ٩٢

(٤) الارتشاف ١٢٤ ب ، والمغني ص ٤٠١ ، والهمع ١/ ٨٢ والكشاف ١/ ٥٥٠

(٥) الجنى الداني ص ٢٢١ (٦) الهمع ١/ ٨٢

٩ ـ ذهب الزمخشري ـ وفاقا لابن جني وابن مالك ـ الى أن الجملة تبدل من المفرد ، كما في قول الفرزدق :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة   وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى ، كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما . قال أبوحيان : وما استدل به لاتقوم به حجة (١).

وقال الدماميني : ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بهما على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين (٢).

١٠ ـ قال أبوحيان : في تفسير قوله تعالى " لا يملكون شيئا ولا يعقلون " (٣) . قال الزمخشري أي : ولو كانوا على هذه الصفة لا يملكون شيئا قط ، حتى يملكوا الشفاعة ولا عقل لهم انتهى (٤) . ثم علق أبوحيان على قول الزمخشري قائلا : فأتى بقوله قط بعد قوله لا يملكون ، وليس بفعل ماض ، وقط ظرف يستعمل مع الماضي لا مع غيره ، وقد تكرر للزمخشري هذا الاستعمال ، وليس باستعمال عربي (٥) . والمشهور في استعمال (قط) أنها تختص بالأفعال المنفية المنصرف معناها الى الماضي .

وقال ابن هشام : وتختص بالنفي ، يقال : مافعلته قط ، والعامة يقولون : لا أفعله قط ، وهو لحن (٦).

١١ ـ أجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه أم ، فقال في قوله تعالى " أم كنتم شهداء " (٧) : يجوز كون أم متصلة على أن يقدر قبلها محذوف ، كأنه قيل : أتدعون على الأنبياء اليهودية ؟ أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت .

قال أبوحيان : لانعلم أحدا أجاز حذف هذه الجملة ، ولا يحفظ ذلك لا في شعر ولا غيره ، فلا يجوز : أم زيد ، وأنت تريد أقام عمرو أم زيد . ولا : أم قام خالد ، وأنت تريد : أخرج زيد أم قام خالد . والسبب في أنه لا يجوز الحذف أن الكلام في معنى أي الأمرين وقع ، فهو في الحقيقة جملة واحدة ، وانما يحذف

(١) ينظر الارتشاف ٤٠٢ ، وحاشية الصبان ١٣٢/٣ ، والهمع ١٢٨/٢
(٢) ينظر شرح التصريح ١٦٣/٢ (٣) سورة الزمر الآية ٤٣
(٤) الكشاف ١٣١/٤ (٥) البحر المحيط ٢٣١/٢ ، ١٣٤
(٦) المغني ص٢٣٣ ، والهمع ٢١٤/١ ، ٢٠٩/٢٠١ (٧) سورة البقرة الآية ١٣٣

المعطوف عليه ، ويبقى المعطوف مع الواو والفاء اذا دلّ على ذلك دليل ، نحو قولك : بل وعمرو جواباً لمن قال : ألم تضرب زيداً ؟(١) .

١٢ـ ذهب الزمخشري الى أن خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) يلزم كونه فعلاً . قال أبوحيان : وهو وَهْمٌ ، وخطأ فاحش ، قال تعالى " ولو أنّ ما في الأرض من شجرة ٍ أقلامٌ "(٢) ، من شجرة تبيين لـ (ما) وهو في التقدير في موضع الحال من الضمير الذي في الجار والمجرور المنتقل من العامل فيه ، وتقديره : ولو أن الذي استقر في الأرض كائناً من شجرة ، وأقلام خبر لـ (ان) وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله : إن خبر (ان) الجائية بعد (لو) لايكون اسماً جامداً ، ولا اسماً مشتقاً ، بل يجب أن يكون فعلا ، وهو قول باطل ولسان العرب طافح بالزيادة عليه .

قال جرير :

ولو أنّها عُصفورةٌ لحسبْتُها	مُسَوَّمةً ، تدعو عبيداً ، وأزْنَما

وقال آخر :

ما أطيبَ العيشَ لو أنّ الفتى حَجرٌ	تنبو الحوادث عنه وهو ملمومُ

وهو كثير في لسانهم (٣) .

وقال ابن مالك : وقد حمل الزمخشري ادعاؤه اضمار (ثبت) بين (لو) و (أن) على التزام كون الخبر فعلا ، ومنعه أن يكون اسما ، ولو كان بمعنى فعل ، نحو : لو أن زيداً حاضر ، وما منعه شائع ، ذائع في كلام العرب كقوله تعالى : " لو أنّ ما في الأرض من شجرة ، أقلامٌ " .

وكقول الراجز :

ولو أنّ حيّاً مُدْرِكُ الفلاح	أدركَهُ ملاعبُ الرّماح

قال المرادي : قلت : الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أنه منع كون خبرها اسما مشتقا ، والتزم بالفعل حينئذ ، لإمكان وضعه ، قضاء لحق طلبها للفعل . وأما اذا كان الاسم جامدا ، فيجوز ، لتعذر صوغ الفعل منه .

---

(١) البحر المحيط ١/٤٠١ ، والهمع ١/١٣٢ ، والمغني ص٦٥ ، والكشاف ١/١٩٣

(٢) سورة لقمان الآية ٢٧

(٣) ينظر البحر المحيط ٧/١٩٠ ، والجنى الداني ص ٢٨١ ، وينظر الكشاف ٣/٥٠١ .

كما فعل ابن الحاجب ، ألا ترى قوله فى المفصل : ولو قلت : لو أن زيدا حاضر لأكرمته ، لم يجز ، ولم يشترط لغير المشتق ، وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى : "ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام" ولا نحو : ولو أنها عصفورة ... وانما يرد عليه : لو أن حيا مدرك الفلاح ، وللمجيب عنه أن يقول : إن هذا البيت ونحوه من النادر فلا يرد عليه (١).

وقال ابن هشام (٢) " وقد وجدت آية فى التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ، ولم يتنبه لها الزمخشرى ولا ابن الحاجب ، ولا ابن مالك ، وهى قوله تعالى (يودوا لو أنهم بادون فى الأعراب) (٣) .

ويرى الدمامينى أن (لو) فى هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمنى " (٤) . والأولى ما قاله أبوحيان لخلوه من التقدير والتكلف ، ولأن الشواهد تؤيده .

١٣ ـ جعل الزمخشرى الجملة الواقعة بعد (الا) فى مثل قوله تعالى " وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم " (٥) صفة لقرية . وقال : الجملة واقعة صفة لقرية ، والقياس أن لا تتوسط الواو بينهما ، كما فى قوله تعالى : " وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون " (٦) . وانما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال فى الحال : جاءنى زيد عليه ثوب ، وجاءنى وعليه ثوب انتهى (٧).

قال أبوحيان : وهذا الذى قاله الزمخشرى وتبعه فيه أبو البقاء ، لا نعلم أحدا قاله من النحويين ، وهو مبنى على أن ما بعد (الا) يجوز أن يكون صفة ، وقد منعوا ذلك ، قال الأخفش : لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ (الا) ثم قال : ونحو ما جاءنى رجل الا راكب تقديره : الا رجل راكب ، وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم . وقال أبوعلى الفارسى : تقول : ما مررت بأحد الا قائما ، فقائما حال من أحد ، ولا يجوز الا قائم ، لأن (الا) لا تعترض بين الصفة والموصوف (٨).

---

(١) ينظر الجنى الدانى ٢٨١ - ٢٨٢ ، وشرح المفصل ٩/ ١١
(٢) ينظر المغنى ص ٣٥٦ (٣) سورة الأحزاب الآية ٢٠ (٤) حاشية الصبان ٤ / ٤٧
(٥) سورة الحجر الآية ٤ (٦) سورة الشعراء الآية ٢٠٨
(٧) الكشاف ٢/١/ ٥٧
(٨) ينظر الارتشاف ٣٦٣ ب ، والمغنى ص ٤٧٧

ثم يقول : وأما كون الواو تزاد لتأكيد وصل الصفة بالموصوف، فغير معهود في كلام النحويين : لو قلت : جاءني رجل وعاقل على أن يكون وعاقل صفة لرجل لم يجز، وانما تدخل الواو في الصفات جوازا اذا عطف بعضها على بعض، وتغاير مدلولها، نحو : مررت بزيد الكريم والشجاع والشاعر [1] وفي موطن آخر يقول أيضا (ويكفي رداً لقول الزمخشري أنا لا نعلم أحداً من علماء النحو ذهب الى ذلك) [2] وقال ابن مالك : وما ذهب اليه الزمخشري من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد، لأن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين معول عليه، فوجب أن لا يلتفت اليه . وأيضا انه معلل بما لا يناسب، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ماقبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكد . وأيضا ان الواو فصلت الأول من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال انها أكدت لصوقها، وأيضا ان الواو، ولو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع الحال، نحو : ان رجلاً رأيه سديد لسعيد، فرأيه سديد : جملة نعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال، بخلاف، ولها كتاب معلوم، فانها جملة تصلح في موضعها الحال، لأنها بعد نفي والنفي صالح لأن يجيء صاحب الحال [3] .

ان رأي الزمخشري رأي طريف، ولكن فيه مخالفة لأقوال النحاة . وغير معهود في كلام النحويين .

١٤ـ ذكر الزمخشري في الكشاف [4] أن التحقيق في (اذا) الفجائية أنها اذا الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصباً لها، وجملة تضاف اليها خُصَّت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً، وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لاغير، فتقدير قوله تعالى " فاذا حِبالُهُم وعِصِيُّهُم يُخَيَّل إليه من سِحْرِهِم أنَّها تَسْعَى " [5] . ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم . وهذا تمثيل، والمعنى : على مفاجأته حبالهم وعصيهم مخيلة اليه السعي . وقال

---

(١) البحر المحيط ٢/٤٤ (٢) البحر المحيط ٦/١١٥

(٣) ينظر شرح التصريح ـ الحاشية ـ ١/٣٧٧

(٤) ينظر الكشاف ٢/٧٣

(٥) سورة طه الآية ٦٦ .

فى قوله تعالى " ثم اذا أنتم بشرٌ تنتشرون "(١) ثم فاجأتكم وقت كونكم بشراً منتشرين (٢). وقال فى قوله تعالى " فلمّا جاءهُم بآياتنا اذا هُمْ منها يضحكون "(٣)
فان قلت : كيف جاز أن تجاب (لما) بـ (اذا) المفاجأة ؟ قلت : لأن فعل المفاجأة معها مقدر، وهو عامل النصب فى محلها (٤).

قال أبوحيان : ولانعلم نحويا ذهب الى ماذهب اليه هذا الرجل من أن (اذا) الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر، تقديره : فاجأ : بل المذاهب فيها ثلاثة مذاهب : أنها حرف، فلا تحتاج الى عامل، ومذهب أنها ظرف مكان ، فان صرح بعد الاسم بعدها بخبر له كان ذلك الخبر عاملا فيها، نحو : خرجت فاذا زيد قائم، فقائم ناصب (اذا) كأن التقدير : خرجت ففى المكان الذى خرجت فيه زيد قائم . ومذهب أنها ظرف زمان والعامل فيه الخبر أيضا . كأنه قال : ففى الزمان الذى خرجت فيه زيد قائم، وان لم يذكر بعد الاسم خبر، أو ذكر اسم منصوب على الحال كانت (اذا) خبرا للمبتدأ، فان كان المبتدأ جُثّة، وقلنا اذا ظرف مكان كان الأمر واضحا ، وان قلنا ظرف زمان كان الكلام على حذف أى : ففى الزمان حضور زيد .

وما ادعاه الزمخشرى من اضمار فعل المفاجأة لم ينطق به ولا فى موضع واحد ، ثم المفاجأة التى ادعاها لايدل المعنى على أنها تكون من الكلام السابق، بل المعنى يدل على أن المفاجأة تكون من الكلام الذى فيه (اذا) تقول : خرجت فاذا الأسد، والمعنى : ففاجأنى الأسد، وليس المعنى : ففاجأت الأسد) (٥) وماكان أغنانا من هذا الخلاف لو اكتفى بالقول بأن (اذا) حرف يدل على المفاجأة دون البحث عن الناصب لها، لأن ذلك لايقدم شيئا جديدا الى اللغة .

---

(١) سورة الروم الآية ٢٠

(٢) ينظر الكشاف ٢/٤٢٢

(٣) سورة الزخرف الآية ٤٧

(٤) ينظر الكشاف ٤/٢٥٥

(٥) ينظر البحر المحيط ٨/٢٠ ، والجنى الدانى ص ٢٧٩ .

١٥ ــ وذهب الزمخشري الى أن العامل في (اذا) هو الجواب ، وجعل من ذلك قوله تعالى " اذا وَقَعَتِ الواقعة ، ليس لوقعتها كاذبة " (١) . قال : فان قلت : بم انتصب (اذا) ؟ قلت : بـ (ليس) ، كقولك : يوم الجمعة ليس لي شغل ، أو بمحذوف ، يعني : اذا وقعت كان كيت وكيت ، أو باضمار اذكر انتهى (٢) .

قال أبوحيان : أما نصبها بـ (ليس) فلا يذهب نحوي ، ولا من شدا شيئا من صناعة الاعراب الى مثل هذا ، لأن ليس في النفي كـ (ما) و (ما) لا تعمل فكذلك ليس ، وذلك أن (ليس) مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان ، والقول بأنها فعل هو على سبيل المجاز ، لأن حد الفعل لا ينطبق عليها والعامل في الظرف انما هو ما يقع فيه من الحدث ، فاذا قلت : يوم الجمعة أقوم ، فالقيام واقع في يوم الجمعة ، و (ليس) لا حدث لها . فكيف يكون لها عمل في الظرف (٣) .

ومن الملاحظ أن الزمخشري قد أغرق نفسه في البحث عن العامل في (اذا) وقد انساق معه ايضا أبوحيان في هذا الأمر ، وما كان أغنانا عن هذا الخلاف لو أنهم اكتفوا بالقول بأن (اذا) ظرف متضمن معنى الشرط . دون أن يبحثوا في ناصبها . وكنا نتمنى من أبي حيان أن يقول في مثل هذا ، ان البحث عن ناصب (اذا) لا يترتب عليه حكم نطقي وينبغي عدم التشاغل به .

١٦ ــ كان سيبويه وجمهور البصريين يذهبون الى أن همزة الاستفهام اذا جاءت في جملة معطوفة بالواو او الفاء ، أو ثم تأخرت حروف العطف بعدها لما لها من الصدارة ، وذلك مثل قوله تعالى " أَفَلَمْ يَسِيرُوا " (٤) " أفلا تعقلون (٥) (أَوَلَمْ يسيروا) (٦) .

وذهب الزمخشري الى أن الهمزة في مكانها الأصلي ، غير أن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ، ففي قوله تعالى " أَفَنَضْرِبُ عنكمُ الذكرَ صَفْحاً " (٧) ، يقول : الفاء للعطف على محذوف ، تقديره : أنهملكم فنضرب

---

(١) سورة الواقعة الآية ١ ، ٢ (٢) الكشاف ٤/٥٥
(٣) ينظر البحر المحيط ٨/٢٠٢ ، والجنى الداني ص٦٦
(٤) سورة يوسف ١٠٩ (٥) سورة البقرة الآية ٤٤
(٦) سورة الروم الآية ٩ (٧) سورة الزخرف الآية ٥

فنكم الذكر، انكارا لأن يكون الأمر على خلاف ما تقدم من انزاله الكتاب، وخلقه قرآنا عربيا، ليعقلوه ويعملوا بموجبه " انتهى (١).

قال أبوحيان : " ان المذهب الصحيح قول سيبويه والنحويين ان الفاء والواو منوي بهما التقديم، لعطف ما بعدهما على ماقبلهما، وأن الهمزة تقدمت لكون الاستفهام له صدر الكلام، ولا خلاف بين الهمزة والحرف " (٢). وقد ذكر أبوحيان أن الزمخشري قد رجع عن قوله هذا في بعض تصانيفه الى قول الجماعة (٣).

وقال ابن هشام " ويضعف قولهم - الزمخشري ومن أخذ برأيه - مافيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع، أما الأول : فلدعوى حذف الجملة، فان قوبل بتقديم بعض المعطوف، فقد يقال : انه أسهل منه، لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظا، مع أن في هذا التجوز تنبيها على أصالة شيء في شيء، أي أصالة الهمزة في التصدير. وأما الثاني : فلأنه غير ممكن في نحو (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) (٤)(٥).

وقال ابن مالك " وقد خفي الزمخشري، في معظم كلامه في الكشاف عن هذا المعنى، فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفا عليها بالعاطف مابعده، وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول مالا يخفى " (٦).

والأولى ماذهب اليه أبوحيان وغيره بأن الفاء أو الواو محلهما قبل الهمزة لكن قدمت الهمزة، لأن الاستفهام له صدر الكلام، وفي ذلك بعد عن التكلف والتقدير.

١٧- أخذ عليه عمله بالنحو، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى " ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله " (٧).

---

(١) الكشاف ٤/٢٣٧ (٢) البحر المحيط ٨/٥، ٣/١٠٢
(٣) ينظر التذييل والتكميل ٥/١٤١، والجنى الداني ص ٣١
(٤) سورة الرعد الآية ٣٣ (٥) المغنى ص ٥
(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٢
(٧) سورة آل عمران الآية ١١٩

قال الزمخشري: والواو في (وتؤمنون) للحال، وانتصابها من لايحبونكم أي: لايحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابهم كله .

قال أبوحيان " وهو حسن الا أنه فيه من الصناعة النحوية ما يخدشه، وهو أنه جعل الواو في (وتؤمنون) للحال، وأنها منتصبة من لايحبونكم، والمضارع المثبت اذا وقع حالا لا تدخل عليه واو الحال، تقول: جاء زيد يضحك، ولا يجوز ويضحك . فأما قولهم قمت وأصك عينه ، ففي غاية الشذوذ، وقد أول على اضمار مبتدأ أي: قمت وأنا أصك عينه، فتصير الجملة اسمية، ويحتمل هذا التأويل هنا أي: ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتاب كله، لكن الأولى ماذكرناه من كونها للعطف " (١).

والأولى رأي أبي حيان لخلوه من التكلف ولتمشيه مع القواعد النحوية .

نتائج الدراسة السابقة :

لقد أفاد أبوحيان من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، وكانت له مناقشات مع كبار النحاة منهم .

وكما قد رأينا أنه كان قليل الاشارة الى نحاة بغداد اذا ماقيس ذلك بذكره لآراء البصريين والكوفيين، ولعل ذلك يرجع الى أن هؤلاء البغداديين لا يؤلفون وحدة في التفكير أو المنهج، بل كانوا موزعين الى بصريين أو كوفيين، هذا بالاضافة الى آرائهم التي انفردوا بها . ولهذا نجد أن أبا حيان كان مخالفا لهم في أغلب آرائهم التي ناصروا بها الكوفيين، معتمدا في ذلك الى عدم السماع وعدم القياس على القليل .

علاقته بابن كَيْسان :

ان ابن كيسان وان كان يبني آراءه على الأصول النحوية التي اصطلح عليها النحاة، كالسماع والقياس والتعليل، لكنه كان مفرطا في القياس، ولهذا فقد وردت عنه تراكيب غير مسموعة نحو: ما أحسن - لولا - بخله زيد - كما أجاز

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٠ - ٤١، وينظر الكشاف ١/ ٤٠٦ - ٤٠٧ .

تصغير (أفعل به) قياسا على صيغة (أفعل) ـ وقد أنكر عليه أبوحيان ذلك •

كما نجد أن أبا حيان يخالفه فيما كان يشتق لنفسه من آراء تد خل بهما عن المشهور بين النحاة •

وليس معنى هذا أنه كان يخالفه في كل ما جاء به من آراء ، بل نجده يوافقه في بعض آرائه ، من ذلك اختياره التركيب في الضمير أنت ، ومنع اشتراك المفعول معه مع ما قبله في حال أو خبر •

علاقته بأبي على الفارسي :

ان أبا حيان وان كان يتفق مع الفارسي في الأصول التي كان يأخذ بهما في دراسة النحو ، لكن هذا لم يحل دون مناقشته ، ومخالفته له في بعض المسائل •

ويمكننا ان نرجع مخالفته له الى أن أبا على كان شغوفا بالقياس ، وقد نقل عنه انه قال " لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب الى من أن أخطئ " في مسألة واحدة قياسية (١) •

كما أنه كان يخالف سيبويه في بعض آرائه ، ومن هنا فقد أنكر عليه أبوحيان هذه الآراء •

وكان أبوحيان يستحسن رأيه في بعض المسائل فيأخذ به من ذلك أن كان الواقعة بين فعل التعجب وما التعجبية انما هي كان التامة •

وهذا ان دل على شئ فانما يدل على الاستقلال في الرأي واتباع الدليل الذي يتفق مع وجهة نظر كل منهما •

علاقته بالزمخشري :

كان للوقفة الاعتزالية التي وقفها الزمخشري أمام الآيات القرآنية أثر في ردود أبي حيان عليه • فكان يأخذ عليه أنه يحمل اللفظ مالا يحتمله ، ويقدر تقاديرا وجملا لم يدل عليها الكلام كما كان يأخذ عليه تلحينه للقراءات المتواترة •

---

(١) الخصائص ٢/٨٨ ، ومعجم الأدباء ٢/١٥٥ •

وقد اكثر ابوحيان فى كتابه البحر المحيط من مناقشته ، وقد لخص تاج الدين احمد بن مكتوم المتوفى (٧٤٩ هـ) هذه المناقشات فى " الدر اللقيط من البحر المحيط " وهو مطبوع فى هامش البحر المحيط .

كما الف يحى الشاوى القاضى المغربى كتاب " المحاكمة بين ابى حيان وابن عطية والزمخشرى " (١) قصد منها توضيح الصواب فى هذه المناقشات التى دارت بينهم .

ومهما يكن من امر فان ابا حيان كان متحاملا على الزمخشرى بوصفه له بانه اعجمى ضعيف فى النحو ، وبأنه لا يفهم كتاب سيبويه .. لان دراسة اللغة والابداع فيها ليس مقصورا على ابنائها فقط ، ولماذا تذهب بعيدا ؟ ألم تر ان عددا لا بأس به من ائمة النحو واللغة هم من العجم .. يضاف الى هذا ان الزمخشرى كان اماما من ائمة النحو .

وكيف يعد الزمخشرى ضعيفا فى النحو ؟ وقد ترك لنا ما يقرب من خمسين مؤلفا فى النحو واللغة والتفسير ، ولكن قاتل الله الغضب .

ونخلص من هذا الى ان هذا المنهج الذى اتبعه نحاة بغداد من المزج بين النحويين البصرى والكوفى ، وقد ساد الدراسات النحوية حتى وقتنا الحاضر مع الاجتهاد الذى تستلزمه متطلبات العصر .

---

(١) من هذا الكتاب نسخة مصورة فى معهد المخطوطات العربية برقم (٢٥٩)

الفصل السادس

—

" أبو حيان ونحاة الأندلس "

— —

أبوحيان ونحاة الأندلسيين :

كانت معرفة أهل الأندلس بالنحو الكوفي أسبق من معرفتهم بالنحو البصري ، فقد ذكرت المصادر أن جودي بن عثمان المتوفى (١٩٨ هـ) أحد طلاب العلم الأندلسيين قد وفد على المشرق ، ولقي الكسائي والفراء[1] . وأخذ عن الكسائي كتابه في النحو ، وعاد به الى الأندلسيين ، وبقوا يتدارسون هذا الكتاب حتى منتصف القرن الرابع الهجري ، الى أن جاء الأفشنيق (محمد بن موسى) المتوفى سنة (٣٠٧ هـ) الى المشرق ، وأخذ كتاب سيبويه عن أبي جعفر الدينوري وانتسخه ، وأدخله الأندلس[2] . كما أن محمد بن يحيى الرّباحي المتوفى سنة (٣٥٨ هـ) من الراحلين الى مصر ، قد لقي أبا جعفر النحاس ، وروى عنه كتاب سيبويه ، ثم أدخله الأندلس .

وقد أقبل طلاب الأندلس على كتاب سيبويه يتدارسونه بشغف ، ويتنافسون في فهمه ، وشرح مسائله ، لكن هذا الاهتمام الشديد بالكتاب لم يمح من أذهانهم المذهب الكوفي . ومهما يكن من أمر فان الأندلسيين قد عرفوا المذهبين الكوفي والبصري وتأثروا بهما .

ولا أريد أن أطيل الكلام في هذا الموضوع ، لأنه قد كثر الكلام به ، وانما الذي أود اثباته هنا هو أن علماء الأندلس قد عكفوا على دراسة كتب البصريين والكوفيين والبغداديين ثم انتخبوا منها ما يتفق ومنزع كل نحوي منهم من حيث الاعتداد بالرواية والسماع والقياس . ثم حاولوا أن يضيفوا بعد هذا الى ذلك التراث النحوي ، ويتمثل ذلك في بعض الآراء التي تتسم بالاجتهاد ، أو في شروحهم ومختصراتهم .

ولكي نتبين ما بذله أبوحيان من جهد في تطور النحو ، وما أتى به من آراء واجتهادات ، بحيث نستطيع على ضوء ذلك أن نوضح منهجه في التفكير ، ومنزلته بين نحاة الأندلس ، فانه لابد لنا من التعرض الى النحاة الأندلسيين الذين كثر ذكرهم في كتابه ، وكان له معهم مواقف . ومن أشهرهم :

---

(١) ينظر طبقات الزبيدي ص ٢٧٨ ، ومجلة مجمع اللغة العربية ١٠ / ١٠٢

(٢) ينظر طبقات الزبيدي ص ٣٠٥

١ـ أبو حيان السهيلي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) :

يرى أبو حيان أن السهيلي مباذ المنازع في النحو، وان كان فيه ما فوق من ذكاء وفطنة ومعرفة، وانما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسين بن الطراوة فانه لم يأخذ إلا عنه، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون، وقد صنف كتابا في الرد على سيبويه، وعلى الفارسي، وعلى الزجاجي (١).

ومن المسائل النحوية التي ناقشه فيها :

١ـ ذهب السهيلي الى أن (مهما) قد تخرج من الاسمية، وتكون حرفا، اذا لم يعد عليها من الجملة ضمير، كقول زهير :

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ وان خالها تخفى على الناس تعلم

قال : فهي هنا حرف بمنزلة (ان) بدليل أنها لا محل لها.

وقد أنكر عليه ذلك أبو حيان، وذهب الى أن (مهما) خبر تكن، وخليقة اسمها، أو مبتدأ، واسم تكن ضميرها، والظرف خبر (٢).

وقال المرادي (ان قول السهيلي ضعيف) (٣).

٢ـ ذهب السهيلي الى أن (ان واخواتها) ينصبن الاسم، وأن الخبر باق على رفعه الذي كان عليه قبل دخولهن - وهو مذهب الكوفيين - واستدل على ذلك بأنها أضعف من الافعال فلم يجز أن تعمل عملين (٤). ثم يقول (ويدلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يليها، لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت فيه اوليها، كما يلي كان خبرها، ويلي الفعل مفعوله (٥).

ورد عليه ذلك أبو حيان، وذهب الى أن (ان وأخواتها) ينصبن الاسم ويرفعن الخبر (٦).

---

(١) التذييل والتكميل ٥/١٣٩

(٢) الارتشاف ٢٨٤ ب، والنكت الحسان ٥٦ أ، والهمع ٢/٥٨، والمغني ٤٣٥

(٣) الجنى الداني ص ٦١٢ (٤) الهمع ١/١٣٤

(٥) نتائج الفكر - للسهيلي - ص ٢٨٠ (رسالة جامعية)

(٦) الارتشاف ١٧٦ ب، والتذييل والتكميل ٢/٤٢ ب

٣ ـ في مبحث المفعول المطلق يقول أبوحيان : " ينصب المصدر بالفعل ان كان من لفظه وهو جار عليه ، وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به بفعل مضمر لا يجوز اظهاره ، والعقد يرفي قعد قعوداً : فعل قعوداً ، وقال تلميذه السهيلي كذلك الا انه قال هو منصوب بقعد أخرى ، ولا يجوز اظهارها . وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك " (١) .

ولكني وجدت أن السهيلي لم يقل ما أسنده اليه أبوحيان ، بل ان السهيلي يرى أن المفعول المطلق ليس مفعولا به ، وأنه منصوب بما تضمنه لفظ الفعل ، وذلك حيث يقول " العامل فيه اذا كان مفعولاً مطلقاً ليس هو الفعل بنفسه ، وانما هو ما يتضمنه من معنى (فعل) الذي هو فاء ، وعين ، ولام ، لانك اذا قلت : ضربت ، تضمن ضربت معنى (فعلت) ، لأن كل ضرب فعل ، وليس كل فعل ضرباً ، واذا كان الأمر كذلك ، فضرباً منصوب بفعلت المدلول عليها بضرب ، حتى كأنك قلت : فعلت ضرباً " (٢) .

كما أن السهيلي قد ذكر غير مرة أن ما يتضمنه الفعل من معنى (فعل) لا يقع بعده الا مفعول مطلق (٣) .

٤ ـ ذهب السهيلي الى أنه لا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية ، بل على الابتداء ، وان كان في موضع خبر أو نعت . وقد خالفه في ذلك أبوحيان ، قال : " تقول في زيد خلفك أبوه ، فأبو مرفوع بالظرف على الفاعلية ، ويجوز أن يرتفع على الابتداء ، والظرف خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر ، خبر عن زيد ، هكذا تلقفنا هذا الاعراب من أفواه شيوخنا " (٤) .

٥ ـ ذهب السهيلي الى أن (واو) القسم هي واو العطف في الأصل ، قال أبوحيان : " ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب ، ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله :

أرقْتُ ولم تُهْجَعْ لمعنى هَجَعَةٌ ووالله ما دهري بِحَسْرٍ ولا سُقْمِ (٥)

ومن الواضح أن رأي السهيلي لا يخلو من تكلف واضطراب .

(١) الارتشاف ١٩٥ أ ، والهمع ١٨٧/١
(٢) نتائج الفكر ـ للسهيلي الورقة ٨٧ أ (القسم المحقق)
(٣) ينظر نتائج الفكر الورقة ١٨٨ أ
(٤) الارتشاف ١٥٩ أ ، ونتائج الفكر ص ٣٥٨
(٥) ينظر الارتشاف ٢٦٨ ب ، وهمع المسالك ص ٢٣٦ ، وأمالي السهيلي ص ٤٤ ، والهمع ٣٦/٢ .

٦) — ذهب السهيلي الى ان (لا) الطلبيه ، هي (لا) النافية وان الجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ قال ابوحيان (من غريب الخلاف في (لا) التي للنهي والدعاء ، ما ذهب اليه ابو القاسم السهيلي من انها (لا) التي للنفي ، قال لان الناهي يطلب نفي الفعل ، وتركه كما يطلب الامر وجوده ، وقد تدخل (لا) النافية بين الجار والمجرور نحو : جئت بلا زاد ، وبين الناصب والمنصوب نحو : اخشى ان لا تقوم فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم ، وهو لام الامر لكنها اضمرت كراهة اجتماع لامين في اللفظ ، كما قالوا : ظلت ، يريدون : ظللت ، فكان الاصل اذا نهيت للاتذهب كما تقول في الامر : لتذهب ، فاضمرت اللام لما ذكر .

ثم قال ابو حيان : وهذا الذي قاله في غاية الشذوذ ، لان فيه ادعاء اضمار لم يلفظ به قط ، ولان فيه اضمار الجازم ، وهو لا يجوز الا في ضرورة ، ولا يصح تشبيهه بقولهم : جئت بلا زاد ، واخشى ان لا تقول و فانه هنا لفظ بالعامل ، وفي ذلك لم يلفظ بالعامل يوما قط ، فلا يحفظ من لسانهم للاتذهب ، لا في نثر ولا في نظم ، فهذه كلها دعاوى لا برهان عليها ، وايضا فقد سبق اجماع النحويين كوفيهم وبصريهم على ان (لا) تفيد معنى النهي عن الفعل ، وان الجزم بها نفسها ، لا نعلم احدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل » (١) .

والحق ما ذهب اليه ابو حيان في ان (لا) الطلبيه اصل بنفسها (٢) لان قول السهيلي هذا دعوى لا دليل على صحتها .

والاولى بالاتباع ما ذهب اليه ابو حيان لما فيه بعد عن الاضطراب في استعمال (لا) في الاساليب العربية ، كما انه يتفق مع ما اجمع عليه النحاه .

---

(١) الاشباه والنظائر ٣ / ١١
(٢) ينظر الارتشاف: ٢٨٣ ب ، والجنى الداني ص ٣٠٠ ، المغني ص ٣٢٧ ، والهمع: ٢ / ٥٦ .

ابو حيان وابن عصفور (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ) .

أُولى ابو حيان آراء ابن عصفور وكتبه عناية عظيمة ، فقد قام بتلخيص بعضها وتسهيل ما عسر منها ، وازالة ما علق فيها من غموض ، وكثيرا ما كان يقف عند اراءه النحوية ويناقشها . ومن ذلك :

١) - ذهب اكثر النحاة الى انه لا يفصل بين اذن وبين الفعل ، بغير القسم فان فصل بينهما بغيره ألغيت ، واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، نحو : اذن غدا اكرمك .

قال ابو حيان " والصحيح ان ذلك لا يجوز " (١) .

ويبدو ان ذلك لم يسمع عن العرب ، ولهذا انكر عليه ابو حيان ذلك ، وقال المرادى " ولم يسمع شيء من ذلك فالصحيح منعه " (٢) .

٢) - ذهب ابن عصفور الى ان " كأين " يدخل عليها حرف الجر ، نحو : بكأين تبيع هذا الثوب .. ؟ قال ابو حيان " ويحتاج دخول حرف الجر عليها الى سماع " (٣) .

ويبدو لي ان ابن عصفور قد اجاز دخول حرف الجر على " كأين " قياسا على دخول حرف الجر على " كم " مثلا . والحق ما ذهب اليه ابو حيان .

---

(١) الارتشاف : ٢٤٨ ب ، وينظر : المقرب : ٢٦٢/١ ، والمغني : ص٣٢٧

(٢) الجنى الداني : ص ٣٦٣ ، وينظر : حاشية الصبان : ٢٨٩/٣

(٣) الهمع : ٧٦/٢ ، والمغني : ص٢٤٧ .

٣ـ ذهب ابن عصفور الى أنه لا يجوز أن يكون الفعل الماضي حالا حتى تكون معه (قد) ظاهرة أو مضمرة . وذهب أبو حيان الى اجازة ذلك لكثرة ما ورد منه بغير قد .(١).

وما جاء مسموعا فانه يقوي رأي أبي حيان .

٤ـ ذهب بعض النحاة الى أن (لن) تأتي للدعاء وأن الفعل بعدها دعاء، واستدلوا بقوله تعالى " فلن أكون ظهيرا للمجرمين ".(٢) ، وبقول الشاعر:

لَنْ تَزالوا كذلكَ ثم لا زلـ ... ـتَ لكُم خالداً خُلودَ الجبالِ

وقد اختار ابن عصفور هذا القول .

وقال أبو حيان " والصحيح أن (لن) لا تكون في الدعاء ".(٣).

والمشهور في استعمال (لن) أنها تكون للنفي لا للدعاء، ويمكننا حملها في هذا البيت على النفي المحض .

٥ـ ذهب ابن عصفور وأبو الحسن الأُبَّذي الى جواز حذف مجزوم (لا) الطلبية وابقاء (لا) وذلك اذا دل عليه الدليل نحو: اضرب زيدا ان أساء والا فلا .

قال أبو حيان : " ويحتاج ذلك الى سماع عن العرب ".(٤).

٦ ـ يقول أبو حيان : ((وانفردت مهما من " من وما " بأنها لا يدخل عليها حرف الجر، ولا تضاف اليها، فلا تقول : على مهما تكن أكن، ولا جهة مهما تقصد أقصد، وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر))(٥).

---

(١) ينظر منهج السالك ص ١٩٠ ، والمقرب ١٥٣/١
(٢) سورة القصص الآية ١٧
(٣) الارتشاف ٢٤٦ ب ، والبحر المحيط ١١٠/٧ ، والمغني ص ٣٧٤
(٤) الارتشاف ٢٨٣ ب ، والهمع ٥٦/٢
(٥) الارتشاف ٢٨٤ ب .

٧- أخذ على ابن عصفور عدم اطلاعه على أشعار العرب، وذلك في مسألة الخلاف الكوفيين في جواز تقديم التمييز اذا كان العامل فيه فعلا متصرفا، نحو: تصبب زيدٌ عرقاً، فذهب بعضهم الى جوازه، ووافقهم على ذلك المازني والمبرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين الى أنه لايجوز .

قال أبوحيان: " وبه قال هذا الناظم - ابن مالك - وهو الصحيح لكثرة ماورد من الشواهد على جواز ذلك، وقياسا على سائر الفضلات، قال الشاعر:

أتهجُرُ ليلَى للفراقِ حبيبَهَا ؟ وماكان نَفْساً بالفراقِ تطيبُ

فقدم " نَفْساً " على " تطيب " .

وقد تأوله ابن عصفور زاعما أنه لم يجئ ذلك الا في بيت واحد من الشعر ، فلا حجة فيه، لأنه قد يتقدم في الشعر مالايجوز تقديمه في الكلام، وذلك منه عدم اطلاع على أشعار العرب، وتقليد لبعض من تقدم، بل قد جاء من ذلك جملة تبنى على مثلها القواعد (١) .

وابن عصفور يرى أن الرواية انما هي ، وماكان نفسي، وقد روي : وما كان نفسا بالفراق تطيب بالتاء فلا يكون فيه حجة ، لأن تطيب يمكن أن يكون صفة للنفس ، وتكون نَفْساً خبرا لكان، كأنه قال: وماكان حبيبها نَفْساً بالفراق طيبة .
ويجوز أن يحمل على هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على أنه من تذكير النفس (٢)

ومما يشهد لصحة ماذهب اليه أبوحيان قول الشاعر :

ضيعتَ حزمَك في إبعادكَ الأَمَلاَ وما ارعويتَ ، وشيباً رأسُك اشتعلا

ومثله :

أنفْساً تطيبُ بنيلِ المُنَى وداعي المنونِ ينادي جهارا ؟

---

(١) منهج السالك ص ٢٢٨ ، وينظر الانصاف المسألة رقم (١٢٠)

(٢) شرح الجمل - لابن عصفور ٢٦٨/٢ .

٨ ـ ذهب ابن عصفور الى أن (غدا وراح) اذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذى يشاركهما فى الحروف ، وقد تكونان بمعنى صار . واذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على السير فى الوقت الذى يشاركهما فى الحروف .

قال أبو حيان " وأما غدا وراح فالصحيح ليس من أفعال هذا الباب ـ كان وأخواتها ـ ويحتاج تقدير كونهما ناقصتين الى سماع من العرب "(١).

ويقول الرضى " اذا كان غدا بمعنى مشى فى الغداة كقوله تعالى (ان اغدوا على حرثكم)(٢) ، وراح بمعنى رجع فى الرواح ، وهو ما بعد الزوال الى الليل ، نحو: راح الى بيته ، فلا ريب فى تمامها ."

وأما نحو قوله : يروح ويغدو داهنا يتكحل

فان كانا بمعنى يدخل فى الرواح والغداة فهما تامان ، فلا مانع من كونهما ناقصتين(٣).

وقال أبو على الشلوبين " لا فرق بين غدا وراح ، وأضحى ، وأمسى ، اذ كل منها معناه الكون فى الزمان الذى يشاركه فى الحرف ، فكما أنك اذا قلت كان زيد فى المساء أو الصباح أو الضحى ، أو الضحاء ، لم يستقل دون خبره كذلك اذا قلت كان زيد فى الغدو وفى الرواح لم يستقل دون خبره ، وانما حد أفعال هذا الباب ألا تستغنى بالاسم الذى بعدها عن الخبر ، كذا قال سيبويه . فينبغى أن تكون غدا وراح ، وان لم يكن معناهما صار كأصبح وأمسى وأضحى . وان لم يكن معناها صار ، لأن معناها كان فى الغدو والرواح ، كما أن معنى أمسى وأصبح وأضحى ، كان فى المساء والصباح والضحى والضحاء(٤)" والرأى الذى أرتضيه هو قول الرضى .

---

(١) الارتشاف ١٦٦ أ ، والمقرب ١/٩٣ ، والهمع ١/١١٦

(٢) سورة القلم الآية ٢٢

(٣) شرح الكافية ٢/٢٦٦

(٤) التوطئة ـ لأبى على الشلوبين ص ١٨٢ .

٩ ـ ذهب ابن عصفور الى أن (لات) تعمل في (هنا) نحو:

لاتَ هنا ذكرى جُبَيْرة

فهنا اسمها ، وذكرى الخبر .

وقوله : حنّت نوارُ ، ولاتَ هنا حنّت

وذهب ابن مالك وأبوحيان الى أن (لات) مهملة وهنا نصب على الظرفية (١) .

وأرى أن ماذهب اليه أبوحيان أقرب الى الصواب ، لأن فيه اقرارا لـ (هنا) على ظرفيتها ، وهي من الظروف التي لا تتصرف .

١٠ ـ قال أبوحيان : " ويجي ً فعيل الذي لا يدل على اسم الفاعل بمعنى مفعول نحو: قتيل ، وجريح ، وطريح ، وصريع ، ولا يعمل عمل مفعول ، فلا يقال : مررت برجل صريع غلامه أي : مصروع ، وأجاز ابن عصفور اعماله اعمال مفعول . ويحتاج اثبات ذلك الى سماع (٢) .

١١ ـ ذهب ابن عصفور والشيخ أبوالحسن الأبذي الى أن (كلما) في مثل : كلما استدعيته فان زرتني فعبدي حر ، مرفوعة بالابتداء ، وأن جملتي الشرط والجواب خبر .

قال أبوحيان : وقولهما مدفوع بأنه لم يجي (كلما) في الذكر الحكيم الا منصوبة مثل : (كلما أضاء لهم مشوا فيه) (٣) . (٤) .

١٢ ـ وفي تخفيف الياء من (لا سيما) يقول أبوحيان : (ويجوز تخفيف الياء من لا سيما حكاه الأخفش ، وابن الأعرابي ، والنحاس ، وابن جني ، وفي ذلك رد على ابن عصفور اذ زعم أنه لا يجوز تخفيف الياء) (٥) .

---

(١) ينظر الهمع ١ /١٢٦ ، والمقرب ١ /١٠٥ ، والجنى الداني ص ٤٨٩ .
وشرح الأشموني ١ /٢٤٣
(٢) الارتشاف ٣٦٤ أ ، والهمع ٢ /٩٧ .
(٣) سورة البقرة الآية ٢٠
(٤) ينظر التذييل والتكميل ٥ /١٧٧ ، والارتشاف ٢٨٩ ب ، والمغني ص ٢٦٨
(٥) الارتشاف ٢٢٩ ب ، وينظر منهج السالك ص ٢١٦ .

ومما ورد من ذلك قول الشاعر:

فبها العقود وبالأيمان لاسيما عقدُ وفاءٌ به من أعظم القُرَبِ(١)

١٣ـ رد أبو حيان على ابن عصفور في حذفه عائد الصلة، قال السيوطي في موضع حذف عائد الصلة اذا كان مجرورا يجوز حذفه في صور: أحدها أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو (فاقض ما أنت قاض)(٢) أي: قاضيه، وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا، ورده أبو حيان بوروده في القرآن وبأنه منصوب في المعنى(٣).

١٤ـ في مبحث (ماذا) يقول أبو حيان: (الرابع من الأحوال أن تخلع " ما " عن الاستفهام، و" ذا " من الإشارة، ويستعمل مجموعها موصولا، وعليه:

دعي ماذا علمتُ سأتقيه ولكن بالمُغَيَّب نبئيني

وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لا يصح، وتأول البيت، وخالف الناس قاطبة في فهمهم ذلك عن سيبويه)(٤).

وذهب سيبويه(٥) الى أن (ماذا) اسم واحد بمنزلة الذي.

وقد تأول ابن عصفور البيت بقوله " لا تكون (ماذا) مفعولا لـ (دعي)، لأن الاستفهام له الصدر، ولا لـ (علمت)، لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه لأن علمت حينئذ لا محل لها، بل (ما) اسم استفهام مبتدأ، وذا موصول خبره، وعلمت صلة، وعُلِّق دعي عن العمل بالاستفهام(٦).

وقد رد ابن هشام على ابن عصفور بقوله " اذا قدرت (ماذا) بمعنى الذي أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي، وقوله " لم يرد أن يستفهم عن معلومها " لازم له اذا جعل (ماذا) مبتدأ وخبرا، ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب(٧). ويبدو أن ابن عصفور قد أخذ رأيه

(١) ينظر شرح الاشموني ٣/ ١١٥ (٢) سورة طه الآية ٧٢
(٣) ينظر الهمع ١/ ٩٠ (٤) الارتشاف ١٣٧ أ، والهمع المعه ٧/ ١٨٥
(٥) الكتاب ١/ ٤٠٥
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ص ٣٨٥، والهمع ١/ ٨٤
(٧) المغني ص٣٦٦.

هذا من الفارسي الذي يمنع أن تكون (ماذا) اسما موصولا ، قال : لانا لم نجد في الموصولات ماهو مركب (١) .

١٥ ـ كان يأخذ عليه عدم حفظه لكتاب الله تعالى ، يقول في أم المنقطعة : وتدخل على أسماء الاستفهام كقوله (أما ذا كنتم تعملون)(٢) ، وهو كثير فصيح ، خلافا لما في شرح الصفار الذي كتبه عن ابن عصفور ، فانه ادعى أنه لا يحفظ منه الا قوله :

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته   إثر الأحبة يوم البين مشكوم

وقوله : أم هل لا نفس فيها لائم .

وانه من الجمع بين أداتي معنى ، وهو قليل جدا ، وفي كتاب الله تعالى " أما ذا كنتم تعملون " " أمن هذا الذي هو جند لكم " (٣) " أمن هذا الذي يرزقكم " (٤) .

وفي الغرة : يدخلون أم على جميع آلة الاستفهام الا على الهمزة ، قال :

فاصبح لا يدري أيقمه فيكم   على حسله الشحناء أم كيف يذهب ؟

وذكر الآيتين . وقال الفراء : لا يجمع بين الاستفهامين في موضع واحد ، لا يجوز : أأين قمت ؟ وأ أيهم في الدار ؟ وأهل زيد في الدار الا في ضرورة الشعر انتهى . وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة ، وعدم حفظ كتاب الله تعالى .

وقد دخلت على كيف نحو قوله :

أم كيف ينفع ماتعطي العلوق به   رئمان أنف إذا ما ضن باللبن (٥)

١٦ ـ ذهب ابن عصفور الى أن حذف النون من (من) اذا وليها ساكن من الضرورات ، كقول الشاعر :

كأنهما (ملآن) لم يتغيرا   وقد مر للدارين من بعدنا عصر

---

(١) ينظر الجنى الداني ص ٢٤١ ، والمغني ص ٣٦٦

(٢) سورة النمل الآية ٨٤   (٣) سورة الملك الآية ٢٠

(٤) سورة الملك الآية ٢١

(٥) الارتشاف : ١٣١١ ، والمغني ص ٦٧ ، والجنى الداني ص ٢٠٦

قال أبو حيان " انه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة ولو تتبعا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير، فكيف يجعل قليلا أو ضرورة بل هو كثير ، يجوز في سعة الكلام "(١). وان ما جاء من شعر يشتمل على هذه الظاهرة يؤيد ما ذهب اليه أبو حيان ، ومن ذلك قول الشاعر(٢):

نحن ركب ملجن في زي ناس ... فوق طير لها شخوص الجمال

وقول المغيرة بن حبناء(٣):

إني امرؤ حنظلي حين تنسبني ... لا ملعتيك ولا أخوالي العوق

يريد من العتيك حذف نون " من"

وقول الحارث بن خالد المخزومي :

عاهد الله ان نجا ملمنايا ... ليعودن بعدها حرميا

أراد من المنايا ولكنه حذف النون لقرب مخرجها من اللام فكانتا كالحرفين يلتقيان على لفظ فيحذف أحدهما .

وقول الشاعر(٤):

لقد ظفر الزوار أقفية العدا ... بما جاوز الآمال ملأسر والقتل

وقول عمر بن أبي ربيعة :

فلان بثن الصبر نفسي أو تمت ... اذا انبت حبل من حبالك فانقضب

فقوله : فلان : أي : فمن الآن .

وقول جميل بثينة :

وما أنس ملأشياء لا أنس قولها ... وقد قربت نضوي أمصر تريد ؟

قوله : ملأشياء أي : من الأشياء . كل هذا يشهد لصحة ما ذهب اليه أبو حيان .

---

(١) الهمع ٢/ ٢٠٠ (٢) ينظر الخصائص ١/ ١٠٢

(٣) اللسان ١٢/ ١٥٤

(٤) ينظر شرح التصريح ٢/ ٢٩ .

أبوحيان وابن مالـــك :

استأثرت آراء ومؤلفات ابن مالك بعناية كبيرة عند أبي حيان ، فقد أطـــال النظر فيها ، وتعمق في دراستها ، وشرح غامضها ، وقربها من الدارسين . وهــو الذي حمل الناس على مصنفات ابن مالك ، ورغبهم في قراءتها ، وشرح غامضهـــا والتزم نفسه الا يقرىء تلاميذه إلا في كتاب سيبويه أو في تسهيل ابن مالـــك او مصنفاته (١).

ويظهر هذا الاهتمام في شرحه لالفية ابن مالك في كتابه منهج السالك ، وشرحه لكتاب التسهيل في كتاب (التذييل والتكميل) ، ثم اختصاره لـه فـي الارتشاف .

وهذا الاهتمام الشديد ادى الى أن يتعقبه فيما أتى به من آراء ، وأن يرصد حركاته وسكناته ، وكأنه في عمله هذا يريد أن يحاكي المبرد في تعقبه لسيبويـه . وما أخذ ، عليه عدم مثوله بين يدى الشيوخ (٢) ، وأنه كان ضعيف الاستنبـــاط من كلام سيبويه ، يقول : (والمصنف ـ رحمه الله ـ قد أكثر من الاستدلال بما أثـر في الاثر متعقبا بزعمه على النحويين . وما أمعن النظر في ذلك ، ولاصحب من لـه التمييز في هذا الفن ، ولا استبحار ولا امامة ، ولذلك تضعف استنباطاته مـــن كلام سيبويه ، وينسب اليه مذاهب ، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب اليهـــا سيبويه ، ولا أرادها ، وقفت له على ذلك ومنها : زعمه ان مذهب سيبويه أن الفعـل المبنى للمفعول أصل بنفسه ، ومنها زعمه أن مذهب سيبويه أن (إن) النافيـــة تعمل عمل (ما) النافية ، ومنها زعمه أن ترخيم الجملة جائز ، وغير ذلـــك . والعارفون بالكتاب ومقاصده ، والعاكفون على قراءته والجمع بين أطرافه يخالفـونه

---

(١) ينظر نفح الطيب ٢/ ٥٨٥ ، ونكت الهميان ٢٨٠ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٦

(٢) ينظر البحر المحيط ٤/ ٢٣٢ . لكن المصادر ذكرت أن ابن مالك قد أخـذ العلم في الاندلس عن ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعـــي الغرناطي الذي وصف بأنه كان نحويا ماهرا ، ومقرئا معروفا (ينظر نفـح الطيب ٢/ ٤٢١) ، كما أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالــك المرشاني ، وأنه جلس الى أبي علي الشلوبين أياما (نفح الطيب ٢/ ٤٢١ ، ٤٢٦) . وأنه اخذ القراءات عن أبي العباس احمد بن نـــوار (نفح الطيب ٢/ ٤٢١) . وفي الشام جلس الى علي محمد بن عبد الصمد ابي الحسن السخاوي ، والى أبي صادق الحسن بن صباح (نفح الطيب ٢/ ٤٢١ ، والوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩) .

في ذلك ، فدل ذلك على أنه حين ينظر في كتاب سيبويه ، إنما ينظر نظر من لم يتفقه فيه مع أحد (١) .

وقد عزا الباحثون هذا الخلاف بين ابن مالك وأبي حيان الى الأمور الاتية :

الأول : أرجعت الدكتورة خديجة هذا الخلاف بينهما الى أن ابن مالك كان ميالا الى الكوفيين ، ومتابعا لهم في كثير من المسائل والآراء ، في حين كان أبوحيان ميالا الى البصريين متابعا لهم في أكثر المسائل (٢) .

الثاني : أن أبا حيان كان يحسد ابن مالك على ماكان عليه من مكانة علمية ، وأن هذا الحسد هو الذي دفعه الى عدم الأخذ عنه ، أو حضوره له مجلسا (٣) .

الثالث : عزاه بعض الباحثين الى أن غرور الشباب ، والثقة بالنفس جعلا أبا حيان يبتعد عن ابن مالك (٤) .

ولكن هذه الأسباب لا يمكن أن تعدها من الأسباب الوجيهة في تفسير هذا الخلاف ، لأنه لانستطيع أن نرد ذلك الى الحسد أو غرور الشباب ، لأننا لانملك دليلا ماديا يوقفنا على صحة هذا الادعاء ، بل هذا ضرب من التكهن يحتاج الى دراسة نفسية ، ولن يكون هذا الأمر الا بحضور الأشخاص أنفسهم ، وهذا أمر مستحيل تحقيقه .

---

(١) التذييل والتكميل ١٦٩/٥ ب

(٢) أبوحيان النحوي ص ٣٣٦

(٣) ينظر نفح الطيب ٢٧/٢

(٤) ينظر مجلة العربي ص ١٣٣ ، العدد ١٦٦ سبتمبر ١٩٧٢ ، مقال الدكتور عبد العال سالم مكرم بعنوان : ابن مالك الأندلسي .

والشيء الذي يلاحظه الباحث في تفسير ذلك أن أبا حيان قد جاء بعد ابن مالك ، وأن نحو ابن مالك قد صادف شهرة لم يحظ بها نحوي في عصره ، وخلف لنا تراثا نحويا ضخما ومذهبا في النحو له أثره البالغ في الدراسات النحوية فكان هذا الأمر يتطلب من أبي حيان أن يقف أمام مصنفاته وآرائه ، وينظر فيها نظرة العالم ليقوم مايراه معوجاً من تلك الحقائق والاحكام ، وكأنه يريد أن (يغربل) هذا التراث النحوي الذي انتهى اليه ابن مالك ، ثم ينفذ فيه من خلال ذلك آرائه واجتهاداته ، ولعل هذا مايفسر لنا مدحه لابن مالك والثناء عليه في بعض المواقف التي يرى أنه أحسن فيها وأجاد ، ثم ذمه له في بعض المواقف التي يرى أن استنباطاته قد ضعفت فيها .

أي أن موقفه هذا من ابن مالك يعد نتيجة طبيعية ، ولازمة ، ساعدت على فرضها ظروف ذلك العصر الذي شاع فيه ضبط المسائل النحوية وحصرها ، والتحقق من صحة الأحكام وتقويمها ، وخلاصة القول : إن تتبعه لابن مالك ، يعد علامة من علامات التفكير الحر وظاهرة صحية ، تدل على نشاط علمي .

وقد شهد تراثنا النحوي نظيرا لمثل هذا الخلاف مثلا بين أبي حيان وابن هشام وبين السهيلي وابن خروف ، وبين المبرد وسيبويه ، وبين الكسائي والفراء ، بحيث نستطيع أن نقول إن مثل هذا الخلاف قد أصبح سمة بارزة تميز بها نحونا العربي منذ نشأته حتى الآن ، وكل هذا لايمكن إخراجه من دائرة البحث العلمي ، ويعد شرطا أساسيا في تقدم أي علم وتطوره .

ولا يخلو موقف أبي حيان من ابن مالك فاني ساكتفي بعرض بعض المسائل النحوية التي تساعدنا على كشفه ، وتوضح موقف كل منهما .

بعض تلك المسائل :

١ ـ قال أبوحيان (وضمير الاثنين ، وضمير الأناث يعد أفعل التفضيل كهو بعد غيره ، تقول : هذا أنبل الرجلين ، وأفضلهما وهذه أحسن النساء وأجمله)(١) .

ولكن ابن مالك لعتمد فيماذهب اليه على شواهد (٢) قد وردت عن العرب في نثرهم ونظمهم ، وكان الأولى بأبي حيان ألا ينكر عليه قوله ، وذلك تمشيا مع مذهبه في احترام ماسمع عن العرب .

(١) الارتشاف ١٦٠ أ (٢) ينظر شرح التسهيل ١/١٤٠-١٤١

١- ذهب ابن مالك الى أن أعرف المعارف : ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، ثم الضمير الغائب السالم من ابهام ، ثم المشار به ، ثم المنادى ، ثم الموصول ، ثم المعرف بالأداة .

قال أبو حيان " ولا نعلم أحدا فصل في المضمر ، وجعل العلم أعرف من ضمير الغائب الا ابن مالك . والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه على الاطلاق ثم يليه العلم . والذي أختاره أن المعارف خمس : أعرفها : العلم الشخصي ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ذو أل ، وأن المضمر والمبهم ، وذا أل : كليات وضعاً جزئيات حالة الاستعمال ، ألا ترى أن كل متكلم يقول (أنا) ، وكل مخاطب يقال له : أنت ، وكل غائب يقال له (هو) وكذا أسماء الاشارة يشار بهذا الكل قريب ، وبـ (هذه) لكل قريبة ، وكذا الباقي "(١) .

٢- ذهب ابن مالك الى أنه ربما استغنى عن الميم في الجمع باشباع ضمة الكاف ، وقال : أنشد بعض الكوفيين :

وانما الهالكُ ثم الهالكُ ذو حيرة ضاقت به المسالكُ
كيف يكونُ النوكُ إلا ذلكْ

أراد ذلكم . فأشبع الضمة ، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة من الاشباع "

قال أبو حيان " إن هذا الشعر يحتمل أن يكون بسكون الكاف ، وهو موزون ، ورآه مضبوطاً بخط الناسخ بضمة فبنى عليه مدعاه ، وان صح أنه سمع من العرب بضم الكاف فيكون من تغيير الحركة لموافقة الكاف قبله ، وتغيير حركة أسهل من حذف حرف لم يعهد حذفه "(٢) .

والذي أرتضيه هو رأي أبي حيان لأن الضم هنا من باب تغيير الحركة لأجل القافية وهذا التخريج أحسن وأسهل من حذف حرف لم يعهد حذفه .

٣- ذكر ابن مالك أن الحال المنفي عاملها تجر بباء زائدة كقوله :

فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيّبِ منتهاها

وقوله :

كائن دعيتُ الى بأساء داهمةٍ فما انبعثت بمزؤودٍ ولا وكلِ

قال أبو حيان " وما احتج به لا حجة فيه ، ولا يتعين ما قاله . ثم خرج البيتين على أن التقدير : بحاجة خائبة ، وبشخص مزؤود "(٣) .

---

(١) الارتشاف ١١٩ ، وينظر شرح التسهيل ١/١٢٧ ، والهمع ١/٥٦ ، والانصاف المسألة رقم (١٠١) .
(٢) الارتشاف ١٣١ ب ، وشرح التسهيل ١/٢٢٦ ، والهمع ١/٦٢ ، وتعليق الفرائد ١/١٠٥ ب
(٣) الارتشاف ١٧٤ أ ، وتسهيل الفوائد ص ١٠٨ ، والمغني ص ١٥٠ ، والهمع ١/١٢٧

٤ـ ذهب ابن مالك الى تقسيم الضمير الى واجب الخفاء ، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون ، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه ، واسم فعل الامر مطلقا ، والى جائز الخفاء ، وهو المرفوع بفعل الغائب ، والغائبة ، أو معناه من اسم فعل وصفه .

قال أبوحيان (وقسموا المرفوع الى مستكن بارز ، وأيضا الى منفصل ، ومنفصل بجمل المستكن من المتصل . وقسمه ابن مالك الى واجب الخفاء وهو مالا يمكن أن يرفع ظاهرا ، ولا مضمرا بارزا ، والى جائز الخفاء وهو مايمكن أن يرفع ذلك . وهذا اصطلاح غريب لانعرفه الا منه) (١) .

٥ـ ذهب ابن مالك الى أنه يجوز تشديد (ياء) الذي ، والتي مكسورة .

قال أبوحيان : ولا يحفظ التشديد في التي ، وانما حفظ في الذي ، ومن تعرض لحصر لغات التي والذي ، كالجوهري ، والديبوري ، لم يذكروا ذلك (٢)

وقد أورد ابن مالك شاهدا على الذي قول الشاعر :

وليس المال فاعلمه بمال وان أرضاك الا للذيّ

وأما التي فلم يورد لها شاهدا (٣) . ولعل في ذلك تقوية لرأي أبي حيان .

٦ـ ذهب ابن مالك الى أن (حرى) من أفعال الرجاء .

قال أبوحيان : والمحفوظ أن (حرى) اسم منون لايثنى ولايجمع (٤) .

ويرى السيوطي أن ابن مالك لم ينفرد بهذا القول ، بل سبقه الى ذلك ابن طريف ، والرقيطي (٥) . ويبدو أن أبا حيان قد تحامل على ابن مالك في هذا الامر لاننا نجد أن أباحيان نفسه قد نص على أن (حرى من أفعال الرجاء ، وذلك في لمحته (٦) .

---

(١) الارتشاف ١١٦ ب ، وشرح التسهيل ١/١٣١

(٢) الارتشاف ١٣٦ أ ، والهمع ١/٨٢ (٣) ينظر شرح التسهيل ١/٢١٢

(٤) الارتشاف ١٧٤ أ (٥) الهمع ١/١٢٩

(٦) ينظر شرح التصريح ١/٢٠٣ ، وشرح اللمحة البدرية ص ٢٣٣ .

وقد أشار ابن هشام أيضا الى صحة قول ابن مالك ، وأن أبا حيان هو الواهم ، واستشهد بقول الأعشى :

إن يَقُلْ هُنَّ من بني عبد شمس فحَرًى أن يكونَ ذاكَ ، وكانا (١)

وقال الدماميني " أما قوله — يعني المرادي — أن المحفوظ أن حرى اسم منون ، وهو تابع لشيخه أبي حيان في الاعتراض على المصنف — ابن مالك — بذلك ، وهو قصور فقد نص القاضي عياض في مشارق الأنوار في حرف الحاء على أنه يقال : حَرَى زيد أن يفعل كذا فيستعمل فعلاً ، وناهيك به إماما ثقة لا ينازع في عدالته وسعة اطلاعه ، وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وأمثاله إلا سوء الظن بالمعترض عليه ، وإلا فالمصنف من الإمامة وحفظ اللغة وكثرة الاطلاع بالمحل الذي لا يدفع عنه " (٢) .

ونخلص من هذا الى أن (حرى) فعل من أفعال الرجاء ، ولكنها قليلة الاستعمال .

٧ — ذكر ابن مالك أن زيادة (إن) بعد (ما) النافية العاملة عمل ليس يبطل عملها بلا خلاف نحو : ما إن زيد قائم .

قال أبو حيان " وليس كما ذكر ، بل وجوب الرفع مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى جواز النصب " (٣) .

ومما يقوي رأي أبي حيان أن يعقوب بن السكيت قد حكى أيضا أن الكوفيين أجازوا النصب ، وأنشد :

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ، ولكن أنتم الخزفُ

بنصب (ذهب) و (صريف) (٤) .

٨ — ذهب ابن مالك الى أن (حيث) مما ندر تصرفها ، وأنشد :

إنَّ حيثُ استقرَّ من أنت راعيـ ـه حِمًى فيه عزةٌ وأمانُ

فحيث اسم ان .

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب ص ٢٦٨ (٢) تعليق الفرائد ١ / ١٨١ ب

(٣) الارتشاف ١ / ١٧١ ب ، وينظر الانصاف المسألة رقم (٨٦) ، والهمع ١ / ١٢٣ .

(٤) ينظر المغني ص ٣٨ ، والجنى الداني ص ٣٢٧ — ٣٢٨ .

قال أبو حيان (هذا خطأ لأن كونها اسما لـ (ان) فرع عن كونها تكون مبتدأ ، ولم يسمع ذلك فيها البتة ، بل اسم (ان) في البيت حين ، وحيث الخبر لا الظرف . والصحيح أنها لا تتصرف ، فلا تكون فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأ)(١) .

والأولى ابقاء (حيث) على ماعهد لها من ظرفيتها ، ولا ضرورة الى التوسع في تصرفها .

٩ - زعم ابن مالك أن باء الجر قد تكف بـ (ما) فيليها الفعل ، وتحدث (ما) الكافة في الباء معنى التعليل ، وتصير بمعنى (ربما) نحو :

فلئن صرت لا تحير جوابا بما قد ترى وأنت خطيب

قال أبو حيان : " والصحيح أن الباء للسبب وأن (ما) بعدها مصدرية لا كافة (٢) .

وقد ذهب ابن هشام أيضا الى ماذهب اليه أبو حيان في تخريج هذا البيت (٣) . وما ذهب اليه أبو حيان فيه بعد عن التكلف والتعقيد .

١٠ - ذهب ابن مالك الى أن (مهما) قد يستفهم بها ، واستدل بقول عمرو بن ملقط :

مهما ليَ الليلةَ ، مهما ليَهْ أودى بنعليَّ وسرباليَهْ

قال أبو حيان (ولا دليل فيه ، لاحتمال أن تكون (مه) بمعنى اكفف . و (ما) هي الاستفهامية (٤) . والمشهور في استعمال (مهما) أنها لا تخرج عن الشرطية ، ويمكننا تخريج (مهما) على قول أبي حيان ، أو على الشذوذ .

١١ - ذهب ابن مالك الى أن عمل (لا) المشبهة (بـ (ليس) كثير بخلاف عمل (ان) على حين يرى أبو حيان أن عمل (لا) قليل بخلاف عمل (إن)(٥) .

---

(١) الارتشاف ٢١١ أ ، والهمع ١ / ٢١٢ ، والمغنى ص ١٧٧
(٢) الارتشاف ٢٥٧ أ (٣) ينظر المغنى ص ٤٠٦ ، والجنى الداني ٣٣٣
(٤) ينظر الارتشاف ٢٨٤ ب ، والبحر المحيط ٤ / ٣٦٣ ، والجنى الداني ٦١١
(٥) ينظر البحر المحيط ١ / ٣٦ ، والتذييل والتكميل ٢ / ٢٥ ب ، والارتشاف ١٢٦ ب ، ومنهج السالك ص ٦٤ .

وفي النكت الحسان يقول " لاعمالها - لا - عمل ليس قليل جدا بخلاف اعمالها عمل إنّ فانه كثير جدا حتى لقد . زعم شيخنا أبو الحسن الأبذي - رحمه الله - أنه لم يسمع النصب في خبر (لا) ملفوظا به ، وان كان حملها على ليس يقتضيه الا أن ذلك يمكن ان تركته العرب اشارة الى ضعف عمل (لا) عمل (ليس) (١) .

وجاء في الجنى الداني (ومنع المبرد ، والاخفش ، اعمال (لا) عمل (ليس) (٢) . والذي يظهر أن لاعمال (لا) عمل (ليس) بعد أمرا قليلا (بل لو ذهب ذاهب الى أن (لا) لا تعمل عمل ليس لكان حسنا) (٣) .

١٢ - ذهب ابن مالك الى أن (اذ) تكون بمعنى (اذا) في افادة الاستقبال واستدل بقوله تعالى " فسوف يعلمون اذ الاغلال في أعناقهم (٤) وقد أنكر عليه ابوحيان ذلك (٥) .

وما ذهب اليه ابن مالك يؤدي الى اضطراب في استعمال الاساليب التي تستعمل فيها كل من (اذ) و(اذا) .

" وقد ذهب أكثر المحققين الى أن (إذْ) لا تقع موقع (اذا) ، ولا (اذا) موقع (اذ) . وهو الذي صححه المغاربة ، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها ، بأن الامور المستقبلة ، لما كانت في اخبار الله تعالى ، متيقنة مقطوعا بها ، عبر عنها بلفظ الماضي ، وبهذا أجاب الزمخشري ، وابن عطية ، وغيرهما " (٦)

١٣ - من شروط صيغة التعجب أن يكون فعلاً ، قال ابن مالك : وشذ ما أذرعها ، أي : ما أخف يدها في الغزل ، بنوه من قولهم : امرأة ذراع . قال ابوحيان : " ودعواه أن ما أذرعها لم يسمع منه فعل غير صحيحة . قال ابن القطاع : ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع (٧) وعلى هذا

---

(١) النكت الحسان ٢٠ ب (٢) الجنى الداني ص ٢٦٣
(٣) تعليق الفرائد ١/١٧٦ أ (٤) سورة غافر الآية ٦٩
(٥) الارتشاف ١٨٨ ب ، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩
(٦) ينظر الجنى الداني ص ١٨٨
(٧) الارتشاف ٣٢٤ أ ، وينظر شرح الاشموني ٤/١٨٦ .

لاشذوذ فى قولهم : ما أذنَ المرأة .(١).

١٤ـ زاد ابن مالك على معانى (حتى) أن تكون مرادفة (الا أن)
فى الاستثناء ،وأنشد عليه :

ليس العطاءُ من الفُضُول سماحةً ... حتى تجودَ وما لديكَ قليلُ

قال أبوحيان : وقد أخانا ابنه الرد عليه فى ذلك ،وقال انه يصح فيه تقديـر (الى أن) واذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية ، فلا دليل فى البيت علـى أن (حتى) بمعنى (الا أن) (٢). وقد ذهب ابن هشام الى موافقـة ابن مالك فى رأيه هذا(٣).

وفى الحقيقة ان رأى ابن مالك لايخلو من تكلف وتمحل . قال المـرادى " وهو معنى غريب .. وقول سيبويه فى قولهم : والله لا أفعل كذا الا أن تفعل والمعنى: حتى ان تفعل ،ليس نصا على أن حتى اذا انتصب مابعدها تكـون بمعنى (الا أن) ،لأنّ ذلك تفسير معنى ،ولا حجة فى البيت ،لامكان جعلهـا فيه بمعنى (الى) "(٤).

١٥ـ ذكر ابن مالك أن (متى) قد تهمل حملا على (اذا) ،ومثل بالحديث " ان أبا بكر رجل أسيف ،وانه متى يقم مقامك لايُسمِعُ الناس " .

قال أبوحيان :" ولا تهمل (متى) حملا على (اذا) خلافـا لزاعمى ذلك " (٥).

١٦ـ ذكر ابن مالك ان (ما ومهما) قد يردان ظرفى زمان ،وقال فـى شرح الكافيه : جميع النحويين ، يجعلون (ما ومهما) مثل(من) فى لـزوم التجرد عن الظرفية ،مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء مـن العرب . وأنشد أبياتاً منها مافى قول الفرزدق :

وماتحْيَ لا أرهب وان كنت جارماً ... ولو عدَّ أعدائى علىَّ لهم دخلا

(١) ينظر شرح التصريح ١/١
(٢) الارتشاف ١٥٠ أ ،والهمع ٢/٦
(٣) ينظر المغنى ص١٦٦ (٤) الجنى الدانى ص٥٥٥
(٥) الارتشاف ٢٨٤ ب وينظر التذييل والتكميل ٥/١٥٥ ،وحاشية الصبان ٤/١٣ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩ .

وفى (مهما) يقول :

وانك مهما تُعطِ بطنك سؤلهُ … وفرجك نالا منتهى الذمّ أجمعا

وقول طفيل الغنوى :

نبئتُ أنّ أبا شتيم يدّعى … مهما يَعِش يُسمِع بمالم يَسمع

قال أبوحيان : " وقد رد على المصنف ابنه بدر الدين فكفانا الرد عليه .
قال ابنه : ولا أرى فى هذه الأبيات حجة ، لأنه كما يصح تقدير (ما ومهما)
فيها بظرف زمان ، كذلك يصح تقديرها بالصدر ، والتقدير : أى حياة تحيى ،
وأى عطاء تعط ، وأى عيشة تعش ، فموضع (ما ومهما) فى هذه الأبيات نصب
على المفعولية المطلقة .

ثم قال أبوحيان : ويحتمل عندى بيت حاتم الطائى توجيها آخر غير
ما ذكره ابن المصنف ، وهو أن يكون (مهما) مفعولا ثانيا لـ (يعط) وفرجك
مفعول أول ، وسؤله بدل من فرجك ، لا مفعول ثان ، فلا يكون فى البيت حجة على
استعمال (مهما) ظرفا ، فيكون (مهما) فى البيت نظير قول امرئ القيس :

أغرّكِ منّى أن حُبّك قاتلى … وأنّك مهما تأمرِي القلبَ يفعلِ (١) " .

وقال الزمخشرى " وهذه الكلمة - مهما - فى عداد الكلمات التى يحرفها
من لا يد له فى علم العربية ، فيضعها فى غير موضعها ، ويحسب (مهما) بمعنى
(متى ما) ، يقول مهما جئتنى أعطيتك ، وهذا من وضعه ، وليس من كلام
واضع العربية فى شئ ، ثم يذهب فيفسر (مهما تأتنا به من آية)(٢) بمعنى
الوقت فيلحد فى آيات الله ، وهو لا يشعر . وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين
يدى الناظر فى كتاب سيبويه (٣) .

~~كما أن رواية البيت فى ديوان حاتم الطائى (٤) :~~

~~وانك إن أعطيت بطنك سؤله … وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا~~



---

(١) حاشية الصبان : ٤ / ١٦ ، وينظر التذييل والتكميل ٥ / ١٤٧ ، والبحر
المحيط ٤ / ٣٧١ ، والارتشاف ٤٨٦ ب .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٣٢

(٣) الجنى الدانى ص ٦١٠ ، وينظر الكشاف ٢ / ١٠٧ ، والمغنى ص ٤٣٧

(٤) ~~ديوانه ص ٢٠~~

وعلى هذا فلا شاهد فيه ، وكل هذه الاحتمالات والتأويلات تجعلنا لانطمئن الى ماذهب اليه ابن مالك لمافيه من تكلف واضطراب في الاستعمال . وان البقاء على أن (مهما) اسم شرط مجرد عن الظرفية هو أقرب للصواب .

١٧ـ ذهب ابن مالك وابنه بدر الدين الى جواز تثنية المؤكد فتقول : قام الزيدان نفساهما ، وكذا عيناهما .

قال أبوحيان " انه غلط ، لم يقل به أحد من النحويين "(١) .

وجاء في شرح التصريح (وأما في التثنية فالاصح في النفس والعين جمعهما جمع قلة على " أفعل " فيقال : جاءني الزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ، ويجوز في غير الأفصح نفسهما عينهما بالافراد ، ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان)(٢) .

وقال ابن اياز المتوفى (٦٨١ هـ) ، لو قلت نفساهما لجاز ، فصرح بجواز التثنية (٣) وقال الرضي : وقد يقال نفساهما وعيناهما على ماحكى ابن كيسان عن العرب (٤) .

هذه الأقوال تشير الى أن ماقاله ابن مالك قد قال به بعض النحاة ، وفي هذا تقوية لرأيه .

١٨ـ ذهب ابن مالك الى أن (هل) تأتي بمعنى (قد) ، وذلك مع الفعل ، ومثل بقوله تعالى " هل أتى على الانسان حين من الدهر "(٥) .

ويقول الشاعر :

سائل فوارس يربوع بشدتنا	أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

يريد : قد أتى ، وقد رأونا .

---

(١) الارتشاف ٦٦٢ ب ، والبحر المحيط ٨ / ٣٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٥ والهمع ١ / ١٢٢ ، وحاشية الصبان ٣ / ٧٤ .
(٢) شرح التصريح ٢ / ١٢١
(٣) ينظر حاشية الصبان ٣ / ٧٤ (٤) شرح الكافية ١ / ٣٣٤
(٥) سورة الانسان الآية ١ .

قال أبو حيان : لم يقم على ذلك دليل واضح ، إنما هو شيء قاله المفسرون في الآية . وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ولا يرجع إليهم في مثل هذا إنما يرجع في ذلك الى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين" (١) .

وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبداً بمعنى (قَدْ) ، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ، ونقله في المفصل عن سيبويه ، فقال : وعند سيبويه أن (هَلْ) بمعنى (قَدْ) ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها ، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، وذكر البيت . ورده ابن هشام قائلا : ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كـ (قَدْ) ، وثبت في كتاب سيبويه - رحمه الله - ما نقله عنه مذكوره في باب أم المتصلة ، ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه ، فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام ما نصه : وهل ، وهي للاستفهام ، ولم يزد على ذلك .
ثم قال : وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري ، فزعموا أن (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلا ، وهذا هو الصواب عندي ، إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور :

١ - تفسير الاستفهام في الآية للتقرير ، وليس باستفهام حقيقي .
٢ - أن سيبويه لم يقل ذلك .
٣ - دخول الهمزة في البيت ، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى (٢) .

والخلاصة أن تفسير (هَلْ) بقد هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، والأولى أخذ هل على ظاهرها على أنها للاستفهام ، وقد وردت في كتاب سيبويه أنها للاستفهام (٣) .

١٩ - اختلف النحاة في حذف المنادى ، وإبقاء حرف النداء ، فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء ، وخرّج عليه قوله تعالى " ألا يسجدوا " (٤) .
وقول الشاعر :

يالعنةُ الله ، والأقوامِ كلِّهمُ والصالحين على سَمْعانَ من جارِ

أي : ياقوم ، أو يا هؤلاء .

---

(١) الهمع ٢/٧٢ ، وينظر الارتشاف ٣٢٩ ب ، وتمهيد القواعد ٥/١٦٢
(٢) المغني ص ٤٦٠ - ٤٦٢ ، وينظر شرح الـ : ٨/١٥٢ ، الهمع ٢/٧٨
(٣) ينظر الكتاب ١/٥١
(٤) سورة النمل الآية ٢٥ .

وقال ابن مالك : حق المنادى أن يمتنع حذفه ، لأن عامله حذف لزوماً ، الا أن العرب أجازت حذفه والتزمت ابقاء (يا) دليلاً عليه ، وكون مابعده أمراً أو دعاء ، لأنهما داعيان الى توكيد المأمور المدعو ، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً ، حتى صار الموضع منبهاً على المنادى اذا حذف ، وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك .

قال أبوحيان : والذى يقتضيه النظر أنه لايجوز ، لأن الجمع بين حذف فعل النداء ، وحذف المنادى اجحاف ، ولم يرد ذلك سماع من العرب فيقبل و (يا) في الآية والبيت ونحوهما للتنبيه (١).

والأولى ماذهب اليه أبوحيان لخلوه من التقدير والتكلف .

٢٠ ـ ذهب ابن مالك الى أن (ألا) التى للعرض مركبة من (لا) النافية والهمزة ..

قال أبوحيان : الذى أذهب اليه أنها بسيطة (٢).

ودعوى التركيب أظهر من دعوى البساطة فيها ، لأن الظاهر يدل على ذلك .

.. وهذا التركيب أصبحت تدل على (العرض) .

٢١ ـ ذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى أن سيبويه قد جوّز ترخيم المركب الاسنادى . كتأبط شراً ، وقد عدّ أبوحيان هذا الموضع مما ضعف فيه استنباط ابن مالك من كلام سيبويه ، وأنه فهم منه مالم يذهب اليه ولم يرده (٣).

وقد نص سيبويه على المنع فقال : " ولعلم ان الحكاية لاترخم لأنك لاتريد أن ترخم غير مناد ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شرّاً ، وبرق نَحْرُه ، وما أشبه ذلك ، ولو رخمت هذا لرخمت رجلاً يسمى بقول عنترة :

يادارُ عَبْلَةَ بالجواءِ تكلمي (٤)

---

(١) الارتشاف ٣٤٤ ب ، وينظر المغنى ص ٤٨٨ ، والجنى الدانى ص ٣٥٧ والهمع ١٧٤/١ .
(٢) الارتشاف ١٨٩ أ ، ومنهج السالك ص ٨٩ ، والجنى الدانى ص ٣٨٣
(٣) ينظر التذييل والتكميل ١٦٦/٥ ب
(٤) الكتاب ٣٤٢/١ .

وجاء في شرح التصريح " والذي نقل عن سيبويه وقع له في باب الاضافة الى الحكاية ،قال : فاذا أضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس ،وخمسة عشر،فلزمه الحذف كما لزمهما ،وذلك قولك في تأبط شراً تأبطي ،قال : ويدل على ذلك أن من العرب من يفرده فيقول : يا تأبط أقبل فيجعل الاول مفرداً فكذلك يفرده في الاضافة يعني في النسب،ونص في باب الترخيم على المنع ... واذا كان للمجتهد في مسألة واحدة متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه ،لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف مايذكر في غير بابه ،فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطراداً " (١).

ونقل عن الدماميني أنه قال : لا تعارض بين المحلين اذا ما نقله في أبواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب ،وما نقله في بعض أبواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم (٢).

٢٢ـ ذهب النحاة الى ان مجرور (حتى) اما أن يكون اسماً صريحاً نحو قوله تعالى :(حتى حين)(٣) ، أو يكون مصدراً مؤولاً من (أن)والفعل المضارع نحو (حتى يقول الرسول)(٤) ، لان التقدير: حتى أن يقول الرسول. هذا مذهب البصريين .

وزاد ابن مالك في أقسام مجرورها أن يكون مصدراً مؤولاً من (أن) وفعل ماض نحو :(حتى عَفَوا وَقالُوا)(٥).

قال أبوحيان " ووهم في هذا ،لان حتى ههنا ابتدائية ،وأن غير مضمرة بعدها " (٦).

وقال ابن هشام " ولا أعرف له ــ أي لابن مالك ــ في ذلك سلفاً ، وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة "(٧).

وفي الحقيقة ان ماذهب اليه أبوحيان فيه بعد عن التقدير والتكلف .

---

(١) شرح التصريح ١٨٥/٢
(٢) حاشية شرح التصريح ١٨٥/٢
(٣) سورة يوسف الآية ٣٥
(٤) سورة البقرة الآية ٢١٤
(٥) سورة الاعراف الآية ٩٥
(٦) الهمع ٢٤/٢ ،وينظر الجنى الداني ص ٥٤٢ــ٥٤٣
(٧) المغني ص ١٧٤ .

٢٣ـ ذهب ابن مالك ـ وفاقا للكوفيين ـ الى أن (مِنْ) تكون بمعنى (في) وأنشد :

عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إن منعتَهُ من اليوم سؤلاً أن يُيسَّر في غدِ

أي : في اليوم
قال أبوحيان " وهذا الذي ذكره ابن مالك من المعاني لم يذكره أصحابنا . ويتأولون ما يقتضي ظاهره ذلك (١) ".

ويمكننا حمل (من) في هذا البيت على معنى التبعيض .

٢٤ـ اذا كان حرف النفي الداخل على الجملة الحالية (لما) فهو كالنفي بلم في القياس عند ابن مالك الذي يقول : إلاّ أني لم أجده مستعملا الا بالواو كقوله تعالى (ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم)(٢) ، وكقول الشاعر :

بانت قطام ولما يحظ ذو مقةٍ

قال أبوحيان : " ونص ابن مالك أنه أنشد لـ (لمّا) مافيه دليل على مجيء المنفي بها حالاً دون الواو ، وذلك في أول شرحه لكتاب التسهيل ، وهو :

فقالت له العينان سمعاً وطاعةً وحدّرتا كالدرّ لمّا يثقّبِ

ووجدت أنا ذلك بغير واو في شعر من احتج بعض النحاة بشعره ، ولا أدري هل هو يحتج بشعره ، أو لا يحتج ، وهو عبد الله بن محمد بن عيينة ، قال :

أبعدَ بلائي عنده إذْ وجدتُه طريحاً كنصْلِ السيفِ لمّا يركّبِ

وقال أيضا :
فقبلتُ منه عُدَّه وتركتُه كبيعة ثوب الخزّ لمّا يهذّبِ (٣)

ويقول الدكتور عبد الرحمن السيد " والحق أن ابن مالك لم ينس ما أنشده في أول شرح كتابه التسهيل كما يقول أبوحيان ، ولكن أباحيان هو الذي أخطأ في نقل ما كتبه ابن مالك ، أو اكتفى بقراءة صدر البيت عن عجزه . لأن البيت في شرح التسهيل كمايلي :

(١) الارتشاف ٥١ آ ب ، والجنى الداني ص٣١٤ ، وينظر تمهيد القواعد ٣/ ١٧٨
(٢) سورة البقرة الآية ٢١٤
(٣) الارتشاف ٢٤٠ أ .

فقالتْ لهُ العينان: سمعاً وطاعةً ... وحَدّرتا كالدرِّ مالم يُثقَّبِ

وعلى هذا فليس فيه دليل لأبي حيان (١).

ويبدو لي أن أبا حيان لم يخطئ في نقل البيت، كما أنه ليس من المعقول أن يكتفي بقراءة صدر البيت عن عجزه، وكان من المحتمل أن يصدق هذا على غيره أما وقوعه من أبي حيان فاني أستبعد ذلك. ومما يقوي رأي أبي حيان أن الرواية الواردة في الخصائص ولسان العرب هي (لما يثقب) (٢)

وقال الدماميني "قال الشارح - المرادي - وقد أنشد المصنف في أول الكتاب بيتا يشهد لمجيئه بلا واو وهو قول الشاعر: وحدرتا كالدر لما يثقب" (٣)

٢٥ - ذهب ابن مالك الى أن (معا) اذا أفردت تساوي جميعا.

قال أبوحيان "وليس كما قال، فقد قال ثعلب: اذا قلت: قام زيد وعمرو جميعاً، احتمل أن يكون القيام في وقت أو وقتين، واذا قلت: قام زيد وبكر معاً، فلا يكون الا في وقت واحد" (٤).

وقال ابن هشام: وفيه نظر، وقد عادل بينهما من قال:

كنتُ يحيي كيدٍ واحدةٍ ... نرمي جميعاً ونرامى معاً" (٥)

٢٦ - تعرب صيغ العقود إعراب جمع المذكر السالم، بالواو في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، وذهب ابن مالك الى جواز اعرابها بالحركات بنوا "ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا، لأنها ليست جموعا، فكان اثباتها حق في الاعراب كسنين.

وقد رفض أبوحيان هذا الاعراب، لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ، فلا نضم اليه شذوذا آخر" (٦).

---

(١) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٢٤٩ د. عبد الرحمن السيد وشرح التسهيل ١/٤
(٢) ينظر الخصائص: ١/٢٢، واللسان: مادة "قول"
(٣) تعليق الفرائد ١/٦٦ ب
(٤) الارتشاف ٢١١ ب، وينظر الجنى الداني ص٢٠٨، والهمع ١/٢١٨
(٥) المغني ص٤٣٩
(٦) الهمع ١/٤٧.

وأرى أن الحق مع أبي حيان ، لأنه لا ضرورة تدعو الى الأخذ برأى ابن مالك ، ومما يضعف قياسه أنه لم يسمع من العرب أنهم عاملوا ألفاظ المقصود معاملة سنين ، كما أن ما سمع من إعراب سنين بالحركات هو لغة لبعض العرب ، والقياس على القليل لا يتفق مع منهج أبي حيان .

٢٧ ـ ذهب ابن مالك الى أن إضافة (لبيك) الى الظاهر شاذة ، كإضافتها الى الضمير الغائب نحو:

دعوتُ لما نابني مِسْوَراً ... فلبَّى ، فلبَّىْ يدَىْ مِسْوَرِ

ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه : يقال لبى زيد ، وسعدى زيد ، فساق ذلك مساق المقياس المطرد ، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة [١].

٢٨ ـ يقول أبو حيان عند تفسير لقوله تعالى " أنهم كانوا قوم سوء فأغرقناهم أجمعين) [٢] : أجمعين تأكيد للضمير المنصوب ، وقد كثر التوكيد بأجمعين غير تابع لكلهم في القرآن ، فكان حجة على ابن مالك في زعمه أن التأكيد بأجمعين قليل ، وأن الكثير استعماله تابعا لكلهم " [٣].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى " لأغوينهم أجمعين " [٤] ، (وان جهنم لموعدهم أجمعين) [٥] " لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين " [٦] . [٧]

٢٩ ـ ذهب ابن مالك ـ وفاقا ليونس والفراء ـ الى أن (الذى) قد يقع موصولا حرفيا ، ويسبك منها ومن صلتها مصدر ، وخرجوا عليه قوله تعالى " وخُضْتُم كالذى خاضُوا " [٨] ، أى : كخوضهم ، فحذفوا الخوض ، وأقاموا الذى مقامه .

قال أبو حيان : " والصحيح منع ذلك ، وهو مذهب البصريين " [٩]

---

(١) يتظر الارتشاف ١٩٦ أ ، والكتاب ١٧٦/١ ، والخزانة ٩٢/٢ ، والهمع ١٩٠/١

(٢) سورة الأنبياء الآية ٧٧

(٣) البحر المحيط ٣٣٠/٦ ، وينظر الارتشاف ٣٠٠ ب ، وحاشية الصبان ٧٦/٣

(٤) سورة الحجر الآية ٣٩ (٥) سورة الحجر الآية ٤٣ (٦) سورة هود الآية ١١٩

(٧) الهمع ١٢٣/٢ (٨) سورة التوبة الآية ٦٩

(٩) الارتشاف ١٣٥ أ ، وينظر شرح التسهيل ٢١١/١ ، والهمع ٨١/١ .

٢ - ذهب ابن مالك - وفاقا للاخفش - الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كان جملة ، وتاليا لـ (الا) كقول الشاعر:

ليس شيء الا وفيه اذا ما قابلته عين البصير اعتبار

وقول آخر:

ماكان من بشر الا وميتته محتومة لكن الآجال تختلف

وقوله :

اذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراج الا ووجهك انور

وقال : وبما شبهت الجملة الخبرية فى هذا الباب بالحالية ، فوليت الواو مطلقا .

قال أبوحيان " وما ذهب اليه انتهى فيه الاخفش ، ولا يجوز ذلك عندنا وما استدل به لاحجة فيه " (١) .

وقد تأول الجمهور البيت الاول والثانى على حذف الخبر ضرورة ، أو أن الواو زائدة ، وأن الخبر فى البيت الثالث لنا (٢) .

٣ - ذهب ابن مالك الى أنه لا يجوز حذف مخصوص (نعم ، بئس) ، وابقاء التمييز فى فصيح الكلام ، انما ذلك نادر شاذ . ويرى أبوحيان أن ماقاله ابن مالك ليس بصحيح ، بل يجوز حذف المخصوص فى فصيح الكلام مع الاقتصار على ذكر التمييز ، كقوله تعالى " بئس للظالمين بدلا " (٣) ، أى ابليس . وقال تعالى " بئس الشراب وساءت مرتفقا " (٤) أى تلك النار (٥) .

٤ - يرفع افعل التفضيل الاسم الظاهر بعد نفى ، وقاس عليه ابن مالك النهى والاستفهام ، فقال : لابأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقولك : لايكن غيرك أحب اليه الخير منه ، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن ، لا يمن ؟

---

(١) الارتشاف ١٦٨ ب

(٢) ينظر الهمع ١/١١٦

(٣) سورة الكهف الآية ٥٠

(٤) سورة الكهف الآية ٢٩

(٥) منهج السالك ص ٤٠٠

قال أبو حيان " اذا لم يرد هذا الاستعمال الا بعد نفى ، وجب اتباع السماع فيه ، والاقتصار على ماقالته العرب ، ولا يقاس عليه ماذكر من الاسماء ولاسيما أن رفعه للظاهر ، انما جاء فى لغة شاذة ، فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع " (١).

وقال ابن عقيل " فان صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صحّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً ، وذلك فى كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفى أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبيا ، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين : نحو : مارأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد فالكحل : مرفوع بأحسن لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، نحو : مارأيت رجلا يَحْسُنُ فى عينه الكحلُ كزيد " (٢).

والحق أن الحاق النهى والاستفهام بالنفى مسوغات متساوية لكثير من المسائل .

٣٣ - ذهب ابن مالك الى أن الاضافة قد تأتى بمعنى (فى) اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف ، نحو " تربّصُ أربعةِ أشْهُرٍ " (٣) ، نحو : ياصاحبَىْ السجن

قال أبو حيان " لا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة غيره " (٤).

والذى يبدو لنا تستحسن رأى ابن مالك ان معنى (فى) فى هذه الأمثلة ظاهر .

وقال ابن عقيل ويتعين تقدير " فى " ان كان المضاف اليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ، نحو : أعجبنى ضربُ اليومِ زيداً أى : ضربُ زيدٍ فى اليوم ، ومنه قوله تعالى " للذين يُؤْلُونَ من نسائهم تربّصُ أربعة أشهر ، وقوله تعالى : " بل مكرُ الليلِ والنهارِ " (٥) .

وقال السيوطى : " ولا يصح تقديرغيرها الا بتكلف ، وقد سبق ابن مالك الى القول بذلك الجرجانى وابن الحاجب " (٦).

---

(١) الارتشاف ٢٧٣ ب

(٢) شرح ابن عقيل ١٨٨/٣

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢٦

(٤) الهمع ٤٦/٢ ، وينظر شرح التصريح (٢٥/١) ومنهج السالك ص٢٦٥

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٤٣/٣

(٦) ينظر الهمع ٤٦/٢

٣٤ — ذهب ابن مالك الى أنه قد يستغنى فى الاسم المندوب عن (الهــاء والألف) لما فيه الضرورة، فلا يقال فى عبد الله : واعبد الاهاه، ولا فـى جهجاه : واجهجاهاه، لما فيه من الثقل .

قال أبوحيان " وهذا الذى ضعفه صرح به بعض أصحابنا فقالوا : وتقول فى ندبة من اسمه عبد الله : واعبد الاهاه، وقواعد باب الندبة . واطـلاق النحاة فى ندبة الاعلام يجوز ذلك، فيحتاج فى المنع الى دليل واضـح . ولا نعلم له سلفا فى منع ذلك "(١).

٣٥ — ذكر ابن مالك أنه اذا صغر (أمس) لاخلاف فى اعرابه . قـال أبوحيان " وهذا مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر "(٢).

٣٦ — ذهب ابن مالك الى أنه قد يستغنى بكليهما عن كلتيهما، وأنه قـد يستغنى عن كليهما وكلتيهما بكلهما، نحو : قام الرجلان كلهما، وقامـت المرأتان كلهما، أى كلاهما وكلتاهما . قال أبوحيان " ويحتاج ذلك الى سمـاع من العرب "(٣).

٤٠ — استدل ابن مالك على أن " أم) المنقطعة قد تعطف المفرد قليـلاً، بقول العرب " إنها لإبل أم شاء " ، لقول بعضهم ان هناك لإبلاً أم شـاء بالنصب، وقال : فهذا عطف صريح يقوى عدم الاضمار فى المرفوع .

قال أبوحيان وتبعه ابن هشام : ان هذا القول عن ابن مالك خـرق لاجماع النحويين (٤).

والنحاة اتفقوا على تقدير مبتدأ أى بل أهى شاء . وأما رواية النصب فالأولى أن يقدر فيها ناصب، أى : أرى شاء.

وبعد وأن ماذهب اليه ابـن مالك من الآراء التى انفرد بها .

---

(١) الارتشاف ٣٥٢ ب ، والهمع ١/ ١٨٠

(٢) الارتشاف ٨٠ أ ، والهمع ١/ ٣٠

(٣) ينظر الارتشاف ٣٠٠ أ ، وتسهيل الفوائد ص١٦٤ ، وحاشية الصبان ٢/ ٧٨ — ٧٩

(٤) ينظر الهمع ٢/ ١٣٣ ، وشرح عمدة الحافظ — لابن مالك ص ٣١٩ ، والأشباه والنظائر : ٣/ ٨٠

٤١ — وفي باب التنازع يقول أبوحيان (وإذا تنازع ثلاثة ،وهو أكثر ما سمع في هذا الباب ،وزعم ابن خروف وتبعه ابن مالك أنه يكون العمل للثالث ،ويلغى الأول والثاني ،وادعى ابن مالك أنه استقرأ ذلك في الكلام ،فوجده مثل ما قال . واستقراؤه ناقص ،وقد جاء إعمال الأول ،والإضمار في الثاني والثالث ، كقول أبي الأسود الدؤلي :

كساكَ ولم تستكسِهِ فاشكُرَنْ لهُ أخٌ لكَ يُعطيكَ الجزيلَ وناصِرُ

لعمل كساك ،ورفع به (أخ) وأضمر في الثاني في قوله : ولم تستكسه ، وفي الثالث في : فاشكرن له ،وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث ،قبل أن يخلق ابن خروف وابن مالك ،قيل : لكن لا يحفظ سماع في إعمال الثاني ،وإلغاء الأول والثالث ،لكن نص على الإجماع في جوازه (١) .

٤٢ — ذهب ابن مالك إلى أن النحاة قد أجمعوا على جواز توسط خبر ليس .

قال أبوحيان " ودعوى الفارسي وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر ليس ليست بصحيحة ،بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيهها بما " (٢)

ويبدو أن الإجماع لم ينعقد على توسط خبر ليس ،فقد ذكر الأشموني " جواز توسط الخبر في جميع الأفعال الناقصة حتى ليس ومادام " (٣) .

وقال السيوطي أيضا " ومنعه بعضهم في ليس تشبيها بما ،وهو محجوج بالسماع، والخلاف في (ليس) نقله أبوحيان عن حكاية ابن درستويه ، ولم يظفر به ابن مالك ،فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسي وابن الدهان وابن عصفور " (٤) .

٤٣ — وذهب ابن مالك إلى أنه قد يستغنى بالتمييز عن (ذا) واستدل بقوله : وحبَّ دينا

(١) الارتشاف ٣٢٧ أ ،وشرح الأشموني ٢ / ٢١٤

(٢) الارتشاف ١٦٦ ب

(٣) شرح الأشموني ١ / ٢٤٧

(٤) الهمع ١ / ١١٧

قال أبوحيان " ولا دليل فى ذلك ، اذ قوله : وحبّ دينا ، من بـاب : نعم رجلاً ، أى وحب دينا دينا ، أضمر فى حب ، كما أضمر فى (نعم) ، ودينا : تمييز لذلك المضمر ، وحذف المخصوص لدلالة المعنى عليه " (١) .

ولكن المشهور فى (حبذا) أنها من الكلمات التى كثر استعمالها مركبة من (حب وذا) ، وان الذهاب الى أنه قد يستغنى بالتمييز عن (ذا) فيه تكلف وغموض .

٤٤ — قال ابن مالك : وشذ تصغير (أفعل) مقصورعلى السماع ، خلافاً لابن كيسان فى إطراده .

قال أبوحيان " وقول ابن مالك قول من لم يطلع على كلام النحاة فى هذه المسألة " (٢) . معنى هذا أن أبا حيان يشك فى صحة ما أسند الى ابن كيسان قال ابن هشام " وأجازوا تصغير أفعل فى التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا ، قال :

يا أُمَيْلِح غزلاناً شدَنَّ لنا من هؤليا ئكن الضال والسَّمُر

ولم يسمع ذلك الا فى أحسن وأملح ، ذكره الجوهرى ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان ، وليس كذلك (٣) .

ولكن الذى ينبغى أن ينسب الى ابن كيسان انه أجاز تصغير (أفعل) قياسا على (أفعل) فأجاز أن يقال : أُحيسِن بزيد ، وهو قياس غريب (٤) .

٤٥ — اذا ذكرت منادى مضافاً ، وكررت المضاف وحده ، نحو : ياتيمُ تيمَ عدى ، فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد ، وتنصب الثانى على أنه منادى مضاف مستأنف ، او منصوب باضمار أعنى ، أو على انه عطف بيان أو بدل . وزاد ابن مالك او على أنه تأكيد .

قال أبوحيان " ولم يذكره أصحابنا ، وهو ممنوع لانه لا معنوى كما هو واضح ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف ، لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثانى بالاضافة " (٥) .

---

(١) الارتشاف ٣٢٢ أ ، ومنهج السالك ص ٤٠٤
(٢) الارتشاف ٣٢٣ أ ، وينظر شرح التصريح ٨٨/٢
(٣) المغنى ص ٨٦٤ هؤليا ، تصغير هؤلاء والضال والسمر : نوعان من الشجر
(٤) ينظر الارتشاف ٣٢٢ أ ، وابن كيسان النحوى ١١٣
(٥) الهمع ١٧٧/١ ، والارتشاف ٣٤١ ب ، وحاشية الصبان ١٥٤/٣

٤٦ـ ذهب ابن مالك الى انه يجوز حذف خبر (ليس) دون قرينة ، وأنشد :

فأما الجودُ منك فليس جُود

وبعده: بخيل ... فليس ... حضرنا حاضر متقل

قال أبوحيان " وهذا يتخرج على حذف الخبر ، ولا يكون عند أصحابنا الا في الضرورة ، وذلك أنه لا يجوز عندهم حذف الاسم ولا حذف الخبر لا اقتصاراً ، ولا اختصاراً ، الا أنه قد يرد حذف الخبر في الشعر وليس مختصا بـ (ليس) ، بل قد سمع في غيرها ، نحو :

فانْ قصدوا الأمْرَ لحقٍ فاقصد ... وانْ جاروا فجُرحتى يصيروا

أي : تهما لذلك "(١) .

وقال السيوطي " وما قاله ابن مالك ذهب اليه الفراء ، وقال : يجوز في ليس خاصة أن يقول : ليس أحد ، لأنّ الكلام قد يتوهم تمامه بليس "(٢) .

٤٧ ـ ذهب ابن مالك ـ وفاقا للكوفيين ـ الى أن (كان) اذا خرجت عن التشبيه جاز نصب المضارع بعد الفاء نحو: كأنى بزيدٍ يأتي فتكرمُه ، المعنى : ماهو الا تأتي فتكرمه .

وكأنك والٍ علينا فتشتمنا

كأنه لوحظ في هذا المعنى النفي . قال أبوحيان " ولا يحفظ البصريون ذلك "(٣) .

٤٨ ـ ذهب ابن مالك ـ وفاقا للكوفيين ـ الى أن درى بمعنى علم .

قال ابن مالك : درى بمعنى علم كقوله :

دُريتَ الوفيَّ العهدِ يا عروُ فاغتبط ... فإنّ اغتباطاً بالوفاء حميد

قال أبوحيان في التذييل " المصنف ـ ابن مالك ـ جعل من تعليق أدرى بمعنى لعلم قوله تعالى " وما أدراك مايوم الدين "(٤) ، قال لا حجة له في ذلك ، لأنّ الاكثر في كلام العرب تعدية (درى) بحرف جر ، تقول :

---

(١) الارتشاف ١٦٨ ب ، والهمع ١/١١٦ (٢) الهمع ١/١١٦
(٣) الارتشاف ٢٥١ ب
(٤) سورة الانفطار الآية ١٧

د ريت به ،والاقل تضمنها معنى علم فتقول : د ريت زيداً قائماً ،كما تقول : علمت زيداً قائماً ،وعلى هذا اذا دخلت عليها همزة التعدية تعدت الى واحد بنفسها ،والى آخر بحرف جر،لأن الاكثر فيها قبل دخول الهمزة أن تتعدى بحرف جر،فوجب الحمل بعد دخول الهمزة على ماهو الاكثر منها . ودليل ذلك قوله تعالى " ولا أدراكم به " (١) . واذا كان كذلك فقوله تعالى " وما أدراك مايوم الدين " ليس (مايوم الدين) ساداً مسد المفعولين فيكون بمنزلة أعلم فى ذلك ،وانما سدت مسد المفعول الذى يتعدى اليه بحرف الجر، فهى جملة فى موضع نصب نائبة عن مفعول واحد ،أصله بحرف الجر (٢) .

وفى الارتشاف يقول أيضا (لم يعد ها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ، ولعل البيت من باب التضمين ،ضمن دُريت معنى عُلِمت ،والتضمين لاينقاس ، ولا ينبغى أن يجعل أصلا حتى يكثر،ولايثبت ذلك ببيت نادر محتمل التضمين (٣))

٤٩ - وبما فى تعليق الفرائد : " قال سيبويه وتكون (قد) بمنزلة " ربّما " ، وأنشد على ذلك قول الهذلى :

قد أترُكُ القِرنَ مُصْفَرّاً أنامِلُهُ ... كأنّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرصادِ

قال المصنف : فاطلاق سيبويه القول بأنها بمنزلة " ربّما " يوجب التسوية بينهما فى التقليل والصرف الى المضى .

واعترضه أبوحيان بأن سيبويه لم يبين الجهة التى فيها " قد " بمنزلة " ربما " ولايدل ذلك على التسوية فى كل الأحكام ،بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض مافهمه ابن مالك ،وهو أن " قد " تكون بمنزلة " ربما " فى التكثير فقط . ويدل على انشاده البيت ،لأن الانسان لايفخر بمايقع منه على سبيل القلة والندور،وانما يفخر بمايقع منه على سبيل الكثرة ،فتكون " قد " بمنزلة " ربّما " فى التكثير .

ولى هذا الاعتراض على ابن هشام (٤) مع كثرة انتقاده على أبى حيان بتلقيه صحيحا وحمله على أن جزم بعده التكثير فى معانى " قد " وأنشد عليه البيت . بل نسب القول بكونها للتكثير الى سيبويه .

---

(١) سورة يونس الاية ١٦

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ١١١ ، وينظر شرح ابن عقيل ٢/ ٣١

(٣) الارتشاف ٣٢٨ أ ،وينظر الهمع ١/ ١٤٦ ،وشرح الاشمونى ٢/ ٥٨

(٤) ينظر المغنى ص ١٨٩ .

ثم قال الدماميني " أما قوله لم يعين سيبويه الجهة الى آخره ،فاطلاق سيبويه كاف في الأحكام كلها الا ما تعين خروجه . وأما قوله : ان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة الى آخره ،فجوابه أن ذلك فيما يمكن وقوعه قليلا وكثيرا ،فلا يفخر منه الا بالكثير،أما مالا يقع الا نادرا فانه يقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة الكثرة فيه ، وترك المرء قرنه مصفر الانامل كأن أثوابه مججت بفرصاد مستحيل وقوعه كثيرا ،وانما يتفق نادرا ، فلذلك يفتخر به لأن القرن هو المقاوم للشخص الكفء له في شجاعته ، فلو فرض مدلوبا معه في الكثير من الأوقات لم يكن قرناً له ،فلا يكون المرء قرناً لآخر الا عند المكافأة غالبا ثم يفتخر بأنه غلب منه ،أو أنه اذا تقرر هذا فنقول : لما كان قوله القرن يقتضي أنه لا يغلب قرنه ،لأن القرنين غالب أمرهما التمارض ،ثم لما أخبر بأنه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صونا للكلام من التدافع ،وقلنا المراد أنه يتركه كذلك تركا لا يخرجه عن كونه قرنا ،وذلك هو الترك النادر لئلا يكذب آخر الكلام أوله . هذا ماقرره بعض الفضلاء وعليهما التحقيق (١) .

وأما سيبويه فيقول : " وتكون قد بمنزلة ربما وأنشد بيت الهذلي ثم قال : كأنه قال ربما " (٢).

وأرى أن " قد " تدل على التقليل ،لأن " ربما " للتقليل " .

٥ — اختلف البصريون والكوفيون في الرجاء ،هل له جواب ،فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له ؟ فذهب البصريون الى أن الترجي في حكم الواجب . وأنه لا ينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له . وذهب الكوفيون الى جواز ذلك . قال ابن مالك — موافقا الكوفيين — وهو الصحيح لثبوته في النظم والنثر . قال تعالى " وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى " (٣) ، وقال " لعلي أبلغ الأسباب ،أسباب السموات فاطلع " (٤) في قراءة من نصب فيهما . قال أبوحيان " يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على التوهم ،لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أن عليه " (٥).

---

(١) تعليق الفرائد ٢/٣٠٧
(٢) الكتاب ٢/٣٠٧
(٣) سورة عبس الآية ٣ ، ٤
(٤) سورة غافر الآية ٣٦ ، ٣٧
(٥) الهمع ٢/١٢ .

والأولى بالاتباع رأى ابن مالك ، ولا ضرورة الى التأويل ، ومما يقوى رأيه أن القرآن ورد بذلك .

٥١ — ذهب ابن مالك الى أن (من) تأتى بمعنى (الباء) ، قال ناظر الجيش " وقد عرفت أن المصنف — ابن مالك — استشهد على ذلك بقوله تعالى " ينظرون من طرف خفى " (١) ، وأنه نقله عن الأخفش عن يونس .

قال الشيخ — أبو حيان — وهو قول كوفى ، ويحتمل أن تكون " من " فى الآية الشريفة لابتداء الغاية ، أى : ابتداء نظرهم من طرف خفى " (٢) .

والأولى بالاتباع رأى ابن مالك ، لما فيه من بعد عن التكلف والاحتمال .

نتائج الدراسة السابقة :

عرف النحاة الأندلسيون نحو من سبقهم من النحاة ، وتأثروا بهم . ولكنهم لم يقفوا أمام ذلك التراث النحوى الضخم عند هذا الحد ، بل درسوا ما انتهى اليه غيرهم ، ثم انتخبوا من تلك الآراء مايرونه جديرا بالاتباع . واستطاع بعضهم أن ينفذ من خلال ذلك الى آراء جديدة .

ومما يلاحظه الباحث أن منازع هؤلاء النحاة كانت مختلفة ، فأحيانا نجد أن المذهب الكوفى يطغى على اختيارات بعضهم ، فى حين أن المذهب البصرى يطغى على آراء واختيارات بعضهم الآخر .

ولا يضاح مابذله أبو حيان من جهد فى تطور النحو ، وما أتى به من آراء ، فانى سأذكر أهم النتائج التى تبين لنا موقفه من هؤلاء النحاة الذين كثر ذكرهم فى كتابه ، وترددت آراؤهم فيه ، وبذلك يتضح لنا منهج تفكيره النحوى .

---

(١) سورة شورى الآية ٤٥

(٢) تمهيد القواعد ١٧٨/٣

أ — كان أبوحيان ينكر على السهيلى بعض آرائه للأسباب الاتية :

١ — كان السهيلى يأتى ببعض الآراء الغريبة ، وكانت هذه الآراء لا تخلو من تكلف واضطراب ، ولهذا كان أبوحيان معارضا له في ذلك .

وأحيانا كان السهيلى يأتى ببعض الآراء الاجتهادية ، وكان يرى أبوحيان أن بذلك خرقا لما أجمع عليه النحاة .

٢ — كان السهيلى يوافق الكوفيين فى بعض آرائهم ، ولهذا فقد أنكر عليه أبوحيان تلك الآراء .

ب — أما مخالفته لابن عصفور فانها ترجع الى الأسباب الاتية :

١ — كان لابن عصفور آراء مختلفة تدور فى كتب النحو ، وكان أبوحيان يخالفه فى بعضها لعدم ورود السماع بها ، أو لأنها تخالف مذهب البصريين ، أو لأنها تتفق ومذهب الكوفيين .

٢ — كان يخالفه فى بعض الآراء الانفرادية ، لخروجها عن المشهور بين النحاة .

جـ — أما مخالفته لابن مالك فانها تتمثل فيما يلى :

١ — كان ابن مالك يستدل كثيرا بالأحاديث النبوية ، وذلك فى اثبات القواعد والأحكام النحوية ، فقد بلغت الأحاديث الشريفة التى استشهد بها فى " شرح التسهيل حوالى ستة وسبعين ومائة حديث ، مفرقة فى الأبواب المختلفة ، وفى شرح الكافية حوالى اثنين وستين حديثا "(١) . وقد أخذ عليه ذلك أبوحيان ، ظنا منه أنه يدفع عن اللغة العربية شبهة العجمة أو اللحن ، ولكنه بهذه النظرة يكون قد حرم اللغة من مادة غزيرة لابد لنا من الاستعانة بها فى قضايا اللغة .

---

(١) ينظر نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٧٥ .

وقد شعر بعض النحاة بهذا الحرمان أو الضيق فأجازوا الاستشهاد بالحديث النبوى وأكثروا منه وكان فى مقدمتهم ابن مالك ، وهو محق فى ذلك ، ونظرته تقوم على فهم عميق لواقع اللغة وتطورها .

٢ـ كان ابن مالك يتابع الكوفيين فى كثير من آرائهم ، لذلك وقف منه أبوحيان موقف المخالف .

٣ـ كان يخالفه فى كثير من الآراء التى تدل على الانفراد أو الاجتهاد حيث كان يرى أبوحيان أن فى ذلك خرقا لما أجمع عليه النحاة .

٤ـ على الرغم من أن ابن مالك كان يبنى آراءه معتمدا على الأصول النحوية التى اصطلح عليها النحاة كالسماع والقياس . . . . وأن مواد السماع عنده هى نفسها التى اعتمد عليها النحاة كالقرآن الكريم ، والشعر ، وكلام فصحاء العرب ، لكن هذه القضايا لم تكن محل اتفاق تام بينهما ، وذلك بسبب المنهج الذى سلكه كل منهما إزاء هذه القضايا .

— —

" الفصل السابع "

آثاره في الخالفين

x

x x

آثاره في الخالفين :

يعد كتاب الارتشاف بحرا زاخرا ، جمع فيه ابو حيان اقوال النحاة المتقدمين والمتأخرين حتى عصره ، ثم عرض ذلك باسلوب سهل ، بين فيه اراءهم من المسائل النحوية ، واستدرك عليهم ما اغفلوا ذكره ، او اخطأوا في نقله او عرضه .

وكثيرا ماكان ينبه على ذلك الخلاف الواقع في الاحكام النحوية ، ويحاول نسبته ان امكن الى من ذهب اليه من النحاة .

وهو في عرض احكامه يذكر تلك الاحكام التي وقع الاتفاق عليها او الاجماع . ولا يفوته ان يشير الى المشهور منها .

وقد عرف النحاة قيمة هذا الكتاب ، فكان معينا لاينضب ، ومنهلا عذبا ، فافادوا منه ، واتخذوه مصدرا من مصادرهم .

ولا يفوتنا ان نذكر ما احدثه ظهور ابي حيان في تلك الفترة الزمنية من نشاط في الدراسات النحوية ، والتأليف فيها ، وما اثاره من حيوية ونشاط في تلك المؤلفات .

ويظهر ذلك في وقوف النحاة المتأخرين من آراء ابي حيان ، بالتأييد له احيانا وبالرد عليه احيانا اخرى ، او بعرض رأيه ، او الاستعانة به في استشهاد نحوى او التعليق على مسألة نحوية ..

ولبيان هذا فاني سالقى ضوءا على اهم الكتب النحوية التي نقلت آراءه وكانت ذات اثر في مصنفاتهم :

أبوحيان وابن هشام المتوفى سنة (٧٦١ هـ)

أنكر ابن حجر تأثر ابن هشام بأبي حيان في دراسة النحو، لأنه لم يسمع عليه غير ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه غيره[1]. وهذا القول غير مسلم به، لأن مانجده من خلاف بينهما في كثير من الآراء يوحي لنا بتأثره به على الرغم من مخالفته له في كثير من الآراء . وقد أرجع بعض الباحثين هذا الخلاف بينهما الى ان أبا حيان كان معقدا بعض التعقيد في حين كان ابن هشام واضحا كل الوضوح، وأن أبا حيان كان قوي الحافظة معتمدا على الرواية والنقل على حين كان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط في القياس، وأكثر منه ميلا الى المناقشة[2].

ولكن هذه الأسباب ليست من الأسباب الوجيهة في تفسير ماكان يدور بينهما ، لأن أبا حيان لم يكن معقدا - كما يرى هذا الباحث - بل كان يميل الى البساطة والتسهيل، نجد مصداق هذا في شرحه وتبسيطه لكتب ابن عصفور وابن مالك .

كما أن الحكم بأن ابن هشام كان أقدر من أبي حيان على الاستنباط والمناقشة ، ليس أمرا سهلا ، لأن ماتركه لنا أبوحيان من آثار نحوية يشهد له أيضا بقدرته على المناقشة، ودقة الاستنباط .

ويمكننا أن نرجع كثرة مخالفة ابن هشام له الى الاستقلال في الرأي، والحرية في التفكير، فابن هشام قد اشتهر في بحثه بالدقة والمناقشة والاستنباط ، وقال فيه ابن خلدون (مازلنا ونحن بالمغرب نسمع انه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه)[3] وكذلك كان شأن أبي حيان في معالجته للمسائل النحوية .

---

(١) ينظر الدرر الكامنة ٢/٤٠٧
(٢) ينظر الحركة الفكرية في العصر الأيوبي والمملوكي الاول د . عبد اللطيف حمزة ص ٢٢٩
(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٥٣٢ .

وان طبيعة البحث والمناقشة تستلزم الاتفاق في بعض الآراء والافتراق في بعضها الآخر . وان تأثر ابن هشام بأبي حيان أمر لايمكن انكاره سواء جلس في مجلسه أم لم يجلس . لأن هذا التأثر قد يكون بالاطلاع على كتب أبي حيان وشروحه . يبدو ذلك واضحا في تتبع ابن هشام لأبي حيان في شرحه للمحة البدرية . فهو يترصد حركاته وسكناته فيها . ويظهر أيضا في رده على أبي حيان لكل ما أورده من ردود وملاحظات على آراء ابن مالك والزمخشري .

واليكم توضيح ذلك :

(أ) رد ابن هشام على أبي حيان فيما أورده من ملاحظات على آراء الزمخشري وابن مالك :

١- استحسن ابن هشام رأي الزمخشري في أن (أنما) بالفتح تفيد الحصر مثل (انما) بالكسر، وقد رد على أبي حيان في ذلك(١).

٢- ذهب أبو حيان الى أن جواب (اذا) الشرطية ، قد جاء منفيا بـ (ما) نحو (واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم)(٢). قال ابن هشام : وليس هذا بجواب ، والا لاقترن بالفاء مثل (وان يستعتبوا فما هم من المعتبين)(٣) ، وانما الجواب محذوف ، أي عمدوا الى الحجج الباطلة(٤) .

٣- ذهب ابن مالك الى أن الباء تزاد على الحال المنفي عاملها كقوله :

فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ ... حكيمُ بنُ المسيبِ منتهاها

وقوله :

كائن دُعيتُ الى بأساء داهمةٍ ... فما انبعثتُ بمزؤودٍ ولا وكلِ

وخالفه أبو حيان : وذين البيتين على أن التقدير : بحاجة خائبة ، وبشخص مزؤود ، أي : مذعور ، ويريد بالمزؤود نفسه ، على حد قولهم : رأيت منه أسدا .

---

(١) ينظر المغني ص ٥٦ ، والبحر المحيط ٦/٣٤٤ ، والارتشاف ١٨٣ ب ، ٢٠٥ أ ، والتذييل والتكميل ٥/١٥٥ (
(٢) سورة الجاثية الآية ٢٥
(٣) سورة فصلت الآية ٢٤
(٤) المغني ص ١٣٢ ، والجنى الداني ص ٣٦٩

قال ابن هشام : وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني ، لأن صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها ، ولهذا قيل في (وما ربك بظلام للعبيد)(١) أن (فعّالا) ليس للمبالغة، بل للنسب كقوله :

وليس بذي رمحٍ فيطعنني به ... وليس بذي سيف وليس بنبّال

أي : وما ربك بذي ظلم ، لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئا ، ولا يقال : لقيت منه أسداً ، أو بحراً ، أو نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام أو الكرم (٢) .

وقال الدماميني " قلت تسليمه التخريج في البيت الأول غير جيد لما فيه من حذف الموصوف بدون دليل عليه ، وقدحه في تخريج البيت الثاني كذلك ، لأن النفي انما يتسلط على قيد الفعل مع ثبوت أصله ، أي : فانهمت بشخص غير مزؤود ، ولا وكل ، يعني نفسه ، بالغ في اتصافه بالشجاعه والنهضة حتى انتزع من نفسه شخصاً لا ذعر عنده ، ولا وكل ، فكيف يتم ما قال ؟ " (٣) .

والأولى بالاتباع رأي ابن مالك .

٤ـ يقول ابن هشام (للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين ، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى " ونحن له مسلمون " (٤) : يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله ، لاشتمالها على ضميريهما ، وأن تكون معطوفة على نعبد ، وأن تكون اعتراضية مؤكدة ، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد ، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان ، توهما منه أنه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين) (٥) .

---

(١) سورة فصلت الآية ٤٦

(٢) المغني ص ٤٤٩ ، والارتشاف ٢٢٤ أ ، والهمع ١٢٧/١

(٣) تعليق الفرائد ١٧٩/١ أ

(٤) الآية : قالوا : نعبد الهك وآله آبائك ، ابراهيم واسماعيل واسحاق الها واحدا ونحن له مسلمون ، البقرة الآية ١٣٣ .

(٥) المغني ص ٥٢١ .

٥ - ذهب الزمخشري الى أنه ينجر لأنْ الزائدة معنى آخر غير التأكيد وخالفه في ذلك أبوحيان .

قال أبوحيان : (وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر ، فقال في قوله تعالى (ولما أنْ جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم)(١) ودخلت (أنْ) في هذه القصة ، ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله تعالى (ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا : سلاما)(٢) تنبيهاً وتأكيداً على أن الاساءة كانت تعقب المجيء ، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصة ابراهيم ، اذ ليس الجواب فيها كالأول ، وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبراء النحويين انتهى .

قال ابن هشام " والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت مانصه (أنْ) صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين ، لا فاصل بينهما ، فكأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان ، كأنه قيل : لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث " وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين لاطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ماجيء به لتوكيده ، ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول ، وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك ، ثم ان قصة الخليل التي فيها ، قالوا : سلاما ليست في السورة التي فيها (سيء بهم) ، بل في سورة هود ، وليس فيها لما ، ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد ريث ؟ وانما يحسن لاعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت ، اذ الجواب فيها ، قالوا : (انا مهلكوا أهل هذه القرية) ثم ان التعبير بالاساءة لحن ، لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل ، والصواب المساءة ، وهي عبارة الزمخشري (٣) .

وما جاء في الكشاف فانه يقوى ماذهب اليه ابن هشام (٤) .

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية ٣٢

(٢) سورة هود الآية ٦٩

(٣) المغني ص ٩٣

(٤) ينظر الكشاف ٣/٤٥٣ .

(ب) يرى ابن هشام أن أبا حيان قد غلط فى النقل عن سيبويه ، وأساء فهم ما نقله .

يقول فى عطف الجملة الخبرية على الانشائية وبالعكس : (منعه البيانيون ، وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور فى شرح الايضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بقوله تعالى " وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات "(١) و(وبشر المؤمنين)(٢).

قال أبوحيان : وأجاز سيبويه (جاءني زيد ومَنْ عمرو العاقلان) على أن يكون (العاقلان) خبرا لمحذوف ، ويؤيد قوله :

وان شفائى عبرةٌ مُهراقــةٌ	فهل عند رسمٍ داوسٍ من مُعَوَّل ؟

وقولـه :

تُناغى غزالاً عند باب ابن عامر	وكحل ماقيك الحسانَ باثمـد

واستدل الصفار بهذا البيت :

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتهم	وأكرومة الحيّين خلوٌ كما هيــا

فان تقديره عند سيبويه : هذه خولان .

قال ابن هشام (وأما مانقله أبوحيان عن سيبويه فغلط عليه ، وانما قال : واعلم أنه لايجوز : من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين ، رفعت أو نصبت ، لأنك لا تثنى الا على من أثبته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة . وقال الصفار : لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها ، فتصرف أبوحيان فى كلام الصفار فوهم فيه ، ولا حجة فيما ذكر الصفار ، اذ قد يكون للشيء مانعان ، ويقتصر على ذكر أحدهما ، لأنه الذى اقتضاه المقام والله أعلم)(٣).

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٥

(٢) سورة الصف الآية ١٣

(٣) المغنى ص ٦٢٧ ، ٦٣٠ ، وحاشية الصبان ٢/١٢١ .

وقال الدماميني (والذى أوقع أبا حيان فى الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذى هو تابع ،فصحح المسألة بجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف ،وهذا غلط ظاهر فان سيبويه صرح بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال : رفعت أو نصبت،وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالكلية بأن قيل : من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع ،فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء ،وجوابه قول المغنى ولا حجة)[1]

(جـ) نقل ابن هشام عن أبى حيان بعض المسائل النحوية ،وذلك فى كتابه أوضح المسالك .

من ذلك حكى أبو حيان اعراب (ذو) الموصولة ،ومؤنثها ذات اعراب ذات وذوات . وقال ابن هشام فى كتابه أوضح المسالك : وحكى اعرابها اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات . هذا بالاضافة الى نقول أخرى ذكرها فى كتابه مستعينا بكتاب أبى حيان [٢].

(د) أكثر ابن هشام فى شرحه لكتاب اللمحة البدرية من الرد والاعتراض على أبى حيان .

تناول ابن هشام نقده لهذا الكتاب من حيث مادته ومنهجه وأسلوبه .

ومن ذلك :

١ ـ أخذ ابن هشام على ابى حيان تسميته نائب الفاعل باسم المفعول الذى لم يسم فاعله ،بقوله : (والأولى أن يقال : النائب عن الفاعل ،وأما قول المصنف وغيره ،المفعول الذى لم يسم فاعله ،ففيه خدوش . لأن المفعول انما يتبادر للذهن منه عند الاطلاق الى المفعول به ،والمرفوع فى هذا الباب لا يختص به ،ولأنه يصدق على المنصوب فى نحو : أعطى زيد درهما أنه مفعول لم يسم فاعله . وكل ذلك بمعزل عما نحن فيه)[٣].

---

(١) حاشية الصبان ٣/١٢١ـ١٢٢

(٢) ينظر الارتشاف ١٢٨ ،١٨٠ ،١٩٠ ،١٩٤ ،٣٢٧ . وأوضح المسالك ١/٦٣ ، ١٢ ،١٣٨ ،١٣٩ ،١٤٦ ،١٦٦ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ص٥٢ " رسالة جامعية " .

٢ - يرى ابن هشام أنه ينبغى أن يقدم باب المصدر على باب اسم الفاعل لانه أقوى منه فى العمل (١).

٣ - يرى ابن هشام أن يذكر المفعول له ثم المفعول معه (٢).

٤ - وفى باب المفعول المطلق ، يقول ابن هشام (وقد بالغ المؤلف فى الاخلال بهذا الباب،فانه لم يذكر حده ،ولا مثاله ،ولا اسمه ،وذلك لانه ترجم عنه بالمصدر،وكان الصواب أن يترجم عنه بالمفعول المطلق لثلاثة أمور:

أحدها : أن ذلك هو اسمه الخاص به،والا فقولك : أعجبنى القيام ،وكرهت الذهاب يصدق فيه على كل من الفاعل والمفعول أنه مصدر،وليس مما نحن فيه بشئ .

الثانى : أن ذلك هو الاسم المصحح بكونه من المنصوبات ،وهو انما ذكره هنا لذلك لا لامر آخر.

الثالث : أنه يشمل جميع مسائل الباب بخلاف المصدر فانه ليس بجامع كلٍ ، ويمعنى،وما ذكرته) (٣).

٥ - وفى تعريف البناء يقول أبوحيان : البناء : ابقاء الكلمة على حالها ، ولو عند دخول العامل والحروف كلها مبنية ،والافعال سبق حكمها ،والاسماء أكثرها معرب ومنها مبنى كأسماء الشرط ،والاستفهام والموصولات ،وقد يجب البناء نحو: قام هذا ، وقد يجوز فيه الامران نحو قوله تعالى " ومن خزى يومئذٍ) (٤) ، قرئ بفتح الميم وجرها ،

قال ابن هشام : واعلم أن ماحد المؤلف به البناء معترض من ثلاثة وجوه :

---

(١) شرح اللمحة البدرية ص ١٠٠

(٢) شرح اللمحة البدرية ص ٤٦٣

(٣) شرح اللمحة ص ٤١٣

(٤) سورة هود الاية ٦٦

أحدهما : أنه غير مطرد ، لأنه يقتضي أن المقصور والمنقوص مبنيان ، فلابد أن يقول : بقاء الكلمة على حالها لغير اعتلال .

الثاني : أن قوله : على حالها ، يريد به حالها في الوضع ، وذلك يخرج عنه كل شيء بني على حركة ، فانه قبل التركيب انما كان ساكنا ثم عرض له البناء على الحركة في حال التركيب .

الثالث : أن قوله (ولو عند دخول العامل) عبارة مستعملة في غير موضعها ، لأن قولك : ولو كان كذا انما يستعمل عند التفاني بذكر شيء كان يقتضي الظاهر أن الحكم لايثبت له ، وهو (تصدقوا ولو بظلف محرق) (وأعطوا السائل ولو جاء على فرس) .

والتغيير الاعرابي انما يكون عند دخول العامل فهذا بمثابة أن يقال : الاسم يتغير آخره للعوامل ولو كان معربا ، وهذا مما لا يتكلم عاقل . ويرد على اطلاقه القول هنا بناء الموصولات ، والاشارات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ما استثنيناه (١) وليس معنى هذا أن ابن هشام لم يوافق أبا حيان في شرحه للمحة ، بل نجده قد تابعه في بعض الآراء ، ومن ذلك :

١ـ تابع أبا حيان في أن المعارف خمسة ، وبين أنه قد أخل بترتيب عطف البيان فأخره عن التوكيد والبدل ، ولكنه يعلل ذلك بقوله (انه أراد أن يجمع بين نوعي العطف في موضع ليميز بينهما ، وأن عطف البيان يشبه البدل في الصورة ، وأكثر مسائله محتمله له ، فلا ينبغي أن يحال بينهما في الذكر) (٢) .

٢ـ تابعه في أن عامل المنادى (مفعول بفعل محذوف) (٣) .

٣ـ تابعه في عامل المفعول به (٤) .

٤ـ في باب المنصوبات تكلم أبو حيان على المفعول فيه ثم الحال ، والتمييز ، والمفعول معه ، والمفعول له .

---

(١) شرح اللمحة ص ١٨٧ ـ ١٨٨ (٢) شرح اللمحة ص ١٧١

(٣) شرح اللمحة ص ١١٢ (٤) شرح اللمحة ص ٩٠

وقال ابن هشام (أقول : إن قيل لم اعترض بباب الحال وباب التمييز بعد بين أقسام المفعول ، وقد كان مقتضى الظاهر أن يؤخرهما .

فالجواب: أن ذلك لمناسبة حاصلة بين المصدر والظرفين والحال ، وذلك من جهة أنه يتعدى الفعل الى كل منهما على سبيل اللزوم ،وأعنى بذلك أن كل فعل فهو مشتق من المصدر ففيه دلالة عليه ،ولا بد له من زمان ،ومكان يكون فيهما وأنه لابد للفاعل والمفعول من حالة يكونان عليهما . فأما المفعول له والمفعول معه ،والاستثناء ،فقد يكون الفاعل ساهياً فلا يقع فعله لسبب فلا يكون للفعل اذ ذاك مفعول من أجله ، وقد لايكون فى الكلام مايستثنى منه .

وأما التمييز فانه ان كان نظير هذه الثلاثة فى عدم لزومه ، لأنه قد لايكون فى الكلام شىء مبهم ، فيحتاج الى تمييز الا أنه يشبه الحال من حيث أنهما اسمان نكرتان فضلتان منتصبتان مبينتان لابهام السابق ،فذكر الى جانبه لأجل ذلك) (١) .

٥- فى ختم اللمحة بباب الوقف يقول ابن هشام :(فى ختم الكتاب بباب الوقف مناسبة حسنة لأن الوقف محل انتهاء الكلام) (٢) .

وخلاصة الأمر ان تأثر ابن هشام بأبى حيان بشىء لا يمكن نكرانه ، ولعل فى هذا العرض السابق مايثبت ذلك ،وان ما نجده بينهما من خلاف انما يدل على ما شهدته تلك الفترة من نشاط علمى ،يقوم على بحث الحقائق العلمية ،وتقريرها .

أبوحيان والشيخ خالد الأزهرى:

قام الأزهرى بشرح توضيح ابن هشام فى كتاب سماه " شرح التصريح على التوضيح) ،وفى هذا الكتاب كان الأزهرى كثير الاستشهاد بآراء وأقوال أبى حيان .

---

(١) شرح اللمحة ص ٤٣٠-٤٣١

(٢) شرح اللمحة ص ٦٨٩

والأزهرى فى كتابه هذا لم يحاول أن يعترض على آراء أبى حيان ، بل كان يقول مثلا : " قال ابو حيان فى الارتشاف ثم يورد النص الوارد فى الارتشاف [١] .

وأحيانا كان ينقل نصوصا عن الارتشاف دون أن يشير الى ذلك [٢] .

وأحيانا كان الازهرى يصرح ببعض الآراء والاجتهادات وينسدها لنفسه ، وهى فى حقيقة الأمر من اجتهادات أبى حيان [٣] .

---

(١) ينظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣٢٥ ، ٣٨٤ ، ٢/١١١ .
(٢) شرح التصريح ١/٣٤٢ ، والارتشاف ٢٠١ أ .
(٣) ينظر الارتشاف ٢٥١ ب ، وشرح التصريح ٢/١٨٢ .

أبو حيان وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ)

اشار السيوطي في مقدمة كتابه همع الهوامع الى اعتماده على كتاب التسهيل لابن مالك ، وارتشاف الضرب ، وقد صرح بأن كتابه (محيط بخلاصة كتابي "التسهيل" والارتشاف ، مع مزيد واف ، فائق الانسجام ، قريب من الافهام" (١)

ويرى السيوطي أيضا أنه لم يؤلف في العربية أعظم من التذييل والتكميل ومختصره الارتشاف ، فقد كلامه على مصنفات أبي حيان يقول " وله من التصانيف .. التذييل والتكميل في شرح التسهيل مطول والارتشاف والارتشاف مختصره مجلدان ، ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف .. وعليهما اعتمدت في كتابي " جمع الجوامع" (٢).

ومهما يكن من أمر فقد جمع السيوطي في كتابه الهمع أكثر آراء أبي حيان ، وجاء هذا الكتاب" موسوعة ضخمة لاراء النحاة في تلك القواعد من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ، ومصريين ، ومع كل رأي حجة وأدلته جمعها من نحو مائة مصنف لعل أهمها ارتشاف الضرب لابي حيان ، (٣)

أن اعتماد السيوطي على الارتشاف وعلى أراء أبي حيان يعد شيئا واضحا في كتابه الهمع ، فقد نقل منه كثيرا من النصوص والاراء ، كما أن التقارب بين مباحث الهمع والارتشاف أمر لا يخفى ، غير أنه من السهل ملاحظة ما يلي

١ - ان طريقة تبويب الهمع تختلف عن طريقة تبويب الارتشاف ، فالارتشاف يقسم الى أبواب وفصول ، على حين نجد أن منهج السيوطي في تأليف الهمع يقوم على مقدمات ، وسبعة كتب ، والمقدمات : في تعريف الكلمة وأقسامها ، والكلام والكلم ...

---

(١) الهمع ٢/١

(٢) بغية الوعاة : ٢٨٢/١

(٣) المدارس النحوية ص ٣٦٣ .

والكتب : الكتاب الاول : فى العمد ، وهو المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ .

الكتاب الثانى : فى الفضلات، وهى المنصوبات .

الكتاب الثالث : فى المجرورات ، وما حمل عليها من المجزومات وما يتممها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة ، وما ضم اليها من بقية حروف المعانى .

الكتاب الرابع : فى العوامل فى هذه الانواع ، وهو الفعل وما الحقبه ، وختم باشتغالها عن معمولاتها ، وتنازعها فيها .

الكتاب الخامس : فى التوابع لهذه الانواع، وعوارض التركيب الاعرابى من تغيير كالاخبار ،والحكاية والتسمية ،وضرائر الشعر .

" وهذه الكتب الخمسة فى النحو ...

الكتاب السادس : فى الابنية .

الكتاب السابع : فى تغييرات الكلم الافراد يةكالزيادة والحذف والابدال ، والنقل ، والادغام وختم بما يناسب من خاتمة الخط .

ويرى السيوطى أن هذا المنهج فى التأليف يعد منهجا بديعا لم يسبق اليه يقول : " هذا ترتيب بديع لم أسبق اليه ، حذوت فيه حذو كتب الاصول " (١)

٢ ـ كان السيوطى شديد العناية بالتعليل والاستدلال ،على حين نجد ابا حيان يتحاشى ذكر ذلك فى الارتشاف.(٢)

---

(١) الهمع : ٢/١

(٢) ينظر الهمع: ١/ ٥٥، ١٥ ، ٢١ ، ٦٤، ٢/ ١٤٩

٣ - المنقول عن الارتشاف :

كان السيوطي كثير النقل عن الارتشاف ، وأن اسم أبي حيان يتردد في اكثر صفحات كتابه ، والسؤال الذي نود الاجابة عليه ، هل كان النقل صورة أصلية ؟ وهل كان السيوطي يعتمد عليه ؟ ، وما تعقبات السيوطي على أبي حيان .

وللاجابة على هذه الاسئلة فانه يمكننا حصر ما نقله السيوطي من الارتشاف ، وفي الامور الاتية :-

١) - كان نقله عن الارتشاف صورة أصلية تقريبا ، وذلك في بعض المواضع ، ويظهر ذلك في باب الاعراب مثلا ، يقول أبو حيان في تعريف الاعراب " الاعراب في اللغة : الابانة أعرب عن حاجته أبان عنها .

والتحسين : أعربت الشيء : حسنته .

والتغيير : عربت معدة الرجل ، وأعربها الله : غيرها

والانتقال : عربت معدة الرجل : جالت ، وأعربها صاحبها ، فبمعنى الاباحة ، تعدت بـ (عن) فالهمزة ليست للتعدية ، وفي الباقي للتعدية لا في عربت بمعنى تغيرت .

فقيل : الهمزة في أعربت للازالة أي : أزلت عربها كهي في أشكيته أي : أزلت شكايته " (١)

وأما السيوطي فيقول في تعريفه (الاعراب : الابانة : يقال أعرب الرجل عن حاجته : أبان عنها ، ومنه حديث " والثيب تعرب عن نفسها . "

والاجابة : عربت الدابة : جالت في مرعاها ، وأعربها صاحبها : أجالها

والتحسين : أعربت الشيء : حسنته .

والتغيير : عربت المعدة ، وأعربها الله : غيرها .

وازالة الفساد : أعربت الشيء : أزلت عربه أي : فساده .

ويتعدى الاول بـ " عن " والباقي بالهمزة " (٢)

---

(١) الارتشاف : ١٠٥ ب

(٢) الهمع : ١/١٠

وفي باب الممنوع من الصرف يقول أبو حيان " وتعرف العجمة بنقل أئمة لسان العرب وبخروجه عن أوزان الاسماء نحو: أبريسم وبتهمة السوا، للنون في أول الكلمة نحو: نرجس، وقد تتبع في الاخر نحو دنره وبعدنر وباتباع الزاي للدال نحو: مهندز، وباجتماع الصاد والجيم نحو: الصولجان وباجتماع الجيم والقاف نحو: قج، والجق .. وبكونه خماسيا عاريا من حروف الذلاقة " (١)

اما السيوطي فيقول: وتعرف العجمة بالنقل وخروجه عن أوزان، الاسماء، وولاء الراء النون، والزاي والدال، واجتماع الصاد أو القاف او الكاف والجيم، وكونه خماسيا أو رباعيا عاريا من حروف الذلاقة " (٢)

وفي باب النكرة والمعرفة يقول أبو حيان (وتتفاوت المعرفة في المراتب خلافا لابي محمد بن حزم اذ ذهب الى انها لاتتفاوت وكلها مستوية، والتفريع على مذهب الجمهور فقيل: المضمر أعرف، وهو مذهب سيبويه والجمهور ... وقيل أعرفها العلم ونسب الى سيبويه والى الكوفيين وهو قول الصيمري وقيل أعرفها اسم الاشارة، ونسب الى ابن السراج، وقيل: أعرفها المعرف بـ (أل) (٣)

اما السيوطي فيقول (مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين ان المعارف متفاوتة، وذهب ابن حزم أنها كلها متساوية لان المعرفة لاتتفاضل اذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا اكثر من هذا .. وعلى التفاوت اختلف في أعرف المعارف .. فذهب سيبويه والجمهور: الى أن المضمر اعرفها، وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصيمري، وعزي للكوفيين ونسب لسيبويه واختاره أبو حيان ..

وقيل: أعرفها اسم الاشارة، ونسب لابن السراج

وقيل: ذو (أل) لانه وضع لتعريفه أداة، وغيره لم توضع له أداة) (٤)



(١) الارتشاف: ١١١أ

(٢) الهمع: ١/

(٣) الارتشاف: ١١٨أ

(٤) الهمع: ١/٥٥

ولا داعي للاطالة في هذا الموضوع لان كتاب الهمع قد جاء محيطا بخلاصة الارتشاف ، ولكننا نستطيع أن نلاحظ من خلال مقارنة هذه النقول ، أن نقل السيوطي عن الارتشاف كان صورة أصلية لما في الارتشاف ، وأنه يعتمد على ما جاء به أبو حيان اعتمادا كبيرا .

٢) ـ كان السيوطي ينقل بعض الاراء التي تشعر بأن السيوطي هو صاحبها ، وهي في حقيقة الامر لابي حيان ، من ذلك ما قاله السيوطي الهمع (اختلف الناس في أقسام الكلام : فالحذاق من النحاة وغيرهم .. على انحصاره في الخبر والانشاء ، وقال كثيرون : أقسامه ثلاثة : خبره وطلب ، وانشاء ... وقال قطرب : أقسام الكلام أربعة : خبره واستخبار ، طلب ، ونداء ... وقال بعضهم : خمسة خبر ، وأمره وتصريح ، وطلب ، ونداء ... وقال الاخفش : ستة : خبره واستخبار وأمر ، ونهي ، ونداء ، وتمن ... ثم يقول : (والتحقيق : انحصاره في القسمين الاولين ، ورجوع بقية المذكورات اليها) [(١)] واما أبو حيان فقد ذكر اختلاف النحاة في أقسام الكلام ثم انتهى الى القول (واذا حقق النظر في هذه الاقسام رجعت الى الخبر والانشاء) [(٢)]

٣) ـ كان السيوطي يستدرك أحيانا على ما نقله أبو حيان في الارتشاف : ذكر أبوحيان " أن العامل هو الرافع للفاعل على مذهب سيبويه لفظا نحو : قام زيد ، أو تقديرا ، نحو : ما قام من رجل ، وكفى بالله على أصح الاقوال في أن الباء زائدة ، وذهب قوم الى أنه ارتفع بكونه فاعلا في المعنى ونسب الى خلف ، وذهب قوم الى أنه ارتفع بالاسناد ، ونسبه ابن مالك الى خلف " [(٣)] .

وقد ذكر السيوطي هذه الاراء ثم استدرك عليه بقوله " ذهب قوم من الكوفيين الى أنه يرتفع باحداثه الفعل) [(٤)]

---

(١) الهمع : ٢١/١
(٢) الارتشاف : ١٠٥ ب
(٣) ينظر الارتشاف : ١٨٩ أ .
(٤) الهمع : ١٥٩/١ .

وكذلك نجد أن أبا حيان عندما تكلم على تقديم الفعل على الفاعل فانه لم يتوسع في ذكر حجج البصريين أو الكوفيين في هذه المسألة كما أنه لم يرجح أياً من القولين ، لكننا نجد السيوطي قد فصل ذلك بقوله : الصحيح – وعليه البصريون – أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله ، وجوز الكوفيون تقديمه نحو : زيد قام ، مستدلين بنحو قوله :–

ما للجمال مشيها وئيدا .

أي : وئيد مشيها ، وتأوله البصريون على الابتداء ، واضمار الخبر الناصب وئيدا ، أي ظهر أو ثبت وئيدا .(1)

(1) الهمع : 159/1 وينظر الارتشاف : 189 ب

٤) ـ قال ابو حيان في ابن مالك " بحثت عن شيوخه لم أجد له شيخا مشهورا يستند عليه ، ويرجع في حل المشكلات اليه ، الا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان (٦٢٨ هـ) بجيان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين ، نحو من ثلاثة عشر يوما ، ولم يكن ثابت بن حيان من الائمة النحويين ، وانما كان من أئمة المقرئين .... وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ، لانه انما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من كثرة غرسه ، ثم علق السيوطي على هذا بقوله ، (قلت : وله شيخ جليل ، وهو ابن يعيش الحلبي ، ذكر ابن اياز (٦٨١ هـ) في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه) (١)

٥) ـ كان يذكر خلاف النحاة حول مسألة من المسائل النحوية ، ثم يورد ما قاله أبو حيان في الارتشاف ، من ذلك قوله : ذهب البصريون الى أن الميم عوض من حرف النداء ، ومذهب الكوفيين أنها بقية من جملة محذوفة والاصل " يا الله أمنا بخير " ويبنى على هذا الخلاف جواز دخول " يا " على اللهم ، فعند البصريين لا يجوز ، لانه لا يجمع بين العوض والمعوض وعند الكوفيين يجوز ، لان الميم على رأيهم ليست عوضا من " يا " . قال ابو حيان في الارتشاف (اللهم لا تباشره " يا " في مذهب البصريين ، زعموا ان الميم المشددة ، في أخره عوض في حرف النداء ، فلا يجتمعان وأجاز الكوفيون أن تباشره الياء ، وعندهم أن الميم المشددة بقية من جملة محذوفة تقديرها ، " أمنا بخير " وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم) (٢)

ولكي تتضح لنا تعقبات السيوطي لابي حيان ، فان سأعرض طرفا من المسائل النحوية التي وافقه في بعضها وخالفه في بعضها الاخر .

---

(١) البغية : ١/ ١٣٠ ، وينظر التذييل ، والتكميل : ٥/ ١٦٩ والبحر المحيط : ٤/ ٣٧٢ .

(٢) ينظر : الاشباه والنظائر : ٢/ ١٦٢ والارتشاف : ٣٤٦ ب والانصاف المسألة رقم ٤٧ .

- المسائل التي وافقه فيها

١ - وافقه أن شطر بمعنى (نحو) ظرف غير متصرف ، واستشهد بقوله تعالى (شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) (١) ، بقول الشاعر : (زنباع التميمي)

أقول لأم زنباع أقيمي .. صدور العيس شطر بني تميم

وقال :

تعدو بنا شطر نجد وهي عاقدة .. قد كارب العقد من إيغالها الحقبا

ثم يقول ومن جرها بمن قوله :

وقد أظلكم من شطر ثغركم .. هول له ظلم يغشاكم قطعا . (٢)

٢) - وافقه في أن الاعراب زائد على ماهية الكلمة يقول " : الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان (٣) . وذكر ابن مالك أنه جزء منها ، وبعضها ووهاه أبو حيان (٤) .

٣) - وافقه في أن (مع) عند الافراد لاتساوي جميعا عند كلامه على (مع) يقول " وذهب ابن مالك الى انها في الافراد مساوية لمعنى جميع . قال أبو حيان : وليس بصحيح فقد قال ثعلب : اذا قلت جاء اجميعا احتمل أن فعلهما في وقت أو وقتين ، واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد ، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت) (٥) .

---

(١) سورة البقرة ، الاية : ١٤٤
(٢) الهمع : ١/ ٢٠١ .
(٣) الهمع : ١/ ١٥
(٤) الهمع : ١/ ١٥
الدرر اللوامع : ١/ ١٧٠
(٥) الهمع : ١/ ٢١٨ وينظر الارتشاف : ٢١٢ ب

٤) - الاسم الواقع بعد كذا لايجوز رفعه خلافا للكوفيين • قال (وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا • قال ابو حيان : وهو خطأ لانه لم يسمع) (١)

٥) - وافقه في وجوب نصب المعطوف على غدوة المنصوبة بعد لدن • في مثل "لدن غدوة وعشية" ومنع جرها • يقول "واذا عطف على غدوة المنصوب بعدها فقيل : لدن غدوة وعشية • جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع • والنصب على اللفظ • وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب وأوجبه أبو حيان • ومنع الجر • لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر • فليس من باب العطف على الموضوع قال ولا يلزم من ذلك أن يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوه • وهو محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني ما لايجوز في الاوائل • وهذه المسألة مذكورة في الكافية والشافية ساقطه من التسهيل" • (٢)

فهو يوافق ابا حيان في وجوب نصب المعطوف على غدوة المنصوبة بعد لدن • خلافا للاخفش وابن مالك •

٦) - تابعه في ترتيب التوابع "نعت" • وعطف بيان • وتوكيد وبدل • وعطف نسق • يقول " واذا اجتمعت رتبت كذلك • بأن يقدم النعت • لانه كجزء من متبوعه • ثم البيان • لانه جار مجراه • ثم التأكيد • لانه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت • ثم البدل • لانه تابع كلا تابع • لكونه مستقلا • ثم النسق • لانه تابع بواسطة • ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد (٣)

٧) - تابعه في أن (أن) الزائدة لاتفيد غير التوكيد • خلافا

---

(١) الهمع: ٢٥٦/١

(٢) الهمع: ٢١٥/١

(٣) الهمع: ١١٤/٢ وينظر الارتشاف: ٢٩٢أ

للزمخشري والشلوبين في قولهما أنها تفيد مع التوكيد معاني أخرى (١)

٨) - ذهب ابن مالك - وفاقا للخليل والمازني - الى أن كلا من أيا "وما الحق بها ضمير ، وانهما متضايفان ، واحتجوا له بظهور المضاف اليه الظاهر في قول بعض العرب (اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب" ، وقد رد ذلك أبو حيان بقوله : ولو كانت أيا مضافة لزم اعرابها ، لانها ملازمة لما ادعوا اضافتها اليه ، والمبنى اذا لزم الاضافة اعرب أي ، بل أولى ، لان (أيها) لا ينفك ، وأي قد تنفك عن الاضافة ، وقد ذهب السيوطي الى مناصرة رأي ابي حيان ، فقال : وهو مردود لشذوذه ، ولم تعهد اضافة الضمائر " (٢) .

٩) - ذهب ابن مالك الى أن حتى حرف جر قبل الفعل الماضي ، ويقدر أن مضمرة بعد حتى ليصح تأويل الفعل بمصدره قال أبو حيان : وقد وهم في ذلك .

وقال ابن هشام : لا أعرف له في ذلك سلفا .

وذهب السيوطي الى موافقة أبي حيان ، لان في قول ابن مالك تكلف اضمار من غير ضرورة) (٣)

والحق ما ذهب اليه أبو حيان والسيوطي ، لانه لا ضرورة تدعونا الى تقدير أن مضمرة بعد (حتى) ، ويمكننا حمل (حتى) فيما ورد من ذلك على الابتداء وعلى ذلك فقد حمل النحاة حتى على الابتداء ، وذلك في قوله تعالى " ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا " (٤)

١٠) - اشترط ابن هشام في (غير) المقطوعة عن الاضافة ان تقع بعد ليس ، وقد لحن الفقهاء في قولهم : لا غير ، قال السيوطي : وليس كما قال ، فقد صرح السيرافي وابن السراج ، وابو حيان بأن " لا " كليس في ذلك ، وانشد ابن مالك :

فَمَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسألُ . (٥)

فالسيوطي يخالف ابن هشام ، محتجا بقول السيرافي وابن السراج وابي حيان .

---

(١) ينظر الهمع ٢/ ١٨ .
(٢) الهمع : ١/ ٦٧
(٣) الهمع : ١/ ٦١ ، والكتاب : ١/ ١٤١
(٤) سورة الاعراف ، الآية : ٩٥
(٥) الهمع : ١/ ٢١٠ ، وصدره : جوابا به تنجو اعتمد فو ربنا

١١) - للنحاة ثلاثة أقوال في الاسماء قبل التركيب ، أحدها:
وعليه ابن الحاجب - أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء ،وعلل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة .
الثاني: أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سببا ، والشبه المذكور ممنوع لانها صالحة للعمل .
الثالث: انها واسطة ، لا مبنية ، ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما؛ ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو: قاف ، سين ، وليس في المبنيات مما يكون كذلك ، قال السيوطي : " وهذا هو المختار عندي تبعا لابي حيان "(١)

١٢) - اذا اتصلت نون الوقاية بياء المتكلم المتصل بالفعل الماضي المسند الى نون الاناث جاز حذف احدى النونين ، وأما قول الشاعر:

تراه كالثَّغام يُعَلُّ مسكاً .... يسُوءُ الفاليات إذا فَلَيْنِي (عمرو بن معدي كرب)

أي : فليـنـني .

قال السيوطي " فاختلف :أي النونين المحذوفة : فقال المبرد : هي نون الوقاية ، لان الاولى ضمير فاعل فلا يحذف ، وهذا هو المختار عندي ورجحه ابن جني ، والخضراوي ، وابو حيان وغيرهم ، وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه . وقال سيبويه: هي نون الاناث، واختاره ابن مالك قياسا على " تأمروني "(٢) قال ابو حيان : هو قياس على مختلف فيه . ثم هذا الحذف ضرورة لا يقال عليها : كما صرح به في البسيط، قال ابو حيان : وسهله اجتماع المثلين "(٤).

ومن الواضح أن السيوطي قد اختار رأي المبرد وابن جني والخضراوي وأبي حيان في أن المحذوفة هي نون الوقاية، محتجا بأن الاولى ضمير فاعل فلا يحذف ، وهو الصحيح .

---

(١) الهمع: ١/١٩
(٢) الهمع: ١/٦٥
(٣) قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون . سورة الزمر الايه ٦٤ .
(٤) الهمع : ١/٦٥

١٣) - اختلف النحاة في الرافع للمبتدأ والخبر، فذهب البصريون الى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء . وذهب الكوفيون الى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان .
قال ابو حيان : الذي نختاره من هذه المذاهب مذهب الكوفيين . وهو انهما يرفع كل واحد منهما الاخر، وهو اختيار ابن جني .
قال السيوطي " وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبو حيان . وهو المختار عندي ".(١)

١٤) - اذا تعددت مبتدأت متواليه فلك في الاخبار عنها طريقان أحدهما : أن تجعل الروابط في المبتدأت فيخبر عن اخرها . وتجعله مع خبره خبرا لما قبله . وهكذا الى أن تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده . ويضاف غير الاول الى ضمير متلوه مثاله : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى : أبو أخي خال عم زيد قائم . والاخر أن يجعل الروابط في الاخبار فيؤتى بعد خبر الاخير بها آخر لاول . ونال لمتلو . مثاله . زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوها عندها باذنه . والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد
قال أبو حيان : وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين . -
ولا يوجد مثله في كلام العرب البته . قال : ومثله من الموصل الذي اللتى اللتان التى ابوها أبوهما اختها أخوات أختـه زيد . وقال ابن الخباز العرب لاتدخل موصولا على موصول . وانما ذلك من وضع النحويين . وهي مشكلة جدا انتهى .
قال السيوطي : ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه ".(٢)

وما ذهب اليه أبو حيان والسيوطي يعد نظرة صحيحة في تخليصنا من تلك الامثلة المصطنعه التي لم يرد السماع بها . وهي ما تزال مكان شكوى في النحو العربي .

١٥ - وانقسم في جواز التوكيد بـ (أجمع) دون أن تسبقها كل ذهب الجمهور الى أنه لا يؤكد بأجمع دون كل اختيارا قال السيوطي : والمختار وفاقا لابي حيان جوازه . لكثرة وروده في القرآن . والكلام الفصيح كقوله تعالى لاغوينهم أجمعين ".(٣)

---

(١) الهمع: ١/ ٩٥ وينظر الارتشاف: ١٥١ ب . والانصاف المسألة رقم (٥)
(٢) الهمع: ١٠٨/١ ، وينظر الارتشاف : ١٦٢ أ
(٣) سورة الحجر ، الاية: ٣٩

وان جهنم لموعدهم اجمعين (٢) . وفى الصحيح : فلما سلم أجمع . فصلوا جلوسا أجمعين . (٢) .

ان ما جاء من هذه الامثلة فيه تقوية لما ذهب اليه أبو حيان والسيوطى وذلك تمشيا مع ما ذهبا اليه من الاعتماد على كثرة الشواهد فى أحكامهم النحوية .

١٦) — وانقسم فى اعراب الاسم الثانى فى الحال الذى يفيد الترتيب وذلك فى مثل : ادخلوا رجلا رجلا أى مرتبين واحدا بعد واحد . وعلمته الحساب بابا بابا أى مفصلا أو مصنفا . يقول " وفى نصب الثانى من المكرر خلاف . ذهب الفارسى الى أن الاول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل فى الثانى . وذهب ابن جنى الى أنه فى موضع الصفة للاول وتقديره : بابا ذا باب . حذف . وأقيم الثانى مقامه . تجرى عليه . جريان الاول كما تقول : زيد عمرو أى: مثل عمرو .. وقال الزجاج : الثانى تأكيد للاول وقال أبو حيان : الذى أختاره أن كليهما منصوب بالعامل السابق . لان . مجموعهما هو الحال لا أحدهما . ومتى اختلفا بالوصفية أو غيرها لم يكن له مدخل فى الحالية . اذ الحالية مستفادة منهما فصارا يعطيان معنى المفرد فاعطيا اعرابه . وهو النصب . ونظير ذلك قولهم : هذا حلو حامض وكلاهما مرفوع على الخبرية . وانما حصل الخبر بمجموعهما . فلما نابا مناب المفرد الذى هو جزء أخبا اعرابه . قال : ولو ذهب ذاهب الى أن النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء . أى: رجلا فرجلا . وبابا فبابا لكان وجها حسنا عاريا عن التكليف . لان المعنى ادخلو رجلا بعد رجل . — وعلمته الحساب بابا بعد باب . قال السيوطى قلت : وهذا هو المختار عندى لظهوره فى بعض التراكيب . كحديث: لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا (٣) .

ولو حملنا ذلك على التأكيد لكان وجها حسنا عاريا عن التكليف أيضا .

---

(٢) سورة الحجر . الآية: ٤٣
(٢) الهمع: ٢/١٢٣
(٣) الهمع: ١/٢٣٨ : وينظر شرح التصريح ٢/٧ والارتشاف: ١٢٢١أ

المسائل النحوية التي خالف فيها السيوطي أبا حيان

١) ـ ذهب ابو حيان الى أن لفظ التوكيد "اجمع" معدولة عن الالف واللام ، لان مذكرها جمع بالواو والنون ، فقالوا : أجمعون ، كما قالوا الاخرون ، فقياسه أنه اذا جمع كان معرفا بالالف واللام ، فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريف بالالف واللام . قال السيوطي : وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع الصرف ، لوجود العدل المذكور فيه ، وتكون الياء فيه علامة الجر على انها نائبة عن الفتحة ، وهو غريب" (١)

٢) ـ قال السيوطي " الحق الزمخشري (انما) المكسورة أنما المفتوحة ، فقال انها تفيد الحصر ، لانها فرعها ، وما ثبت للاصل ثبت للفرع وقد اجتمعا في قوله تعالى " قُل إنما يوحَى إليَّ انما الهكم اله واحِد " (٢) فالاولى لقصر الصفة على الموصوف ، والثانية بالعكس . قال أبو حيان : ، وهذا شيء انفرد به ، قال : ودعوى الحصر في الاية باطلة لاقتضائها أنه لم يوح اليه غير التوحيد .

ثم قال السيوطي : وأجيب بأنه حصر مقيد اذا الخطاب مع المشركين أي ما يوحى الي في شأن الربوبية الا التوحيد لا الاشراك ، فهو قصر قلب على حد : وما محمد الا رسول ، اذ ليست صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة ، وان كان قصر افراد . وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ) وسبقه التنوخي (المتوفى سنة ٣٢٩ هـ) في الاقصى القريب ، ولم يتعرض له سواهم فيما علمت" (٣)



وبعد أن ذكر الزمخشري آية الانبياء فانه يقول " انما لقصر الحكم على شيء ، أو لقصر الشيء على حكم ، كقولك : انما زيد قائم ، وانما يقوم زيد ، وقد اجتمع المثالان في هذه الاية ، لان " انما يوحى الي " مع فاعله ، بمنزلة انما يقوم زيد ، (انما الهكم اله واحد) بمنزلة : انما زيد قائم ، وفائدة اجتماعهما : الدلالة على أن الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية : وفي قوله " فهل أنتم مسلمون " ان الوحي

---

(١) الهمع : ٢٨/١

(٢) سورة الانبياء : الاية : ١٠٨

(٣) الهمع : ١٤٤/١

الوارد على هذا السنن موجب أن تخلصوا التوحيد لله ، وأن تخلعوا الانداد ، وفيه أن صفة الوحدانية يصح أن تكون طريقها السمع ، ويجوز أن يكون المعنى ان الذى يوحى الى فتكون " ما موصولة " .(١)

٣ - ١٣) - ذهب السيوطى الى جواز التناسب فى النثر ، خلافا لابى حيان ، قال السيوطى " والمختار وفاقا للاخفش ، وخلافا لابى حيان وغيره جوازه : أى ما جاز فى الضرورة فى النثر للتناسب والسجع نحو قوله صلى الله عليه وسلم اللهم رب السموات السبع ، وما أظلن ، ورب الارضين السبع ، وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضللن ، وكان القياس أضلوا ، فأتى بضمير مؤنث لمناسبة أظللن وأقللن .. وقوله للنساء حين رجعن من الجنازه فيما رواه ابن ماجه وغيره (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو ... وقوله فيما رواه البزار (أيتكن صاحبة الجمل الاديب تنبحها كلاب الحوأب ، والقياس الادب بالادغام ، وقوله فيما رواه البخارى : أعيذ كما بكلمات الله التامه من كل شيطان وهامه ، ومن كل عين لامه . أى تصيب بسوء والقياس ملمه . ونظائر ذلك فى الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ، ومما استدل به لذلك قوله تعالى " وتظنون بالله الظنونا .. فأضلونا السبيلا ".(٢) بزيادة الالف لتوافق الفواصل .(٣)

٤ - ١٤) - ذهب ابن مالك الى أن : حرى " من افعال الرجاء ، قال السيوطى : " وزاد ابن مالك فيها حرى للترجى كقوله :

فحرى أن يكون ذاك وكانا .(٤)

قال ابو حيان : والمحفوظ أن حرى اسم منون لا يثنى ، ولا يجمع ، قال ثعلب أنت حرى من ذلك ، أى : حقيق وخليق . قال ابن قاسم : ولكن ابن مالك ثقة .

ثم قال السيوطى : قلت ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك ، وليس كذلك فقد سبقه الى عدها ابن طريف ، والسرقسطى .(٥)

---

(١) الكشاف: ١٣٩/٣

(٢) سورة الاحزاب، الاية: ١٠

(٣) الهمع : ١٥٨/٢ .

(٤) وصدره : ان تقل هن من بنى عبد شمس . الدرر اللوامع: ١٠٣/١

(٥) الهمع: ١٢٨/١ ، الارتشاف : ١١٧٤ .

والسيوطي على حق فيما ذهب اليه ، لان أبا حيان نفسه قد ذكر أن (حرى) من افعال الرجاء [١] ، وقد اشار ابن هشام [٢] ، والدماميني [٣] الى صحة مجيئها فعلا .

٥) ـ ذهب ابن مالك الى أن الاضافة تأتي بمعنى (في) ووافقه على ذلك السيوطي ، ورد على أبي حيان ، قال السيوطي " قال ـ ابن مالك في شرحي الكافية والتسهيل : قد اغفلها اكثر النحويين ، وهي ثابتة في الفصيح كقوله : أَلَدُّ الخِصَامِ [٤] ، بل مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ [٥] ، تربّصُ أربعةِ أشهُرٍ [٦] يا صاحِبَيِ السِّجْنِ [٧] ، وفي الحديث : فلا تجدون أعلم من عالم المدينة ، فمعنى (في) في هذه الامثلة ظاهره ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف ، قال أبو حيان : ولا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة غيره ، ثم قال السيوطي رادا على أبي حيان : وهو مردود فقد قال بها الجماعة المذكورون معه كما صرحت بنقلة عنهم تقوية لابن مالك ، ورد الدعوى تفرده ، وصرح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقديرفي أقل من اللام ومن ، وكذا قال ابن مالك [٨]

والحق ما ذهب اليه ابن مالك ، ووافقه عليه السيوطي ، لان معنى (في) في هذه الامثلة أمر ظاهر ، ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف ، والاولى عدم التكلف .

٦) ـ ذهب السيوطي ـ وفاقا لابن مالك ـ الى أن النكرة المقصودة معرفة بالقصد ، مخالفا في ذلك أبا حيان الذي ذهب الى أن تعريف المنادى انما هو بأل محذوفة ، ونابت حرف النداء منابها ، قال السيوطي " وأغفل اكثرهم ذكر المنادى ، والمراد به النكرة المقبل عليها نحو : يا رجل فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك ، وذهب قوم الى أن تعريفه بأل محذوفة ، ونابت حرف النداء منابها قال ابو حيان : وهو الذي صححه اصحابنا.) [٩]

والاولى بالاتباع ما ذهب اليه ابن مالك والسيوطي ، وذلك لبعده عن التقدير والتكلف .

---

(١) ينظر شرح اللمحة البدرية : ص ٢٣٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٠٣

(٢) ينظر شرح شذور الذهب ص ٢٦٨

(٣) ينظر تعليق الفرائد ـ للدماميني : ١ / ١ / ١ ب

(٤) سورة البقرة الاية : ٢٠٤ ، (٥) سورة سبأ الاية ٣٣ ،

(٦) سورة البقرة الاية ٢٢٦ (٧) سورة يوسف الاية ٣٩

(٨) الهمع : ٢ / ٤٦ وينظر منهج السالك ص ٢٦٥ .

(٩) الهمع : ١ / ٥٥ .

٧) ـ ذهب أبو حيان وغيره في النحاة الى منع التعجب من صفات الله يقول السيوطي " قال ابو حيان : وشذ أيضا قولهم : ما أعظم الله ، وما أقدره في قوله :

من دارة الحزن ممن دارة صول
ما أقدر الله أن يدني على شحط .

لعدم قبول صفات الله الكثرة ، ثم قال السيوطي ، والمختار وفاقا للسبكي وجماعة كابن السراج وأبي البركات بن الانباري ، والصيمري جوازه ، والمعنى في ما أعظم الله : أنه في غاية العظمة ، ومعنى التعجب فيه : أنه لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول ، وإعظامه تعالى ، وتعظيمه : الثناء عليه بالعظمة .. والدليل على جواز اطلاق صيغة التعجب والتفضيل في صفاته تعالى كقوله أبصر به وأسمع [1] ، أي : ما أسمعه وما أبصره ، وقول أبي بكر رضي الله عنه فيما رواه اسحاق في السيرة عنه : أي رب ما أحلمك .. وقوله صلى الله عليه وسلم : الله أرحم بالمؤمن من هذه بولدها ، وقوله لابي مسعود وقد ضرب مملوكه لله : أقدر عليك منك عليه ، رواه مسلم ، فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكي منها الا اثر ابي بكر ، وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين ، والعذر له أنه تكلم على التعجب ، وهما في التفضيل [2] والحق ما اختاره السيوطي وغيره من النحاة لورود الشواهد على ذلك .

٨) ـ كان السيوطي لا يقيس على القليل ولا النادر أو الشاذ ، بل كان قياسه يقوم على الكثير الشائع ـ وهذا ما ذهب اليه أبوحيان أيضا ـ لذلك نجده يرفض كثيرا من الاراء لانها اعتمدت القلة أو الشذوذ في قياسها . [3]

وهكذا نجد أن السيوطي قد ضمن كتابه الهمع خلاصة ما جاء في كتاب الارتشاف وتأثر تأثرا كبيرا بآراء أبي حيان فناصره في اكثرها وخالفه في بعضها .

وهذا ان دل على شيء فانما يدل على الاستقلال في الرأي والحرية في التفكير ، ويقوى أيضا ما رأيناه في أن النحاة المتأخرين قد سلكوا طريق الانتخاب والاختيار في آرائهم النحوية .

---

(١) سورة الكهف : الآية : ٢٦

(٢) الهمع : ٢/١٦٧

(٣) ينظر الهمع : ١/٨٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٤٤ ، ويبظر أيضا الارتشاف ٣٥٩ ، ٢٣٦أ ، والتذييل والتكميل : ٥/١٣٤ ، ومنهج السالك ص ١٩٤ ، ٢١٤ ، ٢٣٨ .

ابو حيان وعبد القادر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ

البغدادي هو صاحب خزانة الادب ، التي تعد من اكبر الموسوعات في اللغة العربية وعلومها ، وهي شرح شواهد شرح الامام الرضي المتوفى سنة (٦٨٨ هـ) على متن الكافية لابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) . وهو اهم كتب الشواهد بعد كتاب سيبويه ، وذلك للجهد الصادق المحقق الذي بذله البغدادي في دراسة تلك الشواهد وتمحيصها ، وهو جهد مثالي لم نر احدا في القديم ولا في الحديث صنع مثله تحقيقا وتدقيقا .. وعدد الشواهد التي فيه ٩٥٧ شاهدا) (١) .

وقد اولى البغدادي الجانب النحوي واللغوي في شرح هذه الشواهد عناية كبيرة ، حيث نجده يحرص على ايراد اقوال علماء النحو واللغة التي قيلت حول الشاهد . وان افادته من آراء ابي حيان واعتماده على كتاب الارتشاف امر واضح ، فقد كان ينقل منه كثيرا من النصوص التي اتخذها كمصدر من مصادر خزانته .

كما انه وعندما سرد في صدر الخزانة تلك المراجع التي اعتمد عليها ، فقد اشار الى ان الارتشاف كان من بينها .

وقد جمع البغدادي في كتابه كثيرا من آراء ابي حيان ، كما انه حفظ لنا نصوصا كثيرة من كتاب التذكرة لابي حيان .

وان اثر الارتشاف في الخزانة يتمثل فيما يلي :

أ - كان البغدادي يورد كل ما قيل بشأن الشاهد على لسان علماء اللغة والنحو ومن بينها ما قاله ابو حيان ، من ذلك ما قاله في قول الشاعر ..

حمال اثقال اهل الود آونة   اعطيهم الجهد مني بله ما اسع

يقول البغدادي (قال ابو الحسن في باب الاستثناء ان " بله " حرف جر قال ابو علي ووجه كونه حرفا انه يمكن ان يقال انك ان حملته على انه اسم فعل لم يجز ، لان الجمل التي تقع في الاستثناء مثل : لايكون زيد ، وليس عمرا وعدا خالدا ، فيمن جعله فعلا ليس شيء امرا ، وعدا يراد به الامر وهو اسم للفعل فاذا كان كذلك لم يجز لانه لانظير له ..

---

(١) امعجم شواهد العربية - لعبد السلام هارون : ص ٩ ..

وقد بسط القول ابو حيان فى شرح التسهيل على هذه المسألة ، فلا بأس بايراده ، قال : مذهب جمهور البصريين لا يجوز فيما بعدها الا الخفض ، واجاز الكوفيون والبغداديون النصب على الاستثناء ، نحو : اكرمت العبيد بله الاحرار ، وانما جعلوها استثناء ، لانهم رأوا ما بعدها خارجا عما قبلها فى الوصف من حيث كان مرتبا عليه ، لان المعنى فيه : ان اكرامك الاحرار يزيد على اكرامك العبيد ، والصحيح انها ليست من ادوات الاستثناء بدليل انتفاء وقوع الا مكانها ، وان ما بعدها لا يكون الا من جنس ما قبلها ، ويجوز دخول حرف العطف عليها ، ولم يتقدمها استثناء (١) ، ومن ذلك ايضا قوله " واختلف فى كاف لهيك فقال ابو حيان فى الارتشاف: وهى فى لهيك ، وسديك ، وحنانيك الواقع موقع الذى هو خبر فى موضع المفعول ، وفى دواليك ، وهذا ذيك ، وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب فى موضع الفاعل ، وذهب الاعلم الى ان الكاف حرف خطاب فلا موضع لها من الاعراب ، وحذفت النون لشبه الاضافة ، ويجوز استعمال لبين وحده ، واما سعديك فلا يستعمل الا تابعا للبيك انتهى) (٢).

ومن ذلك ايضا قوله ((واما قوله :

وانى حيث ما يدني الهوى بصرى ... من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

فمن جوز اضافته الى المفرد ، فما مصدرية اى: من حيث السلوك ، ومن لا يجوزه يجعلها فى محل المبتدأ ، وخبره محذوف ، فيكون مضافا الى الجمله ، او " ما " زائده ..

وقال ابوحيان فى الارتشاف" والجملة ، التى تضاف اليها حيث شرطها ان تكون خبرية اسمية ، او فعلية مثبته مصدرة بماض ، أو مضارع مثبتين او منفيين و " لا " فاما قوله : من حيث سلكوا ، فما زائده " (٣).

(١) الخزانة:٣/٢٧ـ٢٨ ،وينظر الارتشاف: ٢٢٠ب ، ومنهج السالك ١٧٩

(٢) الخزانة : ١/٢٧٠ .

(٣) الخزانة: ٣/١٥٧ والارتشاف: ٢١٠ ب .

ملخص الرسالة

موضوع هذه الرسالة هو " منهج أبي حيان في كتابه : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، مع تحقيق فصل منه .

وهي مكونة من سبعة فصول يسبقها تمهيد وتتلوها خاتمة .

في التمهيد : تكلمت - باقتضاب - على صورة حياته ، والعوامل التي ساهمت في تكوين ثقافته ثم تكلمت على مؤلفاته .

وفي الفصل الاول : تحدثت عن اسم الكتاب ، ثم عرضت نسخة ، ودواعي تأليفه وموضوعات الكتاب ، وترتيبها ، والمصادر التي اعتمد عليها ، والحدود والمصطلحات النحوية ، وأسلوبه في تأليف الكتاب .

وفي الفصل الثاني : درست شواهد الكتاب ، مبينا موقفه من الاحتجاج بالقراءات ، والحديث النبوي ، وكلام فصحاء العرب ، كما يتناول بالدراسة شواهده الشعرية وتأثره بكتاب سيبويه .

وفي الفصل الثالث : درست رأيه في العلة والعامل ، والسماع والقياس ، مبينا رغبته في تجريد الاحكام النحوية من التعليل ، وأنه قد انساق مع النحاة في القول بالعامل والاهتمام به ، وأن السماع يعد في مقدمة ما يعتمد عليه في تثبيت الأحكام النحوية ، وأن القاعدة انما تستنبط من الأمثلة الكثيرة فهو لا يعتد بقليل ، ولا يقيس على شاذ .

وفي الفصل الرابع : درست من المسائل التي وافق فيها البصريين ، كما تناولت بالدراسة موقفه من أئمة نحاة البصرة كسيبويه ، والمبرد ، والأخفش .

ثم درست المسائل التي وافق عليها الكوفيين ، وموقفه من أئمة نحاة الكوفة كالفراء وثعلب ، مبينا أن نحوه لم يكن بصريا خالصا ولا كوفيا خالصا بل كان يتبع

الدليل ، وينحو منحى من يجمع بين المذهبين .

وفى الفصل الخامس : درست موقفه من نحاة بغداد ، وتناولت بالدراسة موقفه من ابن كيسان ، وأبى على الفارسى ، والزمخشرى .

وفى الفصل السادس : درست موقفه من نحاة الأندلس مبينا علاقته بالسهيلى وابن عصفور ، وابن مالك.

وفى الفصل السابع : درست آراءه الاجتهادية ، ثم تناولت بالدراسة أثر الكتاب فى مصنفات النحاة المتأخرين ، كابن هشام ، والأزهرى ، والبغدادى والسيوطى .

أما التحقيق فقد شمل الأبواب النحوية الاتية :

١ـ باب الاعراب
٢ـ باب مالا ينصرف .
٣ـ باب التسمية .
٤ـ باب النكرة والمعرفة .
٥ـ باب المضمر
٦ـ باب العلم
٧ـ باب اسم الاشارة
٨ـ باب المعرف بالأداة
٩ـ باب الموصول
١٠ـ باب الاخبار .

UN APERCU DE THESE

Le sujet de cette thèse est methode Grammaticale Indalosian de Abou Hayan dans son ecriture, Ertechafe Aldarabe Mene Lesane Elarabe, avec la recherche d'un chapitre.

Introduction: J'ai etudie sa vie-son etude, ses mouvements-J'ai compté ses traces.

Dans le premier chapitre-J'ai parlé de nom du livre, ces exemplaire, les raison de le composer ces sujets,puis, j'ai clarifié les sources qu'il a basé. Puis, moment qu'il a composé son livre, puis j'ai exposé sa methode en traiter les limites et les expressions gramaticals.

Dans le deucieme chapitre j'ai etudie les temoins de ce livre n clarifiant son intensessense de lire trouble et qui n'est p[illegible] ormal, puis j'ai clarifier qui il ne tepende pas surs les tra[illegible]ions acré du Prophéte Mohamedien dans le temoignage. Après ceci y'ai parlé ur ces temoins poétiques-en clarifiant son intention de sans attubrier e poème à son poéte, plusieur des vers qu'il ne sait pas son auteur, es sources et ait le livre'de Sibayeé. Il n'a pas pris comme temoin e poéte contemporains. Il s'est écarte sur les poètes de priemier-la uxieme et la troisieme classe.

Dans le troisième chapitre, j'ai étudie son opinion dans justific et le jaiseur l'entendeur et le mesurage. J'ai clarifie 'il interessait des faiseur et son desire d'ecartes le regles amaticale de leur justification et sa demande de eliminer.

Ce qui concerne l'entandre et ait le prèmier puis deuxièment mesurage si les deux se grouppent l'entendeur et le mesurage il pose l'entendeur sur le meserage.

Le quatrième chapitre. J'ai etudies son situation envers Elbasra El Coufie et j'ai terminée que son grammare et n'etait pas Basarian pletement ni coufien completement mais il se dirrigeait à groupper re le grammair de Elbasra et El Coufan.

Puis j'ai clarifie son position de les personnage eminent de mair de El Basra El coufa qui sont était ecarté sur eux et supporté les grammais les autres.

Le cinquième chapitre-j'ai etudies son position des grammaticaux aghdad et j'ai aborder son opinion envers eux quand il eu referé à comme une grouppe des grouppes gramaticaux-puis j'ai parlé de son tion des personnage fameux de grammair de El Basra comme Abu Aly aresy.

Le sixièm chapitre: J'ai étudié son position des grammair de dalos, j'ai parlé de sa relation avec El Soheli, et Ebn Malk et sfour, pour conclure que le grammare Andalosien n'etait qu'un ugement de la grammair Baghdadien.

Le septiéme Chapitre: J'ai etudie ses opinions individuele puis transferé de son clarification dans L'effet 'savourer'.

Dans la classification des grammaticaux reta dation-comme Ibn Hecham, El Shik Khalid El Ashari et El assyouti et Abd El Kader Elboghdadie y'ai conclue que Abou Hayan Boughdadie a une tendance Baserien.

Conclusion:

J'ai aprlé des resultats qui j'ai atteint puis j'ai ajouté cette etude en relaisant les chapitre gramateux suivant:

Les chapitre de l'analyse
" - aui ne se conjugue pas.
" - l'inconni et connu
" - Le tacite
" - des noms
" - adjection demonstrative,
" - Article defini
" - Pronom relative.
" - De l'informations.